مـركـز الجـزيـرة للدراسـات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

أبـو يعـرب المـرزوقي

استئناف العرب لتاريخهم الكوني

ثـورة الحريـة والكـرامـة

تــونس نمـوذجـاً



استئناف العرب لتاريخهم الكوني

ثورة الحرية والكرامة

تونس نموذجاً

استئناف العرب لتاريخهم الكوني

ثورة الحرية والكرامة

تونس نموذجاً

أبو يعرب المرزوقي

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

1433 هـ - 2012 م

ردمك 978-614-01-0371-9

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (+974)

فاكس: 4831346 (+974) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (+961-1)

ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان

فاكس: 786230 (+961-1) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http: //www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (+9611)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (+9611)

المحتويات

فاتحة

الفصل الأول: رسالة الثورة وأهدافها

الفصل الثاني: تقنيات لتعطيل الثورة

الفصل الثالث: شروط حماية الثورة ورعايتها

الفصل الرابع: مقدمات في السياسات والدساتير

الفصل الخامس: ضديد الثورة

الفصل السادس: الحداثة الأصيلة والحداثة اللقيطة

تذييل

فاتحة

قفزة التاريخ العربي الحالية.. ما منطقها؟

يكاد التاريخ بمفاجآته أن يكون ممتنع الصوغ العقلي بسبب ما في أحداثه من فوضى وما في معانيه من شعث وخاصّة من حيث تواليهما في الزمان وتوزّعهما في المكان فضلا عن توزّع صانعيهما على طبقات سلّمه الاجتماعي مع ما يؤدّي إليه ذلك من عتمة في دورة حياة الجماعة المادية والرمزية: وتلك هي أبعاد تجلّي التاريخ الحضاري لكلّ أمّة تجلّيه المحكوم بما بين هذه الأبعاد من علائق واقترانات بعضها جليّ حتى للوعي العادي وبعضها خافٍ حتى عن الوعي العلمي.

والمعلوم أنّ الكلام في معاني التاريخ وفلسفته يعتبر من الفضول. ولذلك فهو ليس ممّا يلقى القبول والترحاب إلاّ ممّن لا يلهيه عن طلب الفهم والحقيقة شاغل. لكن الأوان حان الآن للسّؤال عن أسس ما يجري من تاريخنا الحيّ خلال جريانه طلبًا لمنطق مساره الواصل بين أفعال الماضي الحيّة بمعانيها ومعاني المستقبل الحيّة بأفعالها: فالحاضر الحيّ هو غليان اللقاء الحيوي بين الحدث والمعنى استدبارا واستقبالا بين الماضي والمستقبل الحيّ الذي تعدّ لحظات الطفرات النوعية التي من جنس ما يجري في بلاد العرب حاليًّا ذراه المحدّدة لمعالم التاريخ.

في الحاجة إلى استراتيجيّة للمستقبل

ولكن مهْما كان التاريخ عسير الصّوغ المنطقي فإنّ هذا الصوغ -ولو في شكلٍ تقريبي- يبقى من ضرورات الوجود الإنساني. ومن ثمّ فلا بدّ من الاستجابة لحاجة فعل البشر التاريخي حاجته لشرط فعلهم الواعي والقصدي فعلاً حقيقيا: الفهم والتأويل الشرطان لكل استراتيجية تبدع الوسائل التي تمكّن من تحقيق الغايات بحسب ترتيب وآجال معيّنين انطلاقًا ممّا لهم من معرفة علمية بمستويات الفعل الماديّة والرمزيّة كما تعيّنت في ماضيهم حدثًا فعليا ومعنى تأويليًّا كلاهما ضروري للفعل في الحاضر باعتباره تحديدًا لمعنى المستقبل ومنطلقًا لحدثه.

أبعاد الفعل الإنساني المحددة لمصيره

ويمكن للعقل المتروّي بفضل ما يمكّنه منه تعيين ما حصل من تطوّر ونموّ في هذه المستويات المحدّدة لأحياز الفعل كلّ فعل واعيًا كان أو غير واعٍ (التوالي الزماني والتوزيع المكاني وتقسيم الفعل على سلّم الرّتب والأدوار الاجتماعية ودورة الحياة الماديّة والرمزية) أن يحدّد المحرّكات الأساسية التي تلائم بين الأهداف والوسائل ملاءمة هي ما نطلق عليه اسم **استراتيجية الأمة**،استراتيجيتها التي تنظم بها أفعالها فتصنع بها ما يدين لها بوجوده من تاريخها. ويمكن أن ندرس هذه المستويات من خلال تجلّيها في المجتمعات الإنسانية تجليًا:

1 -ينظم المكان فيجعله جغرافيا محدّدة هي نوع الاندراج في المكان بصورة تتعين فيها خصائص الأمّة الحضارية.

2 -ويرتّب الزمان فيجعله تاريخا محدّدًا هو عين هذا الاندراج في المكان خلال أحقاب الزمان وهو عين ذاكرتها التي تقصّ ملاحمها.

3 -ويبني سلّم الرتب والأدوار الاجتماعية فيجعلها منظومة بشرية معيّنة، سلم هو عين ما ثبت من الأدوار خلال هذا الفعل التاريخي الذي تحدّدت تضاريس زمانه في مكانه.

4 -ويحقق الترابط بين فاعليات دورة الحياة المادية، فيصيرها اقتصادا ذا قيام ذاتي هو عين العلاقات بين البشر علاقاتهم المحكومة بما أصبح لهم من سلطان على محيطهم الطبيعي داخليًا ومن سلطان غيرهم على باقي المعمورة خارجيًّا.

5 -فينسج دورة الحياة الرمزية ليجعلها معينا لما يضفى على كلّ ما سبق من معانٍ بحيث إنّ المكان والزمان والسلم والدورة المادية كلها تكون فاقدة للمعنى من دون ما صاحب الأفعال التي حوّلتها إلى جغرافيا وتاريخ وسلم رتب وتكامل مادي في جماعة انتسجت بينها لحمة هي هويّتها التي جعلتها تكون ذاتًا جماعية إلى جوار غيرها من الذوات الجماعية في دينامية التحادد المتبادل بينها سلمًا وحربًا في المعمورة. وبذلك تبرز إلى الوجود المادّي والرمزي الجماعة العينية ذات القيام المكاني والزماني والسلمي

والدوري المتّحد في هويّة هي مبدأ كونها شخصًا جمعيا مستخللا لتلك المجالات جميعا تخلّل الروح للبدن.

وهذا التجلّي هو الأمر الذي صاغه ابن خلدون في فلسفته التاريخية بعيدة الغور (التي شوّهتها القراءات الأيديولوجية المادحة أو القادحة بغير عميق فهم) محللاً العناصر المقوّمة للعمران عناصره التي يقسمها إلى مادّة العمران (النظام الاقتصادي والنظام الثقافي) وصورة العمران (النظام السياسي والنظام التربوي) كلتاهما ذات بعدين أحدهما فعلي والثاني رمزي، ومؤسسا هذه الأبعاد الأربعة على وحدة روحية هي هوية أمّة من الأمم. وليس التاريخ الإنساني إلاّ ما يحصل من أحداث كونيّة بما لها من دلالات التعبير عن حقيقة الإسان المتعيّنة في هويّات الأمم. ومنها استنتج ابن خلدون المنطق الحاكم للتاريخ البشري بفضل تلاقي الشعوب السّلمي والحربي التاريخ الذي تكون فيه الإنسانية كلّها أمّة واحدة. ولهذه العلّة سمّى علمه بعلم العمران البشري (مستوى التعاون على سد حاجات البشرية كلها) والاجتماع الإنساني (مستوى التآنس بين البشر كلهم). وبصورة موجزة فإنّ هذه الأبعاد مع أساسها هي التالية:

فمقوّما مادّة العمران أعني:

1 - الاقتصاد أو شروط وجود العمران المادية المتعينة في المكان والزمان وسلم الرتب الاجتماعية ودورة الحياة المادية والرمزية،وهو موضوع التعاون على سدّ الحاجات المادية: نظام التعاون والتعاوض أو سدّ الحاجات المادية بالأساس.

2 - والثقافة أو شروط وجوده الرمزيّة المتعينة في المكان والزمان والرتب الاجتماعية ودورة الحياة المادية والرمزية، وهو موضوع معاني ذلك التعاون لسدّ الحاجات المادية، ومن ثمّ فهو يسدّ الحاجات الروحية: نظام التآنس والتواصل أو سدّ الحاجات الروحية بالأساس.

ومقوّما صورة العمران أعني:

3 - السياسة أو شروط تصوير العمران الفعلية أعني تصوير فعليْ الإنتاج المادّي والرمزي والتعاون فيهما بما كان ذلك التعاون تبادلا مشروطا بالتعاوض العادل: نظام رعاية بعدي مادّة العمران وتصريفهما وقاية

وعلاجًا للتعاون والتعاوض والتآنس والتواصل بين البشر بمقتضى القانون أو القواعد الصريحة المتّفق عليها بين أفراد الجماعة وهيئاتها الجمعية.

4 -والتربية أو شروط تصويره الرمزية أعني تكوين الإنسان بحيث يُعَد لبعديْ مادة العمران، فيكون مساهما في القيام المادي والرمزي وفي تصويرهما السياسي والتربوي: نظام رعاية التنشئة الاجتماعية والتكوين الخلقي والمهني والمعرفي والوطني والإنساني من خلال نموذج الإنسان الذي تحدّده القيم الإنسانية بصبغة معيّنة في حضارة معينة.

أصل كلّ المقومات ومعين معناها:

5 -أمّا الأساس الذي يوحّد هذه الأبعاد ويضفي عليها المعنى فهو ما يجعل الجماعة جماعة بعينها، ومن ثمّ جماعة ذات قيام مستقلّ عن الجماعات الأخرى بحيث تكون قادرة على التفاعل مع الجماعات الأخرى ليحصل المستوى الأسمى من العمران البشري والاجتماع الإنساني: أعني مستوى الجماعة الكلّية بمصطلح الفارابي (وهو المستوى الرابع من الجماعة والذي تخلو منه الفلسفة العملية اليونانية لكونها تقف عند المستوى الثالث أي المدينة بعد الأسرة والقرية والمقصود الدولة الخاصّة بأمّة بعينها).

فهم أحداث التاريخ العربي الحالي

ولكي نفهم مجريات الحدث التاريخي العربي الحالي فلا بد من ترتيب الأقطار العربية بمقتضى درجات النضوج التي بلغتْها هذه المستويات، أعني الوعي بمطالبها لتكون في القدر الممكن لها والمناسب لنضوجها تاريخيًّا بمقتضى صورها المثلى. فهذه الدرجات المختلفة تقبل التحديد من خلال طبيعة العلاقة المضاعفة بين نوعيْ المقوّمات المادية والصورية ثم بين مقوّميْ النوعين، أعني بين مقوّميْ مادّة العمران أوّلاً وبين مقوّمي صورة العمران ثانيًا.

وهذه العلاقة لا يكفي لتحديدها الاقتصار على ما لها من محددات ذاتية داخلية، بل لا بدّ فيها من اعتبار التحديد الغالب على العالم في الظرفية التي تكون موضوع الدرس، أعني طبيعة العلاقة بالحضارة الغربية المعولمة في حالتنا الراهنة وخاصّةً منذ الصدمة الاستعمارية ومحاولات النهوض المتوالية خلال القرنين

الأخيرين. وهذا المعيار يمكن أن نصنّف الأقطار العربية فنقسمها إلى الأصناف التالية بمقتضى بعديْ صورة العمران لكون مادّة العمران (الاقتصاد والثقافة) تابعة لصورته (السياسة والتربية) في مستوى الوعي حتى وإن كانت التبعيّة عكسية في مستوى الوجود. أعني أنّ الصورة تابعة للمادة وجوديًّا، لكن المادة تابعة للصورة تصوّريًّا وفي الوعي الإنساني:

1 -فبحسب الشكل السياسي للنظام والتربوي التابع له تنقسم الأقطار العربية إلى ما تبنى منها، ولو شكلاً، الشكل الحديث للدولة، أعني الجمهوريات والتربية الحديثة في السطح مع بقاء البنية التقليدية فاعلة في العمق. وهو ما يعلّل عودها جميعًا إلى الشكل البدائي من الحكم والتربية، الشكل الذي ساد عصر الانحطاط العربي الإسلامي.والنظام التربوي تابعٌ للنظام السياسي في مستوى الوجود ومتْبوع له في مستوى الوعي: ولذلك فتبني النظامين الحديثين شكلي خالص لكونه مقصورًا على محاكاة الشكل الخارجي عند الأمم المتقدّمة.

2 -ومنها ما حافظ على الشكل الموروث في السياسة والتربية من عصر الانحطاط العربي الإسلامي مع التحديث المادّي المفرط في العمران وأدوات الحضارة الحديثة المستوردة من دون أن يكون لأهل البلد فيها دور يتجاوز الاستعمال والاستهلاك. وكان النظام التربوي تابعًا لهذا الحفاظ فكان حفاظًا بمجرد المحاكاة للماضي الأهلي. وقد سرت في هذه البلاد مؤخّرًا محاولات لتبنّي شكليات النظام الحديث في الحكم والتربية دون حقيقته فيكون ما يحصل فيها من جنس ما حصل في الأولى وإن بسرعة ونسق مفرطين بسبب ما لها من إمكانات ماديّة سائلة.

لذلك فكلا الصّنفين من الأنظمة السياسي والتربوي ليس حديثا فيهما إلاّ الشكل وهما يستفيدان من أدوات السلطة المادية والرمزية، أدواتها الحديثة، أعني أجهزة السلطة والقدرة الفائقة للتقنيات الحديثة في الاستعلام والإعلام والتسلط والحركة السريعة في المكان والزمان: وهو ما جعلها بصنفيها تصل بالاستبداد والفساد الذروة التي لا يتمكن منها النظام التقليدي الفاقد لها ولا النظام الحديث بحقّ المحصن ضدّها بآليات الإعلام الحر والديمقراطية.

ذلك أنّ كلّ الأنظمة السياسية والتربوية العربية بقيت أسريّة وقبلية ومناطقية، بما في ذلك ما يتّصف منها شكلا بشكل الجمهورية والتعليم الحديث مع أساس عنيف يمثّله سلطان الأجهزة البوليسية والعسكرية والتعسّف التربوي يغلب على الجمهوريات، ونراه قد شرع بالتدريج في الانتشار في الملكيات انتشار الطابع الأسري والقبلي في الجمهوريات. ومن ثمّ فكلّ الأنظمة العربية السياسية والتربوية،سواء كانت ذات شكل جمهوري أو ملكي، تتّصف بالأسريّة والأجهزية. وهي نوعان يختلفان من حيث طبيعة الوصل الشكلي بين الأصيل والحديث تقديمًا وتأخيرًا:

فمنها ما جعل هذا الوصل يتحوّل إلى عداء صريح للماضي في السياسة والتربية، وكان رمز هذا العداء معاداة الإسلام، وإن بدرجات مختلفة على نمط الكمالية التركية مثل تونس وليبيا وسورية. ومن ثمّ فالمعركة في هذا النوع الأوّل ستكون مع الإسلام والحركات الممثّلة له. ولعلّ تقدّم تونس في هذه الثورة علته ما طغى على هذا الوجه من صلة الحاضر بالماضي فيها، بحيث إنّ نفس المعركة تتواصل مع بقايا النظام وحلفائه من فاسد العلمانيين وممّن انضمّ إليها من المعارضة المزعومة، بحيث سيكون سلوك هذه الحركات شرط نجاح الثورة أو فشلها. ومن جنسها ليبيا.

ومنها ما جعل هذا الوصل فيهما ملطفا بحلول وسطى مع الماضي الذي ترمز إليه طبيعة العلاقة بالدين كذلك مثل مصر واليمن والسودان. لذلك فالثورة في مصر تبدو قد تخلّصت من هذه الإشكالية، وهي بالأحرى ستعود إلى جنس آخر من الصراع السويّ في العمران البشري، أعني الصراع الطبقي. وهو في مصر صراع بين الباشاوات الجدد الذين استأنفوا عهد الباشاوات القدامى منذ بداية عهد أنور السادات، وبين الطّبقات الشعبية التي لم تعد على ما كانت عليه من الجهل في عهد الباشاوات، بل هي من نوع جديد لعلّ شباب الثورة الذي ملأ الساحات منها وليس من أبناء "الذوات" كما يقولون بالمصري. ولعلّ الجزائر والعراق أقرب إلى النمط المصري منهما إلى النمط التونسي.

وما قلناه عن الأنظمة العربية ذات الحداثة الشكليّة أي الجمهوريات الأسرية الجهازية يقال مثله أو أكثر (إذا أدخلنا في الحسبان ما يضاف إلى العامل الأهلي

العين الساهرة للحامي الأجنبي فيها: وهذا العامل هو أيضًا عامل يكاد يعمّ كل الأقطار العربية بما في ذلك ما كان من الأقطار ذات الأيديولوجية القومية التي تدّعي الغيرة على استقلالها عن التدخّل الأجنبي بدليل انتشار القواعد الأجنبية العلني منها والسرّي) عن الأنظمة ذات الأصالة الشكلية أي الملكيات (والمشيخيات والإمارات والسّلطنات).

لكن الأنظمة التقليدية بصورة أوضح تنقسم نفس التقسيم من حيث ميل أجيالها الشابّة إلى تكرار تجارب الجمهوريات التي مرّت بها الأقطار العربية التي خلعت الملكيات وميل أجيالها الأكبر سنًّا إلى شراء سكوت الشباب بما تغدقه من رشاوى مالية تفسد معنى المواطنة وتقتل إمكانية بناء مجتمعات ذات قيام مستقلّ لاعتمادها على عبوديّة العمالة الأجنبية في الأعمال الدنيا وعلى سيادة العمالة الأجنبية في الأعمال العليا وخاصة في إدارة شؤونها الاقتصادية والعسكرية وحتى السياسية لأنها في الحقيقة محميات لا أكثر ولا أقلّ. وقد بيّنت الأحداث أنّ الجمهوريات من جنسها في هذا المضمار: فجميع أقطار الوطن العربي أو على الأقل أنظمتها محميات غربية. ومثلما أنّ إفراط الجمهورية الشكلية قد نفر الشعوب من الحداثة التي لم يروا منها إلاّ الوجه الشكلي وحبّبت إليها الهروب إلى الأصيل، فإنّ إفراط الملكيات قد نفّر الشعوب عن الدين الذي لم يروْا منه إلاّ الرسوم الشكلية وحبّبت إليهم الهروب إلى الدخيل.

وتوقّعي هو أنه مثلما كانت تونس ومصر نموذجين لما سيحدث في الجمهوريات الشكلية، فإنّ المغرب والأردن سيمثّلان النّموذج لما سيحدث في الملكيات: وإصلاح الجمهوريات والملكيات للعلاقة السويّة بين الأصالة والحداثة في النظام السياسي والتربوي والاقتصادي والثقافي هو مفتاح الحلّ في كلتا الحالتين. لكن الفارق في طبيعة الحاجة في الحالتين هو المحدّد لترتيب التوجّه نحو الحلّ: فهي في الجمهوريات حاجة متمثلة خاصّة في ضرورة التحرّر من شكليات الحداثة لتحقيق الصلح بين روح الأصالة وروح الحداثة في المجالات السياسية والتربوية والاقتصادية والثقافية. وهي في الملكيات حاجة متمثلة خاصّة في ضرورة التحرّر من شكليات الأصالة لتحقيق الصلح بين روح الحداثة وروح الأصالة في نفس المجالات.

ولمّا كنّا نعتبر هذا الصلح في الحالتين هو الهدف الحقيقي للثورة التي تنتشر اليوم في الوطن العربي انتشار النار في الهشيم فإنّنا نعتبر المسافة بين الموجود والمنشود منه هي المعيار الممكن من ترتيب الثورات في الأقطار العربية من حيث التوالي في الزمان والشدّة في العنفوان. ذلك ما لا بدّ،في محاولة فهمه، من تحليل الخارطة السياسة والتربوية والاقتصادية والثقافية الحاليّة عيّنة من الخارطة الإسلامية. فلعلّ ذلك يساعد الفاعلين على تحديد خطط عملها ليس بالضرورة من خلال القول بما يجيء في التحليل بل حتى بمعارضته والتحدد بالقياس إليه سلبًا أو إيجابًا.

مسار الثورة المتوقع في أقطار الوطن العربي

لا أزعم التنبّؤ بالمستقبل، ولن أحاول الرجم بالغيب. لكني أعتقد أنّ توقّع المسار الثوري ممكن علميًّا إذا أعددنا الدراسات الميدانية الممكنة من ترتيب ما حصل في هذه الأبعاد بمعيار العلاقة بين الماضي والحاضر. فرتّبنا البلاد العربية بمقتضى ما حصل من نضوج ناقل من آخر ما بلغ إليه الماضي إلى أوّل ما بلغ إليه الحاضر خلال قرنيْ النهضة الأخيرين. والمهم أنّ البلاد العربية التي ضربنا منها مثالين لكل نوع من أنواع الأنظمة، يمكن بصورة فرضيّة أن نجزم بما يلي من توقّع المستقبل الثوري في الوطن العربي:

1 -فما حصل في تونس ومصر سيكون نموذج كلّ ما سيحصل في باقي الجمهوريات العربية. ومن ثمّ فترتيبها في مسار الثورة هو ترتيبها في المسافة الفاصلة بين تونس ومصر من حيث طبيعة العلاقة الصدامية والتصالحية بين الماضي والحاضر. ذلك أنّ ذا العلاقة الأكثر تنافرًا بين الماضي والحاضر في الجمهوريات هو الذي سيكون السبّاق في حصول الثورة، أعني تونس قبل مصر.

2 -وما سيحصل في المغرب الأقصى والأردن سيكون نموذج ما سيحصل في ما بقي من الملكيات العربية. ومن ثمّ فترتيبها في مسار الثورة هو ترتيبها في المسافة الفاصلة بين المغرب والأردن من حيث نفس العلاقة. ذلك أنّ ذا العلاقة الأكثر حدّةً بينهما في الملكيات سيكون سبّاقا، أعني المغرب قبل الأردن.

3 -وتقدّم قطري المغرب العربي على قطريْ المشرق العربي يمكن تعليله بدرجة القرب من الصّدام المطلق بين العناصر الممثّلة للأصالة والعناصر الممثّلة للحداثة وما نتج عنها في طبيعة العلاقة بين الماضي والحاضر، فضلاً عن تأثير طبيعة الاستعمار الذي أثّر فيها: فالصّراع بين الماضي والحاضر في المستعمرات الفرنسية لم يقتصر على النّخب وحدها كما في حالة الأقطار المشرقيّة، بل هو امتدّ إلى عامّة الشّعب لعلّتين اثنتين:

أوّلاً، لأنّ الاستعمار في المغرب العربي كان استعمارًا استيطانيًّا و لم يكن اقتصاديًّا وسياسيًّا فحسب، بل بلغ إلى مخّ الكيان الحضاري إذ هو صار ثقافيًّا ولغويًّا. وقد لا أكون مجانبًا للصّواب إذا قلت إنّ بلاد المشرق عامّةً وبلاد الخليج خاصّةً بدأت تتأثّر بنفس هذا النوع من الاستعمار بوجهين:وجه أدنى هو استعمار العمالة الأجنبية المستعبدة، ووجه أعلى هو استعمار الفنّيين والحماة من الأجانب أعني الاستعمار الإنجليزي والأمريكي.

وثانيا، لأنّ طبيعة الثقافة الفرنسيّة يغلب عليها وجهان لعملة واحدة، هما ما ينجم عن تاريخ الكاثوليكية التي استعملت اليعقوبية والماركسية أداتين لسلب النّخب انتسابها لهويّتها، فتصبح أكثر تبشيرًا بالكاثوليكية المحدثة من زعيمهم ماسينيون الذي اقترح على مسيحيّي الشّرق تمسيح المسلمين "الملعونين" حسب رأيه كما في رمز أبناء إبراهيم المغضوب عنهم والمنفيّين حسب رأيه.

وإذا كان أكثر العرب قربًا من الحالة الصداميّة بين الماضي والحاضر أقربهم إلى الثّورة على هذه العلاقة المرضية بينهما، ومن ثمّ أكثرهم بدارا إلى علاجها العلاج الشافي، فإنّ الحالة السويّة المطلوبة هي السّعي الثّوري لتحقيق بعديْ التحديث السويّ أعني:

الديمقراطية السياسيّة والاقتصادية (بالنسبة إلى الداخل) وشرطهما استقلال الإرادة السياسيّة والقدرة الاقتصادية (بالنسبة إلى التأثير الخارجي للأفراد والجماعة). والأصالة السويّة، أعني الإصلاح التربوي والثقافي (بالنسبة إلى الداخل) وشرطهما استقلال الإرادة الخلقية والقدرة الروحية (بالنسبة إلى التّأثير الخارجي

للأفراد والجماعة). وبذلك يتطابق مطلوب العقل الـذي يجمـع بـين عناصـره اللامتناهية مفهوم حقوق الإنسان الطبيعية ومطلوب النقل الذي يجمع بين عناصره اللاّمتناهية مفهوم مقاصد الشريعة. وهذا التطابق هو جوهر القيم القرآنية التي هي كونيّة بفضل هذا التطابق.

وتلك هي العلّة في أنّ الثورة العربية الحاليّة هي ثورة تحرّر داخلي وخارجي. وهي ثورة تحرّر كوني لأنّ الاستعباد الداخلي والخارجي بلغا في اللحظـة العربيـة الذّروة التي جعلت الوطن العربـي خاصّة والعالم الإسلامي عامة بـؤرة الصّـراع الدولي من جديد، ومن ثمّ ففيه تعيّنت أدواء اللحظة الكونية الحالية. ومنها سـينبع إن شاء الله دواؤها: ولما كان آخر دواء للأدواء البشرية هـو الكـيّ فـإنّ رمـز الانطلاق كان ذروة الكيّ: شهادة الاحتراق المعدم لقشور الفناء والمخلد لألبـاب البقاء: البوعزيزي رمزًا للثورة.

في الدلالة الرمزية الكونية
لاستشهاد البوعزيزي

لعلّ أفضل بداية لمحاولة فهم العلّة التي جعلت شرارة الثورة العربية الحديثة تنطلق من تونس وتكون شرارة حقًّا بالمعنى المادّي والرمزي شرارة ذات دلالة كونيّة تتجاوز تونس والوطن العربي إلى العالم كلّه لعلّ أفضلها هو تأويل حادثة استشهاد البوعزيزي فلسفيًّا ودينيًّا لفهم كلّ التاريخ العربي الإسلامي: أعني تضحية البوعزيزي بنفسه في الساحة العامة بإشعال بدنه وتخليد روحه التضحية التي تردّد الفقهاء في حكمها لفرط التباس صلتها بسياق سعي الأمّة إلى التحرّر.فهذا الحدث الجلل بكلّ ما فيه من عناصر تبدو عرضيّة يمثّل وصفًا ذا دلالة عميقة المغزى يمكن بفضلها أن نفهم مميزات الثّورة العربية الحاليّة باعتبارها غاية التاريخ العربي الإسلامي كلّه، ومن ثمّ، فهي ذات دلالة كونيّة بكونية الإسلام ذاته.فها نحن أمام:

1 -شابّ يحمل على كتفيه مسؤولية أسرة لا تزال حاملةً بكلّ ما فيها كل ما لا يزال حيًّا من الماضي الأصيل (بمقتضى موطنه المباشر وقبيلته): وهو ما يرمز إلى جيل الشباب العربي الحالي كلّه.

2 -شابّ جرّب كلّ الوسائل المتاحة لمن هو في وضعه لكسب الرزق الحلال فسدت في وجهه بمقتضى كلّ ما في المتناول ممّا فرضه الحاضر الحديث للتغلّب على اليأس: حال كلّ الشباب العربي.

3 -فلمْ يوفّق بسبب وضع سياسي وتربوي واقتصادي وثقافي جعل تونس ومثلها كلّ البلاد العربية تنحدر إلى حال تشبه القضاء والقدر الذي يمتنع معه تصوّر الحلّ من دون ثورة حقيقية: الوعي الذي يتقاسمه كلّ الشباب العربي.

4 -لكن الثورة لا تكون ممكنة في هذه الحالة إلاّ إذا كان شعارها فهمًا ثوريًّا للقضاء والقدر، أعني بيتيْ الشابي الصائغين شعريًّا لدلالة قرآنيّة حقيقية

للآيات المتعلقة بمسؤولية الإنسان مسؤوليته في صنعه لتاريخه (من هنا تردّد الفقهاء كذلك في تأويل البيتين عقديًّا).

5 -ومن ثمّ وعي الشّباب بأنّ المأزق السياسي والتربوي والاقتصادي والثقافي في البلاد العربية ليس قضاءً وقدرًا بمعنى ضرورة الخضوع لما يريده الله، بل هو ناتج عن خيارات ظالمة مفروضة عليها من محيطها الدولي ونوّابه فيها المحيط الذي استبدل الاستعمار المباشر بالاستعمار غير المباشر أعني بتوظيف البعض من نخبها في مجالات الحياة السياسية والتربوية والاقتصادية والثقافية توظيفًا يوطّد التبعية، ومن ثمّ يجعل الحلول المستقلّة ممتنعة.

إنّ هذا الوصف هو الذي يفهمنا عنفوان الوقع المزلزل للتاريخ والناتج عن استشهاد رمزي مثله استشهاد البوعزيزي الفعلي والاستشهاد الرمزي لكل الشباب بمعنى القطيعة مع القشور والانتقال إلى الألباب في فهم القضاء والقدر بمعنى الاتّكال تحمل المسؤولية وليس بمعنى التواكل والاستسلام لأنه أصبح من ذوي الألباب بعد أن بلغ الوعي عنده ذروة النُّهى: إنه رمز من أدرك الطريق التي ينبغي سلوكها لإنقاذ الأمة أعني عدم التردد والخوف من نزع الثوب الخارجي الفاني لتحقيق مطالب الباطن الخالد في تاريخ الإنسانية كلها والذي ليس هو إلاّ قيم الفطرة الإنسانية كما يحدّدها العقل والقرآن.أعني ما صار يسمّى المقاصد الضرورية حماية للنفس والعقل والكرامة والدّين والملكية وهي جميعًا جوهر حقوق الإنسان.

ذلك ما على الأمّة أن تقْدم عليه بكلّ شجاعة، لتكون الثورة ثورة بحقّ فتفجّر القشور التي تعتبر أصالة لتبقي على روحها وتفجّر القشور التيّ تعتبر حداثة، ومن ثمّ لتستعيد العلاقة بين الحيّ من الماضي والحيّ من المستقبل، فتزيل كلّ العوائق الحائلة دونها والحياة الحرّة التي هي تواصل الفعل لتحقيق ما عجز عنه الماضي، أعني ما يطلبه المستقبل الذي عليها أن تبدعه لا أن تستورده.

إنّ الأمّة العربية الإسلامية كما هو معلوم تعتبر ديموغرافيًّا أكثر من نصفها من سنّ البوعزيزي، وهي سياسيًّا واقتصاديًّا وتربويًّا وثقافيًّا من منزلته أو تكاد، وكلها من ثمّ حاملة للحي من الماضي. لكن ما يعوقها هو ما شابّ التحديث من جمع بين الاستبداد والفساد الموروثين عن فترة الانحطاط المعزّزين بأدوات الاستبداد

والفساد الحديثين: ما تمّ حرقه في شخص البوعزيزي حرقًا فتح باب الثورة الأولى الحقيقية في حاضر العرب المعدّ لمستقبلهم، هو هذه العلاقة الميتة بين قشور الماضي وقشور الحاضر، العلاقة التي جعلها التحديث -اللقيط والعنيف والمصطبغ بالفساد والاستبداد لكونه شكلاً غير مباشر من الاستعمار- علاقة مرضية بين بعدي كل تاريخ سويّ، فتتحوّل إلى عائق وجودي دون الحياة المبدعة لمستقبلها، بل وموصلة إلى الموت، بحيث إنّ حرقها حرقٌ للبدن الفاني الحامل للخوف من الألم المادي. ومن ثمّ فهو البداية الفعلية للنّهوض والتحديث الأصيل والأصالة الحديثة المحرّر من الألم الروحي.

لماذا كان ينبغي أن تكون البداية من تونس؟

لكن ذلك وإن كان الوصف الأمين لبداية التحرّر من الوضعية السياسية العربية الحالية، أعني رمزيّة حرق البوعزيزي لبدنه من أجل تخليد روحه، فإنّ العرب لن تبلغ إليه أقطارهم في نفس الحين، بل إنّ تواليهم في التدرّج صوبه لن يحدّده إلاّ ترتيب الوصول إلى نفس الوعي بهذا الانسداد وتحوّل العلاقة بين الماضي والحاضر إلى علاقة مرضية كما أسلفنا: فليس من الصدفة أن تكون تونس هي الأولى وأن يكون نموذجها الموصل للانسداد ولرمز القضاء عليه هو ما حصل في رمز الوصل بالماضي المشترك أعني مركز الخلافة أي تركيا.

فبداية هذه الوضعيّة التي حدّدت الطابع المرضي للعلاقة بين الماضي والحاضر حصلت في تركيا عندما تمّت الإطاحة بآخر خلافة إسلامية شكلاً، حتى وإن كانت مضمونًا منافية لكلّ معاني الحكم كما حدّدها قيم القرآن الكريم. فكانت هذه البداية علاجًا سياسيًّا داميًا (الأتاتوركية) تصوّر أصحابه التحديث قطعًا مع الماضي حصرا إيّاه في كاريكاتور الخلافة العثمانية منه واستيرادًا لكاريكاتور من الحداثة يجعل أصحابه يتصوّرون أنها كانت بالجوهر إصلاحًا "دينيًّا-روحيًّا" و"فلسفيًّا-علميًّا" نتج منه الإصلاح السياسي والتربوي والاقتصادي والثّقافي. ولذلك كان لا بدّ أن تكون تركيا مركز نهايتها بالطريقة السويّة الوحيدة لعلاج هذا الجنس من الأمراض أعني بالتحرّر من كاريكاتوري البديلين من الأصالة والحداثة: العلاج التربوي السامي الذي يحقّق ثورة ثقافية في عقول الأمّة بحيث

يتحقّق الشّرط القرآني "إنّ الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم" فيصدق بيتا الشابي فيستجيب القدر إذا الشّعب أراد الحياة. ومن ثمّ فليس بالصدفة أن كان الحلّ هو الإحياء الديني (النورسية) الإحياء الذي يجعل العلاقة بين الماضي والحاضر علاقة سويّة وصحية، فيتحرّر المسلم من الكاريكاتوريْن.

والمعلوم ألاّ أحد ينكر أنّ بداية ما حصل في تونس كان فيه لتركيا الأتاتوركية دور النموذج في حسم العلاقة بين الماضي والحاضر (بورقيبة). والكلّ يدرك أنّ تونس اليوم يحاول فيها الفكر الإسلامي تجاوز هذه العلاقة المرضية بين الماضي والحاضر، أو على الأقلّ ذلك ما سعيت إليه طيلة حياتي الفكرية وما زلت مع ثلّة من رجالات تونس المخلصين لها والسّاعين لبيان شروط تحرّرها الفعلي. ومن ثمّ فهي دون شكّ ساعية لجعل الحلّ تربويًا وسلميًا، حلاً تكون السّياسة بمقتضاه عملاً سلميًا بين كلّ فئاتها التي سبق أن أحصينا في متابعتنا للثورة الشبابيّة المباركة. فيتمّ التّوازي بين البداية والغاية في التناظر الذي هو بيِّن بيْن تونس وتركيا.ولهذه العلّة أيضًا لا تزال الأتاتوركية في تونس هي الملجأ الأخير للنّخب المستلبة: العلمانية الاستبداديّة والفاسدة والمحتاجة إلى سند الدكتاتورية العسكرية.

إنّ هذه الوضعية الممتازة والتي تعد بها حركة الفكر والفعل في تونس هي التي تجعلها وطن البداية الحقيقية للثورة العربية، الثورة التي هي، قبل كلّ شيء وبعد كلّ شيء. ثورة الحسم السويّ والصحّي للعلاقة بين الماضي والحاضر وبين الأصالة والحداثة: أعني تحقيق القيم التي يتطابق فيها العقل والوحي وأهمّها حقوق الإنسان بعلاج ديمقراطي حرّ. تلك هي المقدّمة التي ننطلق منها إلى تحليل الوضعيّات القطرية العربية الأخرى بدءًا بتصنيفها في ضوء هذه العلاقة بين الماضي والحاضر.

ولكن علينا أن نشير إلى الرّدِيف السّلبي لهذا الرمز في التاريخ الإسلامي الراهن: إنه الرمز الذي يمثّل التوجّه المقابل تمام المقابلة لحسم العلاقة بين الماضي والحاضر.فكما كان رمز الوحدة الروحية نموذجًا لبعض البلاد العربية بداية وغاية في علاج إشكالية العلاقة بين الماضي والحاضر التي أصبحت مرضية، سيكون رمز الفرقة الروحيّة ممثّلاً بالطائفيّة نموذجًا لبعضها الآخر. وأملنا ألاّ يكون ما يجري في إيران رمزًا لبعض البلاد العربية التي لا يزال فيها التعلّق بالماضي تعلّقًا بقشوره وليس بلبّه.

الفصل الأول

رسالة الثورة وأهدافها

حتى يكون الكلام على"ثورة" ذا معنى

إن مواصلة الكلام العام على الديمقراطية والحرية إلخ... من الشعارات دون الكلام على شروطهما ليس هو في الحقيقة إلاّ ملهاةً تبعدنا عن الأهداف الحقيقية للثورة. فإذا كانت الثورة حقًّا ثورة شعب يريد أن يحكم نفسه بنفسه وأن يكون حرًّا بالفعل لا أن يتغنّى بالحرية كما يتفوّه بها أصحاب الدعاية المؤبّدة للتبعيّة، دعاية "الكمبارس" في الساحة السياسيّة والإعلامية التونسية والمصرية خاصّةً والعربية عامّةً، فينبغي أن نضع السؤال المصيري التالي وأن نجيب الجواب المناسب:

وهذا السؤال المصيري هو: هل ثرنا فعلاً لنتحرر فنحكم أنفسنا بأنفسنا أم إننا لسنا إلاّ لاعبين غافلين في مسرحية هدفها مساعدة أمريكا في مصر وفرنسا في تونس على استبدال من استنفدت خدماتهم بمن يكون أكثر قدرةً على خدمتهما بهذه الشعارات الجديدة؟ أيكفي أن يجد بعضنا عملاً في السياحة وأن يوظّف بعض ذوي الشهادات وأن يعين البعض من الجهات في ظاهر المسؤوليات حتى نكون قد حقّقنا أهداف ثورتنا؟

إذا بقينا ضحايا لتلاعب النخب التي أعدّوها لأداء هذا الدور مساعدة لاستبدال قيادات التبعية المستنفدة بنخب تحكمنا باسم التحرر والديمقراطية الشكليّين، أعني الفاقدين لشروط حقيقتهما الفعلية، فنحن لم نفعل شيئا يستحقّ اسم الثورة، ولن يكون ما قمنا به إلاّ مجرد فزّة بدوية من أجل لقمة العيش. أمّا إذا أدركنا شروط التحرر ما هي، وعملنا على تعبيد الطريق الموصلة إليها، فنحن أهل لأن نعتبر أنفسنا قد قمنا بثورة ذات دلالة تاريخية. ينبغي أن تكون ثورتنا شروعًا فعليا في الثورة على النظام الذي لا يمكن أن يسير إلاّ بالقيادة المافيوية لكونه نظام التبعية بالجوهر. إنه نظام مشروط بمافيات البلاد التابعة لمافيات العولمة التي توزّع العمل والإنتاج والخدمات بصورة تجعل التبعية البنيوية للاستعمار غير المباشر النظام المافيوي الكوني الذي يسير قدما في

جعلنا مجتمعات خدمات تابعة توفّر الراحة والاستجمام للمجتمعات المتقدّمة، وهو شكل جديد من الهنود الحمر أو سكان أستراليا مع تغير الخدمات من الرقص البدائي إلى الترفيه الفندقي بالنسبة إلى الغرب الأدنى (أوروبا المتحدة) والأقصى (الولايات المتحدة). إذا أدركنا ذلك وحققناه بحقّ لن نكون مساهمين ليس في تحرير ذواتنا فحسب بل العالم كله من النظام المافيوي العالمي الذي يحكمه حاليًّا بمنطق العولمة الاستعبادية لا بمنطق الكونية الإنسانية التي يتآخى فيها البشر باعتبارهم كما تدعوهم الآية الكريمة ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ...﴾.

وهذه الشروط المادية والرمزية بيّنة وسأذكر أهمّها بالنسبة إلى المجتمع، أعني الاقتصاد والثقافة المحقّقين لشروط الاستقلال الفعلي في صورته، أعني الدولة والتربية: فهل يمكن للتونسيين والمصريين مثلا أن يصبحوا أحرارا يحكمون أنفسهم إذا واصلت الثورة نفس النظام الاقتصادي المستند إلى جعل بلادهم تابعة إنتاجًا واستهلاكًا لفضلات الاقتصاد الأوروبي والأمريكي؟

فمن حيث الإنتاج: بات محكومًا علينا أن ننتج الخدمات لا شروط البقاء المستقلّ. فإذا كان اقتصادنا الخدماتي همّه توفير شروط الراحة والاستجمام للسيّاح الغربيّين، فمعنى ذلك أنه علينا أن نتخلّق بأخلاق العبيد التابعين أبد الدّهر العبيد الذين لا يحقّ لهم أن يثوروا. ذلك أنّ أيّ حركة اجتماعية أو سياسية ستعتبر قضاء على هذا النظام المعاشي التابع لكون المسّ بالنظام والهدوء والاستقرار يؤدّي إلى بطالة الآلاف من خدم السياح وتوقّف مصدر الرزق التابع، بل حتى لو ظهر أدنى مرض حقًّا أو دعاية أو لم ترض عنّا الدولة التي تتحكّم في شركات الأسفار، فإننا سنكون محكومًا علينا بالجوع إذا لم نرضخ لمطالبها.

ومن حيث الاستهلاك: بات محكوما علينا أن نئِد كلّ شروط إنتاج محلّي مستقلّ، لأنّ ما نستهلكه بما في ذلك الغذاء ينبغي استيراده بما في ذلك البذور لأنها باتت من المستوردات فضلاً عن الصناعات المقصورة على العقود التابعة للمناولات المحقّقة لما تحتاجه صناعات أوروبا من قطع غيار أو صناعات دنيا تجاوزوها إلى غيرها الذي يستتبعنا إلى غير غاية.

أمّا الثقافة فحدّثْ ولا حرج: فالثقافة الشعبية صارت الفلكور البدائي (وهو بداية التهنيد الأحمر لمجتمعاتنا حتى يستمتع السائح بماضي البشرية) والثقافة العالمة في تونس مثلا فلم يبق منها إلا ما يرطن بفرنسية عرجاء في لحظة بات أصحاب الفرنسية أنفسهم أميل للإنجليزية في كتاباتهم العلمية. فهل سنواصل قتل لغتنا القومية قتلاً اعتمد سياسة لا تكتفي بقتلها في مجال العلوم والإبداع من خلال فرنسة التعليم الجامعي والبحث العلمي بل هي تجاوزت ذلك إلى قتل العربية الحاسم في الحياة العامة من خلال سياسة إعلامية تجعل لغة الشعب تتحوّل إلى لهجة "مالطية" يختلط فيها الحابل بالنابل كما في ما يسمّى بإذاعة الشباب والقنوات التلفزيونية المستهترة التي لا تستعمل إلاّ لغة السوقة.

ولسنا في حاجة إلى الإطالة في مجالَيْ السياسة والتربية، أعني في بعديْ صورة المجتمع الحقيقية، بعديْها المادّي والرمزي. فهما قد باتتا رهينتيْ بقايا اليسار الثائر على الظلم بقاياه التي خانت قيم اليسار الاجتماعية وبقايا اليمين الثائر على الجهل بقاياه التي خانت قيم اليمين التنويريّة بحيث اجتمعت عليهما وفيهما خيانتان للقيم جميعها فبات مجرد أداة إيديولوجية تحكم بمنطق ستالين وتعمم الجهل العلمي والجهالة الخلقية تمهيدًا لنشر المدارس الخاصة لأبناء من يزعمون أنفسهم من الخاصة وجعل المدرسة مجرد محتشد للفقراء وتعميم الأمّية.

وهذا الداء سبقنا إليه المصريّون، ونحن إليه ساعون بسرعة البرق: فالنوادي والمدارس الراقية خاصّة بمن باعوا البلاد والعباد والبقية توابع للظلم والقهر الذي دفع البوعزيزي إلى حرق نفسه في ذروة الغضب العاجز. والسؤال هو: هل سنبقى في الغضب العاجز أم علينا أن نحوّله إلى ثورة تحريرية حقيقية تبدأ بتخليص الساحة من هذين الضربين من الخيانة بتحقيق شروط الحرية والديمقراطية بدل الكلام عليهماوالسّعي إلى بدائلَ وهمية منهما بالمساحيق الدعائية؟

فيا أهلَ التعليم نساءً ورجالاً ويا شبابَ تونس وشاباتها لا يغرّنكم الكلام والترضيات التي ستقدم لكم. لا تنسوْا أنّ أهل التعليم نساءه ورجاله لم يستهنْ بهم في نظامنا الذي كان مفخرة الوطن العربي فبات في ذيل أنظمة العالم الثالث إلاّ لما بات هذا النظام لعبة بين أيدي هاتين الحثالتين من الخونة لقيمة اليسار (العدل) واليمين (الحرية) في آن الخونة لقيم المعرفة والأخلاق والذين وضع مصير الثورة بين

أيديهم في هذه اللجان الثلاث (لجنة الإصلاح ولجنة المحاسبة ولجنة الحقائق التي كوّنها النظام البائد في أواخر أيامه وواصلتها الحكومات التي تزعم حكومات الثورة) وهذه الحكومة المزعومة حكومة مؤقّتة للوحدة الوطنيّة وهي في الحقيقة حكومة مؤبّدة للفرقة الوطنية.

شباب الثورة وعالي المطالب

مرّةً أخرى أعتذر للقراء الأفاضل عن الأسلوب الذي قد يعتبر غير ملائم لمخاطبة الجمهور خاصّةً في ظرف ثوري كل شيء فيه يجري بسرعة البرق فلا يسمح بالتأمل والقراءة المتمعّنة. لكني مضطرّ لذلك لأنه لا بد من بيان خطأ الظنّ السائد بأن الثورة الحالية مجرد فزّة شباب ليس لها من أساس فكري بيّن. ولولا هذا الخطأ لما عجز دهاة السياسة في تونس ومصر من تحويلها عن وجهتها رغم كل ما لجؤوا إليه من تحيّل وألاعيب. ليست الثورة مجرد حركة شباب ضاق بشظف العيش لا غير، شباب لا يطلب إلاّ الاستمتاع بثمرات مجتمع الاستهلاك الذي هو بالطبع مقصور على مستعيدي البشر. شبابنا لا يجهل أنّ ذلك ليس المطلوب الحقيقي لثورته فضلاً عن علمه باستحالة الكفاف ناهيك عن الرّفاه من دون شروطه حتى في بلاد البترول حيث لا يختلف الأمر عمّا يجري في تونس أو مصر إلاّ في الظاهر.

وسأنطلق من اعتراض أخت فاضلة في لقاء منتدى الجاحظ يوم السبت الخامس من فيفري على محاولتي تحديد الأهداف الأساسية للثورة التي حصلت في تونس. فقد اعترضت الأخت بما يعترض به عادةً كلّ الذين يحاولون ردّ دلالات التاريخ إلى الأبعاد النفسية المتعلقة بالدوافع المباشرة للأحداث الجزئية تفسيرًا لعظائم الأمور بصغائرها فقالت: لا علاقة لثورة الشباب بعناصر البند الأول من الدستور الذي حاولت أن أؤصّل فيه المطالب الأساسية للثورة أعني شروط جعل تونس (مضمون البند الأول من دستور تونس المتقدم على الثورة):

1 -(تونس) دولة حرة (= يكون أهلها أحرارا).

2 -(تونس دولة) مستقلة (= لا تحكم من مستعمرها).

3 -(تونس دولة) دينها الإسلام (= ذات هوية روحية تحددت خلال تاريخها المديد ويهدّدها سوء فهم الحداثة التي تظنّ منافية لها).

4 -و(= تونس دولة) لغتها العربية (ذات هوية ثقافية يهدّدها الاستعاضة عنها بلغة المستعمر).

5 -ومن ثمّ جعل الشعب التونسي سيّد مصيره مشرّعا ومنفّذًا وقاضيًا ومربّيا ومنتجا اقتصاديا وثقافيا بحيث يكون ذا قيام حضاري يمكنه أن يسهم في تحديد مصير الإنسانية المقبلة على انقلابة تاريخية كونية طال غياب العرب والمسلمين على الإسهام فيها إسهامًا نابعًا من قيم حضارتهم؟

وأيّدت الأخت الفاضلة اعتراضها بالتعليلين التاليين:

1 -فعندها أنّ دافع البوعزيزي بيّن: إنه المطلب الاجتماعي المباشر والشعور بالغبن والظلم. وعندها أنّ جلّ الشباب العاطل من حاملي الشهادات لهم نفس الدافع إلى الثورة.

2 -وعندها أنّ جلّ الشباب الثائر ليس أصيلاً بل هو ممّن يرقص على الموسيقي الحديثة ويعيش الحياة الحديثة ولا علاقة له بإشكالية الهويّة.

هل يستقيم التعليل الأول؟

إن حاصل قول الأخت يقبل التلخيص على النحو التالي: إنّ كلّ محاولة للبحث عن دوافع متجاوزة للفواعل المباشرة التي تردّ التاريخ إلى بعده النفسي ليس إلاّ أدلجة في عصر ماتت فيه كلّ الأيديولوجيات. ومثل هذا الكلام يتصوّر أصحابه أنّ الكلام على القيام المستقلّ أيديولوجيا وليس هو عين الوجود الحر للإنسان الرئيس بالطبع كما يقول ابن خلدون. فهم لا يتصوّرون أنّ القول بموت الأيديولوجيات هو أكثر الأيديولوجيات مضاء في الاستعمار العميق لأرواح الشعوب المغلوبة. فمثل هذا الموقف الذي يتعامل مع الأفراد باعتبارهم ذرات غارقة في فرديتها وحاجاتها الأوّلية واعتبارها عديمة الروابط الواصلة بينها بالتساوق (في المكان) والتوالي (في الزمان) وصلاً يحدّد لها شروط البقاء المستقلّ في قراءة فلسفية يروّج لها البعض واصفين العصر بكونه عصر ما بعد الهويّات أيْ عصر اللقاطة الحضارية مناخًا عامًّا لروحانية العولمة.

لكن هذه القراءة فضلا عن تجاهلها أن "الاستلقاط الحضاري" ليس ابن اليوم وليس مناخًا حضاريًّا كونيًّا حدث بعد أن لم يكن بل هو عين السياسة الاستعمارية التي تطبّقها شعوب معلومة ذات هويّات واضحة المعالم تحرص عليها كلّ الحرص وتسعى إلى تعميمها بالهيمنة الثقافية التي تجعلها تعتبر هويّتها ليست هويّتها هي

فحسب بل هي هوية كلّ من يستحق أن يعتبر إنسانًا ومن ثم فهي تريد فرضها باعتبارها الحضارة الوحيدة التي تستحق البقاء. ولما كان شرط فرض هوية المستعمر نموذجا للإنسان الذي لا يكون أهلا للإنسانية إلا بمحاكاة المستعمر فإن شرطه هو تفكيك كلّ الهويّات الأخرى. لذلك فالمستعمر يعتمد استراتيجيّة "استذرار" الهويّات بتفكيك الذّوات الحضارية ذات القيام الفعلي الذي يتّصف بصفات الحصانة الروحية التي تمكّن من المقاومة الفاعلة لكلّ هجوم جرثومي يسعى إلى امتصاص دمه المادّي والرّمزي: من هنا حربهم على الإسلام عقيدة وشريعة وعلى العروبة لغةً وتاريخًا.

وهذه الاستراتيجيّة ليست بالأمر الجديد فهي المرحلة الثالثة والأخيرة في كلّ استراتيجيّة استعماريّة هجوميّة منذ الصّراع بين القبائل البدائية كما حدّدها كلاوسفيتز استراتيجيّة تستهدف القضاء على الآخر بالتطفّل على ما لديه من شروط العيش التي تؤخذ منه عنوةً:

1 -فبعد هزيمة الجيوش في ساحات القتال أعني أدنى مراحل الحرب وأقلّها تأثيرًا لما يتّصف به النصر العسكري من مؤقّتية إذ الحروب بين الشّعوب بطبعها سجال.

2 -وبعد الاستحواذ على المعين الاستراتيجي للأمم المغلوبة باستعمار أرضها وافتكاك ثرواتها وتفكيك بناها الماديّة أعني القيام المؤقّت الذي يمكن من جعل الحرب المادية تتواصل فتكون سجالاً.

3 -لا بدّ من تحقيق شرط النصر التام والنهائي عليها التحقيق الحائل دون السّجال أعني قتل أصل قيامها الروحي الذي يمكّن من استئناف المقاومة لكونه ضامن البقاء المستقلّ للذّات المهزومة مؤقّتًا.

وقد كانت هذه الاستراتيجيّة التي صاغ منطقها كلاوسفيتز في نظريّته الاستراتيجية تجري بحسب هذا الترتيب في الاستعمار القديم والمباشر أو في الحروب بين الشّعوب المتجاورة. لكنّها بعد فشل الاستعمار القديم في تحقيق المرحلة الثالثة لتمكن الشعوب من التحرّر من الاستعمار المباشر على الأقلّ في الظاهر انتقلت الاستراتيجية إلى خطّة أكثر دهاء: فعكس استراتيجيو الاستعمار الجديد الترتيب لتأسيس الاستعمار غير المباشر إذ قلبوا الترتيب فجعلوا المرحلة الثالثة هي الأولى

والأولى هي الأخيرة وأبقوا على الوسطى حيث هي لكون التصرف في المعين الاستراتيجي للحرب لا بدّ له من إرادة حرّة توظّفه من أجل القيام المستقلّ.

ذلك أنه إذا تمّ القضاء على الهويّة التي هي مقوّم القيام المستقلّ من حيث هو نزوع روحي للتميز فإنّ الأمر يصبح محسومًا فتصبح النّخب الأهليّة الممثّلة لهذه الروحانية المستوردة أهمّ أدوات الاستعمار وبذلك يتمّ تحقيق هدف الاستعمار غير المباشر: حكم البلد بمن له في الظاهر هويّة البلد وله في الباطن هويّة المستعمر وتصبح السّياسة سياسة استعماريّة بنخب أهليّة فيكون اسمه وظاهره "آراب" ومسمّاه وباطنه "فرنكو". والمجموع هو الـ "فرنكوآراب".

ما ثار عليه بوعزيزي وغيره من الشباب هو هذا الاستعمار الجديد بنخب أهليّة تجعل بلدها تابعًا تبعيّة بنيويّة فتكون أرضها لسياحته وشعبها لسوقه وقيامها لتطفّله بامتصاص كلّ ثرواتها بتوسّط المافيا الحاكمة: كلّ ذلك يعيه الشباب الثائر مطلق الوعي ويعلم أنّ البطالة ليست إلاّ أحد الآثار الجانبية والمفعول الخارجي لهذه التبعيّة بل هي النتيجة الحتميّة لعدم الاستقلال في تحديد شروط البقاء. لكن النّخب المافيوية تسمّي ذلك تحديثًا وتحضيرًا: فهل الاستعمار لم يفعل غير ذلك عند الكلام على الرسالة التحضيرية؟ من ثار من الشّباب هم من أدرك هذه الوضعيّة الناتجة عن مواصلة سياسة الاستعمار في الجامعة وفي سوق العمل وفي الحياة عامّةً.

ذلك أنّ الاستعمار حقّق ما يحتاج إليه لحكم البلد ثم تركهم لحكمها وتحقيق ما عجز عنه أعني الاستذرار القاضي نهائيًّا على القيام المستقلّ: القضاء على الأساس الروحي (الإسلام) والثقافي (العربية) لحصانة الأمّة. وطبعًا لو تمكّنوا من ذلك لبات من الطّبيعي أن تكون مطالب الشباب الثائر هي مطالب الأفراد العينية ولا معنى لأيّ تجاوز للمستوى النفسي للدّوافع التي جعلت البوعزيزي يحرق نفسه. ولأنهم يتوهّمون أنّ ذلك قد حصل استعملوا فنيات الإلهاء النّقابي (المطالبات الفئوية) والبكائيّات الإعلاميّة على أحوال الفئات المهمّشة وحتى فتح شلاّلات المواقع الإباحيّة وكلّ الملاهي المبعدة عن المطالب العالية. لكن هيهات: فالشباب مدرك لكلّ ذلك ويكفي الاستماع إلى شعاراته وتعبيراته الفنية والفكريّة.

نسي القائلون بالتفسير المباشر للأحدث كلّ هذا الأمر وتصوّروا البوعزيزي انتحر لأنه يريد أن يعيش و"بس" بحيث يكفي أن تُرمى بعض "العظام" لمن

يتصوّرونهم كلابًا جائعة يمكن أن يشتّت شملهم بالألاعيب النقابيّة والمطالب الفئويّة التي يعلمون أنّ سدّها مستحيل حتى لو فتحوا شلاّلات المعونات الاستعمارية التي تأخذ أضعاف ما تعطي. لو كان البوعزيزي يريد أن يعيش وبس لما حرق نفسه. فالتضحية بالنفس هي التّضحية الأقصى. وهو فعلٌ لا يمكن أن يقوم به من تمّت هزيمته الروحية بالمعنى المطلوب في المرحلة الثالثة من الاستراتيجية التي صارت الأولى عند من تم "تحضيرهم" لاستعمارنا لهم: لن تجد واحدًا منهم مستعدًّا للتّضحية حتى بأدنى رفاهياته فضلاً عن التّضحية بحياته.

لذلك فليس من الصّدفة أن تكون الثورة ثورة الجهات التي لم ينلْ منها المستوى الثالث من الحرب على الشّعوب: أعني ما بقي من تونس من أصيل سواء في داخل الوطن أو في أحواز العاصمة ممّن لا تزال لهم علاقة بهذا الداخل الذي بقي غير خاضع "للتحضير" القاتل للقيام المستقلّ.

لكن النّخب التي تصوّرت نفسها متحضّرة لأنها فقدت الشّعور بالقيام المستقلّ وغسلت يديها من مضمون البند الأوّل من الدستور هي التي تريد الآن الاستحواذ على الثورة لجعلها مجرّد مناسبة لتحقيق ما عجزت عنه إلى حدّ الآن: استكمال شروط الانضمام إلى روما الجديدة (= أوروبا المتّحدة) ومنع تونس من القيام بدورها الرّيادي في تقديم أنموذج لتحرير العرب والمسلمين ومن ثمّ بناء ما يمكن من القيام المستقلّ أمام روما الجديدة التي تريد بالاستراتيجية الجديدة تحقيق ما عجز عنه الاستعمار المباشر. فاستذرار شعوب الأمّة العربية والجماعة الإسلامية هو الشّرط الأوّل والأخير لتقاسم العالم الإسلامي بين الولايات المتّحدة وأوروبا استعدادًا لمنافسيهم عليه أعني الصين والهند المحيطين به. وهنا يأتي دور إسرائيل وعملائها من النّخب العربية دعيّة الحداثة التي لا شرعيّة لها في الداخل بل هي تستمدّ شرعيّتها من سلطان الإعلام الغربي الذي هو صهيوني إلى النّخاع.

هل الفنون الحديثة منافية للقيام المستقل؟

هل الشّباب الذي ثار شباب لقيط لا يعي أنّ المعركة معركة شروط القيام المستقلّ الذي من دونه لا يمكن علاج مسائل البطالة والعدل واحترام كرامة الإنسان ولا يعي شروط أن يصبح الممكن من ذلك كله ممكنا؟ كيف يكون له أن

يحقّق هذه الأهداف إذا ظلّ الحكم تابعًا وغير مستقلّ سياسيًّا وتربويًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا واكتفى بتوظيف بعض أصحاب الشهادات ذرًّا للرّماد في عيون من يتصوّرونهم فاقدي الوعي بعالي المطالب وشروط الحرية والاستقلال الذي من دونه لا تكون الديمقراطية إلاّ "موزية" أو "كارازية"؟

فهل كون الشباب يعيش الحياة الحديثة ثقافيًّا جماليًّا (الفنون المزعومة حديثة ومستوردة) وعلميًّا تقنيًّا (الفايس بوك والكمبيوتر) يعني أنه فقد الوعي بهذه الشروط؟ كلاّ وألف كلاّ. فمثل هذا الكلام فيه من التجني فضلاً عن عدم الفهم قدر لا يقدر. فالفنون الجميلة الحديثة التي يظنّ أنها دليل على فقدان الهويّة لكونها تزعم غربيّة هي في الحقيقة من مكر التاريخ الذي يجعل المغلوب ماديًّا هو الغالب روحيًّا: فالاستعمار المادّي للعالم الذي كان يظنّ متخلّفا جعل هذا العالم يستعمر مستعمريه في مستوى الشعور والذّوق بحيث هي من جنس قلب الترتيب الاستراتيجي فيكون غزو روح الغازي أداة تحرير المغزوّ تماما كما حدث لنا مع المغول غلبونا عسكريًّا فغلبناهم روحيًّا بحيث صاروا جنودًا لنشر حضارتنا.

ذلك أنّ كلّ الفنون التي يظنّ أنها فنون العالم الأوّل هي في الحقيقة فنون العالم الثالث فنونه التي استعملها للتحرّر من استعباده سواء في أمريكا الشمالية (سود أمريكا) أو في أمريكا اللاتينية (أهل البلد) أو في أوروبا (مهاجرو المغرب العربي). ولعلّ أفضل أشكال هذه الفنون ما نلحظه من فنّ الراب (= قوّال الكلام في التراث الشعبي العربي) الذي يمثل اليوم أهمّ أدوات التحرّر في ضواحي المدن الأوروبية وفي ثورة شبابنا الذي فُرض عليه جعل أوطانه ضواحي المدن الأوروبية: التي تمثلها أحياء السّاعين للسيطرة على الثورة وبدعوى كونهم خبراء يصلحون الدستور ويحاسبون اللصوص وهم منهم ويحاكمون المجرمين وهم من زين عهد رئيسهم بالكذب والدعاية الحقوقية.

لذلك فإني لا أستحي أن أقول إنّ هذه الفنون المعتبرة عاميّة هي أهمّ أدوات التحرّر الروحي في عصرنا الحديث لأنها في الحقيقة نابعة من أعماق الروح التحررية عند الشّعوب التي استُعبدت: فالموسيقى الزنجية في أمريكا وموسيقى الراي العربية في فرنسا مثلاً تعدّان من أهم أدوات ثورة الشباب والمستضعفين في الأرض لتحقيق شروط القيم الروحية التي تساوي بين البشر وتحرّرهم من الاستعماريْن الخارجي والداخلي.

حتى لا نضيع الفرصة الثانية

كانت حروب التحرير من الاستعمار المباشر فرصة النخب العربية في القرن الماضي لتحقيق وحدة الوطن العربي السياسية على الأقلّ في أدنى درجاتها كأن تكون كونفدرالية عربية توحّد أقطار الوطن العربي من المحيط إلى الخليج خاصّةً بعد انفراط عقد الخلافة الإسلامية الأخيرة. وينبغي أن نعترف بأنّ هذه النخب لم تكن غافلة عن كون ذلك هو الشرط الضروري والكافي للتحرّر الحقيقي لكونها شرطَ الشروط أعني مقوّمات المناعة الماديّة والرمزيّة. لكن ما كان قريب المنال خلال مقاومة الاستعمار طيلة حرب التحرير في المغرب العربي على سبيل المثال أصبح شبه مستحيل بعد الاستقلال المزعوم بسبب أمرين لا بد من الحذر منهما حازم الحذر لأننا نراهما يتكرّران الآن ليفسدا الفرصة الثانية لتوحيد العرب قلبًا نابضًا لكومولث واعد يجمع المسلمين فيحرّرهم مما يحيط بهم من أخطار لعلّ أكبرها أطماع إمبراطوريّتيْ الشرق (الصين والهند) وإمبراطوريّتيْ الغرب (أمريكا وأوروبا):الأمر الأوّل هو النخب التي نصبها الاستعمار لتكون خليفته في مستعمراته التي خرجت عن سيطرته المادية فأراد الإبقاء على سيطرته الرمزية وتعميقها انتقالاً من الغزو الماديّ إلى الغزو الثقافي. والأمر الثاني هو عدم فهم النّخب التقليدية خصائص العصر بحيث كان سعيهم المحافظ سعيًا لتكرار الماضي بدلاً من بناء المستقبل بناءً لا يغفل عن متغيرات العصر وأهمّها الثقافة التحرّرية.

لكن الأمر الأخطر الذي أضاع هذه الفرصة الأولى هو ما صاحب هذين الداءيْن من نزعات قطرية طوّرها أصحاب الأطماع في تكوين دويلات تابعة للدولة الحامية التي كانت ولا تزال الدولة المستعمرة. وقد اعتمدت هذه النزعات على وهم إحياء القوميّات المتقدّمة على ما تحقّق من وحدة روحيّة وثقافية لشعوب الأمّة العربية أعني ما تقدّم على التاريخ الإسلامي للأمّة. ولعلّ أهمّ ممثّل لهذه الظاهرة هو النزعات الفرعونية والقرطاجنية والفينيقية والبابلية إلخ... من الخرافات التي لم تكن إثراء للأمّة بماضي الشعوب التي ألّف بين بقايا حضاراتها

الإسلام الكوني بل هي مثّلت أساس الأيديولوجيات التي أراد بها أصحابها تفتيت الأمّة وخلق قوميّات متطابقة مع الحدود التي خطّها الاستعمار والتي أفضل أمثلتها خريطة سايكس بيكو فأضاعت هذه الفرصة وحالت دون تحقيق شرط الشّروط لكلّ تحرّر حقيقي ماديًّا ورمزيًّا رغم التزامن بين الثورات التحريرية التي كان وقودها ومحرّكها الأساسي هو الإسلام والعروبة: الولايات المتحدة العربية التي هي شرط القيام المستقلّ فضلاً عن كونها شرط المقاومة الموجبة في عالم العماليق الحالي.

العودة إلى الوهم نفسه لإضاعة الفرصة الثانية

لا أتصوّر أحدًا غافلاً عن عموم الحركة الثورية الحاليّة التي بزغت في تونس ثم امتدّت لتشمل كلّ أقطار الوطن العربي من محيطه إلى خليجه برمزيّة عربيّة واضحة لعلّ صوتها هو صوت أبي القاسم الشابي ممثلاً في بيتيه الشهيرين اللذيْن أصبحا في كلّ الأفواه شعارًا للتحرّر والعودة إلى الدّور التاريخي الكوني. لا يمكن لأحد ألاّ يدرك دلالة هذه الوحدة الشّعارية سالبها وموجبها الوحدة التي يجمعها رمز إرادة الحياة بشروطها المادية والرمزية. لكن نفس الناعقين ضدّ الطموح التاريخي لشباب الأمّة عادوا ليتصدّروا الساحة الفكرية سعيًا لإضاعة الفرصة الثانية: فبالتزامن مع حركة ثورية نابعة من أعماق أعماق الشعب من المحيط إلى الخليج عاد نفس الدعاة القطريّين من زاعمي التفكير بروح العصر رجعوا إلى الكلام على أرواح الشّعوب بالمعنى الذي يعود إلى نـزعات القرن التاسع عشر في أوروبا التي أسّسوا بها لنـزعات ما قبل التاريخ الإسلامي والعربي في الوطن العربي.

ولعلّ هؤلاء الدعاة الأيديولوجيّين قد عادوا إلى ما يظنّونه فكرًا ثوريًّا فيستعيدون به أسطوانتهم المشروخة ليحيوا نفس النـزعات التي من جنس **مصر الفتاة** وحلقات أسطورة **فلسفة الثورة** الثلاث فضاءً حيويًّا لمصر الفرعونيّة لا العربية الإسلامية التي لا يكون ما يحيط بها من أقطار الوطن العربي الأخرى إلاّ مجالاً حيويًّا للتوسّع. وهم لا يدركون بسبب خرف نموذجهم أنّ ذلك يجعل كلّ قطر عربي أمّة برأسه لأنّ الكلام على أرواح الشعوب هو عينه أساس العودة إلى ما يزعم لكلّ قطر من نعرات تفتّت الوطن العربي بخلاف سعي أوروبا التي تبدع وحدةً ثقافيّةً معدومةً وهم يحاولون أن يقضوا على وحدة ثقافية موجودة.

وهكذا يصبح لتونس شخصية مختلفة عن شخصية مصر وشخصية الجزائر وشخصية أيّ قطر آخر حتى لو كان عدد سكّانه لا يتجاوز عدد سكان حيّ من أحياء مدينة متوسّطة من مدن تونس دون أن يفسّر لنا أصحاب هذه النزعات المقوّمات التي يمكن أن تؤسّس لمثل هذه الخرافة: فأنْ يتميّز الفرنسي عن الألماني بشخصية ثقافية أمر مفهوم على الأقلّ بسبب التاريخ واللغة والحروب التي لا تكاد تحصي بينهما ناهيك عن الحربين العالميتين. لكنهم رغم ذلك تجاوزوا هذه الفروق لبناء الوحدة الأوروبية استعادة لطموحات روما. أمّا أنْ يزعم زاعم أنّ تونس أو مصر تمتاز بشخصية مغايرة لشخصية أيّ شعب عربي آخر في حين أنّ الثقافة واحدة ومعالم التاريخ الكبرى واحدة واللغة واحدة والأخطار المحيطة واحدة وشروط التنمية واحدة والحاجة إلى التعاون من أجل الاستقلال وحتّى من أجل القضاء على البطالة بفضل التكامل الاقتصادي واحدة فهذا ما لا يمكن فهمه من دون إيعازه للنزعات القطرية التي تريد أن تضيع الفرصة الثانية لتمكين شعوبنا من استرداد دورها التاريخي للمشاركة في تشكيل تاريخ البشرية الذي يتأرجح الآن بين قطبيه وتوابعهما الشّرقي (الصين والهند) والغربي (أمريكا وأوروبا).

عاد الكلام الانفصالي الذي من جنس الشخصيّة التونسية والشخصية الليبية والشخصية الجزائرية إلخ.. الكلام الذي قضى على أمل الوحدة المغربية التي كانت حلم الجيل المقاوم عاد استئنافًا لعهد النزعات الفرعونيّة والقرطاجنية والبابلية والفينيقية إلخ.. لم يدرك أصحاب هذا الكلام تناقض هذه المزاعم مع ما يتكلّمون عليه من عصر الإنترنت والتواصل الاجتماعي الكوني: ينكلمون على الكونية ويعودون إلى القومية القطرية بل وإلى القبلية تمامًا بعكس اتجاه الريح في العالم ريح الوحدات الكبرى التي هي شرط الدور الكوني فضلاً عن كونها شرط كلّ تحقيق للكرامة بأدواتها وأسبابها. ولم يدركوا بعد أنّ هذه النزعات قد أتت عليها حروب التحرير العربي وحروب المقاومة التي تلتها ضدّ ربيبة الاستعمار التي أرادوا بها سرطنة الوطن العربي وتشتيت شمله.

وهكذا عدنا إلى الكلام على الأمّة المصرية والأمّة التونسية والأمّة الجزائرية وقد يصبح كلّ حيّ وكلّ قبيلة أمّة. لذلك لا بدّ من فهم دلالة وحدة

الشعارات التي عبّر بها الشباب عن طموحاته ودلالة التوالي والتزامن في الحركيّة الثورية الحالية وخاصةً بين قلب المغرب العربي وقلب المشرق العربي أعني تونس ومصر.

سبق وحلّلنا دلالة الشعارات من حيث ما يبدو عليها من سلب رمزه "الشعب يريد إسقاط كذا..." لكننا لم نركّز حقيقيّ التركيز على ما فيها من وحدة موجبة فضلاً عن هذه الوحدة السالبة مكتفين بالإشارة إلى رمز رموزها قصدت بيتيْ الشابي اللّذين يصوغان شعريًّا آيةً قرآنية. فالقول إنّ القدر لا بدّ أن يستجيب لكلّ شعب يريد الحياة ليس هو شيئًا غير الصّوغ الشّعري لقوله جلّ وعلا "إنّ الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم".

إنّ هذه النزعات ذات النظرة الضيّقة والنظر القصير لا تمثل إلاّ إغفالَ الشروط التي من دونها لا يمكن تحقيق مطالب الثورة في التحرّر من الحاجة الماديّة واسترداد الكرامة الإنسانية أعني الشروط التي فهمها الأوروبيون فسعوا إلى تجاوز الحوائل الحقيقية دون الوحدة (ما جرى بينهم من حروب أهمها حربان عالميتان واختلاف الهويات الثقافية إلى حدّ التناقض) التي يتجاهل أعداءُ الأمّة الداخليون أنها منتفية بإطلاق في حالتنا. فالوحدة الثقافية التي ننعم بها لا وجود لها في أوروبا: والحمد لله أن الشباب فتياته وفتيانه واعٍ بهذه الشروط ويصبو لتحقيق الولايات المتحدة العربية قياسًا على الاتحاد الأوروبي بل وعلى ما هو أفضل منها بسبب الوحدة الثقافية التي تخلو منها أوروبا. فهم يدركون أنها الشرط الوحيد الضروري والكافي لتحقيق كل مطالبهم وخاصّةً المطلب الذي من دونه ليس لحياة البشر من معنى: شرط المشاركة في تحديد مصير البشريّة.

أدعو شبابنا فتياته وفتيانه إلى بناء مطالبهم بمنطق العلاقة الشرطية. فلا يمكن للمشروط أن يتحقّق من دون تحقيق الشّارط. ومن ثمّ فلا بدّ من تجاوز القطرية التي هي العائق الأساسي أمام تحقيق هذه المطالب: فمهْما كان النظام المطلوب عادلاً وديمقراطيا فإنه لا يمكن أن يتجاوز ديمقراطية الغرب التي فهمت بلاد أوروبا أنها لا تمدّ الإنسان بالحلّ السّحري للشروط المادية للقيام المستقل.لذلك سعوْا إلى البناء المتدرج للثقافة الواحدة المتجاوزة للدولة الوطنية نحو الدولة الأوروبية في حين أنّنا نعمل العكس فنقضي على الثقافة التي تمكّن من بناء الولايات المتحدة العربية لنعود

مرةً أخرى إلى العائق الأساسي أمام تحقيق مطالبنا التي هي نتائج لهذا المبدأ، أعني المقدّمة الأولى في كلّ تحرّر بشروطه المادّية والرمزيّة.

أدعو الشباب فتياته وفتيانه إلى جعل هذا الشرط الضروري والكافي أساس كلّ المطالب. ذلك أننا من دونه سنعود فنصبح من جديد مستعمراتٍ لروما الجديدة (= أوروبا المتحدة) أعني الوحدة الأوروبية من حولنا بقيادة إسرائيل ربيبة أوروبا التي تخلّصت منها لتجعلها سرطانًا في قلب الوطن العربي: الذي سيتحوّل إلى مستعمرة رومانيّة جديدة:

فستكون السياسة الاقتصادية ساعية إلى جعل بلادنا مجالاً للاستجمام وللسياحة الأوروبية ومن ثمّ للاستعباد الدائم للمواطن العربي في جميع أقطاره. وستكون السياسة الثقافية ساعيةً لقتل ثقافتنا والاستعاضة عنها بثقافة أمّهم فرنسا التي جعلوها ممثّلة للكونيّة في حين أنها جوهر الشوفينية. وستكون سياسة الحكم تأبيدًا للتعبية من أجل فضلات المائدة الأوروبية كما حصل في فضيحة ما اقترحوه لمساعدة الفضلات الحاكمة في البلد مؤخّرًا. وأخيرا ستكون التربية مجرّد تعليم مهني لتخريج خدم أوروبا سياحةً وثقافةً واقتصادًا وسياسة بحيث يصبح كلّ عربي مجرد نسخة ببغاوية من سقط متاع الأيديولوجيات الأوروبية ظنًّا من النّخب العميلة أنّ ذلك هو الحداثة: أن يكون الإنسان نسخةً باهتة من الخواجة.

لكني أثق بشبابنا فتياته وفتيانه، فهم لن يضيعوا هذه الفرصة الثانية لبناء الولايات المتحدة العربية. سيقفون وقفةَ إنسانٍ واحد للتصدّي لمشروع الإبقاء على ما أسّس له الاستعمار من قوميّات قطرية المشروع السّاعي إلى إضاعة فرصة ثورة التحرير الثانية فيجعلون الثورة ثورةً على النّخب العميلة، وهي في تونس على وجه الخصوص حزب فرنسا. كلّ الشباب في كلّ أقطار الوطن العربي سيجعلون الوطن العربي ولاياتٍ متّحدة عربية شرطًا للقيام المستقلّ عن العماليق المحيطة بنا شرقًا (الصين والهند) وغربًا (أمريكا وأوروبا) لتقاسم أرضنا واستحلال عرضنا.

وطبعا فالفدرالية تعني أنّ كلّ قطر عربي سيكون ولايةً تامّةَ الاستقلال في كلّ شؤونها المحلية بحيث تقتصر الوحدة على تحقيق شروط الاستقلال الحقيقي والقدرة الفعلية على الإسهام في التاريخ الكوني وشرطه أعني البحث العلمي الذي يطلب ميزانيات تعجز عنها أقطارنا منفصلة وهي لا تكون ممكنة إلاّ للشعوب التي

في حجم عماليق العصر. ومن ثمّ فستكون الولايات المتحدة العربية متعلقة بالوحدة في مجالات السياسة الخارجية والدفاع والتكامل الاقتصادي والسياسة التربوية والثقافية من أجل تمكين العرب من أداء دورهم في تحديد معالم التاريخ الإنساني وعدم الاقتصار على تلقّي المعونات من روما الجديدة أي أوروبا المتحدة لعلم نخبها بشرط المناعة رغم تعدّد ثقافاتها التي لا يجهلها أحد.

كيف أفهم شعار الثورة:
"الشعب يريد إسقاط النظام"

من يسمع شعارات شباب الثورة أو يقرؤها تبدو له وكأنها سلبية في جملتها ما قد يجعل البعض يتّهمهم بالسلوك التهديمي رغم أنّ سلوكهم كان سلميًّا إلى حدّ لا يكاد يصدّقه من له دراية بأفاعيل الثورات في التاريخ الإنساني. لكن لا بدّ من الاعتراف بأنّ نصّ الشّعارات يكاد في مجمله جميعًا أن يردّ إلى: "**الشعب يريد إسقاط كذا**....". فما دلالة ذلك؟ رأيي أنّ هذا الطابع السلبي ليس إلاّ ظاهرًا من الأمر حتى وإن غلب عليه التعبير البين على الغضب ونقمة المهضوم الحقّ والجانب. لكن حقيقة الأمر في هذه الشعارات من جنس حقيقة الكلمات الأضداد في العربية.

فضمير هذه الشّعارات هو المقصود بالإسقاط. وهذا الضّمير هو وصف الموضوع المسمّى: إنه الوصف السلبي المعين الذي تريد الثورة إسقاطه وليس عموم المسمّى. فإسقاط رأس النظام ثم النظام ثم الحكومة التي خلفته ثم القوانين التي أسّست له ولخلافته وخاصّةً الدستور أعني سلسلة المطالب التي عبّرت عنها الشّعارات ليس استهدافًا لها بإطلاق بل بإضافة: المقصود هو ما اتّصفت به موضوعاتها من صفات ألْغت حقيقتها التي تسعى إليها الثورة.

فالنظام لم يكن نظام قوانين بل كان نظامًا مافيويًّا، ورأسه لم يكن رئيسًا بل كان مافيوزيًّا. والحكومة الوريثة لم تكن حكومةً بل كانت مجلسَ تسجيل لمقترفات المافيا -مع من تحالف معها من يسار "متبرجز" أو منحلّ ونخب نخرها الفساد والكساد حتى بلغ بها الجهل إلى حصر الحداثة في حرية الأكل كما تأكل الأنعام- تحاول الحفاظ على بقاياه والقوانين المستعملة لصدّ طموحات الثورة باسم تحقيق الاستقرار.

لذلك فالثّورة ما كانت لتريد هدم النظام لو كان نظامًا ولا القضاء على رأس الدولة لو كان رأس دولة ولا على الحكومة لو كانت حكومةً ولا على

القوانين لو كانت قوانين: وما كانت لتحصل لو كان كلّ شيء مطابقًا لحقيقته لأنّ كون هذه الأمور على ما ينبغي أن تكون عليه يغني عن الحاجة إلى الثورة. الثورة ليست ثورةً إلاّ على البدائل الزائفة منها. ومن ثمّ فالشّعارات تريد إسقاط هذه البدائل من النظام والرأس والحكومة والقوانين. وما تطلبه الثورة هو جعلها: نظامًا ساهرًا على دولة، ورأسًا لدولة، وحكومةً لتسيير شؤون دولة بالمعنى السامي للكلمة.

والشباب لم ييأس من النخب ويقدم على الاستغناء عن زعاماتها لأنها نخب بحقّ تؤدّي دور الوعي الصادق للأمم الحيّة بل لأنّ ما دبّ في حلّها من فساد يتجاوز بأضعاف ما دبّ في الحكم وبطانته المباشرة: فهذا "الجل" كان معين المرشّحين للبطانة بدينامية قتلت التربية والثقافة إذ جعلتهما أداتين أيديولوجيتين بل محافل بروباغندا لكاريكاتور الحداثة الذي يدّعون التصدّي به لكاريكاتوربهم عن الأصالة.

لم تكن الساحة النّخبوية عامّةً وساحة المعارضة خاصّةً إلاّ ساحة التنافس والمساومة على التّرفيع في المقابل المطلوب من الحاكم الفاسد والمستبدّ أعني الحصّة من النّظام المافيوي: لذلك فبمجرد أن انفتحت فرصة المساومة قبيل سقوط رأس النظام تساقط البعض كالذباب ليأخذ قسطه قبل فوات الأوان أعني قبل أن تنجح الثورة فتحول دونهم وتجاوز قدرهم في المعادلة السياسيّة للبلد. وما ردود الفعل المنفعلة وحملة الافتراء والتشويه التي يتولاّها بعض أزلام الحلف الرباعي على محاولاتي فهم ما يجري مع الحرص على أكبر قدر ممكن من الموضوعية ليس إلاّ دليلاً على أنّ ما أشير إليه من أدواء صار مرضًا عضالاً ومزمنًا عند القافزين على الكراسي وأزلامهم وعند بعض من يريد أن يفرض على الناس عقائده معتبرًا ذلك جوهر العلمانية حصرًا إياها في اليعقوبيّة الإرهابية. وعندي ألاّ أحد يمكنه حقًّا أن يصلح شأن البلد بسعي جدّي إذا لم يبدأ فينظر بعين الصّدق لهذه الأدواء التي تنخر كيان الأمّة الروحي. ذلك أنّ الناطقين باسم الحداثة لم يعوا بعد أنهم بخلاف ما يظنّون أجهل الناس بها وبشروطها لأنها في الغرب كما في الشرق الذي أصبح في منزلة تمكّنه من منافسة الغرب فيها ليست مقصورة على ما يسمّونه حريات لا تتجاوز حرية الأكل كما تأكل الأنعام بل هي الإبداع والخلق والابتكار والعمل الشاقّ لبناء الحضارة بالعلوم والفنون والأخلاق.

وهم لم يعوا خاصة أنّ هذا التغيّر الجذري حصل عند شباب الأمّة بكل أطيافه وخاصةً عند من كانوا يتّهمونهم بالعيش في القرون الوسطى-لمجرد كونهم يريدون حداثةً أصيلةً وأصالةً حديثة-أصبحوا أعلم بهذه الشروط وأقدر على تحقيقها منهم بسبب ما دفعوا إليه دفعًا من التفرّغ للمعرفة والتعلّم خلال تفرّغ أدعياء الحداثة للبروباغندا والتحكّم والتنعّم بما يتصوّرونه نعيمًا أعني الإخلاد إلى الأرض.

سقطت كلّ حجج الفصام المرضي بين الحداثة والأصالة وبين دولة القانون والإيمان (بخلاف ما يزعم داعية اليعقوبية في تونس المكلّف من بقايا النظام بالإصلاح الدستوري) فأصبح دعاة الأكل كما تأكل الأنعام من جنس دونكيخوت يحاربون نواعير الطواحين: إنهم يحاربون طواحين كاريكاتور الأصالة التي يردّونها إلى ما ولّدوه من ردود فعل شوهاء لتيسير محاربتها. يحاربونها بكاريكاتور الحداثة التي حصروها في ما ابتسروه منها محاولين فرض صورهم الكاريكاتورية على الآخرين ليبرّروا نزعتهم الاجتثاثيّة بحيث لا يتصوّرون المسلمين قادرين على دخول الحداثة إلاّ بشرط الخروج من كلّ ما يمثّل ذواقم الحضاريّة المستقلّة.

ولما تبيّن لهم أنّ الغرب نفسه لم يعد يعوّل عليهم جنّ جنونهم بعد أن بدأ تساقط آخر حلفائهم أعني حكّام العرب المستبدّين والفاسدين فأصبحوا لا يدرون أيّ منقلب ينقلبون. لم يعد أحدٌ يصدّقهم أم يخاف ممّا يخوّفونه به: التخويف من الدكتاتوريةً التي يريدون إقناع الجميع بأنها موجودة بالقوّة للإبقاء على الدكتاتورية الحاصلة بالفعل والتي ينعمون بما توفره لهم من استعباد الشعوب والاستبداد بمقوّمات قيامها المادّي والروحي. وإذنْ فالمشكل مشكلهم لا مشكل الأمّة حتى وإن سبّب موقفهم ذلك للأمّة بعض العنت. مشكلهم أنهم لا يقنعون بأخذ قسطهم السياسي بقدر وزنهم في الحياة السياسية السويّة بل يذهبون إلى حدّ اعتبار غيرهم لا يكون إنسانًا إلاّ إذا رأى رأيهم واعتقد معتقدهم: فلا يكون الشباب ثائرًا إلاّ إذا آمن بما يؤمنون به معتبرين إيّاه متنافيًا مع أيّ إيمان غيره. وعندما يرفض الشباب رؤيتهم يصبح في نظرهم مجرّد رعاع فوضوي يستحقّ أن يصدّ بالكلاب ومن ثمّ فرغم دعواهم محاربة عقلية القرون الوسطى فإنهم قد أصبحوا كهّان كنيسة الحداثة القائلة بأنّ الحرية هي حريّة الأكل كما تأكل البهائم.

الارتسام الذي أراد أن يروّج له أصحاب مضادّة الثورة هو ما ينتج عن الزعم بأنّ الثورة فعلٌ سلبـي ما لم يعبّر عمّا يؤمن به أعداؤها فيزعمون أنها فوضى يريد أصحابها إزالة الموجود دون بيان للمطلوب الإيجابـي. ولمّا كانوا يعلمون أنّ ذلك ليس صحيحًا ابتدعوا ما سمّيناه بالملهيات وأهمّها محاولتهم محاصرة مطالب الثـورة العالية بحصرها في المطالب الفئوية حتى يُفقدوها سامي المطالب وعالي الأهـداف. لذلك كان شعار الساعين لإيقاف دينامية الثورة الدعوة إلى التدخّل السريع لإنقاذ "تونس" حتى بالاستنجاد بالأمّ فرنسا وبنصائح ساركوزي (رئيس فرنسا الـدخيل على قيم شعبها) وتأبيد التبعية لروما الجديدة أي الاتّحاد الأوروبـي كما يتبين من تصريحات وزير الخارجية الآفل بتقعير فرنسي وعربـي ثقيل (تصريحه بمجـرد أن عيّن في وزارة بقايا النظام). لكن الغرب نفسه أو على الأقلّ زعيمته كما يتبين من تصريحات أوباما: غسل أيديه منهم إمّا لأنه أدرك وهاء حبكتهم التي أوجدت ردود فعل أفسدت صورة الإسلام أعني كاريكاتور الأصالة الـذي صـنعوه ليفرضـوا كاريكاتور الحداثة. أو لأنه اقتنع بأنهم لم يعودوا قادرين على خدمته فصاروا عبئـا عليه وهو يبحث عن حلٍّ وسط مع غيرهم حتى وإن علم أنّ قواعد اللعبة تغـيرت: فيكون موقفه موقف المكره أخاك لا بطل.

وفي الحقيقة فإنّ ما يراد إنقاذ تونس منه ليس خطرًا آخرَ بل هذه الصورة التي يوهمون الناس بأنها ما زالت تنطلي على أحد ومن ثمّ فهو الثورة نفسها أعني السّعي إلى: وضع نظام يحرّرنا من النظام المافيوي، وانتخاب رئيس يكون رمـزًا للنظـام السليم، واختيار حكومة تسيّر شؤون الناس بما يستجيب لإرادتهم ومطالبهم، وسنّ قوانين تعبّر عن الإرادة الحرّة والخيّرة.

إنّ النظام الذي يقصده الشباب عندما يقولون إنّ الشعب يريد إسقاط النظام هو ما يقدّم بصفة النظام وهو عين الفوضى التي يريد أصحاب الثـورة المضـادّة الحفاظ عليه وهو ما يحوجهم إلى العنف والفساد للتحكّم في مصير البلاد وإخضاع العباد. وما يعتبره أعداء الثورة حياةً عادية واستقرارًا ليس حياة فضلاً عن أن يكون حياة عادية بل هو موات وقتل نسقي لكلّ ما هو خيّر في البلاد. كلّ القيم قلبوها فصارت: الحرية تسيبًا هيميا، والسير العادي للحياة حفظًا للامتيازات، والديمقراطية شكلانية تمكّن من طغيان من يعمّم الجهل والأمية السياسية والفقر حتى يتمكّنوا من

شراء الضّمائر والأصوات، والدّفاع عن حقوق الإنسان اندراجًا في أخطبوط العولمة ليس من أجل حقوق الإنسان التي هي مطلب الثورة بحقّ بل من أجل توظيفها لحصر هذه الحقوق في الأكل كما تأكل الأنعام ونسيان ما عداها من الحقوق أسماها كرامة الإنسان.

أمّا وصف شباب الثورة بكونه شباب الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي فهدفه إخفاء أمر يحيّرهم: فهو الشباب الذي أذاقوه الأمرّين في أهمّ مرحلتين من نضوجه أعني خلال مرحلة ما عاشه من استبداد النظام الجامعي الذي ليس له مثيل في العالم وجهاز الانتخاب المهني بمعايير تتنافى مع كل عدل وكفاءة المؤسستين اللتين لم يبق منهما إلا الاسم والرسم بعد أن أصبحتا بيد غير أمينة أسّست لممارسات لا تقلّ استبدادًا وفسادًا من الحياة السياسية فبات من اليسير أن يستشفّ من هذه الأوصاف وكأنها تحاول أن ترد الأمر إلى أزمة مراهقة فلا يكون ما يحصل إلاّ صراعَ جيل منبتّ استهواه مجتمعُ الاستهلاك فانجرّ إلى ما قد يؤدّي بالبلد إلى الهلاك.

كلّ ذلك لأنّ أصحاب هذه القراءة يريدون أن يغفلوا أنّ "إرادة إسقاط كذا..." ليست فعلاً سلبيًّا بل هي سلبُ سلبٍ ومن ثمّ فالقصد إسقاط كلّ ما أسقط من الوطن ما يجعله وطنًا. فأعداء الثورة الحاليّة هم الذين أفسدوا: النظام السياسي، والنظام التربوي، والنظام الاقتصادي، والنظام الثقافي مؤسّسين ذلك كلّه على حرب هوجاء يشنّونها على أصل كلّ القيم أعني ما يحرّر الأمّة من الكاريكاتوريّين اللّذين رأينا نموذجًا منهما في تصوّر دولة القانون متنافية مع الإيمان التامّ (بعبارة داعية اليعقوبيّة الفرنسية في تونس) ومن ثمّ اشتراط المستحيل لتحقيق الديمقراطية والعدل الاجتماعي: ينبغي أن يصبح الجميع لا يرون العالم إلاّ مثل بعض من يحاضرون على الحريات الشخصية ولا يرونها حقًّا إلاّ لهم بحيث إنّ بقية الشعب ليس لها حريّة شخصيّة فتختار عكس ما اختاروا.

لذلك ترى أصحاب هذه الرّؤى الكاريكاتورية للحداثة الذين أصبحوا من جنس الحكّام المخلوعين دعوى وتحكّما وتشبّثًا بالبقاء إلى القبر في مستوى أعمق من الوجود الطفيلي أعني الحرب على القيام الروحي للأمّة التي ينفون حتى وجودها مجرد الوجود متصوّرين إيّاها من أوهام من يعيش في الماضي وحلم توحيد العرب

في حين أنهم يعبدون من استعادوا سلطان روما بتوحيد أوروبا. لذلك تراهم يلحّون على وصف هذا الشّباب الثائر بطابع هلامي عديم الرأس وعديم الهويّة السياسية -مجرد لقيط = ابن الإنترنت نفيًا لعمقه التاريخي- ولا حضارية ولا أهداف لهم قابلة للتعيين بأصول متجذّرة في الهويّة ومبادئ نابعة من خيارات حضارية: فيدّعون أنّ الطابع الغالب على جماهير الثورة هو اللاّمبالاة بعالي المطالب والسّخرية من التأسيس النّظري المتين.

في ما يترتب على هذه الثورة الشعبية المباركة

من الخطأ الجسيم تصوّرُ هذه الحركة ذات صلة بالصّدامين المتقدّمين عليها أو ما يسمّى بأحداث 78 (الصدام بين الحزب الحاكم والاتحاد العام التونسي للشغل) وأحداث 84 (انتفاضة الخبز). فكلتا الظاهرتين هاتين مثّلت صدامًا بين قيادات متنافسة على وراثة حكم الرئيس الراحل المرحوم الحبيب بورقيبة. أولاهما كانت بين زعامات الحزم الحاكم وزعامات الاتّحاد العام التونسي للشّغل والثانية بين زعامات ما بقي من الحزب الدستوري ماسكًا بالبلاط. كانت هذه الأحداث أحداثَ قياداتٍ سياسيّة عديمة الجذور الشعبية. وهي لم تكن ذات دوافع إصلاحيّة لتحقيق نوعيْن من الحاجات التي حُرم منها الشعب التونسي وخاصّةً المهمّش منه خارج مناطق النفوذ المحيطة بمن تنفذ من دوائر الحزب والاتحاد. وهذه الحاجات نوعان: الحاجات التي تقيم البدن وشروط سلامته وكرامته. والحاجات التي تقيم الروح وشروط سلامتها وكرامتها.

وإذا كان من الضروري أن نصل هذه الثورة بما تقدّم عليها فينبغي أن يكون الوصل القريب بالثورة على التطرّف الاشتراكي الستاليني (حركة التعاضد وتأميم الملكية في تونس خلال ستينات القرن الماضي) فتكون هذه الثورة ثورة على التطرف الرأسمالي التاتشري (بداية من حكم نويرة بعد صدمة التعاضد ثم طيلة عهد ابن علي) وكلا التطرّفين يشارك الثاني في الاستهانة بالشّعب وبحاجياته المادية والروحية. أمّا الوصل البعيد فهو لا يكون إلاّ بالثورة على الاستعمار الأجنبي ببعديه المادّي والروحي،الاستعمار الذي كان التسلّط فيه بيد الجاليات الأجنبيّة فأصبح بيد من يمثّلهم في الحفاظ على سلطانهم غير المباشر من النّخب الفاسدة التي تتصوّر التحرير مجرد تعويض للاستعمار الخارجي بالاستعمار الداخلي (كما يتبين مما يسروه من غزو ثقافي أكبر علاماته الاستعاضة عن لغة الوطن بلغة المستعمر).

لم تحدث الثورة الحاليّة بقيادة الأحزاب المعارضة ولا بقيادة الاتحاد العام للشغل ولا بقيادة ما يسمّى بمنظّمات المجتمع المدني ولا خاصّةً بما كان منها الأكثر

صراخًا واستحواذًا على الإعلام في هذه الأيام. إنما هي ثورة على ذلك كلّه من أجل سدّ الحاجات التي ذكرنا: فاستشهاد البوعزيزي ليس ثورة على النظام السياسي وحده بل هو عبارة عن جرح عميق عاشه جميع طلبتنا وشبابنا الذين كانوا يتجرّعون الذلّ في الجامعة للحصول على شهادة ظنًّا منهم أنها ستمكّنهم من العيش الكريم فاكتشفوا في الغاية أنّ ذلّهم لمن استعبدهم في الجامعة كان بلا فائدة لأنّ الشهادة لم تعد كافية للعمل بل لا بدّ من ذلّ بلا نهاية هو عين الفساد الذي عمَّ كالسرطان إذ يبلغ مرحلة الانتشار الكلّي في خلايا البدن. وتلك هي دلالة انطلاق الثورة من أقلّ مناطق البلاد تأثّرًا بالاستعمار الثّقافي وخضوعًا للنّماذج التي يدعو إليها بعض النّخب التي هي أكثر فسادًا من قيادات الحزب الحاكم الذي يحاكمونه الآن.

لذلك فلا بدّ من تحديد مَواطن الفساد التي ينبغي إصلاحها دون الإطالة في توزيع التُّهم مسلّمين بأنّ الفساد قد عاث فسادًا في جميع المؤسّسات والتّنظيمات التي سيطر عليها المفسدون سيطرةً تكاد تَتساوى فيها أحزاب المعارضة مع الحزب الحاكم والمنظّمات الاجتماعية مع الأحزاب السياسية. كما أنّ الفساد قد طال كلّ السلطات الثلاث منفّذها ومشرّعها وقاضيها فضلاً عن السلطتين الأخريين أعني السلطة التربوية والسلطة الثقافية-الإعلاميّة.

لكنّنا مع ذلك نعتبر الجسم الاجتماعي التونسي لا يزال قادرًا على التعافي، ومن ثَمّ فهو قابل للنهوض السويّ إذا ما خلّصنا هذه المؤسّسات السياسيّة والاجتماعية من العوائق التي حالت دونها والقيام بوظائفها منْعًا للفساد وعلاجًا لمشاكل البلاد والعباد. ويمكن أن نحصي المؤسّسات التي ينبغي إصلاحها حتى ينصلح الشأن العام ويتم اختيار الصالح من شباب الأمّة وشابّاتها لتسيير شؤونها تسييرًا ديمقراطيًّا يسعى إلى العدل والمساواة دون تسطيح يُلغي التنافس ولا يحقّ الحقوق التي تشجّع الكفاءات والتنافس السّليم بينها من أجل رفعة الوطن:

النخبة السياسية: لا بد من تجديدها على أساس مبدأين:

الأوّل ألاّ تنحصر في طبقة معيّنة، والثاني ألاّ تنحصر في منطقة معيّنة. ومعنى ذلك أنّ التوزيع العادل بين الطبقات والجهات شرط في الإصلاح. ويمكن أن يكون

المنطلق تنظيم أربع مجموعات سياسيّة كبرى تتضمّن كل واحدة منها أحزابًا متقاربة إيديولوجيًّا:

1 -مجموعة اليسار الاشتراكي.

2 -ومجموعة اليمين الليبرالي.

3 -ومجموعة القوميين.

4 -ومجموعة الإسلاميين.

وأن تكون هذه المجموعات متساوية في حقّ التنظيم والاجتماع والإعلام الوطني والتمويل الرسمي لنشاطها السياسي. والمعلوم أنّ الحزب الحاكم يتضمّن أطيافًا فيها من ينتسب إلى هذه المجموعات بحيث يمكن أن يختار أفراده الانتساب إلى أيّ منها إذا رأوْا ضرورة إلغائه من الوجود على السّاحة. وهو أمرٌ لا أعتبره ضروريًّا فضلاً عن كونه ظالما. وعندي أنّ كلّ من استقال من الحزب الذي كان يحكم البلاد وتركه حاليًّا خائنٌ مرّتين:

فهو قد خان أمانة المسؤول السياسي عندما انتسب إليه دون قناعة كما يزعم الآن علمًا وأن لا أحد يمكن أن يصدّقه. من بين هؤلاء سفير تونس في اليونسكو الذي سمعته خلال إلقائي بعض الدروس في باريس يتّهم الحركة المباركة بكونها تابعة للقاعدة في المغرب ثم ادّعى بعد يوم أنه يستقيل لأنه لا يقبل ما يحصل للشعب. وهو قد خان الولاء للحزب الذي أوصله إلى المسؤولية الحكومية قلْبًا لجمّازته كما يُقال وميْلاً مع الرّياح حيث تميل. وكلّنا يعلم أنّ ابن علي لم يحكم بالحزب المتّهم ظلمًا بل حكم بالأجهزة للقمع المادّي وبجلّ نخب اليسار للقمع المعنوي سواء في مجال ما يزعم إصلاحًا تربويًّا أو ثقافيًّا أو خاصّةً دعاية لما يسمّى بالحداثة والثّورة الهادئة.

وادّعاء أنّ الحزب الذي كان حاكمًا فاسد لا يكفي حجّة لأنّ ما فيه من فسادٍ لا يخلو منه أيّ حزب ولا أيّ تنظيم. وعلينا أن نترك الماضي فلا نعمّم بل نقاضي بالقانون العادل الفاسدين ثم نسعَى ما أمكن السّعي لنعيد بناء الطّبقة السياسيّة من جديد مستثنين منها الفاسدين في كلّ الأحزاب والتنظيمات وليس في الحزب الذي كان الحكم يجري باسمه دون أن يكون هو الحاكم لأنّ الحكم كان بيد مافيا مفروضة عليه فرضها على البلاد والدولة وهي تحكم بالأجهزة ماديًّا

(العنف المادي الأمني والاقتصادي) وبالفاسد من نخب اليسار رمزيًّا (عنف الإعلام والثقافة والتربية المعادية للهويّة).

النخبة التربوية

لا بدّ من تحرير المنظومة التربوية من الرّتابة والتقليد وتسلّط النّخب اليسارية المتطرّفة التي أخضعت كلّ شيء للأيديولوجيا فحوّلت المؤسّسات التربوية إلى أداة صراع عقدي بدلاً من أن تكون رافعة التقدّم الاقتصادي والاجتماعي ليس للأفراد فحسب بل للأمّة. والحلّ هو في استشارة وطنيّة يعالج فيها الملفّ التربوي من منطلقين أساسيّين:

كيف تكون التربية بمقتضى وظيفتها الأداتيّة قاطرة الإبداع العلمي والثقافي والإبداع التقني والاقتصادي حتى تحقّق شروط الاستقلال الروحي والمادّي. وكيف تكون التربية بمقتضى وظيفتها الغائيّة مهْد التنشئة الاجتماعية والحضاريّة للإنسان التونسي الذي ينبغي أن يكون إنسانًا حرًّا مؤمنًا بقيم أمّته وما فيها من كوني يسهم في شروط الأخوّة البشرية ولا يذوب في النّماذج الأجنبية.

النخبة الاقتصادية

لا بدّ من تحرير النّظام الاقتصادي من التبعيّة لمن استحوذ على مقدرات الدولة ولمن جعلوا الدولة تابعةً له من القوى الأجنبية. وذلك هو سرّ كلّ فساد طرأ على اقتصاد الأمّة ونخبها الاقتصادية. وهذا أيضًا يقتضي استشارةً وطنيّةً لكلّ النّخب الاقتصاديّة مع ممثّلين عن رأس المال والعمّال وأصحاب المبادرة الاقتصاديّة وممثّلين عن المستهلكين وعن المصلحة العامّة لنفس الغايات الواردة في كلامنا على النّخبة التربويّة.

النخبة الثقافية:

إذا كانت النّخبة الاقتصاديّة مدخل التبعية الممكن في مجال مصالح الأمّة الماديّة فإنّ النّخبة الثقافية تمثّل مدخلاً ممكنًا للتبعيّة في مجال مصالح الأمّة الروحية. ومن ثمّ فدورها أخطر من دورها. فهمْ حماةُ القيم والهويّات وقد يكونون حصان طروادة.

لذلك فلا بدّ من حوارٍ وطني شاملٍ لكلّ المساهمين في الإبداع الرّمزي على مثال الحوار المتعلّق بالإبداع المادّي. فكلا الإبداعين يمثّل مادّة العمران ومن ثمّ فهما جوهر قيامه. ولا يمكن للثورة أن تكون ثورةً بحقّ إذا تركت هذا المجال سائبًا و لم تعتبره مصدر كلّ القيم بما فيها منزلة القيم بمعناها الاقتصادي: إذ أنّ هذه القيم (التبادلية والاستعمالية) تتحدّد بتلك القيم (التي لا مساومة عليها وليس مما يمكن التصرّف فيه لأنها عين جوهر الإنسان وحريّته لدورها في تقوّم ذاته).

النخبة العامة

أعني كبار المبدعين في أيّ مجالٍ كان وخاصّةً كبارَ المبدعين لرؤى العالم والقيم الأسمى في المجال المعرفي والخلقي والجمالي وأساس كلّ القيم أي الإيمان بالحريّة والمتعاليات المطلقة. وهذه هي النّخبة التي أصبحت شبهَ معدومة بحكم ما أخضع له نظام الانتخاب الثقافي من سلطانين عاتيين يقتلان كلّ إبداع مستقلّ. فقد أبعدت القلّة التي يمكن أن تمثّل ثقافة الأمّة وقيمها الإنسانيّة بمفعول القمعين السّياسي والثقافي:

الأوّل يسلّطه النظام السياسي وزبانيته: فهو نظام ينتخب من يبرّر طغيانه ويلغي كلّ من عداهم حتى إنّ بيت الحكمة لم ينتخب مجلسها العلمي مدّة أربعة عقود بسبب السّعي إلى إلغاء من تعذّر إلغاؤهم دون فضيحةٍ عالميّة. والثاني بسلطة النظام الثقافي و"عضاريطه": فهو نظام لا يقبل إلاّ بما يرضي أسيادهم في الساحة الثقافية الفرنسية التي يتصوّرونها ممثّلة للكلي الإنساني ظنًّا منهم أنّ العقليّة اليعقوبيّة يمكن أن تكون حداثةً فضلاً عن أن تكون فكرًا عقلانيًّا.

والمهم ألاّ يقطف ثمرة الثورة أعداء الثورة: فالتركيز على الحزب الحاكم مهْرب وحده الفاسدون في كلّ المؤسّسات الأخرى لتوجيه الأنظار عن الأدواء الحقيقية التي تنخر كيان التربية والثقافة والاقتصاد والمؤسّسات الاجتماعية. ذلك أنّ الحزب الذي يتّهم بكلّ الشّرور لم يكن إلاّ ظرفًا خاويًا ويكفي أن ننظر في كلّ أيديولوجيّي المرحلة المسمّاة بمرحلة التحوّل حتى ندرك أنهم جميعًا من خارجه وأنه كان شمّاعة لا غير: ولعلّ أكبر الأدلّة قفز الفئران الحاليّين من السفينة إذ غرقت. وأقول هذا من منطلق المبدأ القائل: إنّ العلاج لا يكون إلاّ إذا توجّه الدّواء حيث

يوجد الدّاء. والدّاء ليس في الحزب الذي مات منذ أكثر من أربعين سنة، توجيه الاتهام للحزب خطأٌ فادحٌ يبعد الشّبهات عمّن حكم هم بن علي أعني الأجهزة والمثقّفين المشبوهين الذين فُرضوا على الدولة والحزب طيلة العقديْن الأخيرين.

ولأوّل مرّة يمكنني أن أشير إلى أني قد استقلْت من الحزب الحاكم -في شبابي-يوم سمعت شماتة المرحوم بورقيبة في العرب خلال هزيمة 67. لكني مع ذلك لا أزال أؤمن بأنّ الكثير من أبناء هذا الحزب وخاصّةً في مستوياته الدنيا وفي قياداته التاريخية هم أقرب الأحزاب إلى الشّعب وطموحاته من الكثير من الذين يدّعون الكلام باسم الشعب حاليًّا (خاصةً وقاعدته هي عين قاعدة حزب النهضة أعني عموم الشعب التونسي) لأنهم على الأقلّ بنَوْا الدولة الحديثة دون أن يجعلوا ذلك مستندًا إلى اللقاطة الحضاريّة والثقافية حتى وإنْ فرض هذه اللقاطة بعض قياداته. وعلى كلّ فلا يمكن لأحد أن يدّعي أنه من الشّرفاء وكبار الحيّ لا يزالون أحياء (= مثل شعبي تونسي).

المفترق: مهمة الثورة وشروط نجاحها

ليس من التجني في شيء أن يصف المرء ما يحصل في صفّيْ الثورة مَن هُم لها ومَن هُم عليها بكونهما واقفين أمام محكمة التاريخ التي لا تحابي أحدًا. فاللحظة تاريخية بحقّ. وليس من التجني كذلك أن نصف من هم للثورة بكونهم قد تراخوا. فهم قد بدَوْا لي متغاضين عمّا يجري وسامحين لمن هم عليها أو لنقلْ على الأقلّ إنهم إلى حدّ الآن لم يمنعوهم من الاستبداد بمهامّ الثورة واستبدالها بنقائضها مهامّها الخطيرة التي لا يمكن أن يقوم بها إلاّ الثوّار أنفسهم أعني الشّباب فتياته وفتيانه وإن بمساعدة من يختاره الأخلاف من الأسلاف للمساعدة في تجنّب عثرات كلّ الثورات وخاصّةً إذا كانت قياداتها شابّة وفي مقتبل تحصيل التجربة والخبرة بالشّأن الإنساني شديد التعقيد وفي ظرف الصّراع الداخلي والخارجي المواجه لكلّ سعْيٍ للتحرّر والانعتاق:

1 -استعمال الشرعيّة الثورية من قِبل مَن ليس لهم ناقة ولا جمل فيها تنازلاً عن اعتبارهم من أعدائها الاعتبار الذي تؤيّده كلّ القرائن فضلاً عن ماضي القائمين بهذا الرّقص على أوتار الدستور القديم (من 56 إلى 57 إلى 28 من دستور تونس إلى إلغائه جملةً وتفصيلاً لكأنهم هم مَن قام بالثورة ويعمل بمنطق الخلق الجديد).

2 -والمغالطة في تسمية الحكومة التي توصف بكونها لتصريف الأعمال ثم تكلف بأمور بنيويّة وتوصَف بكونها فنّية ويعين فيها لون سياسي وحيد معلومة خياراته وتوجّهاته للجميع فضلاً عن تصريح رئيسها بما يسعى إليه سعيًا تؤكّده المهامّ الثلاث الموالية.

3 -أعني هيأة تحقيق أهداف الثورة والإصلاح الديمقراطي (الهيئة المزعومة التي ستغرق السمكة فيها بلعبة تعداد المشاركين والمساواة بين الجميع لكأنّنا نعدم وسيلةً لتقدير أحجام أطراف الطيف السياسي في البلد على الأقلّ بالاستناد إلى تجربتيْ الانتخاب اللتيْن زيّفت نتائجهما بعد حصولهما).

4 -ولجنة محاسبة الماضي (التي يظنّها رئيس الحكومة شرعيّةً لأنّ مرسوم تعيينها سابق على إيقافها القضائي).

5 -ولجنة صوغ المستقبل القانوني والدّستوري ومن ثمّ تحديد خصائص النظام السياسي والقانوني في الجمهوريّة الحديثة التي ستكون الأولى (لأنّ جمهوريتيْ بورقيبة وبن علي لم تكونا جمهوريتين بل دكتاتوريّة قروسطيّة).

كيف يمكننا أن نصف سلوك صفّ الثوّار إذا كان ذلك كلّه يحصل أمام ناظرهم ولا يحرّكون ساكنًا أو كان تحريكه غير مؤثّر رغم أنّ لهم شرعيّةَ الثورة وليس للصفّ المقابل إلاّ شوائب ما وقعت عليه الثورة لتخليص البلاد منه؟ هل يوجد وصف آخر غير التّقاعس الذي سيحاكمه التاريخ تسليمًا بأنّ بعض قياداته لم تكن قد وافقت على ذلك إيجابيًّا و لم تكتف بقبوله سلبيًّا بموقف السّاكت عليه. والحجج التي يمكن أن تبرّر السّكوت لاغية حتمًا لأنّ الثورة تلغي كلّ تحفّظ وتردّد ينتجان عنها:

1 -فالحصول على رخصة الوجود السياسي القانوني (للأحزاب التي كانت محرومة من حقّ الوجود القانوني رغم وجودها الفعلي) لا يتطلب دفع أيّ ثمن لمن بيدهم مقاليد الأمور وهم لا قانونية لوجودهم فضلاً عن عدم الشرعية: ينبغي أن يعلم الجميع إن صحّ مثل هذا الفرض أنهم لا يدينون بهذا الحقّ لأحد غير الثورة وأنّ حقّ العمل السياسي العلني ليس منة من أحد وعليهم إذنْ ألاّ يتنازلوا عن الإصداع بالرأي والقيام بالواجب لحماية الثورة من منظورهم دون خوفٍ ولا وَجل.

2 -والحرص على نزْع حجّة الفزّاعة الإسلاموية أو النزعة الوطنيّة الاستقلاليّة سواء كانت قوميّة أو يسارية أو ليبرالية نزعها من يد خصوم الثورة وخدم المستعمر القديم لتجنّب الابتزاز الاقتصادي من أوروبا كلّ ذلك لم يعد ذا معنى. فالغرب لن يتنازل عن هذا الموقف ما لم يتأكّد أنه ليس له من بديلٍ عن الثوّار ومن يمثّل الثورة يتعامل معه وأنه لا مفرّ من التعامل مع هؤلاء خاصّةً بعد يأسه من أولئك بسبب فشلهم في ما يريده منهم وتأكّده من أنّ الثوّار لن يقبلوا بأن يكونوا في خدمة

المستعمر: فمن كان يخدمه بظاهر من الشّرعية الزائفة لـئلاً يكلفه التناقض الصريح مع ما يزعمه من مبادئ فضلاً عن الزجّ به في حروب لم يعد أبناؤه يطيقونها بعد أن صاروا عبيدَ الدنيا.

3 -والخوف من انقلاب الشعب على الثورة بسبب ما ينتج من اجتماع الحجّتين السابقتين من ترجمة بمنطق الابتزاز الاقتصادي لم يعد له مبرّر. فالشعب الذي قدّم النفس لا يمكن أن يبخل بالنفيس. لن يستسلم أمام هذا الابتزاز إلاّ أعداءُ الثورة. أمّا الشعب فلا يمكن إلاّ أنْ يختار الاستقلال وشدّ الأحزمة المؤقّت لتغيير نهجه الاقتصادي الهشّ ويرفض البحبوحة الوهميّة المشروطة بأن يبقى البلد مجرد سوق استهلاك وباحة مستباحة لاستجمام المتقاعدين الأوروبيّين الذين يباع لهم الدينار بأقلّ من عُشر قيمته في سياحة التسوّل التونسية (يقضي السّائح أسبوعًا بمئة يورو في بلدنا بما في ذلك كلفة نقله جيئةً وذهابًا إلى الوطن مع تجواله في ربوعه).

4 -والحجّة الأخيرة هي عسْر المهمّة أو بصورة أدقّ عدم تحدّدها لأنّ الثورة كانت عفوية وقاعديّة وعديمة القيادة كما يدّعي الخصوم. وهذه الحجّة التي يروّج لها الجميع زيّفناها سابقًا لكنّنا لم نبيّن مضمونها الموجب. ومن ثمّ فعلينا أن نتساءل بوضوح وصراحة عن قيمة هذه الدّعاوى ضدّ الثورة: فهل كونها عفوية وقاعدية وعديمة الزعامات المتمرّسة يعني أنها ليست محدّدة الأهداف والمهمة بل والرسالة بحيث يعسر على صفّ الثورة من القوى السياسية والاجتماعية الوطنية أيًّا كان خيارها القيَمي أن يتكلّم باسمها أو أن ينضويَ تحت رايتها؟

مضمون الحجج التي "يتدرّق" وراءها خصوم الثورة

ذلك هو السؤال الذي أريد أن أجيب عنه جوابًا صريحًا وواضحًا من منطلق تأويلي لما شاهدته من رموز في أفعال الشّباب الثورية دون أن أدّعي الكلام باسمهم علّ ذلك يساعد على تحرير مدار النقاش مما ينصب له من أفخاخ يبعد الثوّار عن التحدّيات الحقيقية ويخرجهم من التردّد والاسترخاء لئلاّ ننتقل من السّجال السّلمي في المعركة الانتخابيّة إلى الصّدام غير السلمي لا قدّر الله مع من هم على الثورة.

ولكني سأقدم عليه بيان الدعوى التالية حول مضمون حجج خصوم الثورة الأساسية مضمونها الذي لم يتغيّر حتى وإن تغيّر أسلوب حجاجهم. ويمكن ردّ كلّ الحجج التي يستند إليها الخطاب الذي يتبنّاه خصوم الثورة حتى من حسنت نواياه منهم إزاء الوطن وحضارته الردّ إلى حجّتين لا ثالثة لهما: أولاهما سياسية تربوية وتقبل الصّوغ من وجهين هما خيار التحديث مضمونًا وخيار الديمقراطية شكلاً. والثانية اقتصاديّة ثقافيّة وتقبل الصّوغ من وجهين كذلك هما خيار الاندماج الاقتصادي في العالم المتقدّم مضمونًا وخيار الانفتاح الثقافي في عصر العولمة شكلاً.

تلكما هما الحجّتان. فلننظرْ فيهما هل هما كافيتان لتتحوّلا إلى معاداة الثورة والعودة إلى ما سبق حتى لو كان ما تقدّم على قوسي بن علي بعقديهما؟ لن أطيل الكلام في هاتين الحجّتين لأنهما واهيتان. فهما حجّتان كان يمكن أن تُسمعا لو كان الثوّار من جيل بداية اللقاء بالغرب أعني في النّصف الثاني من القرن التاسع عشر أو حتى في النّصف الأوّل من القرن العشرين. حينها كانت النّخب الممثّلة للأصالة التي من جنس أحفادها أعني ثوّار اليوم تَراها منافية للتّحديث والديمقراطية. فكانت المقابلة "**تحديث–أصالة**" والمقابلة "**ديمقراطية–حكم إسلامي**" ذاتي معنى لأنهما كانتا توضعان في مناخ الجهل التامّ بقيم الغرب وبقيم الإسلام في آنٍ ومن النّخبتين التي للأصالة والحكم الإسلامي وعلى الحداثة والحكم الديمقراطي والتي للحداثة والحكم الديمقراطي وعلى الأصالة والحكم الإسلامي.

لكن المعطيات تغيرت جذريا

فماءٌ غزير جرى تحت جسور النّخب بصنفيها. والغريب أنّ الجهل الذي تكلّمنا عليه بالحضارتين الأهليّة والأجنبيّة في بداية النّهضة كان جهلاً يتقاسمه كِلا الصفّين مع غلبة الجهل بالحداثة على النّخب العربيّة الإسلاميّة التي من جنس ما يعبّر عنه ثوّار اليوم وغلبة الجهل بالأصالة على النّخب المتأوربة التي من جنس ما يعارض الثّورة اليوم. إنّ هذا الجهل انقلب فأصبح ممثّلو حضارة الغرب أجهل النّاس بها لأنّ خطابهم التّحديثي تبيّن منحصرًا في قشور الحداثة لا يعْدوها. وصار ممثّلو حضارة الإسلام أعلم بها منهم لأنّ خطابهم التّأصيلي لم يبْق مقصورًا على قشور الأصالة بل هو أدرك المشترك بين القيم في الحضارتين فتجاوز الخصوصي المنافي

للكلّية وجمع بين قيم العقل وقيم النّقل. ومن ثمّ فالنّخب الأصيلة خرجت من مأزق الثّنائيات بفضل ما حدث في النّصف الثاني من القرن العشرين: فالصّدام مع الاستبداد والفساد خلص الصّادقين من هذه النّخبة (ومعهم البعض من تلك) من هذا التّجاهل المتبادل بين الحضارتين بل إنّ الكثير من نخب الغرب نفسه أدركوا صلاته الوثيقة مع الشرق والعكس بالعكس فأصبحنا في لحظةٍ من التاريخ الكوني لم يعد فيها الكلام على هذه المقابلات السطحية ممكنًا وباتت البدائل منها هي:

فبدلاً من الكلام على المقابلة **"حداثة–أصالة"** الكلام الذي لم نعد نسمعه إلاّ من أفواه من يحتاج إليه شعارًا لمؤخّرة جيش المحافظين على ثقافة الاستبداد والفساد أصبح الكلام الوجيه الذي يقول به أصحاب الثورة المتّهمة بكونها عفوية بمعنى كونها غير واعية بأهدافها هو: كيف التخلّص من الحداثة والأصالة الشوهاوين للانتقال إلى الحداثة الأصيلة التي هي عينها الأصالة الحديثة أعني التطابق الأكيد بين حقوق الإنسان ومقاصد كلّ شرع لا تتنافر قيمه مع قيم العقل. فالشّرع والعقل كلاهما يسعى إلى الحقيقة (العلم والعقيدة) ويريد تحقيقها (العمل والشّريعة) وهو معنى التواصي بالحقّ والتواصي بالصّبر.

وبدلاً من الكلام على المقابلة "ديمقراطية–حكم إسلامي" الكلام الذي لم نعد نسمعه إلاّ مں أفواه من يحتاج إليه شعارًا لنفس المؤخّرة التي تعلم أنها قد هزمت وتحاول لملمة صفوفها أصبح الكلام الوجيه الذي يقول به أصحاب الثورة التي تتّهم بكونها بلا قيادة بمعنى أنها فوضويّة هو عينه ما لأجله سعى أجدادنا لتحرير هذه الأوطان من الأوثان (التنوير الديني) أوّلاً ثم من الاستعمار (الاستقلال السّياسي) ثانيًا.

وتلك هي العلّة في اعتبارنا أهداف الثورة هي عينها المبادئ الخمسة التي تضمّنها البند الأوّل من الدستور السّابق والذي يريد المحافظون على هاتين المقابلتين ليجعلاهما موضوع الجدل في الحملة الانتخابيّة شعارين لمؤخّرة جيش التبعيّة وحزب فرنسا: أعني دولة حرّة مستقلّة (الوجه السّياسي والاقتصادي أعني البعد الفعلي من كلّ قيام لذات حضارية بمادّته وصورته) دينها الإسلام ولغتها العربيّة (الوجه التّربوي والثقافي أعني البعد الرّمزي من كلّ قيام لذات حضارية بمادّته وصورته).

رسالة الثورة: عالي المطالب لتوحيد قوى الخير والمحبّة

قد يجادل الكثير في دعواي التّرجمان عن مطالب شباب الثورة فتياته وفتيانه مطالبهم العالية اعتمادًا على تأويل أفعالهم. ألمْ يثوروا دون استشارة أحد وبصورة عفويّة؟ فكيف للتّرجمان أن يفعل دون تحكّم؟ لكن ماذا لو وجد التّرجمان في تعبير الشّباب وشعاراته الشابيّة (نسبة إلى أبـي القاسم) ما يمكن من التّأويل الأرجح لخطابهم؟ لست أنكر أنّ فعل الشّباب متلعثم ومتعثّر بالطّبع. لكن عنفوان الشّباب من جنس النار المقدّسة: فلهيبه يقذف بالشّرر الذي يمكن أن نقتبس من بعض قرائنه ما نأنس منه بردًا وسلامًا على مستقبل الوطن فنتمكّن من ترجمته ترجمة تكون في الأغلب معبّرةً بحقّ عن أعمق ما في أعماق هذا الشّعب كما يتبيّن من شعار أبـي القاسم وصلته بالقرآن الكريم صلته التي بيّنا (إرادة الشّعب عند الشّابي هي عينها ما يقصده القرآن الكريم بتغيير ما بالنّفس).

ولعلّ أهمّ الرّموز التي نستوحي منها تأويلنا بالإضافة إلى دلالة الشّعارات هو منطلق الثّورة المكاني (من أعمق أعماق الوطن) والزّماني (عودة الاستعمار إلى كلّ الأرض العربية كما ترمز إلى ذلك عودة القواعد العسكريّة) السّلمي (الطبقة الوسطى) ونسبته إلى الدورة الماديّة (بلوغ الاستغلال الفاحش للثّروة العربيّة غاية الفحش) والرمزيّة (استبداد المستلبين بالقيادة الروحيّة في التّربية والثّقافة) في ما صار عليه المجتمع التونسي (مثالاً من المجتمعات العربية) يجعلنا نقدم على مثل هذا التأويل دون خوف من الإجحاف في حقّ الثّورة.

فالثّورة انطلقت من طبقات المجتمع الدّنيا طبقاته التي لم تتخلّ عن مقوّميْ الهويّة و لم يشبْها من الاستبداد والفساد ما تظنّه الطّبقات الفاسدة فوائد خلطا بين مصالحها ومصالح الوطن بحيث صارت الحداثة والديمقراطية عندها ليست شيئًا آخر غير النظام الذي يؤبّد سلطانها على هذه الطّبقات التي تريد تحقيق الحرية والاستقلال وقيم الإسلام وشكل التعبير عن وجودها بلسان قومها. لذلك جمعنا كلّ هذه المطالب العالية في الثمرة الأولى التي بدأ بها دستور ثورة التحرير الأولى لتكون مضمون تحقيقها الفعلي لا مجرد كتابتها في الدستور على شكل صار أعداؤها يسعون حتى لمحوه منه غير مكتفين من محوها في ممارستهم طيلة العقود الخمسة التي نابوا فيها الاستعمار في مهمة محْو الكيان المستقلّ للشعب التونسي:

أوّلاً: المقوّم الفعلي لقيام الذّات الحضاريّة أعني لصورة العمران البشري والاجتماع الإنساني ومادّتهما بلغة ابن خلدون أو للحداثة الأصيلة التي هي حداثة دائمة أي إنها دائمة التّحديث والتّجديد الذاتييْن وهو معنى كونها حيّة:

1 -فالحرّية ذات بعديْن مقوّمين للوجود الإنساني الخُلقي الفردي والجمعي وهما مقوّمان لا يمكن أن يختلف حولها الطّيف الرّباعي الذي وصفنا أعني اليساري واللّيبرالي والقومي والإسلامي: أ - بعد داخلي هو معنى المواطنة ب - وبعد خارجي هو معنى الوطن ذي القيام المتفرّد.

2 -والاستقلال ذو بعديْن مقوّمين للوجود الإنساني الخِلقي الفردي والجمعي وهما كذلك مما يسهل أن يحصل حولهما الإجماع بين عناصر نفس الطّيف: أ - بعد داخلي هو تحرّر المواطن من الحاجة المادّية ب - وتحرّر الوطن من التبعيّة الاقتصاديّة.

ثانيًا المقوّم الرّمزي لقيام الذّات الحضاريّة أعني المقوّم الرّمزي لصورة العمران البشري والاجتماع الإنساني ولمادّهما بنفس اللّغة الخلدونيّة أو للأصالة الحديثة التي هي حداثة دائمة التّجذير في مصادر الذّات ومنابعها الحيّة على الدّوام بما فيها من قيم خالدة:

1 - فالإسلام ذو بعديْن هما:

أ - حريّة المعتقد للجميع (لأنّ الإسلام هو أوّل دين يشترط في إسلام المسلم الاعتراف بكلّ الأديان بل يعتبر من ذمّة الدّولة حماية الأقلّيات الدينيّة وتمكينهم من ممارسة شعائرهم بل والاحتكام إلى شرائعهم). وذلك ما يمكن أن يخلصنا من المقابلة الزّائفة بين العلماني غير المعادي للأديان والإسلامي غير المعادي لحريّة الفكر لأنّ حرية المعتقد تتنافى وفرْض وحدة الشّرائع في الدّولة الواحدة توحيدها الذي ينفيه القرآن نفسه كما هو بيِّن من سورة المائدة كلّها.

ب -وتقديم الإسلام بالتي هي أحسن لمن يريد أن يسموَ إلى كليّة الأخوّة البشريّة بمعنى قوله جلّ من قائل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ

اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات 13) علمًا وأنّ بقاءه غاية مطلوبة يفهمنا القصد القرآني بكون التّنافس في الخيرات مشروطًا بتعدّد الشّرعات والمنهاجات (المائدة 48). وغير الإسلامي يقدّم فكره بنفس المنهج ولن يعترض عليه أحدٌ خاصّةً إذا تحرّر من الاستناد إلى دكتاتوريّة الفساد والاستبداد الدكتاتورية التي كان يظنّها حاميةً له ممّا يتوهّمه خطر الإسلاميّين فكان أنْ عاش حامعًا بين وهْم الاستبداد الممكن وحقيقة الاستبداد الحاصل.

2 - والعربية ذات بعدين كذلك وهما:

أ - هويّة كلّ عربي بالمولد مسلمًا كان أو غير مسلم: وبذلك نتخلّص من الطائفيّة العقديّة التي ولّدت الصّراع بين الإسلامي والقومي.

ب -وهويّة كلّ مَن تكلّمها بالاختيار الشّخصي سواء كان مسلمًا أو لم يكن، ومِن ثمّ فهي المحدّد الأساسي للهويّة الحضاريّة فضلاً عمّا لها من صلة بالإسلام باعتبارها لغة التعبّد ولسان القرآن الكريم: وبذلك نتخلّص من الطائفيّة الثقافية التي ولّدت الصّراع بين قوميّات الأمّة في حين أنها تعايشت قرونًا دون حرب بين العربي والتّركي والفارسي والأمازيغي إلخ...

وزبدة القوْل إنّه ليس بمحض الصّدفة أن كانت هذه هي المهامّ التي تمثّل برنامج عمل الثّورة الممكن لكونها كما أسلفنا عالي المطالب التي نبعت من أعماق الشّعب الثّائر على وخيم نتائج الحرب عليها أعني التّهميش والبطالة والاحتقار وتعالي النّخب التي نابت الاستعمار الأجنبي في مواصلة أهدافه المنافية لهذه القيم إذ ظلّت تعتبر نفسها مواصلة لمهمّة التحضير التي هي ليست شيئًا آخر في عرفهم إلاّ التّهديم النّسقي لكلّ ما ليس بغربي: وليس من الصّدفة أن كانت مطالب الثّورة بهذا المعنى عين حقوق الإنسان بأجيالها الثلاثة السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة عند الكلام عليها في الإطار الداخلي لكلّ دولة ونفس هذه الحقوق بالقياس إلى الإطار الدولي العالمي مع ما يترتّب عليها من ضرورة المشاركة النّديّة في تحديد مصير العالم ونظامه في عصر العولمة.

في أهمية المعارك القيمية الصادق أصحابها

ليس المشكل مع القائلين بالعلمانية ناتجًا عن قولهم بها. فهذا مِن حقّهم الذي لا ينازع فيه إلاّ من كان ينفي حريّة الفكر والمعتقد. وذلك ما لا يمكن أن يقول به مسلم من حيث المبدأ (في نصوصه المقدّسة قرآنًا وسنّة) وكذلك من حيث التاريخ (إذا ما استثنينا بعض المراحل التي يصفها المسلم نفسه بكونها مراحل انحطاط). كما أنّ المشكل ليس في حريّة تعبيرهم عن هذا الحقّ بالقول والفعل السّلمي. فالسّعي للحصول على حقّهم هذا بكلّ وسائل التّعبير السلميّة ينبغي أن يكون مضمونًا في أيّ دستور يراعي قيم الحداثة الأصيلة التي لا خوفَ منها على قيم القرآن.

فحريّة التّعبير التي هي في جوهرها وسطى درجات التّعبير عن الحريّة في التصوّر الإسلامي لحريّة التّعبير (باللّسان في ما يسمّى الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر مشاركة في الحياة العامّة لكون الجميع راعيًا لنظام الشّأن العامّ ورعيّة له) - إذ يتقدّم عليها ما لا يمكن منعه أعني حريّة الفكر في الباطن (بالقلب في نفس النظام) ويتأخّر عنها ما قد يتحوّل إلى عنف (باليد) إذا لم يكن علنيًّا أعني حقّ التّغيير بالأفعال وليس بالقلب ولا بالأقوال وحدها. وهذه الأفعال هي بدورها يمكن أن تبقى في الحدّ السّلمي من درجات هذا العمل: كالتّظاهر والاعتصام والعصيان المدني.وإذا لم يوجدْ ذلك لم يبق حائلٌ دون انقلاب منع التّعبير عن الحريّة إلى فتنةٍ داخليّة وحرب أهليّة: لذلك فإني أرى أنّ ما يجري في تونس منذ الثورة إذا وقفنا عند هذا الحدّ يبغي أن يعتبر من علامات الصحّة الروحيّة. ذلك أنّ المعارك القيمية هي المحدّد الوحيد لحياة الضّمائر والعقول في كلّ أمّةٍ ناهضة.

ما ينبغي تفاديه هو التحديث المستبدّ

ما المشكل إذنْ مع القائلين بالعلمانيّة في بلادنا؟ إنّه عدم اعترافهم بتعدّد تصوّراتها حصرًا إيّاها في اليعقوبيّة وبأنهم في كلّ الأحوال أقليّة تسعى إلى التحديث الفوقي الذي نرى أصحابه مستعدّين للتحالف مع الاستبداد والفساد لفرض

معتقداتهم على الأغلبية متوَخّين في ذلك طرقًا تتنافى مع ما يزعمون الدّفاع عنه من القيم. وهذه الطّرق يمكن حصرُها في طرقٍ ثلاث هي جوهرُ التّزييف النّسقي لكلّ حياةٍ روحيّة صادق أصحابها في الغايات والوسائل:

1 - تزييف آليّات حسم المعارك القيمية في المستوى الثقافي:

وأبرزُ هذه الطّرق طريقة التّزييف البيّن لآليّات حسْم المعارك القيمية المعارك التي لا يخْلو منها عمران في مجال المعركة الرّمزيّة (ما يسمّيه ابن خلدون مستوى تنازل (= المشاركة في المنزل) الجماعة من أجْل التآنس في العمران ويسمّيه الفلاسفة اجتماع الكمال وهو المستوى الذي يُضفي المعنى على ما دونه أعني مستوى التّنازل لسدّ الحاجات ويسمّيه الفلاسفة اجتماع الضّرورة) كما يتبيّن من الاستحواذ بغير وجه حقّ على السّاحة الثّقافة والتربويّة ومعهما الإعلام:فهم يمنعون التّعبير الحرّ على من سواهم ويعملون كلّ ما يستطيعون لخلق نجوم كاذبة في كلّ مجالات الإنتاج الرّمزي فيفسدون الحياة الفكريّة والروحيّة للأمّة.

وبيّن أنهم لا يستمدّون هذا السّلطان الرّمزي في المجتمعات الإسلاميّة من قيمة ما ينتجونه فكريًّا أو إبداعيًّا بل من لعبة الوساطة التسويقيّة للأنظمة الدكتاتوريّة لدى رأْي حماتهم العام من القوى الاستعماريّة الغربيّة. لذلك تجدهم يسيّسون كلّ شيء وبـ "مركسونه" بأسوأ معاني الـ "مركسة" التي صارت "لبرلة": فهم مرهوبو الجانب من النظم العربية ليس لوزنهم الشعبي بالمعنى الديمقراطي ولا لوزنهم الإبداعي بالمعنى النّخبوي بل لأنّ سندهم الاستعماري هو عينه الذي وضع الحكّام حيث هم رغم أنوف الشّعوب لكونه انتخبهم لتحقيق الغزو الرّوحي والثقافي لشعوبهم بديلاً منه وبفاعليّة أكبر.

إنّما العلّة هي وظيفة التوسّط التّمويهي في الإعلام دون سواها لخوف الحكّام من أن يفضحوهم لدى رأْي حماتهم العام فيعرّوهم.لذلك فترضيةً لهم يترك لهم الحبل على الغارب في هذيْن المجاليْن الممكنين من غزو الأمّة الرّوحي. سيطروا على التّربية والثّقافة والإعلام من دون تربية ولا ثقافة ولا إعلام بل كلّها تحوّلت إلى أدوات أيديولوجيّة لإنتاج النّخب الزّائفة التي تتمعّش من اللّعب على الحبال لا غيْر.

2 - تزييف آليات حسم المعارك القيمية في المستوى السياسي:

ثم يلي هذا المستوى الأوّل مستوى ثانٍ من التزييف البيّن لحسم المعارك الديمقراطيّة في مجال المعركة السياسيّة إذ يعتبرون الشّعوب غير جديرة بالاحترام لأنها ليست بذات ثقافة ديمقراطيّة بل هم يقضون بأنها لا يمكن أن تصبح كذلك إلاّ إذا تخلّت نهائيًّا عن مقوّميْ هويّتها أعني الإسلام والعروبة. ومن ثمّ فتصويتها لا معنى له. وتزييفه عندهم مشروع: ومن ثمّ فمعارضتهم ليست معارضة بالمعنى السّياسي للأنظمة الدكتاتورية بل هي معارضة بالمعنى الثقافي لخيارات شعبهم القيمية. لذلك فلا يمكنهم الاستغناء عن الحلف مع الاستبداد والفساد. وهم في ذلك لا يختلفون عن فقهاء الحكام والفرق الوحيد أنّ هؤلاء فقهاء شرع وهم فقهاء وضْع وكلاهما في خدمة الاستبداد والفساد شرطًا لوجودهما كما تبيّن ذلك جليّ البيان سورة آل عمران عند الكلام على علل التّحريف تحريف القيم الدّينية السّامية.إنهم يطلقون قيمهم الزّائفة التي يعتبرونها حقائق نهائيّة ومن ثمّ فهي عندهم دين وضعي ويريدون للشّعب أن يؤمن بها رغم أنفه وأن يعيش بمقتضاها فيكون نسخة منهم لأنّ ما يؤمن به من قيم هي عندهم غير جديرة بالوجود فضْلاً عن استئهال الدّفاع عنها.

ومن ثمّ فهم يعتبرون الشّعب ومعتقداته وفي الجملة ثقافته كلّها العدوّ الأوّل والأخير فلا يعارضون الحكّام المستبدّين بل يحالفونهم ليعارضوا الشّعب يحالفون الحكّام المستبدّين لعلمهم أنهم لا يمكن أن يكون لهم وزنٌ انتخابي مؤثّر من دون سند الحكّام والعسكر،ولعلّ نموذجهما الأفصح هو الحلف الصّريح والعلني في الأحزاب القوميّة العربيّة خلال النّصف الثاني من القرن الماضي وفي تركيا الكماليّة قبل ذلك: لذلك لم يتحقّق زرع قيم الحداثة السويّة ورعايتها الرّعاية التي تمكن لها فتوفّق بينها وبين قيم الأمّة. ولذلك فهؤلاء التّحديثيون ليسوا أعداء الشّعب فحسب بل هم أعداء الحداثة الأصيلة لأنهم وظّفوا قشورها ليكون لهم دورٌ مع الأنظمة الاستبداديّة فلم تكن قيمه للتّحرير بل جعلوها نظامًا للاستعباد.

أمّا لعبةُ الانتساب إلى المعارضة بين الحين والآخر فهي لرفع مقدار السّهم في وظيفتهم الأولى: وظيفة خدمة المزيّن للأنظمة المستبدّة والفاسدة. لذلك تراهم بمجرّد الوصول إلى المشاركة في الحكم -كما حدث في عهد بن علي الذي لم يحكم بنخب الحزب الحرّ الدّستوري كما يتصوّر البعض بل بهذه النّخبة التي خانت

خلافًا بين الحداثة الأصيلة التي تمثّلها النّخب المؤمنة بالقيم الإنسانيّة الكونيّة والحداثة اللّقيطة التي يخلط أصحابها بين هذه القيم وبعض تشويهاتها في لحظة معيّنة من لحظات التّاريخ الغربي، لحظاته التي تجاوزها هو بدوره.

إنّ الفكر العلمي الحديث لم يعد لهذه النّخبة المتحالفة مع الاستبداد والفساد بل التي أوجدها الاستبداد والفساد لم يعد لها منه نصيبٌ يذكَر. فكلّ مَن ادّعى منهم ذلك يعلم جلّ طلبتهم أنهم أفرغُ مِن فؤاد أمّ موسى وأنّ شهرتهم مجرّد شائعة ليس لها من علّة إلاّ الآليّتان التّاليتان:

أوّلاً: تبادل الضّيافات على نفقة الدولة مع أساتذة سواح من الجامعات الغربية في غياب إنتاج علمي يعتدّ به حتى صارت الجامعات التونسية أضحوكة العصر (ولا أعتقد أنّ نخب الجامعات العربيّة الأخرى تختلف سلوكها عن هذا السّلوك) فلم تعد قابلةً للمقارنة إلاّ مع جامعات أقلّ بلاد العالم تقدّمًا.

ثانيًا: التّساند والتّسويق المتبادل بين دجّالي السّاحة الفكريّة التونسيّة وأحيانًا العربيّة بعد أن أصبح لهم نوادٍ مشتركة بتمويل بعض المتثاقفين من سرّاق أموال شعوبهم وبتشجيع من بعضِ أغنياء العرب.

لذلك فليس من الصّدفة أن يكون جلّ أساتذة الكليات العلميّة أقلّ دعوى من جلّ أساتذة الكليّات الأدبيّة. ولعلّ في ذلك معيار يميّز الأصيل من اللّقيط فكريًّا وعلميًّا.

والفكر الدّيني لم يعد لهم فيه نصيب كذلك بل إنّ زعماءهم في هذا المجال كذّابون على الجميع يدّعون معرفة بعلوم ولغاتٍ مشروطة في علم الأديان هم أجهل النّاس بها بل وحتى باللغة التي هم منتسبون إلى أقسامها: فالعيّ اللّساني من أهمّ مميزات هذه الجماعة. لذلك فليس لهم من همٌّ إلاّ تفريخ أسراب من الدجّالين بل إنّ مجرّد ادّعاء العلم بكلّ ما يشيرون إليه سندًا لما يزعمون الكلام فيه من علامات كذبهم ودعاواهم الزّائفة: فلا يمكن لمختصٌ يحترم نفسه أن يدّعي العلم بكلّ ما يذكره أركون وفراخه مثلاً من علوم في مصنّفاته لا يعرفون منها إلاّ أسماءها. وما تحدّثت مع أحد من هؤلاء الزّعماء في ما لي به بعض معرفة -البعد الفلسفي من المسائل المتعلّقة بالبحوث الدينيّة والتأويليّة- إلاّ ووجدته دجّالاً من الطّراز الأوّل لا يكاد ما يمضغه من المعارف والأفكار يتجاوز عناوين بعض الكتب

التي لعلّه لم يفهمها أو لم يفتحها في حياته لأنها مكتوبة بلغاتٍ أوهمَ النّاس بمعرفته لها فإذا به لا يعرف منها حتى الأبجدية.

والفكر الأدبي والنّقدي لا تسمع من أدعيائه إلاّ جعجعةً دون طحين إلاّ بالمعنى العامّي التونسي. ذلك أنّ الأغراض النقديّة الأدبية التي يمضغونها لا تكون ذات معنى إلاّ في مجتمعاتها حيث تقارب إبداعها من حياتها وحياتها من إبداعها بحيث يكون ضمير الشعب وممارسته متلاصقين إلى حدٍّ يصبح فيه النقد الأدبي والثقافي معبّريْن عن وعيٍ حقيقي وليس عن وعيٍ زائف ذاتي بوعي حقيقي أجنبي. أمّا إذا تكلّم الناقد الأدبي هنا في ما يتكلّم فيه النّاقد الأدبي هناك فإنّ الكلام يصبح تزييفًا للوعي وليس نقدًا أدبيًّا خاصّةً إذا دار الكلام على ما ليس بكلّي في التجارب الروحيّة الإنسانيّة التي هي المجال المفضّل للأدب الرّاقي. ومِن ثمّ فهؤلاء النقّاد يتكلّمون في ما لا يعيشون ولا يفكّرون في ما يعيشون: ومِن ثمّ فهو خطابٌ كاذب الجوهر وذو وعيٍ زائف.

وذلك لَعمْري عينُ الكذب الذي لا يلائم قيمة الصّدق في النقد والتعبير الأدبيّين. وبدلاً من فهم ما يجري في حياة شعوبهم الروحية ليعبّروا عنه وينقدوا أشكال التعبير عنه يريدون أن يعيّروها بدلاً من أن يحلّلوها عملاً بمبدأ ماركس القائل يكفي تأويلاً وعليا بالتغيير: لذلك فهمْ بمقتضى المبدأ والجوهر لا يمكن أن يكونوا ديمقراطيين. فالديمقراطي بمقتضى حدّه هو الذي يمثّل حقائق المعارك القيمية في لحظة الوعي التي عليها شعبه. إنما هم يريدون من الشّعب أن يتحرّر من وعيه الصّادق بوعيٍ زائف فيحاكي ما لا يحسّ ويعيش مثلهم وعْي أسيادهم.

وحاصل القول إنّ حقّهم في العيش كما يريدون لا يجادل فيه أحد ولا حتى حقّهم في السّعي للإقناع سلميًّا بما يؤمنون به دون تزييفٍ وتحالفٍ مع الاستبداد والفساد الداخلي والخارجي. لكن أن يتحوّلوا إلى مصدر التّزييف النّسقي لكلّ شيءٍ حتى يفرضوا معتقداتهم زاعمين أنهم ينادون بالحرّية والديمقراطية مع الاعتماد على الدكتاتوريّة والفساد لفرض آرائهم فذلك ما لا يمكن أن يمرّ بعد الثورة. ذلك أنّ من ثار على الدكتاتورية لا يمكن أن يرفض المعارك النزيهة في المجال القيمي لكنه لا يمكن أن يقبل بأنْ يصبح من تحالف مع الاستبداد والفساد ليس خطأً في التقدير فحسب بل لأنّ ذلك هو عين ما يؤول إليه تصوّره للحداثة، لا يقبل أن

يعد مناسبًا لسنّي حتى وإن كان من يكبرني بما يقرب من عقدين يتصدّى لأثقل المسؤوليات في جلّ البلاد العربية)، وليهنأ الجميع فليس عندي أدنى نيّة في منافسة أيّ من هؤلاء في ما يسعون إليه من مجدٍ زائف فضلاً عن الجري وراء الكراسي التي أعافها عيفي لأصحابها وفضلاً عن كوني -ولله الحمد- غنيًّا بالمعنييْن (روحيًّا وماديًّا) عمّا يجعل النّخب تتكالب عليها مهْما ادّعت من حبٍّ لخدمة الصالح العام.

وختامًا فإني أومن بهاتين الحجّتين في تقويمي للمناخ الخلقي السّائد في أبطال المعترك السياسي المتلاعبين بأهداف الثورة:لّما كان من الصعب أن أصدّق أن كلّ هذا الزحام على السياسة علّته الحرص على المصلحة الوطنية فإني أكاد لا أصدّق أحدًا ممّن يزيّفون أيًّا من هذه المستويات التي وصفت ثم يدّعي الإخلاص للوطن أو للقيم. فالمعلوم أنّ المسؤولية السياسية الصادقة ليس أعسر منها ولا أثقل: إنها ممّا تنوء به الجبال فكيف بالرجال ولا حاجة للكلام على أشباههم في جميع هذه الأحوال التي وصفت.

ولّما كان الإقبال على المتاعب ليس من فطرة الإنسان فإنّ جلّ السّاعين إلى الحكم أو المعارضة لا يمكن إلاّ أن يكونوا مدفوعين إليهما بدواعي قلّ أن تكون بريئة وأقلّها الطمع في الإثراء السريع الذي عمّمه نظام الاستبداد والفساد: فالتجربة العربية خلال العقود الموالية للاستقلال بيّنت أنّ التبرجز العربي كان ثمرةَ جاه الحكم الناتج عن "التكنبيص = التحيّل" والانقلابات أعني عن البطالة والتحيّل بخلاف الحالة الأوروبية حيث كان جاه الحكم ثمرة التبرجز الناتج عن العمل والإنتاج.

بيان إلى شباب الثورة فتياته وفتيانه

لو لم أكن قد آليت على نفسي أن أساهم بما أستطيع في محاورة شباب الثورة ومحاولة الترجمة المفهوميّة لما أتصوّره محركًا لأعماق ما في ضمائرهم الثوريّة من حدوس قيميّة تجمع بين الأصيل والحديث لما كتبت حرفًا ولواصلت العكوف في عالمي البعيد عن ضوضاء السياسة والتاريخ المباشرين قناعة مني بالنظر غير المباشر في شؤون العمران البشري والاجتماع الإنساني بلغة أبي زيد. كم كنت أتمنى الاستغناء عن الكلام بأسلوب الخطاب المباشر الذي ينتج من الانضواء في المعارك الظرفيّة لولا ما بدأ يتجلّى من تخطيط جهنّمي تمثّله مناورات الجماعات المجهريّة لهيئة عماية الثورة المضادّة، مناوراتها التي قد تدفع بالبلاد إلى الهاوية.

ولعلّ ما في هذه المناورات من الخبث والخطر ما تعدّ سياسات بن علي أمامه لعب أطفال بل إنّ هذه السياسات على ما كان فيها من أخطار تبقى دونها تطرفًا في كلّ المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والثقافية بعيدة المدى لأنها صارت حربًا نفسية وروحيّة على قيام الأمّة المستقلّ: ذلك أنّ جنون أصحاب المطامع المادية للمافيا التي قضت عليها الثورة قد أُضيف إليه جنون أصحاب المطامع الرمزيّة للحرب على روح الأمّة وشروط قيامها المستقلّ بما تسعى إليه المافيا الحالية من حرب على أهداف الثورة في سعيها إلى المصالحة بين الحداثة المبدعة والأصالة الحيّة.

إنّ السّيل قد بلغ الزبى. فهيئة عماية الثورة المضادّة الفاقدة للشّرعية بإطلاق لم يكفها أنها ناورت لفرض حيلٍ قانونية وضعيّة شيطانية تتشكّل بها انتخابات المجلس التأسيسي (ما يسمّى بالنظام النّسبي والبقايا الأكبر) وتصوغ الدستور بصورة قبليّة صوْغًا يعارض قيم الحداثة باسم حماية هذه القيم فضلاً عن قيم الأصالة (ما يسمّى بالعهد الجمهوري أو الديمقراطي) ها نحن نراها قد نصّبت نفسها صاحبة السلطان المطلق تختار بمقتضاه أعضاء اللجنة المزعومة المستقلّة لتنظيم الانتخابات ومراقبتها بحيث إنها لم تترك لمن له بعض الشرعية إلاّ تحديد قوائم تتألّف من ضعف الأعضاء الممثّلين لهم حتى تختار منهم من ترضى عنه.

ولا شكّ أن المرء يكون أسعد بمحاورهم ومجادلتهم لو كانوا بحقّ على بيّنة ممّا يدّعون تمثيله وساعين بحقّ إلى تحقيقه بمقتضى قواعد العمل الديمقراطي النّزيه أعني الغنيّ عن الحلف مع الاستبداد والفساد الدّاخليّين والخارجيّين. فتحقيق قيم الحداثة والديمقراطية من أهمّ مطالب الثّورة لكن الثوّار يعتقدون أنها لا تتحقّق إلاّ ذاتيًّا وبالصّلح العميق مع قيم الأصالة التي يمثّلها الثوّار إذ ينبعون من كلّ طبقات الشّعب التونسي. والثوّار يعلمون أنّ لهذا التّحقق الذاتي علامتين لا تكذبان: فعلامته إيجابًا هي قبول الشّعب ورضاه من خلال التربية الأصيلة. وعلامته سلبًا هي عدم الحاجة إلى الفرض العنيف من خلال الخيار الحرّ.

لكن هؤلاء الدّعاة المعادِين لقيم الحريّة والديمقراطية يريدون التّحديث بعكس مبدئه الأساسي وصاية وفرضًا أجنبيًّا فيسخرون من العلامة الأولى بحجّة أنّ الشّعب متخلّف وجاهل لا يعرف مصلحته. ولا يستَحون من الزّعم بأنهم أوصياء عليه يختارون بدلاً منه لأنهم ليسوا متخلّفين ولا جهلة. ويهزؤون من العلامة الثانية لتصوّرهم اللّجوء إلى قود الناس إلى الجنّة بالسّلاسل مهمّة تحضيرية تمامًا كما يتصوّر ذلك مستعمر الأمس ليبرّر استعماره. لذلك فهم ليسوا بمجافين للعنف المادّي إلاّ ظرفيًّا وليس لعفّة بل لعجز بدليل عنفهم الرّمزي إزاء مقدّسات الشعب كما يتبيّن من الاستفزاز الذي يتلفّظ به دراويشهم. ولو كانوا يريدون القضاء على قيم الحداثة لما كان بوسعهم أن يجدوا أفضل من استفزازاتهم للشّعوب.

لكني مع ذلك أقول إنّه لحسن حظّ الثورة أنّ حلف فضلات النّظام والمعارضة لقيم الأمّة وليس للفساد والاستبداد (لا حلف الفضول) لم يتوان في فضح نفسه بممارسته التي طغت على كلّ ما أقدم عليه من أعمالٍ وأقوال فضْلاً عمّن اختاره لتمثيله ممّن عمل طيلة حياته شاهد زور في مجلس النوّاب على الأقلّ في العقدين الأخيرين (رئيس الدولة المؤقّت كان رئيس مجلس النوّاب في عهد بن علي لأكثر من نوبة نيابية). لذلك فقد تبيّن للجميع باستثناء للجماعة اليائسة والبائسة التي أصبحت يتيمة مثنى وثلاثًا ورباعا (سقوط الطّاغية وتخلّي فرنسا وتخلّي أمريكا وفهم الطّبقة الوسطى مصالحها بعيدة المدى).

فقد تداعت أركانُ النّظام مصدر سلطانهم للحاجة المتبادلة بينه وبينهم وسطاء لدى رأْي أسياده العام في الغرب عامّةً وفي فرنسا خاصّةً. ولن يجدوا حليفًا مع

قاعدة الحزب الدّستوري حتى وإنْ تحالفوا علنًا مع أفسد من سيطر عليه خلال العقدين الأخيرين لاضطهاد الشريف من قياداته وإبعادها عن موقع القرار فيه. وقد تخلّت عنهم فرنسا بعد أن أدركت خطّة أمريكا لإخراجها من موقع التأثير في الوطن العربي باعتباره يسعى إلى وحدة آتية لا ريْب فيها ويعلمون أنّ حكم هذا الوطن لن يخرج من يد الوطنيّين سواء كانوا إسلاميّين أو قوميّين متصالحين مع قيم الحداثة أو ليبراليّين أو يساريّين متصالحين مع قيم الأصالة.

ولعلّ أغبى ما لجأ إليه أهل اليتم المربع (فقدوا مظلّتهم الأيديولوجية -الاتّحاد السوفياتي- وأبوهم المستبدّ -بن علي- وأمّهم الماضية -فرنسا- وأمّهم التي استبدلوا بها أمّهم الماضية -أمريكا) هو الخطّة المعهودة للقوى التي وصلت لحظة الاحتضار لأنها لم يبق لها إلاّ حلول اليأس: الاستفزاز النّسقي للإسلاميّين خاصّةً وللقاعدة العريضة من الشّعب بوضع المشاكل الزائفة إبعادًا للأنظار عن مؤامراتهم مع قيادات النظام البائد لتوجيه الثورة في الوجهة الخاطئة لعلّ ذلك يحرّك التطرف المقابل لتطرفهم فيجعلوا ما ظنّوه إلى الأبد فزّاعة (الحركات الإسلامية) ذات مصداقيّة لدى من يستنجدون بهم طلبًا للتدخّل الأجنبي.

لم تدرك نخب العهد البائد نخبه التي خرّبت الجامعة والثّقافة والسّياسة (وثلاثتها تحوّلت إلى توابع للحكم التابع في وظيفة الوساطة لدى رأيه العامّ الأجنبي بتمثيل الحداثة المسيخة) أنّ الغرب نفسه لم يعد يصدّقهم وهو لم يصدّقهم أبدًا بل تظاهر بتصديقهم لأنّ ذلك كان يخدم أغراضه. ولما انهزم أمام مطاولة الشّعوب المسلمة اكتشف أنّ النتيجة كانت عكسيّة فقبل مُكرهًا الحقيقة التي لا مفرّ منها وهي أنّ الشعوب العربية خاصّةً والإسلاميّة عامّةً لا تقنع بالاستقلال الصّوري بل هي تريده استقلالاً حقيقيًّا أعني أن يكون تشريعها الرّوحي والحضاري عين العبارة السيّدة عن إرادتها: لذلك فلا حاجة للأحزاب المخلصة للوطن والتاريخ أيًّا كان خيارها السياسي (إسلاميا مستنيرا أو قوميا متخلصاً من الفاشيّة أو يسارياً غير معادٍ لحضارته أو ليبرالياً غير عميل) لإخفاء أجندتهم الاستقلاليّة بالمعاني التالية: الاستقلال الثقافي شرط كلّ استقلال روحي، والاستقلال الاقتصادي شرط كلّ استقلال مادّي، والاستقلال التربوي شرط كلّ تكوين على أخلاق الاستقلالَيْن السابقين، والاستقلال السياسي ثمرة الاستقلالات السّابقة جميعًا.

وهكذا فقد تبيّن ما يخفونه تحت شعار الديمقراطية التي لا يمكن أن يكونوا مؤمنين بها إذا كانوا يحتقرون الشّعب ولا يعتبرونه عارفاً بمصالحه بل يريدون أن يكونوا أوصياء عليه. ها نحن نراه قد أبّدوه الآن بكلّ وقاحة كما جاء على لسان أحد دراويشهم. وطبعًا قد لا يصدّق من يُحسن الظنّ ببعضهم أنهم جميعا دراويش لا يريدون إلاّ جعل فقهاء الوضع يحتلّون منـزلة فقهاء الشّرع وهم لا يختلفون عنهم من حيث عقليّة الوصاية وقسمة البشر إلى خاصّة وعامّة بحيث إنّ غاية مطلبهم هو تأسيس الكنيسة اللاّئكية. ألاَ ترى إلى الحلف الفكري الواضح بين التصوّف والتشيّع والتليُّك إذ أنّ ذلك (وهو ليس وليد اليوم) هو بالذات مفهوم الكنيسة التي لها ثلاثة مخالب من حيث هي سلطة وسيطة بين الإنسان ومنظوره القيمي ورمزها هامان الذي لا يمكن تصوّره إلاّ حليفًا للمستبدّ الفاسد ورمزه فرعون: القطبية (= الشيخ الوسيط بين المريد وربه)، والإمامة (الإمام الوسيط بين الشعب وربّه)، والعقلانية اليعقوبية (التي هي تَيْبِيسْت): المثقف الوسيط بين المحكومين والحاكم.

وهنا لا بدّ من تعريفٍ إيجابي لما يمكن أن يكون مطلوب الثّورة بعد أن رأينا سلبًا ما لا يمكن أن يكون أعني ما وصفنا من مطالب دراويش الحداثة الكاريكاتورية. ما يطلبه الثائرون والثّائرات في كلّ الساحات العربية بدءًا بمنطلقها التونسي وختْمًا بمصبّها المصري (وكلّ من سيأتي بعد من الأقطار العربية أو غير العربية سيكون مطلبه من نفس الجنس) هو الديمقراطية الحقّة التي تحقّق: الحرية حريّة المواطن وكرامته، والاستقلال استقلال الوطن وأنفته.

وذلك في كلّ المجالات التي تمثّل مقوّمات العمران البشري والاجتماع الإنساني أعني في: 1 - الإرادة السياسيّة 2 - والخيار التربوي 3 - والأداة الاقتصادية 4 - والمعنى الثقافي للوجود الإنساني الحرّ والمستقلّ وذي القيام الذاتي كما ترمز إلى ذلك مقوّمات هويّته الحيّة والتي هي بالنّسبة إلى كلّ التونسيين العروبة والإسلام إذا ما استثنينا القلّة القليلة التي تشبه حركيي الجزائر والمرْتمين في القوارب من الفييتناميّين الذين تخلّت عنهم أمريكا أو من خونة العراق بعد خروج الجيشين البريطاني والأمريكي حتى وإنْ خالفوهم في كونهم لم يغادروا مع الاستعمار بل بَقوا ليواصلوا خدمته في الداخل.

وتلك هي بالذّات دلالة ما يقصده ابن خلدون عندما يتكلّم على الإنسان من حيث هو رئيس بالطّبع بمقتضى الاستخلاف الذي جُعل له. فثورةُ الكرامة هي بالذّات ثورة لاستعادة هذه الرّئاسة في المجالات المحدّدة لمادّة العمران وصورته. وهي إذا نظر إليها من منطلق الأفراد تسمًّى حقوق الإنسان لذلك اعتبر ابن خلدون فقدانها فقدانًا لمعاني الإنسانيّة (هذه العبارة التي هي له وليست لي) وإذا نظر إليها من منطلق الجماعات تسمّى شروط التعايش السّلمي بين الأحرار.

الانتهازيين بأذيال الحكم وبسبب ممارستهم لمغالطة الشّعب. فدعوى المحافظة على السّير العادي للشّوون دعوى حقّ يُراد بها باطل فضلاً عن كون الشّؤون لا يمكن أن تكون عاديّة في أيّ ثورة مهْما كانت سلميّة.

ولكن هبْنا قبلنا حجّتهم. فها هم قد برهنوا على عجزهم عن ضبط الأمن. ومن ثمّ فما يعلّلون به وجودهم بات دليلاً على ضرورة ذهاب الفضلات الخمس في أسرع وقت. ذلك أنّ المأزق الحقيقي ليس ما يطلبه شباب الثّورة وقوى الأمّة الحيّة بأطيافها الأربعة التي ذكرنا بل المأزق الذي ينبغي الخروج منه في أسرع وقتٍ هو مأزق العهد بمصير الثورة لبقايا نظام بلغ بذاته وبرموزه إلى أرذل العمر. وليس القصد سنّهم العضويّة. فكم من هو في سنّهم وهو حكيم بل القصد سنّهم السياسيّة والعقليّة.

فالرّئيسان ومنظرهم الذي أتوْا به لبثّ الفتنة وإعادة تونس إلى الحرب الدينيّة بين العلمانية والأصولية من دون مبرّر عدا مساندة بقايا اليعقوبية في حكومة الفضلات ثلاثتهم من خدم نظاميْ ابني علي. ويكفي هذه الأمثلة من تجربتي الشخصيّة مع ثالوث بقايا النّظام لفهم طبيعة القيادة التي لجأ إليها حلف الفضلات:

فالكثير ممّن حضر ندوة الصادقية حول مدرسة الغد يذكر كيف أنّ الرئيس المؤقّت الحالي قد جادلني بعنجهيّة لكونه لم يفهم ما كان يُحاك للمدرسة التونسية من أدلجة باسم تحديثها الذي آل بها إلى أن تصبح مسْخرة العالم بعد أن كانت مفخرته. فكيف يمكنه أن يحميَ تونس إذا كان لم يفهم ما كان يحاك لنظام التربية فيها؟

وما أظنّ أحدًا ينسى أنّ المنظر الذي أتوْا به لدعم اليعقوبية لم يكن إلاّ رئيس اللجنة الثقافية القومية التي لا عملَ لها إلاّ تنظيم حفلات عيد ميلاد بورقيبة. فكيف يكون مفكّرًا حرًّا إذا كان يقبل أن يكون مجرّد رسم في لجنة قوميّة ليس لها من دور إلاّ الزّمر والطّبل في أعياد الميلاد؟

أمّا رئيسُ الحكومة المفروض من فوق فعلمي الوحيد به هو ما رأيته منه من خيلاء وانتفاش خلال حضوره أحيانا إلى جريدة المرحوم حسيب بن عمار (جريدة الرأي) لا تنمّ عن احترام للشعب بحيث لا أظنّ رئاسة الحكومة ستكون عنده

خدمة للشّعب بل هي ستكون بالأحرى استخدامًا له بمنطق من هؤلاء المتنمّرين في القصبة على أسيادهم الذين سينقذونهم من الفوضى؟

لكن ما يريده شباب الثّورة هو من يقبل أن يكون خادمًا للشّعب لا من يكون خادمًا للأشخاص وخادمًا للنّظام العام لا من يكون خادمًا للنظام الذي يحمي النظام الخاصّ فتتحوّل الدولة بفضل خدماته إلى مزرعة مافيا تتقاسم مع مستعمر الأمس ثروات البلاد وترهن مستقبلها باسم تحديث قشري حول أرضها إلى ميدان استجمام لعجائزه وكاد أن يفقدها عرضها بأن يجعل شعبها متسوّلاً جلّ شبابه مخيّر بين أن "يحرق" (أي يبحر باتجاه الضفة الأخرى للمتوسط ويتخلّص من أوراقه الثبوتية ليستقرّ في الغرب) ليغادر البلاد أو "يحترق" ليغادر الحياة. ذلك ما نريد القضاء عليه نهائيًّا بإصلاح تتحالف فيه جميع قوى الشّعب على نحو يكون أساسه العلم بتفاعل هذه القوى لتحديد استراتيجيّة المستقبل والبناء على تجارب الأمم في تحقيق شروط الاستقرار والأمن. وهذه صورة تقريبيّة ممّا يمكن أن يكون منطق تحقيق تحالف القوى الشعبيّة في بناء مستقبل الأمّة.

منطق العلاج الذي تحققت شروطه

يمكن إذنْ لأيّ ملاحظ موضوعي أن يعتبر ما يفسّر به هذا الخلف الانتهازي الانخرام الأمني في البلاد مجرّد محاولات لإخفاء العلل الحقيقيّة لهذا الانخرام: مواصلة التنكّر لمكوّنات السّاحة السّياسية والاجتماعية في تونس والاقتصار على البدائل الزّائفة منها. وقد سبق لي أنْ أشرت إلى عناصر المعادلة السياسيّة والاجتماعيّة الطبيعية (التي تقتضيها طبائع العمران) والتاريخية (التي تعيّنت فيها العناصر الطبيعية) في إحدى المحاولات من هذا العمل خلال متابعتي ما يجري في مسار الثورة الشبابيّة التي هي ثورة سلميّة ويسعى حلف الفضلات إلى تدنيسها بالدّم المستباح حتى يبرّر الحاجة إليه ومن ثمّ بقاءه في الحكم لتستعيد حليمة عادتها القديمة.

فبمقتضى طبائع العمران تنقسم القوى الاجتماعية والسياسية إلى قطبين متفاعلين لا يخلو منهما مجتمع: أحدهما يرى أنّ الحرية والصّراع من أجل الحياة هو

وإذا انضمّ اليمين الأقصى إلى الإسلاميّين بما هم يسار اليمين حصل لنا طيفٌ من السّاسة القادرين على ضبط السّاحة المحافظة السويّة لأنهما بذلك يَحُولان دون الإرهاب المتدثّر بالأصالة والذي يمثّله حزب الابن لادنية النّافي لشروط التحديث الأصيل والكونيّة في سعيه إلى محْو شروط التطوير المبدع للثّقافة العربية الإسلامية من المنظومة التربويّة ومن الثقافة التونسية.

وهذان الجمعان تحقّقا في ثورة الشّباب التونسي والمصري على حدٍّ سواء وهي دون شكٍّ ستتحقّق في كلّ الأقطار العربية بمجرّد أن يبلغ الوعي فيهـا مستوى الصّلح بين هذه الأبعاد من الوجود الإنساني. والشّاهد على ذلك ساحتان: ساحةُ القصبة وميدان التحرير. لذلك فلا بدّ من العمل بهذا المنطق الذي يثبته التاريخ ويتوقّعه العقل، المنطق الذي يحقّق القيم التي يتّحد فيها العقل والنّقل لأنها عين ما يتطلّبه الوجود الإنساني السويّ: فما نسمّيه حقوق الإنسان الطبيعية عقلاً هو ما نسمّيه الضّروري من مقاصد الشّرع نقْلاً:

فمقصد النفس شرعًا هو حقّ الحياة عقلاً.

ومقصد العقل شرعًا هو حقّ حرية الفكر عقلاً.

ومقصد العرض شرعًا هو حقّ الكرامة عقلاً.

ومقصد المال شرعًا هو حقّ الملكية عقلاً.

ومقصد الدّين شرعًا هو حقّ حرية العقيدة عقلاً.

وتلك هي مطالب الثورة التي ينبغي أن يُجمع عليها اليساري واليميني الخالصين المدركين لوزنهما الأقلّي والإسلامي الذي هو يميني عقلاً ومتياسر نقلاً والقومي الذي هو يساري عقلاً ويميني نقلاً بحيث إنّ المعادلة السياسية التونسية والعربية واحدة وهي جوهر المحرّك لثورة الشباب حتى وإنْ ظنّ الكثير من المحلّلين أنّ الشباب غافلٌ عن دوافعه ولا تحرّكه إلاّ أدوات الاتّصال لكأنّ المتكلم في الهاتف هو حزم الذرّات الناقلة لحوارات الشّباب وليس الفكر المنقول في هذه الحزم. شبابنا الثائر ليس ابن الإنترنت إلاّ من حيث الوسائل. لكنه ابن التاريخ العربي الإسلامي الحيّ الذي يسعى أصحابه إلى إبداع المستقبل بمنطق الأصالة الحديثة والحداثة الأصليّة. إنه ابن كلّ مراحل النّضوج الفكري والحضاري الذي أنجب هذا التراث الإنساني ذا القيم الكونية كما يبيّن التطابق بين مقاصد

الشريعة وحقوق الطبيعة أعني مقوّمات كرامة الإنسان المتجاوز للإخـــلاد إلى الأرض لأنه لا يرضى من السّماء إلاّ بالعنان: إذا الشعب يومًا أراد الحياة فلا بدّ أن يستجيب القدر. استجاب القدر لأنّ الله وعد ووعده حقّ بأن يغيّر ما بقوم غيّروا ما بأنفسهم.

أصدقاء الثورة وأعداؤها

أملي أن تكون الأذهان قد استعدّت للتدبّر من أجل التدبير العقلي السويّ وإخراج تونس من مخلّفات العهد البائد بأقلّ ما يمكن من الخسائر وتحقيق أقصى ما يمكن من مطالب الثورة الشّعبية: فلا يمكن لأيّ ثورة أن تنجح إذا لم تستند إلى استراتيجية المصالحة الوطنية لتتحرّر بأسرع وقت ممكن ممّا علق بها من عداوات ونقمة قد تصل بها إلى الحرب الأهلية لا قدّر الله. لذلك فلا عجبَ إذا قلنا إنّ ثورة الشعب الحالية أصدقاؤها أكثر من أعدائها وإنهم قادرون على صيانتها وإنّ هؤلاء الأصدقاء والأعداء موجودون في كلّ التيارات السياسية والفكرية التونسية: ومعنى ذلك أنّ كلّ الحركات السياسية والاجتماعية والفكرية في بلادنا منقسمة إلى مؤيّد ومعارض للثورة مع غلبة المؤيّدين فيها جميعًا على المعارضين لفرط ما حصل من ظلمٍ واستبداد طال الجميع ولم يستثن أحدًا عدا مَن خدم العهد البائد بالتوظيف المتبادل بينه وبين المافيا التي حكمت بجهازين مادّي ورمزي موازييْن لأجهزة الدولة والمجتمع الشّرعية..

سبق أن اقترحت مشروعًا (2000) قبل فوات الأوان للخروج من المرحلة التي بدأت بشرعيّةٍ مقبولة يمكن وصفُها بشرعية الإنقاذ من التردّي الذي حصل بين آخر مؤتمر للحزب الحاكم وُئدت فيه محاولات الانتقال السلمي للديمقراطية بعد فشل التجربة الاشتراكية في تونس (1971) وخرف الرئيس بورقيبة النهائي (1986)، مشروع تمثّل في فصل الدعوة إلى الدولة عن الأحزاب وتخصيص دورة كاملة تشريعية ورئاسيّة لبناء القوى السياسية المنظّمة حتى تيسّر عمل المؤسسات عملاً ديمقراطيا منظّمًا ومؤطّرًا للجماهير لئلاّ يكون التغيير عملاً طفريًّا يمكن أن يؤول إلى فوضى المزايدات بسبب فقدان القيادات الرّاشدة.

لكن الرياح لا تجري بما تشتهي السّفن. فكان ما كان وشوّه الدّستور إلى أنْ وصلنا إلى ما يشبه خرف بورقيبة مع ما صاحَب هذا الخرف الثاني من نهج مافيوي لم تعرف البلاد مثله من قبل: باتتْ الدولة ضحيّة الجهازين الموازيين وأفسدت كلّ

لكن التاريخ السياسي الحديث بين خطأ المقابلة بين التيارين فاقترب كلاهما من خيارات الثاني وبات اليسار لا يهمل مطالب الليبرالي لكونها شرط الفاعليّة الاقتصادية خاصّةً أعني شرط مطلوبه والليبرالي لا يهمل مطالب اليسار لكون فاعلية التنافس والحرية بحاجة إلى التّضامن شرط السّلم الاجتماعية المشروطة في الفاعلية الاقتصادية.

وبحسب معيار الانتساب إلى تراث معيّن تقتضي البنية الحضاريّة والثقافية للأمّة وجود تيّارين متنافسيْن على تمثّل الشّرعية:

3 -التيار القومي: والأوّل ينبع من حركة إحياء ثقافية تاريخيّة علمانية.

4 -التيار الإسلامي: والثاني ينبع من حركة إحياء روحيّة دينية إسلامية.

وهنا أيضًا بين التاريخ السياسي الحديث أنّ الإحياءيْن مترابطان بحيث اقترب التيار القومي من التيار الإسلامي لتجاوز الصّراع العرقي والعكس بالعكس لتجاوز الصّراع المذهبي ففقدت القومية حدّها التي شتّتت وحدة الأمّة الإسلامية بحسب الانتساب العرقي وفقدت الإسلامية حدّها التي شتّتت وحدة الشّعوب بحسب الانتساب المذهبي.

5 -ولّما كانت كلّ الحساسيّات السياسيّة التونسية موزّعة على هذه الخيارات الأربعة مع قاعدة أكبر تتضمّن كلّ هذه الخيارات في آنٍ باعتبارها ممثّلةً للأغلبية الصّامتة التي على أرضيّتها تظهر هذه القوى المتمايزة لتكون الأحزاب الموجودة على السّاحة فإن كلّ هذه الأحزاب ضرورية في بناء الثّورة بشرط تحريرها ممّا دبّ فيها من فساد بحكم تأثّرها بالنظام السابق وتحقيق حلف أصدقاء الثّورة الذين سيضمنون الانتقال السّلمي إلى العهد الجديد الذي تطلبه الثورة.

وبذلك يتبيّن أنّ القوى السياسية الأربع الرئيسة قد تقاربت بحيث إنّ تحريرها من الجراثيم التي سيطرت عليها خلال العهد البائد يمكن أن يوفّر المناخ الذي يقبل الوصف بأنّه حلف أصدقاء الثورة المؤلّف من يساريّين ويمينيّين وقوميّين وإسلاميّين يشتركون في حبّ الوطن وعدم الغلوّ العقدي والمذهبي بحكم ما أشرنا إليه من تقارب. ذلك أنّ التقارب لم يقتصر على فريقيْ الصّنفين بل إنّ كلّ الفرقاء تقاربوا. فالقومي قريب من اليساري والإسلامي من الليبرالي: فالجميع صار يؤمن بأنّ من

شروط العمل السياسي التخلّص من المطلقات والقول بالحلول الوسطى الذريعيّة لشروط البقاء الجمعي التي هي من جنسيْن:

جنس التعاون لسدّ الحاجات، وجنس التسالم للأنس (بالعشير بلغة ابن خلدون). وبلغة الفلسفة مجتمع الضرورة ومجتمع الكمال. ومعيار التحرير من الجراثيم معلوم للجميع: فكلّ من تورّط تورّطًا مباشرًا بتحمّل مسؤوليّة في النّظام البائد أو استفاد منه بصورة غير شرعيّة للاستحواذ على سلطان أو جاه أو مال أعني خاصّةً كلّ من كان ذا صلةٍ مباشرة بسياسته في المجالات التي ذكرنا أعني السّياسي والتربوي والاقتصادي والثّقافي ينبغي إبعاده من الإسهام في العمل الثّوري الذي يؤسّس للعهد الجديد وفي الترشّح لأيّ خطّة في هذه المجالات ما ظلّ حيًّا دون انتقام ولكن مع الإعداد للمحاسبة القانونيّة الموضوعيّة والعادلة.

سياسة "اتركوهم سيفترون"

فشلت جلّ الفنيّات التي استعملها حلْف الفضلات من أصحاب المناورات والمداورات الهادفة إلى تحقيق أهداف الثورة المضادّة باسم الخوف على مصلحة تونس واستقرارها والتظاهر بتحقيق أهداف الثورة:

1 – لم يُجْدهم فتح حنفية الإعلام المتباكي على أحوال الناس في المناطق المحرومة التي وعاها أعيانُ الجهات فأوقفوها.

2 –و لم يُفِدْهم تشجيع المطالبات الفئويّة النقابيّة التي فهمها قادةُ القاعدة النقابيّة فأفشلوها.

3 –و لم يَكْفهم أنه قد تبيّن للجميع الطابع المفضوح لمهازل المحاسبات والاكتشافات السّخيفة للجنة الفساد الفاسدة التي لا تكتشف إلاّ ما يُلْهي ولا يغني.

4 –ولا مناورات لجنة الإصلاح القانوني والدّستوري الطالحة التي تفتي بما لا يسمح به عقل في التّلاعب بالدّستور الحالي.

5 –ولا أخيرًا لجنة تقصّي الحقائق الباطلة التي لا تهدف إلى كشف ما حصل بل إخفاء العِلل والاكتفاء بالأعراض.

فلجأوا إلى آخر فنّيات المطاولة في اعتصام القصبة الثاني لتعذّر تكرار جريمة القصبة الأولى فضلاً عن كون الناس قد استعدّوا لمثلها وأكثر منها. وقد مررت صباح الأمس بين صفوف الشّباب المعتصم في ساحة الحكومة فتيقّنت ممّا شاهدت أنّ سياسة "**اتركوهم سيفترون**" التي هي الحلّ الوحيد المتبقّي لحلف الثورة المضادّة ستفشل فشلاً ذريعًا. ولعلّ رمزين كافيان وزيادة على أنها فاشلة لا محالة وأنّ جعبة حلف الفضلات قد فرغت و لم يبق إلاّ الرّحيل:

فخيمة الهلال الأحمر التي نصبت في ساحة الحكومة كناية عن الاستعداد لاعتصام قصبة ثانٍ مختلف عن اعتصام القصبة الأوّل، وتنوّع الشّباب المشارك فتيات وفتيان من كلّ التوجهات العقدية رغم نزول المطر المتواصل. يمثّلان دليلَيْن

على أنّ من سينفد صبره الأوّل ليس هؤلاء المعتصمون بل الفضلات التي تحكم البلاد والتي حان أوان أعوان الثّورة -إذ هم أعوان تنظيف البلد لا البلديّة- لتنظيف تونس منها: فهؤلاء الشّباب هم الأعوان المقدّسون خاصّةً وقد أدركوا بكامل الوضوح والرويّة دلالة شعاراتهم شديدة النّصاعة إدراكًا منهم لطموح الثورة المتجاوز للحدود ولما يراد لهم من حصرهم في مطالب فزّة جياع ظنّوها قابلة للإسكات برمْي الفُتات الذي أعدّوا له عدّة لقاء الدول المانحة بقيادة وزير أوّل يؤدّي دور "المحلّل".

كتب أحد المعلّقين السطحيّين في جريدة مشهورة خارج الوطن فقال إنّ الثورة العربية الحاليّة بدأت في بلد عديم الأهميّة الاستراتيجية ثم انتشرت مشرقًا ومغربًا. وكان كلام هذا المحلّل يكون صحيحًا في الحالة الرّاهنة لو بقي الأمر بيد هذه النخب الانتهازية التي تريد إيقاف المدّ الثوري وحصره في ما اعتبره وزير الخارجية "قوسين فُتحتا وأُغلقتا" بمجرد دخوله لحكومة الفضلات لأنها عنده انتفاضة جوع ولم تكن ثورة. لكني أعدّه هو وكلّ الذين يحلمون بغمطها حقّها وتحريفها عن مسارها أنّ الثورة لم تَخْط إلاّ خطوتها الأولى. ذلك أنّ تونس الخضراء مركزٌ من مراكز الحضارة العربية الإسلامية لم يدرك الكثير بعد أهميّته الاستراتيجية التي ليست بنْت اليوم:

1 -فليس من الصّدفة أن تكون مقاومة روما القديمة قد نبعت منها مع نسبها الشّرقي لا الغربي الذي يريده الأقزام لكونهم لا يرضون إلاّ بالتبعية حتى وإن كانت الحرب سجالاً فلم تنتصر النّصر الحاسم.

2 -ومقاومة حروب الاسترداد الوسيطة كانت هي مركزها بإعادة اللّحمة مع الشرق الذي يمثّل قبلتها (تحرير تونس من الاستعمار الإسباني في القرن السّادس عشر بتدخّل حاسمٍ من الخلافة العثمانية) وقد نجحت هذه المرّة فأوقفت المدّ الأوروبي.

3 -ومقاومة الاستعمار الحديث كانت هي مركزه بنفس العودة لأنّ مقاومة الاستعمار الفرنسي إسلاميّة وعربية أساسًا حتى بعد ما أدخل عليها من تشويه لكنها كانت في إطار مغربي عربي وهو ما جعل البند الأوّل من الدستور يكون ما هو وما يسعى بعض المهوسين باليعقوبية إلى محْوه.

4 -وبدايات الفكر النّهضوي من هنا انطلقت وليس ذلك بالأمر الغريب لأنّ تونس هي التي أسّست أولى الجامعات في العالم الإسلامي وربما في العالم كلّه (الزيتونة) التي هي أصْل الأزهر والقرويّين.

5 -وأخيرًا فإنّ بدء أوّل ثورة شعبية الآن صدرت من هذا البلد الصغير حجمًا والكبير دورًا وطموحًا.

لذلك فلن يستطيع أحدٌ حصر هذا الدور في مجرّد مناسبة لكي يستوزر بعض اللاّعبين على كلّ الحبال النقابيّة والجمعياتية والأحزاب فيسيطروا على مقوّمات روح الأمّة أعني التربية والثقافة والتعليم العالي فيكون الشّعب الثائر من أجل الإصلاح قد حقّق أماني أفسدِ النخب وأقلّها إيمانًا بقيم هذه الأمّة. ينبغي أن ندرك دلالة أن يكون رمز الثورة الحاليّة في الوطن العربي وغاية كلّ الثورات منذ قرنين بالجوهر عربيًّا إسلاميًّا وأن يكون من تونس بالذّات قصدت أبا القاسم الشابي ببيتين هما صوغ شعري (لشاعر اشتهر في مصر قبل تونس لّما كانت مصر قبلة العرب وهي ستعود بفضل الثورة) لما قضى به ربّ العالمين من أنه يغيّر ما بقوم إذا غيّروا ما بأنفسهم.

ولذلك أيضًا فإنّه لا يمكن لشباب الثورة الفتيات والفتيان(وهذا التلازم بين الجنسين هو بدور قرآني إذ ما مِن آية تتكلّم عن مسؤولية الإنسان إلاّ وكان الخطاب فيها جامعًا بين الجنسين بذكْرهما معا: المؤمنون والمؤمنات الصّابرون والصابرات الحافظون والحافظات والقانتون والقانتات إلخ...) أن يقبل بتقزيم ثورته من أقزام يقبلون بتقزيم دور تونس التي يريدون أن يواصلوا السّياسة نفسها التي تجعلها متسوّلة على أبواب روما الجديدة.

عجبًا لهؤلاء الأقزام ما لهم لا يفهمون ولا يتّعظون؟ ألم يروْا أنّ روما الجديدة هذه تحتقرهم وتسخر منهم لأنها تميّز بين الناس تمييزًا عنصريًّا: ألاَ يكفيهم أن يقارنوا بين ما قدّمته من مساعدة لليونان تقدَّر بمليارات اليورو وما أهانت به وزير هذه الحكومة غير الشّرعية وغير القانونية من فتات لا يكفي حتى لدفع كلفة أسفارهم لمدّ اليد في سوق النّخاسة السياسية التي يعيّرني بعضهم بجهل فنونها داعيًا إيّاي بالبقاء في الميتافيزيقا المتخلّفة لكأنه يفهم شيئا حتى يتكلّم عن التخلّف والتقدّم في الميتافيزيقا. إنّ هؤلاء السّاسة الذين يبيعون طموحات الثورة من أجل كرسي

مع الفضلات لا يمكن أن يعدّوا هم ولا مفكّروهم من فاهمي السياسة إلاّ بمعناها السياسوي قصير النّظر المعنى الذي أحتقره وأحتقر حثالة الناس المنتسبين إليه: لن يجديهم ذلك نفعًا. فالأحزاب السياسية الممثّلة فعلاً آتية لا محالة إلى ساحة الفعل وهي ستكشف درجة تمثيل هؤلاء السماسرة العاملين بسياسة التساند بين الفضلات درجتها الصفر. وعندئذ سيتبيّن للجميع أنّ تحالفهم مع بقايا النظام وخيانة الثورة لم يكن غلطة بل كان بدارًا منهم لتجنّب عورتهم السياسيّة. عندئذٍ سيرون الدليل القاطع على جهلهم بالسياسة السّامية التي هي الوحيدة المحدّدة لأدوار الأمم والرجال في التاريخ الإنساني.

الكثير ممّن يلهيهم البيع والتجارة فلا يميّزون بين الحرية والدّعارة يتصوّرون الحداثة مجرد تسيّب غايته أن يأكلوا كما تأكل الأنعام فيخلدون إلى الأرض. إنهم يجهلون أنّ الحداثةً هي التي سمَت بالسياسة فأدركت دلالتها كما حدّدها هديّ الوجدان (الدين) وجليّ الفرقان (الفلسفة). فالحداثة قد جعلت السّياسة جزءًا لا يتجزّأ من متعاليات الوجود الإنساني جمعًا بين الدّين والعقل إذا يتعيّنان في سامي القيم التي ينبغي أن تتحقّق في التاريخ فلا تبقى مجرد آمال لعالم آخر بل هي عيّنة منه في استعمار الأرض لكونه المطيّة التي بفضل ما يفعله الإنسان فيها يكون جديرًا بالخلافة. وتلك هي العلمانيّة بمعناها الفلسفي السّامي: إنها تحقيق القيم السامية في العالم وعدم الفصل بين التحقّق الدنيوي Diesseit والتحقّق الأخروي Jenseit من قيم الوجود الإنساني. وهي كما قال هيغل في فلسفته التاريخيّة لّما قارن بين الدين الإسلامي (أو ما يسمّيه بثورة الشّرق) والدين المسيحي (في مرحلته الثانية عندما أصبح ثورة الغرب بفضل الإصلاح المحاكي للإسلام ثورة الشرق) بداية جعل التاريخ الإنساني ليس محكومًا بالقانون الطبيعي أعني بالعنف والفساد فحسب بل هي السّعي لجعله محكومًا بالحكمة والصّلاح.

ولا عجب ألاّ يفهم هذه الأمور صاحب الكاريكاتورين ورهطه ممّن يرون الجمع بين الإيمان التام ودولة القانون ممتنعًا لجهلهم أنّ معنى دولة القانون هو بالذات عين الإيمان ولا يتم أحدهما إلاّ بثانيهما. ذلك أنّ دولة القانون الخالية من الإيمان هي دولة القانون العنيف أعني سلطان الأجهزة البوليسية وليس سلطان الضّمير الشخصي المغْني عن الدولة البوليسية. عميت بصيرتهم عن المقابلة الخلدونية

بين الوازع الخارجي أو سلطان القانون العنيف أعني ما هو من جنس مافيا بن علي وكلّ الأنظمة التي جاء أجلها بفضل ثورة تونس المجيدة والوازع الباطني أو سلطان قانون الضّمير أعني الدولة التي أرادتها ثورة الشّباب المرح الشباب المتآخي في ساحة القصبة جامعًا بين الفنّ والدّين والسياسة والحياة السعيدة: وكم كنت أتمنّى لــو أنّ الشباب يعود يومًا فأحيا معهم هذه اللحظة الثورية التي لم يعد ســنّي يســمح لي بالمشاركة فيها إلاّ مشاركة من يحاول فهْم المعاني والدلالات ما أمكن الفهم.

بئس ذلك الرهط من سماسرة السّياسة السياسيّين الذين يجعلــون السياســة مناورات دهاليز بدلاً من أن تكون -كما هي حقيقتها السّامية- حــوارات بشــر أحرار في وضح النهار يخطّطون لمستقبلهم وينجزون ما يخطّطون له ليعيشــوا مــا يأملون بدءًا بشرطها أعني إلغاء الحدود بين أقطار الوطن العربــي ليعود للأمّة وزنها الذي يمكّنها من استئناف دورها وإلغاء الحدود التي يروْنها مُلغاة في أوروبا رغم ما بين أهلها من حروب منها حربان عالميّتان. فكلّ واحد من الشّباب العربــي يأمل بأن يكون له على الأقلّ ما يراه ممكنًا لأيّ شابّ أوروبــي: أن يستقرّ حيث يشاء في أرجاء الوطن العربــي وأن يكون له كلّ ما لأبناء ذلك البلد وعليه ما علــيهم دون تحكّم لدولة القانون غير المؤمنة التي يبشّرنا بها العلاّمة المزعوم بعلمٍ يخجل منه من لم يتجاوز الثانويّة في فلسفة القانون علمًا بشروط دولة القانون.

ملهيات الثورة المضادّة لن تنطلي على شباب الثورة فتياته وفتيانه

سأكتفي بعرضٍ سريع لفنّيات الإلهاء التي لجأ إليها حلفُ الفضلات الرباعي(فضلة النظام وفضلة المعارضة المزعومة تجديدية وفضلة المعارضة المزعومة ديمقراطية تقدّمية وفضلة الاتّحاد العامّ التونسي للشّغل (المزين بشهود الزور) وهي كذلك فضلة لأنها فضلة النّخب الجامعية التي تستمدّ إشعاعها المزعوم من الانتساب إلى المطبخ السّياسي والإعلامي والتي لا نعلم لها أثرًا في العمل الجامعي عدا ما فرضته الدّعاية السياسيوية في بلاطيْ الحكم والمعارضة الصالونية) لأنها لم تعد تنطلي على أحدٍ من شباب الثورة فتياته وفتيانه الذين فاقوا جيلنا وعيًا بالواجب الوطني والإنساني في ما هو فرض عيْن على كلّ مواطن من وجوب الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر فتجاوزا مرحلتيْ القلب واللّسان اللتين لم يتجاوزهما جيلُنا إلى مرحلة التغيير باليد التي حقّقت الثورة المباركة:

التلهية الأولى: تجنّب الفراغ الدستوري المزعوم

فأولى التلهيات هي ما زعموه من حرص على تجنّب الفراغ الدستوري والحفاظ على الشّكلانية القانونية. لكنهم يعلمون أنهم بذلك يتنكّرون لمنطق الثورة التي تُلغي ما كان سائدًا من قوانينَ جائرة وتؤسّس لوضعٍ قانوني جديد. فكان أنْ حاولوا إلهاءنا عن منطق الثورة الممكن من تحقيق أهدافها. ثم ها هم يستعملون هذا المنطق لتحقيق أهداف الثورة المضادّة: فصار المنطق هو التّلاعب بالشّرعية والقانونية وفي آن. حاولوا تمرير العمل بمنطق الثورة ضدّ الثورة: فإذا بما كان لا يمكن أن يتجاوز شهرين (الرئاسة المؤقّتة) يصبح غير محدود المدّة. وذلك لأنهم في الحقيقة يستعملون مادّة الخطر الداهم من الدستور (الفصل 28 منه) وإجراءات المرحلة الانتقاليّة بمنطق مَن لا يريد الانتقال إلى ما تطلبه الثورة بل الانتقال منه إلى ما تطلبه الثورة المضادّة: تمكين الفضلات من أن تفضل إلى غير غاية.

التلهية الثانية: الإجراءات الاستعجالية

وحتى يتمكّنوا من التمكين لهذا الهدف غير المعلن والذي لم ينطلِ على أحدٍ أقدموا على ما يقدّمونه بوصفه إجراءات مستعجلة للتخلّص من أزلام النظام السابق. وتبيّن للجميع أنّ ذلك كان في الحقيقة مخادعة مفضوحة لأنّ كلّ من عيّنوهم كانوا من الصفّ الثاني من نفس الطّينة: كما بيّنت مهزلة تعيين الولاة (= المحافظين) وقِسْ عليه كلّ التعيينات حتى وإن لَمْ يتمّ الفضح بنفس الصورة. فانقلب السّحر على السّاحر وتبيّن أنّ الحكومة فشلت في الخداع ممارسةً بعد فشلها قانونًا عندما تلاعبت بنصوص الدّستور وفرضت استعمال نصٍّ لم تعلن عنه صراحة كما بيّنّا في النقاش القانوني للنّصوص المستعملة.

التلهية الثالثة: اللجان الثلاث لدفن مطالب الثورة

لكن التلهية الأساسيّة التي تتجلّى فيها أهداف الثورة المضادّة هي اللّجان الثلاث (لجنة الإصلاح الدستوري لمنع انتخاب المجلس التأسيسي ولجنة المحاسبة لإبعاد القضاء الذي ينبغي أن يحاسِب الفاسدين ولعلّ بعض أعضاء اللجنة منهم ولجنة تقصّي الحقائق البديل من البحث العدلي لقضاة التحقيق). وما أدراك ما اللّجان الثلاث. فقد عيّنوا لها من سحبوه من رصيد النّظام السابق حكمًا ومعارضةً (ليس للنّظام بل للهويّة) ومن ثمّ فجميعهم مِن حلفائه الاستراتيجيّين بحجّة كونهم علماء الزمان كما فرضتهم دعاية نخب البلاط التابعة لحزب فرنسا. لكن البحث حتى السّريع في منتوجهم لزهادته يبيّن أنهم ليسوا إلاّ من ذلك النّوع من النّخب التي تستمدّ سمعتها العلميّة من مَصْدريْن لا ثالثَ لهما:

الأوّل هو موافقة مواقفها الأيديولوجية لما يمدحه الغرب من مفكّري العرب أعني مَن يعتبر التحديث مشروطًا بالحرب على الإسلام ومن ثمّ على هويّة الأمّة بحيث إنّ مستهدفهم الأوّل هو البند الأوّل من الذاتية الدستورية للبلد بشهادة نصوصهم المنشورة. والثاني من تمتّعوا بالسلطان الإداري برعاية النّظام السياسي في النّظام الجامعي التابع لكونه كان ولا يزال مشروطًا بمقايضةٍ تحدّد علاقتهم بالنظام: فهو يحتاج إليهم لتلميع صورته التحديثية التي معيارها في الغرب هو العداء للهويّة العربيّة الإسلاميّة مقابل هذا السّلطان.

الكلّ يعلم أنهم ليس لهم سلطانٌ أدبـــي مستمدّ من إشعاعهم العلمي بـــل إنّ سلطانهم قمعي من جنس سلطان النّظام فأفسد الحياة الجامعيّة كلّها وأساسه مـــن تلاعبهم على حبال الانتساب إلى المعارضة والحكم في آنٍ لكونهم نخـــب الـــبلاط المشترك بتوسّط جسر الاتّحاد العام التونسي واتّحاد الطلبة وأخيرًا ما يطلقون عليه اسم المجتمع المدني المموّل من النظام أو مِن القوى الأجنبيّة. وفي ما عدا ذلك فهـــم أساتذة عاديّون جدًّا حتى لا نقول إنهم من حيث المنتج العلمي دون المستوى الأدنى ولا صلةَ لهم بالرّيادة العلمية التي تنتسب إلى مجال اختصاصهم.

التلهية الرابعة: حملة التنظيف المزعوم

أمّا التلهية الرابعة فهي حملة التنظيف المزعوم. وقد بدأ هذا التّنظيف المزعوم في وزارة الداخلية لتمرير ما لا يمكن أن ينطليَ على أيّ إنسان مهْما كان ساذجًا. وقد ذكّرني ذلك بما عملت أمريكا بعد فضيحة بو غريب: عاقبوا ضـــويبطة ليـــبرّؤوا المجرمين الحقيقيين. ها أنت أمام حكومة رئيسها هو رئيس الحكومة التي أمرتْ تلك الوزارة التي يريدون تنظيفها بأن تفعل ما فعلت. وسواء أمرتها في واقـــع الأمـــر أو كان ينبغي أن تكون هي الآمرة في واجبه بدليل أنها فعلت ذلك حتى بعد الثورة في ساحة القصبة فالأمر سيّان بل إنّ الحالة الثانية أثقل مسؤوليةً عندي من الأولى لأنها تثبت خيانة أمانة فضلاً عن الجرم الحاصل في العنف الذي تمّ. ثم يريدون أن يحمّلوا المسؤولية لبعض المديرين ليغسلوا الجميع من الجرائم التي حلّت بالبلد منذ عقـــديْن. تلك هي التلهية الرابعة: التنظيف بمعنى التلهية عن المحاسبة الفعلية لمـــن لا يزالـــون يحركون دواليب الدولة بدليل فعلة القصبة الشنيعة.

التلهية الأخيرة: منطق المفاوض الإسرائيلي

وفي الجملة فإنّ كلّ هذه التلهيات تخضع لمنطقٍ وحيد هو أصل كلّ التلهيات إذ يتبيّن من تحليلها جميعًا أنّ السياسة الحاليّة لحكومة الفضلات الخمس تتبع منطقًا هو المنطق الذي يمثّله أشنع وجوه السياسة أعني المنطق الذي تستعمله إســـرائيل في التّفاوض مع العرب: إغراق الطرف المقابل في الجزئيات الشـــكليّة حـــتى تضـــيع الكليّات من أهدافه المضمونية. من ذلك سياسة التسيّب النّقابـــي والمطالبات التي

لا حدَّ لها وسياسة الإعلام المتحوّل في أنحاء البلد لوصف الأوضاع ومن ثمّ تغذية منطق المطالبات الجزئية التي تحوِّل الانتباه وتُلهي الناس عن أهداف الثورة التي تحقيقها يعالج هذه الأدواء من خلال عللها وليس من خلال أعراضها.

لذلك فلا حلّ إلا بما تطلبه الثورة: لابدّ من إنهاء كلّ هذه التلهيات والعودة إلى منطق الثورة التي تؤسّس من جديد للجمهورية التونسية بالمنهج الذي يوجبه هذا المنطق:

فالثورة لم تكن مقصورةً على النظام بوجهه الحاكم وحده بل هي عليه بوجهه المزعوم معارضًا كذلك.

والثورة كانت ثورة على العهد القديم بكلّ ما فيه لأنه كلّه مشوب بأمراض النظام حاكمًا ومعارضًا وخاصّةً المعارضة الرسمية. ولا بدّ للشباب فتياتٍ وفتيانا من أن يعيدوا البناء من رأس واستئناف مسيرة الأمة حتى لا يمكّنوا للنظام وحلفائه من نخب بقايا المعارضة التي شاخت مثلها مثل نخب بقايا النظام. ولا بدّ من الاكتفاء ببعض الحكماء لتسيير المرحلة الانتقالية من دون أدنى مشاركة في الحياة السياسية التي تلي المرحلة الانتقالية حتى يتجنّبوا استغلالها لصالحهم أو لصالح أيّ طرف من أطراف الجماعة الوطنية.

والمعلوم أنّ النظر والواقع يثبتان أنّ الساحة السياسيّة التونسية تنقسم بمنطق الفعل السياسي إلى أربعة أطياف متعدّدة الألوان على النّحو التالي:

- طيفان يتّصف المنتسبون إليهما بكونهم المغلّبين للقانون الخلقي على القانون الطبيعي في الشأن الإنساني؛ وينتسبون عادةً إلى التيار اليساري والقومي المدافعيْن عن العدل والعدالة.
- طيفان يتّصف المنتسبون إليهما بكونهم المغلّبين للقانون الطبيعي على القانون الخلقي: وينتسبون عادةً إلى التّيار الليبرالي والديني المدافعيْن عن التنافس والحرّية.

فتكون الجماعة مؤلّفة من أربعة ائتلافات تتقاسم السّاحة السياسيّة والاجتماعيّة ويمْكنها أن تتنافس في مناخ من الحريّة والديمقراطية وحرية التعبير والمعتقد والتنظّم والنشاط السياسي السّلمي، بعد أن يكون منطق الثورة قد نظّف الساحة حقًّا ممّا تحاول هذه التلهيات منعه ببدائلَ زائفة منه. والله الموفق في السّعي

الثوري لتحقيق أهداف الأمّة التي ليست محدودةً بحدود تونس الجغرافية بل تتعدّاها إلى كلّ العالم المهضوم الحقوق والجانب.

قشور الموز أو الملهيات
التي تعطل مسار الثورة

لا أظنّ أحدًا يجهل أنّ كلّ الذين يريدون للثورة أن تفشل قد أخرجوا كلّ ما عندهم من قشور الموز ليرموها في طريق شباها فتياته وفتيانه حتى يُلهوهم عن مهامّهم الثورية المتجاوزة للتقابل بين التربيتين الروحية والعقليّة المتناغمتين في الجوهر والمتنافرتين في القشور. ولا أظنّ أحدًا يجهل كذلك أنّ رماة قشور الموز ليسوا من لونٍ واحدٍ حتى وإنْ بدا للمتحاملين من صفّيْ المعركة أعني الإسلامي والعلماني اللذيْن هما ضحيّة الفساد والاستبداد أن يتّهم الصفّ المقابل بكونه مسؤولاً عن هذه اللّعبة الخطرة على مسار الثورة. وبذلك فبدلاً من التصدّي لأعداء هدفيْ الثورة الأساسيّين أعني:

الإصلاح في أبعاده السياسي والتربوي والاقتصادي والثقافي من معين الحضارة المستقلة دون التنافي مع قيم العقل والروح الكونية. وانتهاج العلاج الديمقراطي المستند إلى الثقة في حسّ الشعب السليم الذي يحدّد شرعية المؤسّسات بما يرضاه ويقبله من خيارات. بدلاً من ذلك ينشغل الجميع بهذه الملهيات عن المهمّات فيفرغ أعداء الإنسانية إلى الإفساد التربوي والاقتصادي والثقافي لتأبيد الاستبداد السياسي.

رماة القشور من صفّ الإسلاميين المتطرف

فرماة قشور الموز من صفّ الإسلاميين هم المتطرف منهم تطرّفًا يجعل همّ الثورة منحصرًا في المعارك الجانبيّة الدائرة حول قشور النقل. والغريب أنهم لا يمكن أنْ يجهلوا أنّ هذه القشور غالبًا ما تُستعمل للتلهية عن تربية الإنسان الروحيّة ولاستتفاه دور النقل في حياة البشر. وأغرب ما في الأمر أنهم يتجاهلون أنها كانت ولا تزال من أهمّ أدوات التخويف من الروحانيات بل هي من أهمّ تقنيات الإسلاموفوبيا لدى اليمين الأوروبي والأمريكي. يتجاهلون أنهم بتطرّفهم هذا يحوّلون دور التربية الروحيّة في الممارسة السياسية إلى كاريكاتور لا يفصل بين

الأداة والغاية وبين المحايث والمتعالي من القيم في الوجود الإنساني: فيصبح السياسي منهم معلم شعائر، ويصبح إمام المسجد خطيب حزب.

وفي ذلك حربٌ على الدّين وعلى السياسية في آن. وهو من سوء التّدبير السياسي والدّيني في آنٍ. ذلك أنّ كلا الفاعلين يفسد دوره بالخلط بينه وبين دور رديفه. فيتحوّل كلّ اجتماع حزبي إلى خطبة جمعة. وكلّ خطاب ديني إلى اجتماع حزبي: لكن إمام المسجد يمكن أن يبقى إمام مسجد ويساعد على الاستمالة إلى خيار سياسي دون تحزّب إذا اقتصر على الوصف العام دون تعيين لتحقّق شروط القيم القرآنية التي يمكن أن تتعين في أيّ حزب أو شخص. ويمكن للسياسي أن يساعد على الاستمالة إلى خيار تربوي بالوصف العام دون تعيين في أيّ دين أو مذهب بعينه. وبذلك تتكامل الأدوار دون أن تختلط. فيتم الفصل المؤسّسي بين الوظائف دون القطيعة بين الحقائق.

وعلى المواطن الحرّ والمستقلّ أن يختار بنفسه تعيين من يمثّل ما يؤمن به من قيم فيسقط القيم التي تعلّمها على السّاسة ليختار منهم من يناسبه برنامجه استنادًا إلى ما يعلمه عن أخلاقه في سلوكه الفعلي بمعايير تربيته الروحية والعقليّة دون وصاية أو تدخّل. وذلك هو شرط أن يكون السّاسة ساسةً لا دعاة وأن يكون الدّعاة دعاةً لا ساسة.

رماة القشور من صفّ العلمانية المتطرف

ورماة قشور الموز من العلمانيّين هم المتطرّف منهم تطرفًا يجعل همّ الثورة منحصرًا في نفس المعارك الجانبية الدائرة حول **قشور العقل**. والغريب أنهم لا يمكن أنْ يجهلوا كذلك أنّ هذه القشور غالبًا ما تستعمل للتلهية عن تربية الإنسان العقلية ولاستنفاه دور العقل في حياة البشر بل هي من أهمّ أدوات التخويف من العقلانيات بل هي أهمّ تقنيات العلمانوفوبيا لدى اليمين العربي والإسلامي.

يتجاهلون أنهم بتطرّفهم هذا يحوّلون دور التربية العقلية في الممارسة السياسية إلى كاريكاتور منها لا يفصل بين الأداة والغاية وبين المحايث والمتعالي من القيم في الوجود الإنساني: فيصبح السياسي داعيةً أيديولوجيا، ويصبح المفكّر خطيبَ حزب.وفي ذلك حربٌ على العقل وعلى السّياسة في آن. وما قلناه عن ضرورة

الفصل للتحرّر من الخلط بين الوظائف في الخطابيْن السياسي والروحي عند الإسلامي نقول مثله عن ضرورة الفصل للتحرّر من الخلط بين الوظائف في الخطابين السّياسي والعقلي عند العلماني. وبذلك يبقى المفكّر مفكّرًا لا داعية لحزب. ويبقى السياسي سياسيًّا لا داعية للتنوير المستبدّ.

ما يترتب على هذا التوازي

إنّ هذا التوازي بين الموقفين بل والتناظر شبه التام بينهما يؤول في الحقيقة إلى الخلط بين الغايات السّامية التي لا يمكن للعقل ولا للدّين إلاّ أن يتّفقا فيها لغلبة جوهريّات المثال عليها الخلط بينها وبين الأدوات التي ليست بنفس سموّ الغايات لغلبة عرضيات الواقع عليها. وهذا الخلْط هو معين قشور الموز كلّها. والمعلوم أنّ استعمالها يعدّ من أفسد طرق الديماغوجيا في المعارك السياسيّة عندما تتحوّل إلى مناورات سياسوية لا تهدف إلى تحقيق أهداف الثورة والإصلاح بل تسعى إلى الغلبة ولو على حساب مصالح البلاد والعباد. فهذه القشور سواء أتت من الإسلاميين الذين يشغلون الثوّار بمسألة الحجاب مثلاً أو من العلمانيين الذين يشغلون الثوّار بمسألة المساواة في الإرث مثلا.ذلك هو ما نعنيه بالملهيات عن المهمّات.وعلاجها هو هدف محاولاتي منذ أن تكلّمت على العلاج السّلمي للتوفيق بين أطياف السّاحة السياسيّة العربية عامّةً والتونسيّة خاصّةً. لذلك ففهْمُنا للموقفين وسعيُنا للتصدّي للتطرّف فيهما قد يجعل الحوار الهادئ بين الصفّين ممكنًا ومن ثمّ فطريق الخروج من المأزقين هو في بيان التّلاقي الثابت بين الفكريْن الفلسفي والدّيني وما يترتّب عليهما من تلاقٍ بين التربيتين العقلية والروحية إذا تجاوز أصحابهما الكاريكاتور السّائد منهما ولم يحوّلا السياسية إلى مجرد مناوراتٍ سياسيوية للغلبة على حساب الأهداف المشتركة التي قامت الثورة من أجلها:

فليس من شكٌ في أنّ موقف الإسلامي طيّب النيّة قد يكون مفهومًا إذا اعتبر ردّ فعل مؤقّت يمكن أن نجد له بعض التبرير من بعض الوجوه بسبب تطرّف النظام السابق ونخبه العلمانية التي زيّنت له ذلك فجعلوا من مثل هذه المسائل أمراً مصيريًّا في مسعاهم التنويري الشّكلي خاصّةً إذا واصلت أذيال النظام الاستبدادي بالدولة كما نراهم الآن. وليس من شكٌ كذلك في أنّ موقف العلماني طيب النية أيضًا قد

يكون مفهومًا إذا اعتبر موقفه من آثار الإسلاموفوبيا التي سوّدتها أنظمة الاستبداد المحلية والدولية ونخبهما وكذلك سلوك أصحاب العلمانوفوبيا في الوطن العربي ودار الإسلام أصحابها ممّن شدّد في التّكير على كلّ ما هو عقلي وكلّ ما هو حقوق الإنسان باسم خصوصية زائفة هي في الحقيقة نكوص عن الإسلام على قيم الجاهلية.

ذلك أنه مثلما اصطنعت أنظمة الاستبداد المسمّاة بالجمهورية والتي هي فاشيّة بوليسية ونخبها التي تدّعي الكلام باسم العلمانية في الوطن العربي "فزّاعة" الإسلاموفوبيا للحرب على كلّ مسعى حقيقي للإصلاح والديمقراطية، فقد اصطنعت أنظمة الاستبداد المسمّاة بالملكية والتي هي فاشيّة قبلية ونخبها التي تدّعي الكلام باسم الإسلام في الوطن العربي "فزّاعة" العلمانوفوبيا للحرب نفسها على المسعى نفسه.

والمعلوم أنّ الثّورة العربية التي بدأت في تونس وعمّت كلّ أقطار الوطن بصنفيْ أنظمته الجمهورية والملكيّة تهدف إلى تحرير الوطن العربي ودار الإسلام من الاستبداد والفساد في الأنظمة بصنفيْها ومن ألاعيبها بنوعيْها حول: الإسلاموفوبيا التي تؤدّي إلى نفْي شرعيّة التربية الروحية لخلطها بقشور التطرّف الأصلاني، العلمانوفوبيا التي تؤدّي إلى نفي شرعية التربية العقليّة لخلطها بقشور التطرّف العلماني.

لذلك فإنه من الواجب على المستنير من الإسلاميّين والأصيل من العلمانيّين أن يسعى قدر مستطاعه إلى الإطاحة بهذه الفزّاعات مع هذه الأنظمة حتى تتحقّق أهداف الثورة ،أهدافها التي لا تختلف في شيءٍ عن تناغم الأهداف بين التربيتين الروحيّة والعقلية في آنٍ. أعني التربية المتخلّصة من حصر النقل في قشوره ومن حصر العقل في قشوره ومن ثمّ التربية السّاعية إلى التوحيد بين حقوق الإنسان التي هي مطالب العقل ومقاصد الشريعة التي هي مطالب الدّين وهما عين التربيتين الروحية والعقلية في آن.

فلا حلّ أمام المؤمن الصادق بحاجة كلّ مجتمع إلى تربية روحية وإلى تربية عقلية من البحث عن طريق الجمْع بين هاتين التربيتين ومن ثمّ من نزع الكمائن والأفخاخ التي تنصب في طريق التوفيق السويّ السّلمي بين الموقفين الضروريّين

لكلّ مجتمع متوازن يريد أن يستجيب لحاجات أفراده وجماعاته وأن يؤسّس للسّلم المدنية. ولأجل هذه الغاية النبيلة سأحاول كنْس الطريق لتنظيفها من قشور المـــوز. وسأبدأ بمثال من صفّ الرّماة العلمانيين وبأهمّ قشورهم التي سأبين أنها أكثر معاداةً للعلمانية منها للدّين بخلاف ما يتصوّرون. ثم سأضرب مثالاً مواليا من صف الرماة الإسلاميين أبيّن فيه أنّ أهمّ قشرة يرمونها هي أكثر معاداةً للدين منها للعلمانيـــة. ولعلّي بذلك أساهم في نـــزع فتائل الفتنة والله الكفيل بالتّوفيق.

تقنيات مفضوحة لوأد الثورة الشعبية

لعلّ وصل الأحداث بعضها بالبعض يمكّننا من إدراك المنطق المتحكّم في استراتيجية مَن يسعى إلى وأد الثورة وتحويلها إلى مجرد مناسبة ظرفية لتغيير جيلي ضمن نفس التركيبة يعوّض فيه الجيل المكشوف جيل من جنسه بات من اليسير بيان أنه ليس أقلّ ممّن سبق من حيث الانتساب إلى نفس النظام المافيوي الذي سيطر منذ ما يسمّى بالتحوّل المشؤوم: وهو ما انكشف بسرعةٍ مذهلة خلال المراحل التي مرّت بها الثورة في هذه الحقبة الوجيزة.

فقد مرّت مسيرة هذه الاستراتيجية بمراحلَ قابلة للفهم من خلال دلالة حادثة القصبة (مطاردة المعتصمين في القصبة بالكلاب الحيوانية والآدمية وتشتيت شملهم وطردهم شرّ طردة من رمز الحكم المستبدّ أي القصبة). فهذه الحادثة تلقي الضوء على المرحلتين اللتيْن تقدّمتا عليها وعلى المرحلتين اللتين تلتاها: فإجماع الحلف الرباعي (بين بقايا النظام واليسار المتبرجز والتقدمي الديمقراطي والاتحاد المشفوع بتزكية شهود الزور من المزعومين مثقفين مستقلين) مع سكوت المعارضات التي لم تصبح بعد ذات وجود قانوني يعني أنّ الجميع يريد طيّ صفحة الثورة بأقصى سرعةٍ ممكنة قبل أن تحقّق أوّل أهدافها أعني الّشروع في تأسيس نظامٍ جديد بديل ممّا ثارت عليه. كان الهدف الصريح لهذه الحادثة تعويض مطالب الثورة بفتْح المجال للقيادات البالية حتى تحسم الأمر بمساومات بينها تبدأ بغلق القوسين لترمّم الموجود وتتقاسم "خبزة الجاتو". لذلك أصبح لبّ الخطّة متمثّلاً في طلب شروط جعل الناس ينسون دم الشّهداء ويخرجون من الجوّ الثوري إلى "مرحلة جهدك يا علاّف في تحقيق المكاسب الفئوية". ولنذكّر بهذه المراحل الأربع المحيطة بالحادثة الفاصلة حتى نتصدّى لمحاولة "الإنساء" والتلهية.

فأمّا المرحلتان المتقدّمتان على هذه العلامة الفارقة فهما ما تقدّم على سقوط رأس النظام وما توسّط بين سقوطه وحصولها. وأمّا المرحلتان الفاصلتان بعد هذه العلاقة الفاصلة فهما ما تلاها إلى حادثة الداخليّة أو انتفاضة بعض قيادات الأمن، ثم من تلك الانتفاضة إلى الآن.

ومنطق ما تقدّم على حادثة القصبة عند النظر إليه من منطلق ديناميّة ما حدث في النظام من حيث صلته بما حدث في الحركة الشعبية يبقى متضمّنًا للغز محيّر: فالدّعوة إلى إسقاط النظام تلتْ هروب رأسه و لم تكن الشّعار الرئيس في الحركات الأوّلية للثورة. لذلك فسقوط رأس النّظام لم يكن بالأمر الطبيعي لأنّ زخم الثورة لم يكن بعد قد بلغ درجة كافية لإسقاط نظام مهْما كان ضعيفًا ولا حتّى رأسه ما يعني أنّ انقلابًا ما حدث في البلاط. ولعلّ فشل أصحابه في الذهاب به إلى غايته بسبب عدم اتّفاقهم على تقاسم التركة هو الذي يفسّر الارتجال في البحث عن السّند الدستوري لتمرير هذا الانقلاب.

ورغم أنّ مثل هذا السيناريو فرضي لا ندّعي فيه الاستناد إلى وقائعَ مثبتة بالوثائق فإنّ تصوّر انعدامه أو انعدام ما هو من جنسه يجعل سقوط رأس النظام غير قابل للتفسير،اللّهم إلاّ إذا فسّرناه بانهيار عصبي أصاب الرأس الهاربة، فتكون بذلك قد خذلت جماعتها. لكن سقوط رأس النظام بهذه السّرعة والفجئيّة يمكن أن يعتبر مساهمًا في البدء في وأد الثورة: فكلّ مخاضٍ لم يذهبْ إلى غايته مآله الإجهاض ويكفي المقارنة مع ما يحدث في مصر حيث إنّ المطاولة في الصراع بين الثوّار والنظام بدأت تبلور بالتدريج الحلّ الذي يمكن أن يجعل مصر تفتكّ من تونس ريادة الثورة العربية الحديثة. فيكون ما حصل هدفه إجهاض الثورة ومنْعها من بلوغ ذروتها المتمثّلة في وضع أُسس النظام البديل.

ولما فشلت هذه المحاولة الأولى في وأْد الثورة التي انتقل بعض ممثّليها من أعماق الشّعب إلى رمز الحكم في كلّ تاريخ تونس أعني القصبة، ولما لم تنْطل على أحدٍ خرافةُ اللّجان الثلاث التي هدفها استبدال مطالب الثورة بمطالب شهود الزور من نخب البلاط الرسمي،كان لا بدّ من تحقيق شرط الوأد الحقيقي والنهائي أعني الحلف الرباعي المطعّم بشهود الزور الذين يوصفون بالنّخب المستقلّة رغم كونها قد لعقت كلّ صحون النظام السابق ولحستها و"لحّست" لأصحابها وبسكوت المعارضات التي لم تصبح بعد قانونية: فكان لجوء الحلف الرباعي وشهود الزور إلى طريقتين في التلهية أو تشتيت الانتباه عن الأهداف التي يطلبها الثوّار أعني تحويل المسألة إلى مسألة نقابيات واستعراض تظلّمات في الإعلام الرسمي.

الخطّة هي ابتداع ملاءٍ تنقل الزخم الثوري من المطالبة بالتغيير الشامل للنظام بمقوّماته السياسية والتربوية والاقتصادية والثقافية إلى مطالبَ فئوية نقابية مجنّدين في ذلك:

الاتحاد: تسابق الفئات على تحقيق مطالب فئوية مؤقّتة ليست هي في الحقيقة إلاّ تلميعًا لبعض القيادات التي تستعدّ للانتخابات ومن ثمّ فهي تزوير أوّلي لهذه الانتخابات.

والإعلام: ادّعاء السّعي للاطّلاع على شؤون المواطنين ومن ثمّ إلهاؤهم عن الأصل بإغراقهم في الفروع وما ذلك إلاّ تلميع للوزراء الجدد الذين هم بدورهم يستعدّون بنفس الفنيّات السّائدة في النظام البائد بشراء الضمائر وتوزيع الهِبات.

وحتى نسدّ الباب أمام هذه الخطّة الشيطانية لنقْل الثورة من الأصول إلى الفروع سنذكّر بمطالب الثورة التي يريدون أن يبعدوها عن الضّوء وبيان أنها تقبل التحديد انطلاقًا من منظور أساسي يلخّصه البند الأول من الدستور التونسي الذي أجمع عليه أعضاء أوّل مجلس تأسيسي في تاريخ البلاد وأجمعت عليه الثورة بشعارها الذي كتبه أبو القاسم الشابي صوغًا شعريًّا جميلاً لقوله تعالى "إنّ الله لا يغيّر ما بقومٍ حتى يغيّروا ما بأنفسهم":

1 -أن تكون تونس دولةً حرّة (= جماعة مواطنين أحرار ذوي نظام قانوني وخلقي).

2 -وأن تكون دولةً مستقلّة (= ساعية إلى تحقيق شروط عدم التبعيّة الاقتصادية والثقافية اللتين من دونهما لا معنى للاستقلال السّياسي).

3 -وأن تكون دولة دينها الإسلام (= لها أصل لهويّتها الروحية هو روحانيّة الدين الذي يضع مبدأً أوّليًّا حرية المعتقد والاعتراف بالتعدّد الديني كما هو بين من 256 البقرة ومن 17 الحج).

4 -وأن تكون دولة لغتها العربية (= لها أصل لهويّتها الثقافية هو اللّغة العربية التي لم تلغ من الثقافة العالمة في الجامعات والبحث العلمي بل وحتّى من الثقافة العامّة بسياسة منهجية لتحويل لغة الشّعب إلى الخليط المالطي فضلاً عن تواصل الفرنسة في الإدارة الاقتصادية والإداريّة أعني عصبيْ كلّ حياة).

5 –ولا معنى لسخافة "قانونجية" "عقاب زمان" إذ يتصوّرون الوصف عائدًا إلى تونس وليس إلى الدولة التونسية في ما يتعلّق بالدين واللغة. فلو كانوا على دراية بفقه اللغة العربية وبالمنطق لعلموا أنّ الدولة نحويًّا بدل من تونس وأنّها منطقيًّا تكافؤ بين حدّين بحيث نستطيع أن نكتب علامة التكافؤ بينهما: تونس = دولة (أي جماعة ذات نظام قانوني وخلقي) لها ما تبع ذلك من صفات أربع هي الحرية والاستقلال والإسلام والعربية.

ومن ثمّ فنصّ البند الأوّل من الدستور يقبل الكتابة على النّحو التالي: تونس هي = 1 – دولة حرّة 2 – وهي دولة مستقلّة 3 – وهي دولة دينها الإسلام 4 – وهي دولة لغتها العربية.

وعنصرا الحدّ الأوّلان، أي الحرّية والاستقلال، هما مقوّما مفهوم الدولة اللذان إذا تحقّقا تصبح الدولة بمقتضاهما شيئًا مقدّسًا لكونهما يعنيان أنّها جماعة الأحرار الذين ينظّمون بإرادتهم الحرّة حياتهم بقانون مستندٍ إلى أخلاقهم وقيمهم تنظيمًا هو عين حريّة أفرادها واستقلال الجماعة ليكون شخصيّة معنويّة ذات قيام ذاتي في علاقتها مع الجماعات الأخرى. وعنصرَا الحدّ الأخيران، أيْ الإسلام والعربية، هما تعين هذه الذاتية الحرّة والمستقلّة القائمة بذاتها إزاء غيرها من الجماعات لكونهما عين تحقّق العنصرين الأوّلين وتعيّنهما المتميز في الوجود التاريخي. وهما علامة تحقّقهما أي أنّ تونس تكون فعلاً حرّة ومستقلّة إذا كانت قادرة على حماية خياراتها الروحيّة والثقافية فلا تفرض عليها ممّن يريد أن يعيدها إلى التبعيّة لروما الجديدة أعني الاتّحاد الأوروبي.

وآخر قولي إنّ الثورة التي يتصوّرون أنّهم قد أخمدوا جذوتها لن تتوقّف، بل هي ستُستأنف من جديد عندما تدرك أنّ أهدافها لا يمكن أن تتحقّق بالترقيع و"بالراستوراسيون" للنظام القديم: لا بدّ من مجلس تأسيسي ودستورٍ جديد يجعل هذه الأهداف صريحة حتى تتحقّق الديمقراطية السياسية والتربويةً والاقتصادية والثقافية ومن ثمّ حتى تكون تونس حقًّا دولةً حرّةً مستقلةً دينها الإسلام ولغتها العربية وذات رسالة كونية في العصر الحديث: تحرير العرب والمسلمين بإرادة شعوبها ،تحريرهم من التبعية والاستعباد والاستبداد الناتجين عنها بخلاف ما يتصوّر دعاة التبعية والمبشّرين بديمقراطيةٍ صوريّة تجعل دولنا جمهوريات موازية يعيّن حكّامها في باريس وواشنطن.

كفى استغباء للشعب واستغفالا

لم يبق للحلف الثلاثي من الحجج -بعد أنْ صار رباعياً مع التحاق بعض قيادة الاتّحاد العام التونسي للشغل التي تمعّشت من فساد النظام البائد وتخشى محاسبة قواعدها لها أكثر من أيّ شيء آخر- إلاّ الزعم بأنّ البلاد واقتصادها لا يمكن أن يتحمّلا تواصل الثورة حتى تُحقّق أهدافها. فصار الشّعار الذي وظّف له الإعلام الرسمي من جديد: لا بدّ من الاستقرار لقضاء شؤون الناس. وهم في هذا الزعم الكاذب بالحرص على مصالح الناس يتناسون أنّ هذا الشعار هو الذي أبقى الاستبداد والفساد جاثميْن على صدور هذا الشعب عقودًا فمكّن للكثير من هذه النّخب الزائفة من الاستفادة من الفساد والاستبداد.

يتناسون أنّ الذين قدّموا حياتهم فداءً للحقوق والحرّيات لو قاسوا الأمور بهذا المنطق لبقيت الأمور على ما يريدها هؤلاء أن تبقى عليه مع بعض الطّلاء الذي يستبلهون به الشّعب بفضل تقافز نخب اليسار كالعادة للدّفاع عمّا نالوه من سيطرة على وزارات روح الشعب: التربية والتعليم العالي والثقافة مع الاندساس في وسائل الإعلام وقد عادت حليمة لعادتها القديمة.

ومن السُّخف أن يتصوّر هؤلاء السفسطائيون الذين يدافعون بهذه الحجّة أنّ أحدًا يمكن أن يجادل في الحاجة إلى الاستقرار والهدوء في عمل الدّول بشرط أن تكون دولاً بقانونها وأخلاقها لا بأجهزة القمع المادّي والرمزي. فهذا أمرٌ بيّنٌ بنفسه. لكن الأبين منه هو أنّ المافيات لا يمكن أن تحافظ على مصالح الدول فضلاً عن مصالح الشّعوب. فليس الاستقرار عندها إلاّ استعباد الشّعب بالاقتصار على البدائي من شؤونه التي تحصر في شروط الحياة النباتيّة. لكن الاستقرار يفقد معناه إذا أصبح حجّةً ضدّ مطالب الثورة التي ما كانت لتحصل لو صحّ هذا المبدأ دون شروط.

ما يقفز عليه أُصحاب هذه الحجّة الزائفة هو المضمَر في جِماجهم الذي لا ينطلي على أحدٍ مهْما كان حسن النيّة لأنّ فضْحه يسير بمجرد سؤالهم هذا

السؤال: لماذا تتصوّرون الاستقرار وتواصل وظائف الدولة مشروطين ببقاء من كان يدير الدولة في عهد الظلم والفساد أو مَن يختاره ويرضى عنه من اختاره أهل الظّلم والفساد أوّلاً ليجعلوهم من وجهاء الساحة، وثانيًا لاعتبارهم المَعين الذي يستمدّون منه من يعدّونه لمثل هذه الوظائف المشبوهة بعد أن سوّدوهم على الدولة بمستوياتها التالية: فهم الذين ينتخبون من يرضون عنه من النّخبة السياسية.وهم الذين ينتخبون من يرضون عنه من النّخبة الاجتماعية.وهم الذين ينتخبون مَن يرضون عنه من النخبة التربوية.وهم الذين ينتخبون من يرضون عنه من النّخبة الثقافية.

وبصورةٍ عامّة فهم لا ينتخبون إلاّ من كان راضيًا بفسادهم أو شاركهم الفساد حتى بالحصول على الوجاهة الرسمية التي تجعلهم من الاحتياطي الاستراتيجي للحكم الفاسد إذ يدعوهم لمثل هذه المهام المستغفلة للشّعب فضلاً عن ضماناتهم لرضا أسيادهم من النّخب الاستعمارية التي ينتظرون منها التأييد ضدّ ممثّلي الشّعب الحقيقيّين كما بيّنت الانتخابات شبه النـزيهة في مرّتيها اليتيمتيْن.

وظائف الدولة في حاجةٍ إلى الاستقرار لا إلى الركود الآسن لتصفية مصالح الشّعب باسم تصريفها. الثورة قطْع مع التصريف الظالم الحائل دون الحسم في تحديد قواعد التصريف العادل. السّير الطبيعي للدولة ضرورته أمرٌ لاشكَّ فيه. ولا جدالَ حوله. لكن حجّة الاستقرار بمن عيّنهم الفاسدون أو بمن رضوا بالفساد حتى يعينهم الفاسدون أو بمن يدّعون أنهم قادرون على طمأنة ربّ النعم من النّخب العميلة لثقافة المستعمر ومصالحه لم تعد تقنع أحدًا.

ولو تواصلت هذه الأخلاق لما تمّ قلْع رأس الفساد ولكانت هذه المسرحية باسم مصالح الشّعب لتفويت ما سعت إليه الثورة تنطلي على الشعب الذي خرج من أعماق أعماق البلاد ليس من أجل أن يتوزّر من عايش الفساد والاستبداد بخرافة التسيير الإداري المحايد أو بمزايدة المعارضة الساعية إلى شرعيّة زائفة على حساب الشرعيّة التي حاربوها مع النظام: شرعية قيم الشعب وثقافته وحقوقه بكلّ أجيال حقوق الإنسان. والغريب أنّ أذيال الرأس التي اقتلعها الشعب ففرّ صاحبها هاربًا كما تفرّ الفئران إذ تغرق سفينتها، تدّعي اليوم أنها ستعالج ما دبّ فيها من عقلية "الكومبرويسيون" مع الأسر المافوية التي يتبرّؤون منها اليوم في حين أنهم كانوا رهن إشارة أدنى طفل منها حتى وهو لا يزال يحبو.

كلّ حلٍّ وسط مع هذا النوع من النّخب لا يؤدّي حتمًا إلاّ إلى التهدئة الموقّتة التي من جنس تهدئة السابع من نوفمبر: سنة أو سنتين على أقصى تقدير حتى يستتبّ الأمر لنفس النخب التي زيّنت النظام السابق ولا تزال تزيّنه بما تدّعيه لمن يرضى عنه بقاياه ليعتبروا ممثّلين لمصلحة الشعب باسمٍ كاذب هو حكومة الوحدة الوطنية والشخصيات المستقلة.

لا أحدَ ممّن عيّن في هذه الحكومة في تشكيلتها الأخيرة حتى بعد أن نالت رضا بعض قيادة الاتحاد العليا التي لا تقلّ فسادًا عن الحزب الحاكم، لا أحدَ منهم بمستقلّ، إمّا لأنه خدم في النظام السّابق بشيءٍ من المشاركة ولو سلبيًّا أو لأنه حاز رضا من خدم فيه، فلا يخشى منه على مصالحه الأساسيّة. يكفي استغفالاً للشّعب واستبلاهًا.

ماذا يخشى المتواطئون
في حكومة الردّة عن الثورة؟

يسيطر على الركح حزبان كانا منتسبيْن إلى المعارضة الواجهة بديلاً من المعارضة الفعلية لامتناع وجودها العلني في عهد بن علي. وهذه المعارضة ارتمت في أحضان أذيال هذا العهد ليس لأنها تعتقد حقًّا أنه قد تمّ القضاء عليه،بل لأنّ دورها مرهون ببقائه وبقاء امتناع ظهور الممثّلين الحقيقيّين للشعب: اليسار الصادق والأطياف القومية والإسلامية وحتى الصادقين من الحزب الذي شوّهته بعض مراحل التاريخ البورقيبي وكلّ حقبة بن علي. وهذان الحزبان أصبحا منذ أنْ "دبّرا" كرسيين في الحكومة لا يختلف دورهما في حكومة أذيال بن علي عن دور أحزاب المعارضة الرسمية في حكومة بن علي: تلميع الموجود ومدّه بمبرّر ما تنشره دعايته من تمثيل للحداثة وحقوق الإنسان.

والسّؤال هو لماذا لا يمكن لسلوكهما أن يكون إلاّ كما نراه وخاصّةً كما افتضح في أحداث القصبة الأخيرة؟ السّبب بسيطٌ وبسيط جدا:

فأحد الحزبين الذي اشتُقّ اسمه من التجديد لا تجديدَ فيه ولا هم يحزنون، بل هو حزب خيانة قيم اليسار المعطاء الذي يقدّم الحقوق الاجتماعية والثقافية على الحقوق البرجوازية أو الجيل الأوّل من حقوق الإنسان. لذلك فموقف أصحابه لا يفهم إلاّ بالخوف من فتح المجال لليسار الصّادق الذي يهتمّ بالطبقة الشّغيلة وبحقوق المظلومين والمسحوقين: ما يخيفهم هو تيار حمّة الهمّامي الذي لم يبدّل ولم يغيّر، بل بقي ملتزمًا بما يؤمن به من قيم اليسار الكريمة. وأما الحزب الثاني الذي مُنح كرسيا في الوزارة، فإن عودة القوميّين والإسلاميين إلى السّاحة تعني أنّ حانوته ستصبح خاويةً على عروشها. ولن تفيده وزارة التنمية حتّى لو ظنّ أنها يمكن أن تكون مقفازا في الانتخابات بما لديها من إمكانيّة الإطماع. التشبّث بهذه الوزارة أكثر من الجميع بيّن الدوافع حتى للغافلين عن معطيات الوضع السياسي فضلاً عن الدّارين

به: ذلك أنه يعلم أن من كان يدّعي نيابتهم حضروا بأنفسهم ومن ثمّ فلم يعد مُحتاجا إليه إلّا من قبل بقايا النظام السابق.

فضيحة القصبة والدّفاع المستميت عن حكومة الأذيال بعد أن قُطعت الرأس،كافيان لفهم المشكل الحقيقي: ممثّلاَ المعارضة المزعومة أكثر خيانةً للثورة من بقايا النظام لأنّ هؤلاء على الأقلّ يعلم الجميع بنواياهم دون حاجة إلى سقوط ورق التوت الحاصل في جرائم القصبة خلال نهاية الأسبوع. لم يعد كافيًا أن نطلب ذهاب الغنوشي بل لا بدّ من ذهاب ممثلي هذيْن الحزبين اللذيْن يخونان الثورة بدعوى الحاجة إلى النظام والاستقرار ومعهما اللّجان الثلاث التي برهنت بفكرها وبخياراتها لأعضائها أنها أكثر خيانةً لأهداف الثورة وقيم الأمّة حتّى من النّظام السّابق.

إنّ الحجج التي نسمعها من هؤلاء، ومن الوزيرين المزعومين ممثّلين للمعارضة هي نفسها الحجج التي لو قبلنا بها لكان بقاء بن علي أفضل. فحِفظ النظام والاستقرار من دون شرعيّة لا يعتمد إلاّ الغلظة والعنف، أعني ما يعترف الجميع أنّ بن علي أقدر فيهما منهما. لكن بن علي فشل،ولله الحمد، لأنّ الشعب أقدم على ما لا بدّ منه من التضحيات لخلعه: والشّعب الذي قام بذلك هو عينه الذي هاجموه بالكلاب الحيوانية والآدمية في ساحة القصبة وصاروا يصفونهم بالدّهماء والعامّة والنهوش والعربان إلخ... ممّا دفع البوعزيزي ليكون الشّهيد الذي أوقد النار المقدّسة. لذلك ففشلهم مؤكّد. وستتواصل الثورة حتى يمسك الشّعب نفسه بزمام أموره. تمامًا كما ينبغي أن يحصل في الثورة. ذلك هو حكم التاريخ وحكم المنطق.

الفصل الثالث

شروط حماية الثورة ورعايتها

طبيعة الأزمة التي يمر بها الأمن في تونس
(ومثله الأمن في مصر)

لست أدري ما الذي يجعل الحاكم بأمر السلطة الخفيّة (رئيس الحكومة التونسية المؤقّتة الثالثة) يفهم الأمور جميعًا على نقيض حقيقتها، فيضع سلطة التشريع المراسيمي بيد شاهد الزّور في مجالس نوّاب المافيا لدى الشّعب خلال جلّ عهد بن علي (رئيس الدولة المؤقّت) ويُبقي على سلطة التّخطيط لمستقبل الثورة لمن يعادي مقوّميْ هويّة الشّعب باسم العلمانية اليعقوبية (رئيس هيئة تحقيق أهداف الثورة والإصلاح الديمقراطي)، ويحافظ على لجنة البحث في الفساد بيد من كان من مزيّنيه ،ويهمل القيام بما كان يمكن أن يعطيه شرعيّة الأمر الواقع في غياب شرعيّة الأمر الواجب: محاكمة المجرمين واسترداد ثروات البلاد.

فإذا كان ما يفعله هدفه الإيهام فهو عيْن الغشّ الملامس لخيانة الأمانة. وإذا كان توهمًا بأنّ الشّعب غافلٌ فهو دليل على عدم الأهليّة للحكم. وقد سبق لي أنْ حلّلت الكثير ممّا أصف بهذين الوصفين (الإيهام والتوهّم) دون تجنٍّ على رجل ليس بيني وبينه خصومة شخصيّة. فالأحداث أكّدت فرضيّاتي التي لم تكن مجرّد حدس بل هي كانت ثمرة تحليل لخطاب الرّجل وخاصّةً لتأفّفه من الكلام على الثوّار والثورة لكأنه "لا يرى للشعب أهلية للقيام بعظائم الأمور". لكني اليوم أضيف تعليقًا على أمرٍ بدَا لي من عجائب ما سمعت في حواره الذي تكلّف فيه المصارحة والذي تحوّل إلى كلام موتور للردّ على القاضي الراجحي (وزير الداخلية في الحكومتين المؤقّتتين الثانية والثالثة والمقال منها) كلام كلّ ما فيه كان يمكن أن يكون معقولاً ومقبولاً لو لم يكن خارج سياق الثورة: فمنطق الثورة وشروط نجاحها يتنافيان مع ما يحاول تقديمه على أنه رويّة الحاكم العادل الذي يترك الوقت للوقت حتّى تجري العدالة مجراها السويّ ثم يعكس فلا يتمهّل في "جرجرة" خصمه القاضي الراجحي لفضحه المستور.

ففي خلال هذه المصارحة التي تحوّلت إلى مخاتلة جاء كلامه عن الأمن بصورةٍ استفزّتني وأتصوّر أنها استفزّت كلّ من يؤمن بأنّ الثورة تستحقّ أكثر من هذه المواقف المتقزّز صاحبها من كلّ ما هو شعبي. فقد تكلّم الرئيس الثالث للحكومة الظّاهرة (السيد الباجي قائد السبسي) عن الأزمة التي يعاني منها أعوان الأمن، نساؤهم ورجالهم واصفًا تلك الأزمة بكونها نفسيّة بمقتضى كونهم متعلّمين. لكنه ذكر أمورًا تبيّن أنّ طبيعة ما يشعر به أعوان الأمن تعارض هذا الوصف. فإذا كانت الحجّة التي أشار إليها هي فعلاً الحجّة التي جعلت أعوان الأمن يتردّدون في تطبيق الأوامر خشية تحمّل مسؤوليّتها بعد تنصّل الآمرين بها منها ،فإنّ وصف الوزير الأول للحكومة الظاهرة فيه من الجهل بطبيعة الأزمة ما ينْدى له جبين أي مبتدئ في فهم التحوّلات الخلقية والمواقف الدالّة عليها، فضلاً عن استنتاج ما ينبغي استنتاجُه منها عند من يحمل مسؤوليّة إدارة البلاد على الأقلّ في الظاهر. وذلك للعلّتين التاليتين:

فأمّا العلةُ الأولى فتتعلّق بسوء فهم لدى السلطة التنفيذية الظاهرة الآمرة لأعوان الأمن،سوء فهم يحطّ من قدر رجال الأمن الذين لا يجهلون أنّ الآمرين الحقيقيّين بمنأى عن تحمّل مسؤولية المطلوب منهم. فهم بمثل هذا الموقف لا يعانون من أزمة نفسيّة بل هم بدأوا يفهمون دورهم وينأون به عن توظيفاته غير الشّرعية. ومن ثمّ فهذا الموقف لا يدلّ على أزمة نفسية، بل هو أقرب إلى المطلوب من عون الأمن عندما يكون المعيار الذي تحدّد به طاعة المأمور للآمر هو مقدار خضوع الأمر لشروطه التي تجعل طاعته واجبة. ولّما كان العون عونًا في دولة مدنيّة، وكانت الدولة بمقتضى دستورها ذات ثقافة روحيّة إسلامية فإنّ هذا المعيار مضاعف: فهو مدنيًّا الطّاعة في حدود ما يفرضه مبدأ لا طاعة للآمر أيًّا كان في خرق القانون. وهو دينيًّا الطاعة في حدود ما يفرضه مبدأ لا طاعة للآمر أيًّا كان في معصية الله.

وبهذا المعنى فإنّ إحجام أعوان الأمن عن تطبيق الأوامر الصّادرة عن السلطة الحاليّة أو حتى تردّدهم وتنفيذها بتلكّؤ يمكن أن يفهم بالمعنى الأوّل أو بالمعنى الثاني أو بهما معا. فيكون في هذه الحالة دليل الصحّة النفسية والخلقية. وهو ممّا يُحسب لهم، بل هو لصالحهم في المدى البعيد لكونه دليلاً على أنهم بدأوا يفهمون وظيفتهم الحقيقيّة: تنفيذ الأوامر في حدود ما يسمح به القانون مدنيًّا وما تسمح به الأخلاق روحيًّا وهو ما يجمع بين أسمى ما في المدني وأعلى ما في الدّيني من حياة البشر.

والشّعور بهذا الأمر والتردّد فيه ليس دالاً على أزمة نفسيّة، بل هو دالّ على أزمة خلقيّة تنحت عن الانتقال من عهد قانون الغاب إلى عهد قانون المدنيّة.

لكن رئيس الحكومة الظاهرة لعلّه مضطرٌ لترديد رأي الحكومة الباطنة التي تحوّل الفضائل إلى رذائلَ والرذائل إلى فضائل، فتنقل المسألة من الأخلاقيّات إلى النفسانيات، بحيث تجعله يعتبر أعوان الأمن مصابين بأزمة نفسيّة هي الخوف من القيام بالواجب المقصور على طاعة الآمر. وبذلك يصبح ما ينبغي اعتباره تقدّمًا في فهم عون الأمن لوظيفته من حيث هي أداة لتطبيق القانون وليست أداةً لخرقه، يصبح هذا التقدّم أزمةً نفسية بمعنى الخوف من تحمّل مسؤوليّة تطبيق القانون: لكنه من حيث لا يدري ذكر ما يفيد أنّ ما يخاف منه أعوان الأمن ليس تحمّل المسؤولية بل تحميلهم مسؤولية أفعال يتفصّى منها مَنْ مِن المفروض أن يتحمّلها من أمر بها وليس من أُمِر بأن يأمر بها وهي بجرّد غطاء على المافيا التي تحرّكه من خلف حجاب مع العلم بأنها تخرق القانون والأخلاق.

وأمّا العلة الثانية فتتعلّق بما يبيّن أنّ مَن يعاني من أزمةً نفسية ليس هو أعوان الأمن بل حكومة الواجهة التي تستعملها شرذمة الأمن الموازي الذين جعلوا جلّ الأعوان الأسوياء قانونيًّا وخلقيًّا يصبحون بجرّد أدوات لخدمة مافيا، أعني للقيام بخدمة ليست ممكنة إلاّ بخرق القانون. وهذا ما يرفضه الأمن السويّ، إذا كان فعلاً قد فهم أهمّ أسباب الثورة. وعندئذٍ فالأزمة النفسيّة ليست أزمةَ أعوان الأمن العاديّين، بل هي أزمة من يستعملهم الأمن الموازي ليخفي بهم واجهة تساعده على العودة بالبلاد إلى سيرة المافيا. وذلك لعمري ليس بالأمر العجب، إذا كانت الحكومة الظاهرة في الحقيقة بجرد واجهة لحكومة باطنة، حكومة خفيّة تحرّك الدمى وبيدها الإعلام والمال والقوّة وأدوات تزييف كلّ الإجراءات التي نتصوّرها هادفة إلى إنجاح الثورة،وهي في الحقيقة ساعية إلى إفشالها كما بيّنا في سابق محاولاتنا: فيكون مفهوم السيد رئيس الحكومة الظاهرة للأمن خاطئاً على طول الخطّ كما بيّنا عند الكلام على ما يتصوّره هيبة الدولة وتفرّد رئيس الحكومة بالحكم.

والغريب أنّ هذا الفهم السيّئ للأمن ولهيبة الدولة هو الذي يجعل الحكومة تغالط الشّعب مرتين، فتدّعي تنحية الأمن السياسي وحلّ الحزب الذي حُكمت البلاد نصفَ قرنٍ باسمه لصالح مَن استفاد من سلطانه:

أمّا المغالطة الأولى فهي الزعم بحلّ البوليس السياسي وإيهام الناس أنّ الدولة الحديثة بوسعها أنْ تستغني عنْ مثل هذه الوظيفة: فالمعلوم أنّ المطلوب ليس حلّ الأمن السياسي الذي هو من الوظائف الأساسيّة في كلّ دولة، بل التخلّص من تسيّبه اللاّمنضبط وعدوانه على القانون عدوانًا يجعله يدوس على حقوق المواطن وقانون البلاد بمقتضى تحوّله إلى أداة تستعملها مافيا حاكمة بدلاً من بقائه جهازًا ساهرًا على أمن الوطن.

وأمّا المغالطة الثانية فهي الإيهام بأنّ المافيات التي كانت حاكمة يمكن الحدّ من دوْرها بمجرّد حلّ الهيئات الشكليّة للحزب الذي كانت تختبئ وراءه رغم علْم الجميع أنّ هذا الحزب كان محارةً شكليّةً خاوية على عروشها ودورها يقتصر على جمْع المصفّقين عند الحاجة في حين أنّ المافيات التي تختبئ وراءها هي التي تمثّل اليوم الحكومة الخفيّة. وأرفض اصطلاح حكومة ظلّ لوصف الحكومة الخفيّة: فحكومة الظلّ في دلالتها الاصطلاحيّة السويّة هي الهيئة التي يستعدّ بها الحزب المعارض لحكم البلاد في حالة نجاحه في الانتخابات الموالية للتي هُزم فيها وهي لا تحكم لا في الخفاء ولا في العلن.

وينبغي أنْ نعلم أنّ تونس حُكِمت طيلة عهد ابن علي بحكومة اسميّة ورمزها الغنوشي الذي يغْني ببراءته رغم أنه لم يغادرْ الركح إلاّ بعد أن دعا إلى الفتنة والحرب الأهليّة فكان رئيس القبّة (اجتماع الدّاعين لترك حكومة الغنوشي تعمل، أعني تعيد عقارب السّاعة إلى الخلف) قبالة القصبة وحكومة فعليّة هي بطانة المستشارين في القصر الذين هم بدورهم كانوا حكومة ظاهرة ومن ورائهم حكومة باطنة هي حكومة المافيات الثّلاث المتوالية في ثلاث مراحل هي مرحلة الذين نصّبوا الزين وعادوا اليوم لتنصيب زين جديد، ثم مرحلة وسطى تلتها مرحلة زوجة الرئيس ومن اختارته ليكون أداة لما كانت تسعى إليه.

وفي الختام فقد يظنّ الكثير أنّ الكلام على ازمة أعوان الأمن ودلالاتها ليس ممّا يستحقّ العلاج الفلسفي علاجًا يرفعها إلى المسائل المهمة في نظرية الثورة. فمن يظنّ ذلك ينبغي أن يسلّم بأنّ الأمن ليس المقوّم الأساسي للدولة وخاصّةً في المراحل الثورية. لكني أعتقد أنه لا يمكن تصوّر الدولة عامّةً من دون الأمن الخاضع

للقانون ومن ثمّ فهو من أهمّ المقوّمات التي يتألّف منها موضوع الفلسفة العمليـــة: سلطان القانون في الدولة وخاصةً الدولة وأدواتها التنفيذية برقابـــة قضـــائية. ولا أحتاج إلى وصفٍ إضافي للدولة يقابل بين المدني والديني منها، إذ لا معـــنى لهـــذه المقابلة في الإسلام إذا كان الكلام يدور على الفهم السنّي غير المحـــرّف للحكـــم وليس على الفهم الشّيعي. فمَن يجهل أنّ أصل الحرب الأهلية أو الفتنة الكبرى كان حسم هذه القضيّة فهو جاهل بالتاريخ الإسلامي وغير مدركٍ لفهم ثورة القـــرآن الفلسفيّة في المجال العملي.

البوعزيزي الثاني ووظيفته "الكنديد"

كان بوسع أيّ ملاحظٍ أن يحجم فلا يعلّق على تصريحات القاضي الفاضل السيد الراجحي (وزير الداخلية المعزول) لو عومِلت رسميًّا بقدر حجمها وطبيعة الدّور الذي أدّاه صاحبها إذا كان من بيده حكم البلاد حاليًّا ذا حنكةٍ ودهاء سياسيّين يستعملهما لصالح الوطن وليس للدّفاع عن حلف الفضلات: فأمّا حجمها فهو حجم الرّأي في معترك الاجتهادات والتخمينات التي ينبغي التعامل معها بوصفها من ثمرات حريّة الرأي لا غير. وأمّا طبيعة هذا الدور فهي -إذا صحّ لنا هذا القياس- ما ينسب عادةً إلى "الكنديد" في مناقشة الرسائل الجامعية.

فالكنديد هو أحد أعضاء لجنة المناقشة ويكون شخصًا غير مختصّ في ميدان البحث المناقش أعني شخصًا لم يعْمه الاختصاص الضيّق فيكون دوره دور من يرى ما يخفيه التخصّص والعادات التي تسمّى بالانحراف المهني. والمعلوم أنّ قياس التمحيص السياسي على التمحيص الأكاديمي للحدّ من الانحراف مشروع خاصّةً ونحن قد رأينا عندما تكلّم الوزير الأوّل الذي عجز عن فهم ما يجري إذ اكتفى بمجرد اتّهام القاضي الفاضل بالفسق وقلّة الخبرة وبلادة الذّهن. ورغم أني قد اعتبرت اختيار القاضي لخطّة الداخلية اختيارًا غير موفّق من أوّل يوم سمعته يتكلم -ولعلّ القرّاء يذكرون ذلك- فإني أعتبر من نعم الله على تونس أنّ ذلك قد حصل ولعلّه من مكْر التاريخ لأنه قد أدّى فعلاً وظيفة "الكنديد" الذي بيّن لنا أنّ أهل الاختصاص السّياسي لم يبق لهم إلاّ المناورات المفضوحة والادّعاء الزائف للحنكة والدّراية والدّهاء. وسأكتفي بالادّعاء الزائف بالدّراية لأداء وظيفة رجل الدولة لأبيّن أنّ الحكم على ذكاء القاضي في ردّه عليه كان دونه ذكاءً وخاصّةً بما اعترى نبرته من احتقار للرأي المخالف بعقليّة المتأفّف الذي يتصوّر "البلدي = ابن الحواضر" أفضل من الآفاقي = القادم من الريف أو حتى من المدن الداخلية نظير الصعيدي بالنسبة إلى القاهري.

فبماذا اتّهم الحاكم القاضي دون أن يعلم أنّ تهمه كلّها ممّا سيزيد الرأي العام تصديقًا له حتى لو صحّ أنّ ما قاله فيه ما ليس صحيحًا مئة في المئة معلوماتيًّا وإنْ صحّ أنّ أغلب الناس العاديّين تظنّه بل لعلّها تعتقده؟ فهو قد اتّهمه بثلاثة أمور اعتبرها دالّةً على قلّة التربية، إذا حقّر من الرجل وأهان فيه كلّ الشّعب التونسي الذي يحترمه ويعتبره أصدق من شارك في الحكومات الثلاث ولجانها الثلاث، تهم هي: فسق المخبر بغير الحقّ إذ بدأ حواره الصحفي بآية "إذا جاءكم فاسق..."، وقلّة الخبرة والعجز عن أداء دوره دون أن يذكر علل إبقائه عليه لّما كوّن حكومته.والبلادة الفكريّة أو محدوديّة الذكاء رغم أنه عيّنه في مهمّة من المفروض أن تكون أحوج إلى الذّكاء العملي،إذ القصد التعامل السياسي مع المواطنين.

وكلّ ما يمكن أن يقوله أيّ ملاحظٍ موضوعي هو أنّ نبرة الاتهام التي نبس بها الشيخ -الذي يظنّ نفسه حاكمًا فعلاً لظنّه أنّ مجرد نفيه لوجود محرّكي الدمى في الكواليس الداخلية والخارجية كافٍ لإقناع الناس بغير ما يعتقدون استنادًا إلى الكثير من القرائن فضلاً عن منطق الأحداث في الوطن العربي كلّه بل وفي كلّ العالم- لم تكن دالة على حكمة رجل الدولة الخبير بمثل هذه الظواهر، ولا على الحاكم الداري بما يجري في البلاد وخاصة حال الرأي العام فيه.

وسأكتفي بالتعليق على أولى هذه التّهم التي اعتبرها الشيخ أكثرها خطرًا وخطورة. إنّ وصفها هذا الوصف هو لعمري من سوء تدبير السياسي المحنّك. فإذا كان الأمر متعلّقًا بخبر لم يدّعه إلاّ المتهِم ولم ينْفه إلاّ المتهَم فإنّ الحكم فيه لا يكون إلاّ الرأي العام الذي لن ينتظر الوصول إلى القضاء بل هو سيحكم قبل تقديم الأدلّة على تصريحات الرجلين بمقدار المصداقيّة التي يوليها إليهما. والسّياسي المحنّك إذا كان فعلاً ذا حنكة فهو يعلم دون شكّ أنّ القليل القليل سيصدّق السيّد الباجي قائد السبسي ويكذّب الراجحي رغم محاولته إثبات أنّ القاضي غير "بروبر = نظيف سياسيًّا" لأنه اضطرّ ذات مرّة في خطّته الرسمية أن يستعمل "الريتوريك الرسمية" في المناسبات الرسمية فشكر رئيس البلاد عملاً بما يسمّيه الحاكم المحنّك في ندوته أمس من شروط التربية في مخاطبة الحكّام.

ولّما كانت الأخبار التي وردت في تصريحات القاضي متداولةً في الرأي العام والغالب أنّها ليست من فراغ، بل هي مبنيّةٌ على شبه قرائنَ يكاد يُجمع على

تأويلها الرأيُ العامّ التونسي وحتى الأوروبي في الاتجاه الذي مال إليه الراجحي فإنّ اعتبار صاحبها فاسقًا فضلاً عن كونه استعمالاً للخطاب الديني في غير محله هو من سوء التّدبير السياسي وخاصّةً ممّن يتصوّر نفسه سدًّا ضدّ الأحزاب المزعومة دينيّة ،حتى لو أعلنت بكرة وأصيلاً أنها مدنيّة. ولّما كانت هذه التّهمة هي أهمّ التهم وهي التي يراد امتطاؤُها لمحاكمة القاضي، فإنّ الامتطاء للمحاكمة سيكون أكثر تشويهًا للجيش من التهمة: فدور الجيش الحالي والمحتمل في المستقبل لن يبقى الكلام عليه مجرد تخمينات وشائعات لعلّها تخبو بمرور الزمن بل سيصبح موضوع جدل يومي إلى أن تنتهي المحاكمة وهي بالقطع لن تكون لصالح الجيش حتى لو كذّبها القضاء إذ أنّ الرأي العام لا يعتقد في استقلاله وسيكون التكذيب تدعيمًا للظّنون.

ولّما كان لا أحد من التونسيّين ولا من غيرهم يصدّق أنّ بن علي سقط بيسر وبسبب بدايات أحداث الثورة من دون حصول أمرٍ ما في البطانة السياسيّة التي أرادت أن تستبق الأحداث حتى لا تذهب الثورة إلى غايتها فتسقط الدكتاتور بعملها ومن ثمّ تسقط معه الدكتاتورية، فإنّ الجيش سيصبح فعلاً موضعَ تساؤل وتهمة لا نريدها لجيشنا الذي يريد شباب الثورة أن يضمّه إلى صفّه أو هو يتمنى ذلك على الأقلّ. ذلك أنّ الجميع يعلم أو يخمّن أنّ المستفيدين من الاستبداد والفساد هم الذين أسقطوا الدكتاتور حتى "يمكيجوا = يجمّلوا" الدكتاتورية بإطلاق اسم الديمقراطية عليها تمامًا كما يفعل الباباس (= رجل الدين الكاثوليكي) عندما يسمّي اللحم يوم الجمعة سمكًا ليجعله مأكولاً رغم التحريم.

وباقي الحكاية من الجزئيّات التي قد يكون بعضها حصل وبعضها لم يحصل ولا يهم في النهاية إلاّ هذا الأصل: من أخرج بن علي قبل سقوطه المنتظر يهدف إلى حرف الثورة عن مسارها. وما يحصل منذ ذلك الحين ليس إلاّ محاولات لتحقيق هذا الهدف بصورة تجعل التارزي الروماني بلغة المحنّك (= الوزير الأوّل المؤقّت) يخيط كسوة خروتشاف (= الشّعب). ولما كان ذلك قابلاً لتأويلٍ آخر قد يجعل من قام بذلك بطلاً خاصّةً إذا انحاز إلى الثورة، فإنّ الخبر ليس فيه ما يجعل صاحبه فاسقًا لكونه هو بدوره،رغم ما فيه من شبه اتهام للجيش، يمكن أن يعتبر سيف ديموقليس لجعل الجيش يبتعد بصراحة عن مثل هذا التّوظيف المحتمل من قوى

الاستبداد والفساد في الدّاخل والخارج ضدّ الثورة: ومن ثمّ فمثل هذا الموقف ليس فيه بالضّرورة مسٌّ من كرامة الجيش أو حتّى من نزاهة قائده إذ قد يكون قصد الذين أطاحوا بالدكتاتور قبل ذهاب الثورة إلى غايتها ليس حرف الثورة عن مسارها، بل اختصار الطّريق ومنْع حمام الدم الذي كان يمكن أن يحصل إذا قسنا الأمر بما حصل في ليبيا أو بما نراه حاصلاً في سوريا وخاصةً إذا فشل الثوار في تحقيق حتى بعض ما تحقّق في تونس ومصر.

لكن، إذا اقتصر حكمنا على الأفعال الحاصلة إلى حدّ الآن وخاصّةً ما جاء من تكذيب مقصور على ردّ التهم بالتهم كان التأويل الثاني أقلّ احتمالاً. ولولا ذلك لما كانت تصريحات القاضي الراجحي تتحوّل إلى القشّة التي قد تقصم ظهر البعير. فليس تصريحه هو الذي آل بأمور البلد إلى ما حصل في اليومين الأخيرين (الموالين لحوار الوزير الأول) بل إنّ وزن تصريحاته علته هي مناورات الحكومات الثّلاث ولجانها الثلاث ومداورات حلف الفضلات الذي جعل المعركة السياسية تنحو منحى السابع من نوفمبر (انقلاب الزين بن علي على بورقيبة) أعني الحرب على حاجز الصدّ الوحيد أمام عودة الاستبداد والفساد لئلاّ يكون الشّعب هو الذي يختار ممثّليه بدلاً من دراويش الحداثة المسيخة التي تسعى بكلّ جهدها لجعل الأمور تؤول إلى الفوضى حتى تبرر اللّجوء للتدخّل الأجنبي في شؤون البلاد.

لن أتكلّم في هذه المناورات لأني حلّلت جلّها في حينه. ذلك أنّ ما يعنيني هو ما عبّر عنه من يتوهّم أنه الحاكم بأمره المحنّك الذي لا يقاسم أحدًا في سلطانه: فعندي أنه إذا حاول أنْ يحاكم القاضي سواء باسم الحكومة مباشرةً أو باسم الجيش، فإنه سيكون قد أثبت للجميع أنه أقلّ خبرةً وذكاءً ورويّةً من الأستاذ الراجحي. ذلك أنّ تصريحات السيد الراجحي يمكن أنْ تُؤخذ باعتبارها جزءًا من ترديد ما يتردّد من شائعات فتبقى في حدود المقدور عليه بالتكذيب الضّمني وخاصّةً إذا استبق الحكم الأمور، فدعا إلى مائدة مستديرة لكلّ الأحزاب الفاعلة لاقتراح حلولٍ عاجلة سبق أنْ أشرت إلى بعض الممكن منها حتى نتجنّب إطالة المرحلة المؤقّتة.

أمّا إذا أصبحت هذه التصريحات موضوع تقاضٍ بصورةٍ رسمية فإنّ الأمر سيقتضي الإتيان بالبيّنات ليس من المدّعي فحسب بل من المدَّعى عليه. ولّما كانت

المحاكمة لن تكون عندئذ قضائيّةً صرفة -وعدم فهم ذلك دليل على قلّة الحنكة السّياسية- بل هي ستجمع بين القضاء المهني الذي تكون فيه البيّنة على المدّعِي والقضاء الشّعبي الذي تكون فيه البيّنة على المدّعَى عليه: فالشّعب سيسأل الحاكم عن تلكّئه في محاكمة المجرمين وعن عدم السّعي الحثيث لاسترداد أموال الشعب وعن صولان الفاسدين وجولاتهم وعن سفر قائد الجيش ووزير الدفاع إلى دولة قطر من دون إعلام بالرحلة ودواعيها خاصّةً وهي قد حدثت في غياب أهل الحلّ والعقد في تلك الدولة.

ويومها، سيصبح الراجحي دون أدنى شكّ بطلاً وأكثر تجربةً من الناعي عليه ببساطة فكره وقلّة تربيته: فهو على الأقلّ يكون أوّلَ رجل دولة صدق شعبه وضحّى بنفسه ولعلّه سيكون البوعزيزي الثاني. فإذًا أضفنا إلى ذلك أنّ غالبية الشّعب لن تنتظر الحكم القضائي ولن تصدّقه، بل هي ستعتبر مجرّد عزل القاضي حكمًا جائرًا يعتدي على من ضحّى من أجلها بكرسيّ الوزارة بخلاف اللاّهثين وراءها والمؤيّدين لتدخّلات البوليس أعني ذينك الزّعيميْن الحالمين اللذيْن ذاقا دفء الكرسي منذ 13 يناير حلمًا ومنذ 15 يناير علما.

عجَبي ممن يركبون الأوهام بأنهم رجال المرحلة ورجال دولة يريدون النظام لمجرد النظام وينسون أنّ الثورة ترفض النّظام الظالم والفاسد وتريد تحقيق شروط النّظام العادل والخير،أيّ زعامات هذه التي تريد أن تحرق البلد وتنفي ما يعتقد الشّعب أنه حقائق حتى قبل أن يتكلّم الراجحي الذي أراد له الله أن يكون كنديد الحكومتين الأخيرتين، ولعلّه سيكون بفضل المحاكمات البوعزيزي الثاني ولكن الذي سيحرق غيره ولن يحترق لأنّ الشّعب سيكون كلّه معه: والعجب العجاب أنّ التهمة الأكبر التي توجّه إليه هي كلامه عن نيّة الجيش القيام بانقلاب.

أليس هذا عينه كلام أحد الطّامعين في العودة إلى الكرسيحتّى بشراء المصفّقين في اجتماعات حزبه إذ صرّح بذلك علنًا لما ذهب مغاضبًا للحكومة التي واصلها السيد الذي سيحاكم البوعزيزي الثاني؟ فهل أضاف الراجحي بكلامه غير الإشارة إلى شرط هذا المآل،فحدّد متى يمكن أن يحصل ذلك، أعني في حالة نجاح الإسلاميّين؟ هل هذه الإضافة تحتاج إلى تعليل وهي بيّنة لأنّ كلّ ما يجري -وخاصّةً في خطاب المغاضب وحملاته على الحزب الذي أخلى دكّانه بمجرد

حضوره- يصبّ في تأييد مثل هذا الفرضيّة؟ هل الراجحي هو الذي جعل قائد السبسي يقول ما قال عندما زار الرئيس بوتفليقة أنه جاءه ليرشده؟

حذارِ ثم حذارِ ثم حذارِ. أقولها رغم أني لا أدّعي حنكةً ولا خبرةً ولا دهاءً في سياسة آخر الزّمان. فكلّ مَن يريد محاكمة الراجحي على الأقلّ الآن يريد أن يشعل البلاد ويعود بنا إلى ما تعرفه البلاد العربيّة التي تعثّرت فيها الثورة (سوريا واليمن). حذارِ من بوعزيزي ثانٍ: فالراجحي صار -عن حقٍّ أو عن باطل- المعبّر عن ضمير الرّأي العام رغم أني من البداية كنت أعتبر أنّ الحكومة وخاصّةً في الحالة الحرجة التي تمرّ بها البلاد لم تكن في حاجة إلى كنديد وخاصّةً في أهمّ خطّةٍ سيادية أعني الداخلية. لكن لعل الله أراد منه خيرا. لذلك فالرّجاء ممّن يفاخرون بالذّكاء والحنكة وخدمة الوطن أن يتمهّلوا فلا يشعلوا النار وليحرصوا على رفض تأخير الانتخابات لأنّ ذلك سيُطيل عمر عدم الاستقرار والنّزاعات التي قد تجعل تونس آخر من يحقق ثورته رغم أنها أوّلُ مَن بدأها.

الحسم السلمي وكيفية تحقيقه

الأمر أخطر من أن يُكتفى فيه بانتظار الحلول من المتنافسين على الإرث. لا يمكن لمنطق الصّراع الجدلي أن يكون الرّحم الذي يخرج منه الحلّ، بل إنّ الأمم لا تحقّق مطالبها الثورية إلاّ بالعودة إلى القيم العقليّة والروحيّة التي تحدّد مسار تاريخها وتؤسّس لشروط الاطمئنان في النّفوس الشارط للسّلم الاجتماعية والسياسية. ومن ذلك لا يمكن أن تتحقّق شروط حلّ الخلافات حلاًّ سليمًا في الكيانات السياسية والاجتماعية وبينها لحسم التّنافس العادي بين المنتسبين إليها من أجل تحديد الممثّلين ذوي الشرعية الكافية لتحقيق التوافق (أعني التمكن من قيادة الشارع الذي لا يزال في غليان حاليا، غليان قد ينتقل من الحركة المتوجّهة ضدّ النظام السّابق إلى حركة متوجّهة نحو فضّ الخلافات حول من يسعون إلى تقديم البديل) في رأس الدولة بسلطاتها الخمس: الثّلاث التقليدية (التشريعية والتنفيذيّة والقضائيّة) وسلطة التربية وسلطة الثقافة ومن ضمنها الإعلام.

لذلك فآليّة الحسم شبه العنيف يمكن أن تكون الآليّة الحاكمة في ما سيحصل في الأحزاب والمؤسّسات الاجتماعيّة (النقابات والجمعيات) وبينها. وقبل الكلام على الحلول المقترحة لإصلاح الدولة والمجتمع إصلاحًا لا يقتصر على مجرد التّسيير الظّرفي للوضع الظّرفي بل علاج الأدواء التي جعلته يكون على ما هو عليه لا بدّ من اقتراح حلول لهذه الخطوة الإعدادية لكلّ علاج ممكن، حلول تستند إلى المعين القيمي العقلي والروحي للأمّة.

وأوّل الشّروط هو الاعتراف بأنه لا يوجد بين الأحزاب ولا المؤسّسات الاجتماعيّة الحاليّة في تونس مؤسّسة واحدة يمكن القول إنها ممثّلة بصورة شرعيّة لمن تدّعي تمثيلهم. فإذا ما تجاوزنا بلاغة الخطاب الدّعائي لهذه الأحزاب والمؤسّسات سنكتشف أنها جميعًا على صورة الحزب الحاكم، إمّا بسبب تدخّله في تكوينها أو بسبب سريان النّموذج الغالب على الثّقافة السياسيّة والاجتماعيّة منذ نصف قرن.

ولمّا كان من المتعذّر البدء من الصّفر فإنّ الحلّ ينبغي أن يكون انطلاقًا من الموجود مع عدم الغفلة عن هذه الخصائص في الأحزاب والمؤسّسات الاجتماعية وضرورة أن يكون الجميع مسلمًا بهذه الحقائق حتى يكون الجميع متواضعًا في التعامل مع الآخرين لئلاّ يتصوّر أحد نفسه ممثّلاً للشّرعية التامّة: الجميع في حاجة إلى النّقد الذّاتي والشّروع الجدّي في تحديد المشروع البديل ممّا كان ساريًا إلى حدّ الآن في الثقافة السياسيّة والاجتماعية.

المقترح: مجلس مؤقّت يشْرف على تسيير الدولة وانتخاب مجلسٍ تأسيسي يتكوّن على النّحو التالي:

1 - مجلس السّلطة الرمزيّة للنّصح والتّحكيم بين المتنافسين في المشاركة لتكوين سلطات الدّولة البديلة:

ويتكوّن هذا المجلس من شخصيات رمزيّة يجمع عليها كلّ الداخلين في التّنافس السّياسي المعدّ للسّلطات المقبلة أعني الأحزاب والمؤسّسات الاجتماعيّة المتنافسة حاليًا والتي يمكن، بما سيحصل من مزايدات بينها، أن تصبح أهمّ أجزاء المشكل بدلاً من أن تكون معين الحلّ. ويتكوّن هذا المجلس من شخصيات ممثّلة للنّخبة السياسية والنّخبة التربويّة والنخبة الاقتصادية والنخبة الثقافية والنخبة الأعمّ، أعني النّخبة الدينيّة والعلميّة (وهذا التقسيم خلدوني استنادًا إلى نظريته في صورة الدولة أعني السياسة والتربية ومادّتها أعني الاقتصاد والثقافة). وليكن عددهم على أقصى تقدير عشرة أعضاء:

اثنان من كلّ نخبة، وهذا ييسر التّحقيق، ولذلك فهو أوّل خطوة في السّعي إلى الحلّ.

2 - مجلس جمهوري ممثل لكلّ الكيانات السياسية والاجتماعية ويتكوّن بالصورة التّالية:

كلّ حزب (**نخبة سياسية**) وكلّ مؤسسة اجتماعية (**نخبة تربوية ونخبة اقتصادية ونخبة ثقافية**) مع النخبة العامّة (**أي الدينية والعلمية**) من الموجود على

السّاحة بصرف النظر عن اعتراف النظام السابق بها يعين عضوين حازا القبول على الأقلّ من نصف الهيئات الباقية على ألاّ يتجاوز عددُهم المئة.

3 - الحكومة:

وهؤلاء ينتخبون رئيس الحكومة وهو ينتخب حكومته من هذا المجلس ومن خارجه على أن ينال كلّ معين في الحكومة على موافقة ثلثيْ هذا المجلس شبه التشريعي المؤقّت.

4 - المراحل الإعدادية لتكوين مؤسسات الدولة البديلة:

أوّلاً: تهدئة الوضع واستعادة السّلم والأمن.

ثانيًا: تعطيل كلّ القوانين التي تعارض العمل الديمقراطي والحريّات العامّة.

ثالثًا: تنظيم انتخابات المجلس التأسيسي.

رابعًا: تنظيم انتخابات المؤسّسات التربوية (كلّ الجامعات والنوادي الفكرية) والاقتصاديّة (النقابات بصنفيها عمّالاً وأرباب عمل) والثقافية (كلّ النوادي الفكريّة والجمعيات الثقافية).

أخيرًا: بعد وضْع المؤسّسات التي تسير صورة العمران (**السياسة والتربية**) ومادّة العمران (**الاقتصاد والثقافة**) فتح دورة من الحوار الوطني حول النّموذج الاجتماعي والقيمي في المجالات السياسية والتربوية والاقتصادية والثقافية بين كلّ ما تمّ الانتخاب فيه لتحديد هذه السّلطات.

الصلح الواجب بين السياسي والحضاري
من النهضة العربية الإسلامية

أعلم أنّ الكلام في موضوع المصالحة التاريخية الضرورية بين قطبيْ الساحة السياسية التونسية (وفي كل بلاد العرب نجد ما يناظرهما) قد لا يكون ذا صدى شعبي بعد الشيطنة النسقية التي أُخضع لها طرفَا المعادلة السياسيّة التونسية الأكبرين بالتوالي (بدءاً بالنهضة وختما بضمّ الحزب الدستوري إليها) ثم بالتساوق كما يحصل الآن بعد أن بدأ موعد الانتخابات يقترب، وكذلك اختلاط الحابل بالنابل وعدم التمييز بين الغثّ والسّمين في الأحزاب والحركات السياسية.ذلك أنّ مثل هذا المناخ يسهل اتّهام كل محاولة من هذا الجنس بكونها انتهازيّة سياسية.

ولهذه العلّة فإني أفهم السياسي الذي يتبرّأ من مثل هذا الكلام رغم كون القياسات الخاطئة هي التي تجعل الناس يعتبرون الحزب الدستوري من جنس الحزب الذي كان يحكم مصر فيعامل من الثوّار معاملته في حين أنّ سنّ الأوّل وظروف تكوينه ودوره في تاريخ تونس لا تقبل المقارنة بسنّ الثاني وظروف تكوينه ودوره في تاريخ مصر. الحزب الذي كان الحكم جاريًا باسمه أشبه بحزب الوفد قبل الثورة الناصرية منه بالحزب الذي كان يحكم مصر قبل الثورة الحالية. فإذا أضفنا إلى ذلك أنّ منطق تقاسم السّاحة السّياسية بمعيار القانون الطبيعي لتكون الجماعات السياسية في المجتمعات الإنسانيّة يجعل الحركتين، الإسلامية والدستورية، منتسبتيْن إلى يسار اليمين أو المحافظين الجامعين بين عقيدتيْ الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية أعني القائلين بالتوفيق بين مطلب الحرية (تشجيع الملكية الخاصة والمبادرة الشخصية) ومطلب العدالة (تشجيع سدّ حاجة الجميع) في آن.

ومن ثمّ فالناموس الطبيعي (**الحرّية**) والقانون الخلقي (**العدالة**) يجعلان التقارب بين جمهوريهما من البديهيات ما يؤدّي حتمًا بالمنطق السياسي والانتخابي أن تتبع نخبهما في المناخ الديمقراطي رغبات الجمهورين فيتكاملان عند الحاجة

ويتنافسان عند الحاجة كذلك بحسب التوازنات السياسية الظرفية. والتوازنات الظرفية الحالية تقتضي التكامل والتعاون لتجاوز الهزّات التي تعقب الثورات لأنّ الثورة زلزال وكلّ زلزال له هزّات ارتداديّة لا يمكن للثورة أن تنجح من دون السيطرة عليها وتوجيهها الوجهة التي تناسب أهدافها.

لكني أفهم مع ذلك أن يكون التصدّي للأحكام العامّة ليس من الأمور اليسيرة خاصّةً بعد تحوّلها إلى شبه عقيدة متعالية على كلّ نقد وفي ظرف المزايدات الناتجة من حسم الموقف من الماضي القريب: إلاّ أنّ الشعوب تبقى دائما في حاجة إلى من يقول ما يراه صوابًا وضروريًّا لمصلحة البلاد ومستقبل الثورة ولا يبالي بالأحكام المسبقة خاصّةً إذا كان ممّن ليس لهم في السّياسة ناقة ولا جمل بعد أن بلغ من الكبر عتيًّا يبرّئه من كلّ طموح سياسي مشروع عند الشّباب ويمكنه من تحليل الأمر بما يستطيع من الموضوعيّة الهادفة إلى تمكين الثورة من شروط النجاح في تحقيق أهدافها أعني تحرير الإنسان التونسي خاصّةً والعربي عامّةً ممّا يُرمَى في طريقه من قشور موز وعوائق تَحول دون بناء الدولة الديمقراطية وسلطان القانون وكلاهما شرط في ألاّ تبدأ دولة الثورة في التنكّر لتاريخ الأمّة القريب باسم تاريخها البعيد فلا تضع حوافز لبناء اللّحمة الوطنية على أسس المحبّة والإخاء أسسهما التي لا تتنافى مع ضرورة عادل الجزاء لمن أجرم بما يثبته نصيف القضاء.

إنّ الأمم تحتاج دائما إلى ما يحرز خطاها فيجنّبها العثرات التي تنبني على مغالطات قد تبعدها عن حقائق الأمور فتحول دونها والخيارات الصّائبة الضروريّة لمستقبلها. ذلك أنها مناقضة لما أقنعوها به بمنطق التعميم والخلط بين الصّالح والطّالح في ماضينا القريب والبعيد. ومِن ثمّ فهي قد تصدّها عن فهم شروط تحرّرها ممّا نصب لها من حبائل تحبكها الأحزاب الهامشيّة التي تعيش بالتطفّل الدائم على كلّ حزبٍ قائم أو له بحسابات خاطئة يظنّونها دهاءً سياسيًّا وهي إلى الحمق أقربُ. فهذه الأحزاب الطفيليّة في حاجة إلى مثل ذلك حتى تجد لنفسها دورًا في المشهد السياسي ولو بمغالطة الشّعب وإبعاده عن الخيارات المحقّقة لأهداف ثورته. ولعلّ أهمّ وسائل هذه المناورات التّركيز على الحقائق (**شرط المسموعية**) التي يُراد بها الباطل (**الهدف غير النبيل من التركيز**) خلطا للعسل بالسّمّ والتعميمات التي يُراد بها حجْب الوقائع واستبدال الصّواب بالخطأ فيكون العلاج الذي يقتضي

المصالحة بين الفرقاء تأجيجًا للخلاف بينهم ومِن ثمّ الحيْلولة دون بناء المستقبل المشترك.

لذلك فإني لم أجد أبلغ من هذه العبارة العامّية القائلة "إللّي يحسب وحده يفضل له" لوصْف الأوهام التي تخيّم على كواليس الأحزاب الهامشيّة التي ألفها المتآمرون على الثّورة لمنْع الصّلح بين الحركتين الممثّلتين لقوى الشّعب السياسيّة الحقيقيّة رغم ما يبدو من تباعدٍ بينهما كرّسه تاريخ الصّدام الذي حرصت النّخب العميلة على تأجيج دواعيه الشكليّة. وأفضل علامات ذلك ورموزه تمثّلها مناورات المستبدّين بالجهاز الذي لقّبوه تحمّلاً باسمٍ من أسماء الأضداد "هيئة تحقيق أهداف الثورة والإصلاح" الهيئة التي سبق لي رفض الانتساب إليها علمًا وأني قد قدمت على ذلك فوصفتها بكونها هيئةَ عماية أصحاب الثورة المضادّة. وقد برهنت الأحداث أنّ قادتها ومحرّكيها قد حاكوا ما ستكون نتائجه وخيمةً على الثّورة إذا تمّ لهم ما خطّطوا له خاصّةً وهم يتصوّرون أنفسهم دهاةَ سياسة فتلاعبوا ما شاء الله أن يتلاعبوا على الحبلين التاليين:

فهم يسعون في الخفاء للحلف مع بقايا الحزب الذي كان الحكم جاريًا باسمه بعد حرصهم على حلّه واسترضاء بعض قياداته التي يستحمقونها فلا يتصوّرونها متفطّنةً لحيلهم أو فاقدةً لطموح تمثيل قواعدها الشّعبية بنفسها بحيث تكون في حاجةٍ إليهم للعودة إلى السّاحة. وطبعًا فهذا التعامل مع جمهور الحزب الدّستوري بمنطق التّركة التي لا وارثَ لها من علاماتٍ السّذاجة السياسية عند الطّامعين في أصواتهم مع التنكّر لخياراتهم السياسيّة وتجاهل التّظيف من زعاماتهم.فما كان أعضاء الحزب الدستوري يخشونه في عهد بن علي لم يعد موجودا ومن ثمّ فهم سيعبّرون عمّا يعتقدون حقًّا وفقًا لمصالحهم الآنيّة والمستقبليّة. وهم يسعون للحلف ضدّ الحزب الذي كانت المعارضة جارية بفعله بعد حرصهم على توريطه في هذه المناورة مع القبول به في هيئتهم لإضفاء الشّرعية على وجودهم في المشهد مساواة بين نسبة حضوره وحضور الأحزاب التي لا يتعدّى أعضاؤها عدد ممثّليها في الهيئة.وهنا أيضًا فإنّ تجاهل المشترك بين الحركتين الإسلاميّة والدستوريّة دليلٌ على سذاجة من يغفل ما سينجرّ عن حريّة التعبير عند جمهور الدستوريّين الذين يتودّدون إليهم لضمّهم إليهم في محاربة هويّة الأمّة عامّةً والحركة الإسلامية خاصّةً.

وإذ يمكرون جهلاً بمكر خير الماكرين فإنّ مكرهم كما نبيّن لن تكون حصيلته إلاّ حصيلة المكر السيئ وهو ما تعنيه عبارة "إللي يحسب وحده يفضل له". فلن يفضل لهم إلاّ الوهم بأنّ الصادق من نخب النّهضة أو الحزب الدستوري غافلون عن مكرهم ولا يعلمون أنّ الصّلح بين الحركتين حاصلٌ حتمًا في قواعدهم حتى لو لم يعقدوه صراحةً وذلك بمقتضى ما يوجبه العقل السّليم ولعلم نخبهما المخلصة للوطن أنهما وجهان لنفس الظّاهرة إذا تجرّدت ممّا طرأ عليها خلال ما حصل من صراعٍ بين مقوّميْ الفعل السّياسي السويّ من تحريف جعل العاجل السياسي والآجل الحضاري في قطيعة لا مبرّرَ لها وعندما تثبت لهما التّجربة ضرر صراعهما على مصالح البلاد والعباد عامّةً وعلى مصالحهما خاصّةً:

فأولاهما هي الحركة التي غلب عليها الوجه السياسي من حركة الإصلاح والصّحوة العربيّة الإسلامية، الوجه الذي فقدت قياداته صلتها بغايته الحضاريّة وبعضهم عاداها. والثانية هي الحركة التي غلب عليها الوجه الحضاري من حركة الإصلاح والصّحوة العربية، الوجه الذي بدأت قياداته تؤسّس لصلة بأدائها السياسيّة الحديثة (تكوين حزب مدني).

والمعلوم أنّ المناهضين للثورة يقودهم حاليًّا أو على الأقلّ يغطّي عليهم "ثلاثي الخياطين" أو مجلس الظّلام السّاعي إلى إفراغ المجلس التأسيسي من كلّ مضمون وجعله مجلس "بني وي وي" = مَن يردّدون نعم دائمًا ولا يقولون لا أبدًا (ولعلّ الثالوث ليس أصحابه إلاّ دمى تحرّك خيوطها ومِن ورائها قيادةٌ خفيّة). فهم يسعون إلى تأجيج الحرب بين وجهي حركة الإصلاح الحرب التي أنشأها الاستعمار عندما قسم نخب تونس ومثلها كلّ نخب البلاد العربيّة والإسلاميّة إلى قسمين:

فجعل مَن استبدّ منهم بوجهها السّياسي وسيلة لتحقيق استراتيجيّته في الحكم تطمينًا هم أيأنّ قاعدة الحزب الذي حكم تونس بعد الاستقلال لم تكن موضع شبهات من حيث حبّ أفرادها لتونس لأنّ هذه القاعدة الشعبية مؤمْنة بماضي تونس وبمستقبلها.لكن بعض النّخب التي حكمت باسمهم قدّمت العاجل على الآجل بظاهر من الفاعلية السياسيّة والاقتصادية هما جوهر التّحديث التابع لحاضر مستلب يهمل الماضي فحققّت أهداف الاستعمار التربوية والثقافية. وجعل مَن

استبدّوا بوجهها الحضاري وسيلة لتحقيق استراتيجيّته في المعارضة تخويفًا منـــهم، أيأنّ الحركة التي عارضت في تونس بحقّ بعد الاستقلال لم تكن موضع شبهات من حيث حبّ منخرطيها لتونس لأنّ قاعدها الشّعبية مؤمنة بمستقبل تونس وبماضيها. لكن، بعض النّخب التي عارضت باسمهم قدّمت في البداية هموم الآجل على همـــوم العاجل بظاهر من الفاعليّة الروحيّة والثقافية لم تتخلّص من التأصيل التـــابع لفهـــم مستلب بطابع ردّ الفعل الخالي من الرويّة والحنكة السياسيّة فأغفلت همّ المســـتقبل ومن ثمّ حقّقت أهداف الاستعمار وعملائه، أهدافهما السّياسية والاقتصادية مـــن حيث لا تعلم.

وبذلك فقد تكامَل الدوران خلال الثلثيْن الأوّلين من القرن العشرين إهمـــالاً للماضي باسم التّحديث عند بعض قيادات الحزب الدّستوري وإغفالاً للمســـتقبل باسم التّأصيل عند بعض قيادات التوجّهات الإسلامية في البلاد فنجح الاستعمار إذ جعل وجهَيْ الحركة الإصلاحيّة في خدمته سلبًا بالمعارضة عديمة الفطنة السياســـيّة، أو إيجابًا بالموافقة عديمة الوعي بالبعائد. لكن ذلك لم يتمادَ في الثّلث الأخـــير منـــه (عندما حاول الحزب الدستوري الخروج من أزمته بالعودة التدريجية إلى التركيـــز على الهوية بعد أزمة التعاضد ومؤتمريْ الحزب الحرجيْن في أواخر عهـــد بورقيبـــة وخاصّةً في مرحلة حكم المرحوم محمد مزالي). وعلى كلّ فهو لا ينبغي أنْ يتمادى بعد الثورة لأنها أتتْ عليه ،وتريد أن تحقّق وحدة الشعب حول أهدافها العليا.

فلا يمكن بناء المستقبل والوصل مع الماضي بنفْي ما يتوسّط بينهما حـــتى وإن غلب على هذا الوسيط محاولة القطْع معه في العهد البورقيبـــي فضلاً عمّـــا بيّنتـــه تجربة الحركتين خلال القرن الماضي للمخلص من نُخبْهمـــا فســـاد الخيـــارات في الحالتين فسادًا جعلهما في حرب سجال أضعفت البلاد وأرهقت العباد. ومِـــن ثمّ فشروط الصّلح تحقّقت بفضل الثّورة خاصّةً وقد اكتمل في عهد بن علي ما نشـــير إليه هنا من تلازم واضح المعالم بين ضرب فرعَيْ حركة الإصلاح من قبـــل نفـــس المناورين الحاليّين، أعني متطرّفي اليمين واليسار لكأنهم يسعون إلى خـــراب الـــدّيار لخدمة الاستعمار:

فالمخلصون من الحزب الدّستوري ضُربوا لأنّ بن علي بصورة أوضـــح مـــن بورقيبة لم يحكم بالحزب لا بفكره ولا برجاله بل هو استبدلهم بالنّخب التي خانت

قيم اليسار وأصبحت ليبرالية بأفسد معاني الكلمة أعني العمالة الدائمة لأصحاها من الاستعماريّين القدامى سعيًا منهم لاستكمال ما كان يسمّيه مهمّة التحضير، بل إنّ عنوانهم كان أكثر قبحًا لأنهم سمّوا سياستهم بسياسة تجفيف المنابع. ومن ثمّ فهؤلاء الفاسدون من نخب اليسار الذين حكم بهم بن علي لم يكن لهم من سياسة إلاّ السّعيُ إلى تجفيف المنابع والحرب على الحضارة العربية الإسلامية ببعديها الديني والثقافي من خلال النظام التربوي والثقافي، وهي منابع مشتركة بين قاعدة الحزب الدستوري (وحتى الكثير من قياداته قديمها وحديثها) رغم ما طرأ عليه من تحريف وقاعدة الحركة الإسلامية، بحيث حوّل هؤلاء المنبتّون جهاز الدولة التّربوي والثّقافي والقانوني إلى هندام حرب شعواء على هويّة الأمّة.

كسوة خروتشاف البالية

لكن خروتشاف (= الشّعب) لن يلبس ما يخيطه الخيّاط الروماني (انظر الخطبة التي ألقاها السبسي بيانًا سياسيًّا افتتح به عهده) ولن يرضى هذه المرّة بخياطتهم المدعومة من قبل نفس القوّة الاستعمارية بل هو -بعبارتهم الرمزيّة- سيؤدّي دور غربتشاف التطرّف اليعقوبي الذي سيقضي على دكتاتورية الأبارتشيك التربوي والثقافي والسّياسي والاقتصادي الحاكم والمعارض من المنتسبين إلى بلاط العهد السّابق ومحيطه الرّاعي في ما يسمّى بالسّياق الفرنكفوني الذي يخوّف بالحركة الإسلاميّة ويغازل الحركة الدستورية ظنًّا منه أنّ المخلصين من هؤلاء لا يعلمون أنهم لا يمكن أن يستردّوا فاعليّة حركتهم من دون الحلف مع ما ينطبق عليه مدلول كلمة الشعب "لا يصحّ إلاّ الصحيح" أو "ما يبقى في الوادي إلاّ حجره".

فماذا خاطوا؟ وكيف خاطوه؟ ولماذا لن يرضى بخياطتهم أحدٌ ممّن له وزنٌ في الحياة السياسية والتربوية والاقتصادية والثقافية التونسية، أعني القماش التونسي الذي ليس قماشًا مستوردًا من جنس دورموي المثال الذي ضربه السيّد قائد السبسي في أولى مداخلاته لما عُيّن وزيرًا أوّلَ مؤقّتًا في الحكومة الثالثة بعد سقوط الرئيس الهارب. خاطوا قماشًا يسعى إلى إفساد الأصناف الأربعة من فاعليّة الشعب، فاعليّته السياسية وفاعليته التربوية وفاعليّته الاقتصاديّة وفاعليّته الثقافية، ومن ثمّ فهم قد تصوّروا أنهم بذلك سيغيّرون القماش الأصلي للبلاد التونسية بأن

يقطعوه إربًا إربًا ليحافظوا على الصّراع بين وجهيْ تعيّنه التاريخي سياسيًّا وحضاريًّا. لكنّهم نسوا شيئًا أساسيًّا لم ينسه الحريصون على نسيج تونس لحمة وسدى والذين يعلمون أنّ أعداء الصّلح التاريخي قد انقسموا إلى صنفين متلاحمَيْن:

أحدهما يزيّن نظام بن علي ويحكم معه ليخرب حصانة البلاد الروحية وجعلها لقمة سائغة أمام التمسيح الجاري على قدم وساق بتشجيع من حثالة المدرّسين للكلام المسيحي باسم ما يطلقون عليه كذبًا ودجلاً اسم تاريخ الأديان. والثاني يخطّط مع العدوّ الخارجي لاستكمال هذه المهمة مع الاشتراك في تلميع صورهم بالتقدّمية الزائفة في الحكم وفي المعارضة الشّكلية مع ثابت لا يتغيّر في الحالتين هو الحرب على أصل مناعة الأمّة للقضاء على وحدة تاريخها وروحها الشّارطين لتواصل دورها في إطار فاعلية فاعلياتها كلّها: أنْ تكون تونس لكلّ أبنائها الذين يؤمنون بأنها لا يمكن أن تكون تابعةً بل رائدة في هذه المجالات الخمسة جميعًا.

محاولات تمزيق النسيج الشامل

وجّه قادةُ الأحزاب الطفيلية وخبراؤهم في هيئة عماية الثورة المضادّة سهامهم إلى شروط استعادة الوحدة بين القوّتين السياسيتين الوحيدتين اللّتين يمكن أن ينبع منهما الحكم والمعارضة السّلميّين للبلاد، أعني الحكم بالفعل والحكم بالقوّة (المعارضة) الحاصلين على الرضا والقبول من أغلبيّة الشعب التونسي، الحركتين اللتين لو دخلتا بعد الثّورة في حرب فواصلتا التّنافس بينهما المتقدّم عليها فلن يهدأ لتونس مشهدٌ ولن تتحقّق أهدافُ الثورة، بل هي تصبح حربًا أهليّةً ووبالاً على تونس، فيأتي غلوّ الهامشيّين في المشهد السّياسي على الأخضر واليابس. والمعلوم أنّ أعداء الثورة قد شعروا بأنّ إمكانية تحقيق الصّلح بين هاتين القوّتين قد تؤذن بنهاية كلّ أحلامهم المتطرّفة ذات اليمين وذات الشمال، فجعلوا حربهم ذات وجهين، حربًا تنتهج التعميم والتّدليس ضدّ الحركتين اللتين تحدّدان تاريخ الوطن في الحكم والمعارضة بمجرد أن تتحرّرا من تزييف إرادتهما في الحكم وفي المعارضة.

ومثلما أنّ المبادرين لتأجيج الحرب بين الحركتين هم أعدى أعداء هويّة الأمة فإني أرى أنّ مَن ينبغي أنْ يبادر إلى تحقيق الصلح بينهما لا بدّ أنْ يكون بالذات أصدق أصدقاء هويّة الأمّة. لا بدّ لحزب النهضة من أنْ يبادر إلى تحقيق هذا الصلح

ليتحرّر الدستوري الأصيل من تقدم العاجل على الآجل، فيعدّل العلاقة بينهما بعد أن يكون النّهضوي قد تحرّر من التقدم المقابل فحقّق التعديل الضروري في العلاقة بصورة تصالح بين السّياسي والحضاري إذا يكونان سويّين.

ذلك أنّ أعداء الثورة في الداخل والخارج يعلمون أنّ الحركتين تمثّلان مؤسّسة حركة انبعاث الأمّة المتقدّمة عليهما وشرعتا منذ بدايات القرن العشرين في تمثيل حرب التحرير تمثيلاً متلازمًا حتى وإنْ غلب على تاريخ تونس السياسي الصّدام بين النّاطقين باسميهما. ومن ثمّ فهما حركتان تعبّران عن مساعي الإصلاح العربية الإسلاميّة على مستويين لا بدّ أن يتكاملا ليتحقّق الغرض منهما. ويعلم أعداء الثورة كذلك أنّ مدار التقابل والتّنازع بينهما كان في البداية خيارات الاستراتيجية الإصلاحيّة بمعيار العلاقة بين التّحديث والتّأصيل. ومن ثمّ فهم يحاولون توريطهما في ما يحول دونهما وعلاج هذه العلاقة بالعقل الخلقي إذ حتّى بمنطق الحساب السياسي البراغماتي فإنّ التّحرر من الصّراع الأيديولوجي العقيم هو المنطق السّليم من أجل تحقيق أهداف الثّورة.

لذلك ترى أعداء الثّورة يسعون دائما إلى دفع نخب الحركتين إلى ما يُبقي المدار في الغاية نفس المدار بشكله الصّدامي رغم أنّ التجربة أثبتت لنخبهما أنّ المستفيد من هذا الصّراع هم أعداء الأمّة والثورة، أعني كلّ الذين يؤجّجون الحرب بينهما بعد الثورة تحويلاً للأنظار عن الأعداء الحقيقيّين لأهدافها. ومن ثمّ فالصلح الممكن بين المخلصين من ممثّلي حركة الإصلاح والنهضة في الحزب الدّستوري وممثّليها في حركة النهضة هو تحقيق التآلف بين هاتين الحركتين بعد أن جرّبتا من حيث تعبيرهما الحالي، الذهاب بخيارهما إلى غايته، فاكتشفتا أنّ كلاًّ منهما تنتهي إلى طريق مسدودة عندما لا تعتبر إلاّ نصف حقيقة فعل النهوض السويّ:

فتقدم العاجل السياسي إلى حدّ نفي الآجل الحضاري ينتهي إلى فقدان الغايات وهو ما حصل للحزب الذي حكمت تونس باسمه منذ أكثر من نصف قرن. وتقدم الآجل الحضاري إلى حدّ نفي العاجل السّياسي ينتهي إلى فقدان الأدوات وهو ما حصل لحركة الصّحوة التي عارضت الحكم خلال نفس الفترة، وإنْ بأسماء مختلفة آخرها حركة النهضة.

فأصبح كلاهما وسيلة للحكم وللمعارضة اللذين باتا حكرًا على من يخون الوطن باستعمال الحزب الدّستوري في الحكم وبالتّخويف من الحركة الإسلامية في المعارضة: بحيث إنّ التحديثيّين المُعادين للهويّة حكموا في عهد بن علي بالاستحواذ على الحزب وبسياسة تجفيف المنابع ضدّ النهضة. ولعلّ رمز هاتين الخيانتين هي ما مثّله زعيمًا الحزبين اللذان شاركا في حكومة الغنوشي الأولى والثانية بل وكانا مستعدّيْن للمشاركة في حكومته حتى لو بقي بن علي. وهما لا يزالان على هذا الخيار لأنهما حاليًا يقودان الحرب على النهضة والسّعي لقطف ثمرة حلّ الحزب الدّستوري: والمعلوم أنّ الحزب الدستوري لم يكن الحكم به، بل كان بالتّخويف به. والمعلوم كذلك أنّ حركة النهضة لم تكن المعارضة بها بل كانت بالتّخويف منها.

كان ذلك في الحالتين الاستراتيجيةَ الوحيدة عند الفاقدين للوزن السّياسي والحضاري في البلاد سواء كانوا ممّن خان قيم اليسار أو ممّن خان قيم اليمين في المشهد السياسي التونسي (ومثله يصح على أمثالهم في المشهد العربي عامّة). وهؤلاء هم من النّخب التي خانت قيم اليسار الهادفة إلى تحرير الإنسان اجتماعيًّا وقيم اليمين الهادفة إلى تحرير الإنسان سياسيًّا (لأنّ مَن لن يخون هذه القيم لا يختلف اثنان في رفضه لهذه الاستراتيجية وعدم معاداته للتقدّمي من قيم الأمّة)، النُّخب التي تعلم أنّ الشعب لن يرضى بخيانتها لهذه القيم المشتركة بين كلّ من يؤمن بأهداف السّياسة النبيلة وهو لا يقبل بخياراتها السياسية والحضارية فاستندت إلى الاستعمار لاستمداد القوّة المادية وإلى هذين الغطاءيْن لاستمداد القوّة الرمزيّة.

الصلح بين الوجهين ضرورة تاريخية

لما كان من المتنع أن يحكم شعب بالمغالطة الدائمة أو بقيمٍ منافية لقيمه، وكان لا بدّ أن يدرك الخلّص من نخبه أنّ كلّ نهضة حقيقية ينبغي لها أن تتجاوز سطح هذيْن البعدين في الفعل التاريخي، فإنّ الخلاف الناتج عن المقابلة بين العاجل السّياسي والاقتصادي من جهة أولى والآجل التربوي والثقافي من جهة ثانية ينبغي تخطّيه من أجل التناسق بين بعديْ الفاعلية المادّية والرمزيّة لكيان الأمّة من أجل التآلف الشّارط لعنفوان فاعليّتها التاريخية: فذلك هو شرط تحقيق أهداف الثورة

بصورة سلميّة توفيرًا لشرطيْ الرضا والقبول المُغْنيين عن الصّراع الدّموي وهو ما بدأت به سلسلة مقالاتي حول الثورة. لكن دهاة الأحزاب التي لا وزنَ لها يُذكر استعملوا كلّ الوسائل الممكنة للوقيعة بين هذين البعديْن حفاظًا على الحرب التي لم تتوقّف بين التعبيريْن السّياسي والحضاري لحركة الإصلاح.

فمِن البيِّن أنّ العلاقة بين هذين الوجْهين من البناء الحضاري في كلّ النهضات هو المحدّد الأوّل للاستراتيجيّات الحزبية في نفس الإطار الحضاري والقيمي. وهو معيار استراتيجيّة الكفاح قبل أن يتحوّل إلى خيارين متضادّين بسبب دهاء المستعمر الذي وضع استراتيجيّة مُعادية لطرفيْ المعادلة الوطنيّة وموطّدة للعداء بينهما وضعًا يمكّنه من انتخاب مَن يساعده من النّخب المنتسبة إليهما على الاستعاضة بالاستعمار غير المباشر عن الاستعمار المباشر فيحقّق أهدافه بوساطة أبناء البلد وتحت شعارات التّحرير نفسها.

فكان من الطبيعي ألاّ يُعرض الخلاف على حقيقته بوصفه خلاف استراتيجيّتين في التحرير من منطلق تصوّريْن مختلفين لمفهوم التحرّر التامّ. كان الدّهاء السّياسي يقتضي أن يعرض من يقدّم العاجل على الآجل في استراتيجية التحرير الخلافَ بوصفه مجرد اختلاف بين منهجيتيْن في التعاطي السّياسي مع الاستعمار وليس كما هو في حقيقته: خلافًا بين من يريد تحرير تونس من التبعية بكلّ أبعادها وخاصّةً بعديْها الرمزيين أي التربية والثقافة اللتين تحدّدان الاستراتيجيّتين السّياسية والاقتصادية بوصفهما أداتيْ التحرّر التربوي والثقافي.

القوّتان القادرتان على تحقيق شروط السلم المدنية:

فأمّا القوّةُ الأولى فقد كانت الترجمة السّياسية لحركة الإصلاح، ترجمة فقدت بالتدريج بعدها الحضاري لانتقالها من منطق السياسة السويّة إلى منطق السياسة السّياسوية الباحثة عن النجاح السريع بالحلف مع خطط الاستعمار الذي تدّعي مقاومته وباستعمال النّخب العميلة التي ترى التحديث مشروطًا بالحرب على هويّة الأمّة وقيمها الخالدة. فهي قد كانت حركة يُحكَم باسمها وبأدبياتها، أعني الحزب الحرّ الدستوري. لكنها لم تكن تحكم إذ أنّ قادتها حكموا بمن اختاروه لمساعدتهم على الاستبداد بأمرها حليفًا يزيّن صورته لدى سادته: الحلف مع مَن جاء إلى

الحزب من الاتّحاد العام التونسي للشغل أو من جاءه من اليسار المرتدّ عن قيم اليسار.

كلّنا يعلم أنّ الحكم لم يكن أبدًا مُرضيًا لقاعدة هذه القوّة رغم دور أدبياتها وقاعدتها الشعبيّة في تحرير تونس. فمن استبدّ بالحزب كان دائمًا ذا دهاءٍ سياسي واعتماد على المستعمر ما يمكنه من إيهام القاعدة الدستورية بأنها قاعدة حكمه رغم أنه يضعه بيد غيرها من النّخب المستعدّة لمقاومة القوّة الثانية التي تمثّل بداية الحزب باعتباره تعبيرة سياسيّة عن حركة الإصلاح ومن ثمّ لتوطيد الاستعمار غير المباشر في السياسة والتربية والاقتصاد والثقافة. أمّا القوة الثانية فقد كانت الترجمة الحضارية لحركة الإصلاح أعني الحركة الإسلاميّة المعبّرة عن الهويّة العربية الإسلامية بصورة لم تتّخذ الشكل الحزبي. وقد كانت حركة يُعارض باسمها دون أن تكون قيادة المعارضة بيدها رغم دورها في تحرير تونس كذلك على الأقلّ بصورة الحفاظ على مقوّمات الهويّة. وذلك لأنّ من استبدّ بالمعارضة كان ذا دهاءٍ يستفيد من زخمها الشعبي ويوجّهه إلى مبتغاه اللاّشعبي.

ولعلّ آخر هذه المحاولات ما نراه من تحويل الثورة التي هي بالأساس حركة شعبية نبعتْ من أعماق أعماق الوطن، أعني جهاته المقاومة للاستلاب والسّاعية إلى التحرّر من التبعيّة بكلّ أصنافها السياسية والتربوية والاقتصادية والثقافية في رقعة الوطن عامّةً وفي محيط كلّ المدن الكبرى أحيائها الشّعبية التي لم يفسدها التحضّر الزائف للخالطين بين الإبداع الحضاري المستقلّ والتبعية في شكليات العيش المترفّه بالعيش على الدّيون والمضاربات التي يُباع فيها مستقبل البلاد ليستمتع أرخص العباد. ولعلّ أفضل مثالٍ لعبة من تصوّر نفسه بعد جالسًا على كرسيّ الرئاسة بمجرد المشاركة في حكومة الفضلات الثّلاث فصار يعتبر الحركة الإسلاميّة عدوّه الأوّل لعلمه بأنّ "دكّانه" أصبحت خاويةً على عروشها بمجرد أنْ حصلت الحركتان الإسلامية والقوميّة على الوجود السياسي القانوني.

شروط استئناف الإصلاح أو التحديث الأصيل

وشرط هذا التّلاحم هو أنْ تستردّ كلتا القوّتين ما سُلب من دورها خلال توظيف نخبها أولاهما لتكون أداةَ حكمٍ يخون قيم قاعدة الحزب، والثانية لتكون أداة

معارضة للتّخويف بالإسلام وقيمه، ومِن ثمّ لطلب العوْن من الغرب على الحركات الإسلامية التي صارت فزّاعة يخوّفون بها الغرب والنّخب التابعة له في مجالات السّياسة والاقتصاد والتربية والثقافة التي عمَّها الفساد وصارتْ معاديةً لمصالح البلاد: فلا بدّ للتعبيرة السياسية عن حركة الإصلاح من أنْ تستردّ غايتها الحضارية. ولا بدّ للتعبيرة الحضارية عن حركة الإصلاح أنْ تستردّ وسيلتها السياسيّة.

وعندئذٍ، ستصبح الحركتان قادرتيْن على التداول على الحكم والمعارضة أو للتّحالف من أجل قيادة الحكم أو المعارضة بصورةٍ سليمة لكونهما حائزتين عند غالبيّة الشّعب شرط كلّ حياةٍ مدنيّة سلميّة، أعني الرّضا والقبول المشروط بالصّلح بين العمْق والسّطح في الحالتين. والحزب الذي حكم مرّ بمرحلتين متقدّمتين على الوصول إلى ثمرة حركة التحرّر من الاستعمار إحداهما حركة الحزب الدستوري بمراحله الثلاث: الأولى أعني ما قبل بورقيبة، وما قبل بن يوسف ،وما قبل بن علي.

وعندئذٍ كذلك تعود الحركات المتطرّفة التي تستعمل الأصالة أو الحداثة استعمالاً سياسويًّا يفرط في مصالح الأمّة العاجلة والآجلة من أجل نهوضٍ يهمل المستقبل عند الأوّلين ونهوض يهمل الماضي عند الثّانين بدلاً من أن يكونَ التأصيل سعيًا للإحياء المبدع بتحديث قيم الأصالة والتّحديث سعيًا للتّجذير المبدع بتأصيل لقيم الحداثة. وعندما يفهم متطرّفو العلمانية والأصوليّة أنّ الحياة المدنية لا تكون سلميّةً إلاّ بما ينال الرّضا والقبول من القيم فسيقتنعون بأنّ الأمّة لا يحكمها إلاّ من توفّر فيه شرط الصّلح بين: التحديث الأصيل الذي لا يمثّله إلاّ من كان جامعًا بين العناية بشرط تنمية قيام الأمّة والعناية بمنابعها.والأصالة الحديثة التي لا يمثّلها إلاّ من كان جامعًا بين العناية بمنابع الأمّة وشروط تنميتها المستدامة.

ولعلّهم عندئذٍ، يدركون أنه عليهم التخلّص من الحلم بما توهّموه من إمكانية الإبقاء على ما أمدّهم به العهد السابق من وزنٍ كاذبٍ لم يبق لهم بعد الثورة أدنى شروطه: أعني الحاجة إليهم لتزيين النظام في الغرب ولتخويف العالم الغربي من الإسلام والنّهوض المستقلّ. سيدركون أنّ وزنهم الهامشي وحمق مناوراتهم هي حقيقتهم الوحيدة. ذلك أنّه من الحمْق تصوّر المخلصين من الحزب الدستوري سيختارون التّحالف مع هؤلاء المناورين ظنًّا أنهم يجهلون هامشيتهم وعدم قبولهم

الشعبي واستبدادهم خلال حكم بن علي إلى حدّ حرم حلّ شباب الحزب المحكوم باسمه من كلّ طموح سياسي مشروع، ومن ثمّ فهم سيقيلوهم ويبتعدون عنهم مهْما غازلوهم حتى من باب المصلحة الانتخابية الآنيّة. كما أنه من الحمق السياسي عدم الاستفادة من الوزن القليل بتعديل المضمون السياسي للبرنامج للحصول على الرّضا والقبول من القاعدة الشعبية بفضل الصّلح مع قيمها الأصيلة. وعندئذ، يمكن أن يتخلّصوا من أوهامهم الماضية فيندرجوا في حياة سياسيّة سويّة يقلّ فيها دور المناورات الضيّقة المضحّي أصحاها بالمصلحة العليا للوطن من أجل مصالحهم الحقيرة ونظراقم القصيرة.

حينها يمكن أن يصبحوا جزءًا مقوّمًا من المشهد السياسي العام ممثّلين للحلم بالمطْلقات العلمانية والأصولية التي هي أوهامُ لا وجودَ لها في تاريخ البشر لا في الماضي ولا في الحاضر. حينها لن تبقيا جماعتين تنغّصان مناخ المشهد السّياسي والثقافي بمناوراقما التي لا تخدم إلاّ أعداء الثورة:

فالإسلامي الأصولي الذي صنعته المخابرات الأجنبية أو المحليّة لمحاربة صورة الأصالة المبدعة، والعلماني اليعقوبي الذي صنعته الأيديولوجيا الأجنبيّة أو المحلية لمحاربة صورة الحداثة المبدعة،كلاهما يحارب بتطرّفه وحمقه ما يتكلم باسمه، ومن ثمّ فهو عدوّ ما يدّعي تمثيله وعدوّ للأمّة والإنسانية المحتاجتين دائمًا إلى الأصالة والحداثة المتصالحتيْن تصالحَ بعديْ التاريخ ،ماضيه وحاضره في إبداع مستقبله، فهمًا لحديث الأجداد وحلمًا بحدث الأحفاد.

مستقبل تونس بات في مهبّ الريح

تصوّر أصحاب الثورة المضادّة أهم قد أتمّوا الحبكة فحدلوا الحبائل التي ستعيد التاريخ إلى الوراء. سيطروا على السلطات جميعًا تشريعيّها وتنفيذيّها وقضائيّها فضلاً عن أدوات ذلك كلّه، أعني الإعلام والأمن والمال والسّلاح والمؤسّسات التي تحمّل بأسماء أضداد:

فتسمّى أدوات الثورة المضادّة هيئة تحقيق أهداف الثورة والإصلاح الدستوري.

ولعلّ حملات جمع الوثائق لحرقها لا تحمل إلاّ تحمّلا اسم لجنة تقصّي الحقائق.

وقد لا تكون لجنة المحاسبة عن الفساد سليل الاستبداد إلاّ لجنة حماية القنّاصة

وتسمّى العودة إلى بطش الأجهزة وتدبير المكائد للمواطنين حتى يسهل قمعهم هيبة الدولة.

ويسمّى الابتزاز الاقتصادي والاجتماعي والأمني حكمة سياسية في حين أنه الأداة الوحيدة لتوطيد الاستبداد بترقية نخب الفساد والتسلّط على رقاب العباد.

لذلك فالوضع يبدو لي أكثر حراجة من وضع الثورة الليبية رغم ما يبدو من هدوء لعلّه أشبه بالنار الكامنة تحت رماد السّكوت المخيف أمام ما يجري. ذلك أنّ ثوّار ليبيا على الأقلّ لم يفقدوا كلّ شيء من ثورتهم التي ما زال بأيديهم زمامُها وأعداؤهم ما زالوا يحاولون عزْلهم عن أداء دوْرهم في التحقيق الذّاتي لأهداف ثورتهم مدّعين أنهم سيقومون بذلك بدلاً منهم. والعلّة هي حمق نخب "الاستبليشمنت" في الحكم والمعارضة على حدٍّ سواء،تلك النخب الموجودة بالفعل أو الموجود بالقوّة لطموحها في الانتساب إليه وذلك في المجال السّياسي (نخب الأحزاب التي تكاثرت تكاثر الجراد الآتي على الأخضر واليابس) والمجتمعي (المجتمع المدني الذي ليس لجلّه من الاجتماع والمدنيّة إلاّ الجلوس في المقاهي للتّنابز بالألقاب وصرْف بقايا العمولات التي يقدّمها النظام أو موظّفوهم من القوى الاستعمارية).

نسيت النّخب أنّ ظرف الثورة لا يمكن أنْ يُحوّل ببساطة إلى مجرد فرصة للتموقع في "الاستبمليشمنت" وعدم المبالاة المطلقة بعلاج الأمراض التي أدّت إلى الثورة بل والتستّر على حاملي جراثيم الفساد والاستبداد من بقايا النّظام وكلّ من توَاطَأ معهم من هذه النّخب التي نراها اليوم تجازَى بديلاً من الثوّار فيرقى أكثرها فسادًا وإفسادًا لكلّ المؤسّسات التي سلّطوا عليها بفضل ما قدّموه من خدمة للمافيا التي حوّلت البلاد إلى مزرعة فصارت تمدح بالمناسبات وبغير المناسبات بفاضل الأخلاق ورفيعها رغم علم الجميع بأنّها النموذج الأتمّ لشنيعها.

إذنْ، فحراجة الوضع لا تنتج ممّا يترتب عادةً على حصول الثورات فحسب، بل بسبب ما كان عليه الوضع السّياسي والاقتصادي والتربوي والثقافي من تردٍّ جعل تونس مدينةً وتابعةً إلى الأذقان وهو الوضع الذي ثار الشّباب على انخرام نظامه ومنظومته. لكن المستفيدين منه صاروا يحمّلون شباب الثورة -كلّما طالب بأدنى مطالبه التي ثار من أجلها- كلّ ما ينجرّ عن هشاشة الوضع وتبعيّته رادّين إيّاه إلى ما ينجرّ عن سعي الشّباب إلى الذّهاب بالثورة إلى غاياتها التي قامت من أجلها أو على الأقلّ منْع مكافأة من ينبغي أن يعاقب ومنْع معاقبة من ينبغي أن يجازَى.

وبيّن كذلك أنّ الشّباب الذي قام بالثورة لم يجد له سندًا ممّن كان على أهبة الوصول إلى التعامل مع النظام المستبدّ والفاسد إذا مكّنه من سهم يرضيه من ثمرات الاستبداد والفساد. لم يكن المشكل الاستبداد والفساد عندهم بل كان المقدار الذي يرضيهم، أعني أغلبيّة من يُحسب على المعارضة والمجتمع المدني والاتحاد العامّ التونسي للشغل. فكلّ هؤلاء تقاسموا كراسي الحكومة والوظائف السّامية بعد الثورة بل وسنام الكلّ، أعني هيئة تحقيق أهداف ضديد الثورة باسم ضدّ كما هو بيّنٌ من تكوينيتها التي لم يدخلها إلاّ من لم يساهم في الثورة حتى مثقال ذرّة، بل إنّ الكثير ممّن دخلوها من أعدائها الصّرحاء.

ليس هذا ما يزعجني. ما يزعجني هو أنّ ما تخوّفت منه من اليوم الأوّل هو ما يزداد احتماله يومًا بعد يوم مهْما اطمأننا لوداعة التونسي والشّباب. فهذه الألاعيب التي جعلت كلّ أعداء الثورة وكلّ خدم النظام السابق بالفعل أو بالقوّة خلال مساومته وإبقاء شعرة معاوية معه من أجل تنفيل سهمه من الحلول التي

كانت في طريقها إلى التحقيق مباشرةً قبيْل سقوط الدكتاتور ستؤدّي بالكثير من الشباب إلى حلول اليأس التي لن تكون هذه المرّة انتحارًا شخصيًّا احتراقًا، بل هي ستكون ما ترمز إليه عبارة: عليَّ وعلى أعدائي.

ذلك أنّ ما يجري يجعل عروق أيّ إنسان له ذرّة من شرف وكرامة حتى لو كان بوداعة الحمل تغلي غليان "الكوكوت" التي قد تنفجر فتفجّر معها كلّ آمال الثورة وكلّ مستقبل تونس. فيكون أدعياء المناورة السياسيّة والحكمة والتّؤدة في تنفيذ شروط الاطمئنان إلى القيادات سببًا في تفجير الوضع: فبدلاً من الحساب السريع للقتلة واللّصوص وخدم النظام السابق على الأقلّ بالإبعاد عن الأنظار والاستبعاد عن الفعل المباشر في الحياة العامّة، نرى عجائز الحكم يتفنّنون في السّخرية من عقول الناس فيرفعون أعوان النظام السابق ويولونهم أعلى المراتب في التربية والثقافة والاقتصاد والسياسة. لكأنهم بذلك يهزؤون بكلّ القيم ويتحدّون الضّحايا وأقرباءَهم وأصدقاءَهم. ولكأنّ النيّة هي تكرار ما حصل مع "الفلاّقة". لكن ذلك لم يعد ممكنًا حسب رأيي:

فأوّلاً لن تأتي فرنسا لمساعدة نوّابها في تصفية كلّ شباب تونس الثائر كما تمّت تصفية الفلاّقة سابقًا. وثانيًا لأنّ ثوار اليوم ليسوا كفلاّقة الأمس عددًا وعدّةً فكريةً وثقافة سياسية وتاريخية. فهم ليسوا أمّيّين يسهل اللعب بعقولهم ومطالبتهم بنزع سلاحهم وتسليمه لفرنسا حتى يستبدّ بالأمر من ظنّوه في خدمة العباد والبلاد، فإذا به يستخدم العباد ويرهن البلاد. إنّ الشّباب الذي يجد نفسه عاري الظّهر من بقايا النظام ومن بقايا المعارضة وخاصّةً من النّخب المتربّصة بالفرص لكي تسود طحالب الثقافة فتستبدّ بوظائف الدولة وموارد المجتمع بمجرّد ما قدّمته من عمالة في العهد السابق ومزيّني أفعاله في الرأيين العامّين الداخلي والخارجي. وانتهازيو السّياسة، يبيعون كلّ شيء لئلاّ تمسّ من رفاهيتهم ذرة لينقلبوا بين عشيّةٍ وضحاها من مادحين لمستبدّ الأمس إلى مستبدّ اليوم الذي هو من بقايا نظام أوهمونا بأنه قد باد في حين أنّ منطقه هو الذي ساد.

خوفي أن يدفع اليأس شباب الثورة إلى ما لا تُحمد عقباه خاصّةً والمحيط من حولنا عربيًّا كان أو دوليًّا لا يريد لنا الاستقرار لتحقيق أهداف الثورة. ولا يمكن لحجّة الاستقرار كذلك أن تكون أداةَ الإبقاء على الوضع السابق الذي تجاوزه

عجائز النظام ونخبه إلى ما هو أسوأ منه: لأنّ النظام السابق على الأقلّ كان معلوم الطويّة والنيّة ولم يكن يدّعي أنه يحمي الثورة أو يحقّق أهدافها.

إني لأرى سُحبا تتجمّع معلِنةً عن بداية الزوابع التي قد تصبح تسونامي لا يُبقي ولا يذر. فحذارِ من غضب الشّباب. وحذارِ من نفاد صبره. لن يرضى بمتوالية القصبات. ولا بحملات الكلاب بنوعيها. لن يكتفيَ دائمًا بعرض صدره للرّصاص. ومثلما سبق لي أنْ أعلنت فإنّ سلوك عجائز الحكم وانتهازيّة المعارضة بكلّ أطيافها التي قبلت هيئة العماية -الأوّلون بتصرّفهم الأرعن في دواليب الدولة ومَن بعدهم بتركهم ظهور الشّباب عارية- إنّ هذا السّلوك يبدو لي بصدد تعبيد الطريق لأقصى درجات التطرّف وخاصّةً للقاعدة التي يهمّها أن يحترق الأخضر واليابس في كلّ دار الإسلام حتى يسهل ابتلاعها من قبل العماليق المحيطة بها. وحينئذٍ، فسيكون من يدّعون المحافظة على النّظام قد أعدّوا الوطن للصّوْملة والأفغنة فيضيع مستقبل تونس الذي يحاول الثوّار البلوغ به إلى أسمى المراتب لكنهم يروْن أنّ أصحاب الردّة اللّئيمة يريدونهم أن يقبلوا منهم بقاءَها في أدناها.

حكم التاريخ لا يرحم

كيف للمرء ألاّ يستفزّه ما يحدث خاصّةً إذا قارن بين الاستراتيجيّتين اللتين يتوخّاهما صفّا الثورة، مَن لها ومَنْ عليها، وقابل بين إقدام الثاني وإدبار الأوّل بعد الجولتين الأُوليَيْن من المناورات الداخلية والخارجية ضدّها. وإذا وصلنا ذلك بتطوّر الأمور في الجارة ليبيا تبيّن لنا بصورة مَهولة ما كنّا نحدسه أنّ الأنظمة العربية ليس لها من أصل في النهاية إلاّ ما اعترف به القذافي خلال تهريج المحتضر وبأوضح عبارة تؤكّد ضرورة الانزعاج، بل والفجيعة التي تحلّ بشعوبنا. فما تقدّم على القذافي عند سابقيْه بن علي ومبارك من قليل العبارة وكثير الإشارة بافتعال الفوضى واتّهام الإسلاميّين لتخويف الغرب والمتغرّبين لم يكنْ كافيًا بل هو أفرط فيهما إلى حدّ البهلوانية وفضح استراتيجية أعداء الثورة، فأشار بالمقابل إلى ما يبدو مبرّرًا للحذر والتردّد في سلوك القوى الوطنية في بلادنا: فحرّاس حدود الغرب ورعاة مصالحه لهم بالمرصاد.

نظّم صفّ أعداء الثورة -مباشرةً بعد امتصاص صدمة الثورة المفاجئة- وبالتنسيق مع موجّهيهم -ممّن يرعوْن مصالح مستعمراتهم لوجه الله ومن منطلق حسّهم الإنساني- فبنوْا استراتيجيتهم على منطق الخداع والحيلة، وصاروا يزايدون على الجميع في الحرص على مصالح الشعب وحماية الثورة ورعاية الثوّار وتحقيق أهدافها، بل وفي التمسّك بمرجعياتها الدينيّة والتراثية خلال عمليّةٍ لم تكتفِ بتنظيف القصبة من ممثّلي الثورة بل هي حرصت على تنظيف الحكومة منهم لإراحتهم بعد التّعب وحتى لا تشغلهم بالمساهمة في تسيير الدولة. فهي الآن في يدٍ أمينة بدليل أنها عادت إلى منطق الحزب الواحد حتى وإنْ لم يعد الدستوري بل اللاّدستوري وخاصّةً من المعادِين لأوّل فصول الدستور.

فسبحان الله مقلّب القلوب إذ يغيّر الجواهر فيبدّل الأحوال: صار شهود الزور الذين "زرتوا" من مسؤولية رجال الدولة حين عزت الرجال حماة ورعاة للثورة التي زلزلت نظامهم الذي يسعون إلى استعادته بأشكال ترمز إليها الخياطة للشعب

"سولون سي جوست موزير". عجبـــي فقد بات القرآن الكريم مرجع الجميع من رئيس الحكومة إلى وزيره للداخلية الذي يبدو لي غير دارٍ بالدواخل ممّا قد يشـــفع لبراءته ونقاوة سريرته.

أمّا صفُّ أصدقاء الثورة فإنّ المنتسبين إليه بنواْ تقاعسهم البيِّن علـــى وهـــم الاعتقاد بأنّ الأهداف قد تحقّقت توهمًا منهم أنّ البلاد أوصلتها الثـــورة إلى خـــطّ اللاّرجعة، لكأنّ شكليات الخطاب والإجراءات تكفي حتى يركنوا إلى الاستســـلام للوعود. والمعلوم أنّ حذر الإسلاميّين والليبراليين الصّادقين وســـعيهما إلى تحييـــد الغرب والمتغرّبين بطمأنتهم على مصالحه لا يكفيان لتبرير سلوكهم الغريب في هذه اللحظة الحرجة التي قد تفوت فيها فرصة تحرير تونس من التبعيّة: معيـــار صـــدق الليبرالي الإسلامي عندي هو مقدار سعيهم لتحرير تونس من أكبر أدوائها أعني علّة هشاشتها التي هي التبعية الاقتصادية والثقافية للقوّة الاستعمارية السابقة. والفرصة الوحيدة لتحقيق هذا التحرير هي هذه الثورة. فإذا فشلت، فإنّ التبعية التي وصلت إلى الحدّ البنيوي لن يستطيع أحد فكّها إلاّ بإعادة تونس إلى ما كانت عليه ما قبل الاستعمار أعني مثل الصومال الحالية.

ينبغي أن يعلموا أنه لا فائدة من المهادنة في المبادئ وأنّ الفرص التاريخيـــة لا تتكرّر، لأنها من السّوانح التي يمثل التفريط في الاستفادة منها جريمة في حقّ الوطن لا يغفرها التاريخ. وليعلموا أنّ الغرب والمتغرّبين لن يطمئنّوا أبدًا مهْما تنازلنا لهـــم وهم لن يتفاعلوا بإيجابيّة مع الوضعيّة ما لم يغلبوا على أمرهم فلم يجدوا محيصًا مـــن التعامل مع الأمر الواقع المتمثّل في أنّ الشعب التونسي قرّر بصورةٍ نهائيّـــة تقريـــر مصيره السّياسي والتربوي والاقتصادي والثقافي بصورة تحرّره من الهشاشـــة الـــتي تجعل أمثال ساركوزي "يتفرسن" علينا فيفْتي حتى في شعائرنا، لـــيس في فرنســـا وحدها بل في مستقبل تونس وحتى مصر. ألم تروْا إلى جوبـــي وهو يُشيد بحكمة المصريّين، حكمتهم المتمثّلة في عدم المساس بمصالح الغرب وخاصّةً مصالح إسرائيل قاصدًا ضرورة إبعاد الإسلاميّين عن المشاركة في حكم مصر حتى لو كان إسلامهم من جنس إسلام النّظام التركي الحالي الذي لا يسمح له بدخول أوروبا.

كما أنّ اليسار الصّادق والقوميّين ينبغي ألاّ يتصوّروا ما يلوح به إطماعًا لهم من البعض ممّن لم يبق لهم من اليسار والقوميّة إلاّ اللّون الباهت فيظنّوا أنهم يمكن أن

يفتحوا لهم الباب في ما يحاك (والكلمة ليست لي بل هي من مثال تارزي خروتشاف). فشرط من يختارونه هو خيانة قيم اليسار والقوميّة الحقيقية، قيمهما التي لا تختلف كثيرًا عن قيم الإسلاميّين والليبراليّين ما صدقوا تونس ومستقبلها الحرّ. والمعلوم أنّ الجميع قد تعلّم خلال التجارب التي مرّت بها تونس في نصف القرن الماضي أنّ حكمها بصورة سلميّة ممتنع من دون حلولٍ وسطَى تساهم فيها أطيافه السياسيّة الأربعة، أعني القومي والإسلامي والليبرالي واليساري الصّادقين والموجودين في كلّ الأحزاب لأنّ القلّة من هذه الألوان الأربعة هي التي تُعتبر من أعداء الثورة: أعني العدل والديمقراطية الحقيقية (التي يكون فيها الشعب حرًّا لا الأوليغارشية المتنكّرة بلبوس الديمقراطية والمقصورة على ما أثمره الحيْف الذي ولد الطبقيّة المشطّة في تونس إذ تحوّلت جلّ جهاتها إلى مستعمرات للقليل منها حيث السّياحة والمطارات والمعامل وحتى المترو الخفيف والثقيل) والإيمان بالقيم السّامية التي هي قيم كونيّة بنوعيها. ولا يهمّ أن يكون اليساري يقصرها على الإيمان بالقيم التي تراعي مصالح الإنسان الدنيوية دون سواها وكان الإسلامي يوسّعها فيضيف إليها القيم التي تراعي مصالحه الأخروية. فالمهم في الحالتين أنّ الدولة لم تبق مجرد آلة همّها القانون الخارجي الخالي من الوازع الباطني بحيث تصبح في حاجة إلى البوليس السياسي الذي ليس من جنس ما يخدم القانون بل من جنس ما يستخدمه.

استسلم طيفُ أصدقاء الثورة بيسْرٍ للوضع. واستسلامُهم يمكن أن يكون مبرّره في أفضل الحالات الخوف على الثورة من آثار هشاشة الدولة والاقتصاد وبعض تجاوزات الفعل الثوري الذي لا يخلو من فوضى آثارها التي من أهمّ نتائجها الوخيمة قلبُ أعدائها الشّعبَ على الثورة، بعد أن يجوّعوه أكثر ممّا فعلوا إلى حدّ الآن حتى "يشعف" فلا يتنمّر على أسياده فيوسّخ القصبة ناهيك عن توسيخ الحكومة. لكن هذا الخوف المشروع لا يمكن أن يكفيَ مبرّرًا لأنّ علاجه ليس الاستسلام بل أخْذ المبادرة وحفْظ النظام وتحرير أداة الدولة ممّن يسعون إلى ذلك في كلّ الحالات: أي إنّ الفوضى والهشاشة هما أداتا أعداء الثورة في كلّ الحالات سواء استسلم أصدقاء الثورة أو لم يستسلموا.

أمّا الاطمئنانُ إلى استراتيجية **"إنْ عدتم عدنا"** فهو فاقدٌ لكلّ فاعليّة. فالحيويّة الثورية إذا خمدت يكون من العسير إحياؤها من جديد، فضْلاً عن أنّ طرْق الحديد

يكون في أفضل حالاته وهو ما زال حاميًا. ثم إنّ الصفّ الثاني ليس نائمًا على صدغيه، فهو قد عبّر عنْ نواياه بصنفين من الأفعال لا يغفل عن إدراكهما أقلّ الناس درايةً بدهاء أعداء الثورة في الدّاخل والخارج:فأمّا الصّنفُ الأوّل من الأفعال فيخصّ الأفعال التي لا يحقّ القيام بها إلاّ لمن يستند إلى الشّرعيّة الثوريّة. فهي الوحيدة التي تجعل إلغاء القوانين السابقة للثورة أمرًا مفهومًا ومشروعًا. لكن أصحاب الثورة المضادّة يتوسّلونها بدعوى الدفاع عن الثورة وبحقيقة السّعي لتحقيق أهداف الثورة المضادّة:

1 – **فأفعال رئيس الدولة المؤقّت كلها** غير شرعيّة لأنها تجري خارج البند 57 من الدستور وتعمل ضمنيًّا بالفصل 28 منه في حين أنّ ذلك ممتنع نصًّا. ومِن ثمّ فضمير أفعاله هو الاستناد غير الشرعي إلى منطق الثورة الذي لا يمكّن من تجاوز القانون السابق لها إلاّه. من ذلك أنّ الرئيس المؤقت ألغى الدستور الذي جعله حيث هو وادّعى رئيس الحكومة أنّ ذلك يعني إلغاء كلّ المؤسّسات الناتجة منه دون أن يدرك أنّ الرئاسة المؤقّتة هي بدورها نابعة منه. يدّعي الرئيس لنفسه حقّ حلّ المجلسين وإلغاء الدستور. وكلّ ذلك يتمّ بالمراسيم التي استمدّ حقّ التشريع بها منهما، مع عدم استشارة لجنة حماية الثورة التي هي الوحيدة البديل من المؤسّسات الدستورية في كلّ ثورة لأنها تستند إلى الشرعيّة الثورية المغْنية عن النصوص السابقة.

2 – **وأفعال رئيس الحكومة المؤقّت** كلّها غير قانونية، أوّلاً لأنها بتكليف من رئيس دولة مؤقّت هذا وصف أفعاله. وثانيًا لأنه يتصرّف بعنجهية و"ضمار" لا ينمّان عن احترام الشّعب، فضلاً عن صيانة الثورة وتقدير الثوّار حقّ قدرهم حتى في اختيار عبارته والإجراءات التي بادر بها وفضلاً عن تعيين وزراء كلّهم من لونٍ واحد هو اللّونُ الذي يذكّره بأيّامه الخوالي. فليس في حكومته أدنى حضورٍ لمن يمثّل الثورة الذين وصفهم بما ضربه من أمثال: إذنْ، فالتارزي هو الذي رمى خروتشاف في سيبيريا هذه المرة.

أمّا الصّنْفُ الثاني فهو الممارسات التي تؤكّد صحّة هذا الفهم والتي هي في كلّ الأحوال ممارسات لا يحقّ لمن يدّعي الكلام عن الديمقراطية والشّفافية والصّدق

في القوْل والإخلاص في العمل أن يُقْدم عليها حتى لو صدّقنا حقًّا أنه يقوم بـذلك بسبب الظرف غير العادي وإكمالاً لرسالته السياسية من المهْد إلى اللّحد.

1 – **فشعار الشّفافية والصّدق في القوْل** لا يمكن أن يناسب مجافاة الحقيقة المفضوحة. ذلك أنه لا يمكن أنْ نصدق "صدقا في القـول وشـفافية" تحاول إقناعنا بأنّ البوليس السياسي -الذي كان وزير الداخلية يجهل إلى أيّ إدارة ينتسب بسبب تشعّبه وعديـده وتخلّلـه لكـلّ الإدارات في الداخلية وفي غيرها من الوزارات- صار نفيره لا يتجاوز المـائتين بـل صارت أفعالُه بريئةً بمقتضى القانون وحتى بـ **"أمـر الله بطاعـة أولي الأمر"**، لكأنّ مَن أمرَهم كان حقًّا من أولي الأمر بالمعنى القرآني: أيْ إنّ بوليس بن علي يطيعون الله والرسول ويطيعون من يطيعهما (بن علـي وزبانيته).

وطبعًا فلا أحدَ تصل به الغفلة السياسيّة إلى حدّ الاعتقاد بـأنّ الدولـة يمكن أن تقبل بأنْ تكون عمياء فتبقى من دون هذه الوظيفة الأساسية في كلّ نظام سياسي. ومِن ثمّ فمن خداع الشّعب القولُ إنّ الدولة قـرّرت الاستغناء عنها. البوليس السياسي أو الاستعلامات الداخلية أمرٌ ضروري في كلّ دولة. والمشكل ليس وجوده بل تحوّله إلى أداة جهنّمية تعلو على القانون والأخلاق فتصبح في خدمة مَن استبدّ بأجهزة الدولة سواء كان حزبًا أو أسرةً أو كليهما: أمّا إذا كان القضاء مستقلاً وكانـت هـذه المؤسّسة خاضعةً للقانون فهي أمر ليس منه بدّ لكونها حينئذ تخدم الدولة والشّعب ولا تستخدمهما.

2 – **وشعارُ الإخلاص في العمل وخدمة الأمّة بكلّ أطيافهـا** لا يمكـن أن يناسب تحويل تصريف الشّؤون العاديّة إلى الاستحواذ علـى محـدّدات المستقبل كلّها وجعلها بيدِ لونٍ واحد هو عينُه اللون الذي عيّن مباشرةً بعد مهزلة الفصل **56** بحجّة أنها تستمدّ شرعيّتها من مرسومٍ أسّسها قبل حكم القضاء بإيقاف نشاطِ إحداها.

وهذه اللّجان لا تقتصر على "إنقاذ الماضي" ممّا قد يحصل له لو أنّ الأمر كان بيد القضاء، بل هي خاصّةً تعدّ للمستقبل لتَحُولَ دون تجاوز ما يريـده السّـاعون

لتحقيق أهداف الثورة المضادّة: وكلتا اللجنتين أصبحت خارج النقـاش لكـون الوزير الأوّل تبنّاها وجعلها "الفاتق الناطق" في كلّ ما سيؤول إليه أمـر محاكمـة الماضي وإعداد المستقبل وخاصّةً المجلّة الانتخابية والدستور الذي بدأ تحديـد أهـمّ بنوده بالحركة الاستفزازية التي يقودها علمانيّو هذا الزمـان في نـوادي النّخـب المستلَبة (ندوة التجديد وما دار فيها من كلام يُثبت أنّ الجماعة التي تسكرها زبيبة فتحصرم وهي زبيب في الفكر الفلسـفي لتخيّرنـا بـين كاريكـاتور الحداثـة وكاريكاتور الأصالة). والأمر نفسه حصل للّجنة الثالثة: فالمحاسبة على ما حصل في أيام الثورة لم تعد واردةً لأنّ من قام بذلك مات أو هو يحتضر والبقيّة "أطـاعوا الله والرسول وأولي الأمر منكم". ولمّا كانوا قد أطاعوا الله والرسول وأولي الأمر فمَن مات منهم فينبغي أن يكون ممّن نحسبهم أمواتًا وهم أحياء عند ربّهم يرزقون.

والغريب أنّ الرجل الذي يدّعي أنه يتنصّل اليوم من نظام بن علي -ويـذكّر بأنه خرج من السياسة وتفرّغ لوظيفته ،أعني بلغته "زرتا"، المعتـرك السياسـي في اللحظة التي كانت تونس في أمسّ الحاجة إلى رجالِ دولة يقاومون الدّاء الذي بـدأ يستفحل بعد انتخابات 89 وأظنّه قد ترأّس مجلس النوّاب في تلك الدورة- لم يجـد في سعيه لإحياء البورقيبيّة بمنطق الكُنتية الذي سيطر على كلامه عن نفسه وعـن نظافة يديه -وبالمناسبة فلعلّ صندوق 26 و26 فيه بقيّة يمكن أن يتبرّع بها لإخراج المخْلصين من العهد السابق ومتصوّفته من "القُربي" الذي يسكنون فيه أو يساعدهم على دفْع الكراء الذي لا بدّ أن يكون زهيدًا لأنه في أحد الأحواز القصديرية دون شك- لم يجد من استراتيجيةٍ إلاّ تلك التي جعلت بن علي يتخلّى عن الصّادقين من نخب الحزب الدستوري ويعتمد على نخب اليسار الانتهازي لحماية الثورة وإيصالها إلى برّ الأمان.

الفصل الرابع

مقدمات في السياسات والدساتير

مقدمات في الصوغ الدستوري
المناسب للثورة

كلُّ كلام في القانون الدستوري من دون مقدّمات تبيّن الأســس الفلســفية والسّند الأنثروبولوجي دليلٌ على نيّة إخفاء الخيارات الأيديولوجية للمتكلم، إنْ لم تكن دليلاً على معرفة تقنية ساذجة لم يتجاوز صاحبها الغفلة عن أســس خطابــه الذي يدّعي له العلمية. وحتى نجنّبَ شباب الثورة الوقــوع ضــحيّة لمثــل هــذه المغالطات التي تحصر المسألة الدستورية في فنيات صوغ تفاصيل إجراءاتها القانونيــة نقدّم ،في هذه المحاولة بعون الله، بعضَ الخطوط العريضة لما نرى أنه ينبغي أنْ يدور حوله النقاش الدستوري القادم حتى يكون عمل المجلس التأسيسي متحــرّرًا مــن جبروت المتعالمين من العلمانيّين بالمعنى اليعقوبــي للكلمة.

فالمعلوم لكلّ ذي بصيرة أنّ مقوّمات الدّساتير ليست بالأمر التحكّمي وأنها لا يمكن أن تتصوّر بمعزل عن تراث الأمّة التي تصوغ دستورها بحريّة صوغًا يجعله ينال الرّضا والقبول شرطيْ كلّ نظام مغْنٍ عن العنف والاستبداد. كما أنّ هذه المقوّمات ليست بالأمر الخالي من الالتزام بفلسفة معيّنة إذ حتّى العلوم الصّلبة فضــلاً عــن العلوم الرّخوة تبيّن الإبستمولوجيا الحديثة أنها تتأسّس على خياراتٍ فلسفية محدّدة تتمثّل حيويّتها في تعميق هذه الأسس ونقدها المتواصلين. كما أنّ مقوّمات الدساتير من حيث هي دساتير ليست بالأمر الذي تجدّد بعد أن لم يكن بإطلاق لكأنها خلق من عدم بل هي ملازمة للعمران البشري والاجتماع الإنساني على الأقلّ من حيث المضمون الجوهري لمعنى الدستور الناظم للحياة الجماعيّة في أشــكالها السياســيّة والقانونية.

لكن هذا التلازم بين مقوّمات الدّساتير والعمران البشري لا يعني أنها ليســت متغيّرة أو متطوّرة من حيث الشّكل وخاصّةً من حيث ظهور المضامين الأساســيّة وانتقالها من الضمنيّة إلى الصّراحة بمقتضى تطوّر الوعي بها والانتقال مــن الثقافــة

الشفوية إلى الثقافة الكتابية. فذلك حاصلٌ لا محالةَ بالتضايف مع تغيّر العمران وتطوّره في وجوده وفي الوعي بوجوده. لذلك فالكلام عليها يجمع حتمًا بين الفلسفة والتاريخ جمعًا يكون من منظور أنثروبولوجي يولي لتاريخ الثقافات ما تستحقّه من اهتمام ولا يقتصر على مجرد الميول الشخصيّة في التقليد والمحاكاة باسم خيارات أيديولوجية لا تراعي خصوصيات الشّعوب. ويبن أنّ مقوّمات الدساتير تقبل من حيث ثوابتها البنيوية الكلّية والمشتركة بين كلّ الأمم التحديد الفلسفي القبْلي. لكنها لا تقبل العلم من حيث تغيّرها وتطوّرها إلاّ على أساس تعيّناتها التاريخية الخاصّة بالحضارات حضارةً حضارة. ومِن ثمّ فصوغُ أيّ دستور ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار هذيْن الوجهين:

- الثوابت البنيوية في الدستور من حيث هو دستور دون تعيين. وهي ثوابت يمكن أن نحدّدها بصورةٍ شبه قبْلية لكون دور التاريخ فيها دورًا ثانويًّا.
- ثمّ تعيينات تلك المحدّدات البنيوية في تاريخ حضارة من الحضارات وهي تعيينات لا يمكن أن تُعلم قبْليًّا، بل لا بدّ فيها منْ رصْدِ المسار التاريخي لكون دور المنطق فيها دورًا ثانويًّا.

وإذَا انطلقنا من آخر مراحلِ تطوّر الصّوْغ الدستوري في الدساتير الحديثة وجدنا صوْغ هذه المقوّمات قابلاً لتعريفٍ يقبل الحدّ التالي: فهو صوْغٌ صريحٌ للنّظم التي تستمدّ ممّا يعتقد قيَمًا كلّيةً في عصرنا بمقتضى علمنا لما يناسب كيان الإنسان عامّةً جسده وروحه في وجوديْه الفردي والجمعي. لكنها تأخذ بعين الاعتبار مراحل نضوجه خاصّةً. وغالبًا ما يكون ذلك مشفوعًا بمقدّمات تعين هذه العوامل المأخوذة بعين الاعتبار في شكلٍ تلخيصٍ لمناقشات المجلس التأسيسي أو اللجان المعدّة لمسودّة الدستور. وفي كلّ دستور يساهم فقهُ القانون نظريّته وممارسته ثم أخلاق الأمم بمعنى التقاليد الخلقيّة أو المعروف والمنكر **Sittlichkeit**.

ومِن ثمّ فهو صوْغ يعيّن هذه القيم كما تحدّد بمقتضى مراحل تَأنّس الإنسان تأنّسه المتدرّج من خلال تنوّع الثقافات المحقّقة لتلك القيم الكونية. ويمكن أن نقدّم تحليلاً فلسفيًّا يحدّد نماذج الصّوغ الدستوري من خلال ما حدّد بنية تعينه التاريخي المعلوم أنثروبولوجيًّا أعني من خلال خضوعه لنموذجيْن متقابليْ الصّيرورة،

وكلاهما مضاعف على الأقلّ في تراث أمم الشّرق الأدنى (مصر وما بين النهرين وفينيقيا قرطاج) والغرب الأدنى (اليونان وإيطاليا المتلفتة إلى يونان والشرق الأدنى أيْ في الجملة حضارات الأبيض المتوسّط جميعًا شرقيّها وغربيّها من التاريخ القديم إلى الآن):

1 - نموذج التعين في السّنن أو الشّرائع العرفيّة التي هي عملية مباشرة وذلك قبل ظهور الدّساتير المكتوبة: (وتلك كانت حال الجاهلية عندنا) ولهذا النّموذج شكلان:
فالأوّل يكون تأليفًا جمعيًّا من دون مؤلّف معيّن كالحال في الأدب الشعبي وتُعرف عادةً بشكلها الأسطوري المؤسّس للسّنن. والثاني يكون تأليفًا فرديًّا ينسب فيه التأسيس إلى شخصٍ أو أشخاصٍ معيّنين يعتبرون حكماء وتُنسب إليهم أهمّ السّنن.

2 - نموذج التعين في السّنن أو الشّرائع الفلسفية (= النواميس) التي هي عملية بتوسّط النظرية كالحال في ما آل إليه أمر السّنن في فلسفة الفارابي. ولهذا النموذج شكلان كذلك. لكنهما مقابلان للشّكليْن السابقين من حيث الترتيب أعني:
فالأوّل هو التأليف الفردي لمؤلّف معلوم حيث يكون الشارع فيلسوفًا معيّنًا (كسولون أو أفلاطون في الشرائع والمعلوم أنّ أرسطو قد جمع هذا الجنس من الدساتير في كتابه عنها وقد عرّبه طه حسين). والثاني هو التأليف الجمْعي في العصور الحديثة حيث يكون الشّارع جماعةً مشرّعة من جنس المجالس التشريعيّة المنتخَبة.

وفي الحقيقة، فإنّ طبيعة الصّوْغ الدّستوري من حيث هو نظام السّنن التي ينتظم بها المجتمع من حيث ممارساته الأساسيّة (وهي كما وصفها ابن خلدون قابلة للردّ إلى أنظمة بعدي صورة العمران السياسية والتربوية وبعدي مادّته الاقتصادية والثقافية)يتقوّم بهذه الأشكال الأربعة الموجودة فيه آثارها حتمًا حتى وإنْ كان ذلك بترتيبٍ معكوس لما وصفنا: فكلّ دستورٍ حديث فيه آثار لما كانت عليه الدّساتير في البدايةِ. وكلّ دستورٍ قديم فيه ما يوحي بما سيؤول إليه أمرُ الدّساتير في الغاية: أعني المقوّمات البنيوية المحدّدة للدستور مِن حيث هو دستور.

فالشّكل الغاية عودة إلى الشّكل البداية. لكن العودة تجعل ما كان ضمنيًّا يصبح صريحًا: أيْ إنّ القوى السياسيّة المعبّرة عن قيم الجماعة والتي تعين المجلس التأسيسي باختيار من تعتبره ممثّلاً للحلّ والعقد في الجماعة أصبحت صريحة الوجود المؤسّسي لكنها حتمًا هي التي كانت تحدّد المعروف والمنكر قبل أنْ يصبح ذلك موضوع نصوص مكتوبة تُنسب إلى مؤلّفين معيّنين. ودون شكٍّ فإنّ ممثّلي الجماعة في التأسيس الدستوري أو ممثّلي الحلّ والعقد في الجماعة يغلب عليهم حتْمًا التأثّر بنظريّاتٍ فلسفية معيّنة تكون هي بدورها تجاوزًا نقديًّا للصّوغ العرفي الذي هو أخلاق الجماعة وتقاليدها كما تعينت في منتج حكمائها الذين لهم القدرة على إدراك السّنن الكامنة في تقاليدهم المتماشية مع ما يُرضي الجماعة. لذلك تكون هذه السّنن هي ما تقبله الجماعة دون إكراه. فيكون الحكماء هم من يُطاع لمهابته بالمعنى الجليل والجميل للمهابة التي تمثّل العقد الضّمني للثّقة بين الشّعب والنّخبة الصالحة: ومعنى ذلك أنّ المقصود بالحلّ والعقد هو إدراك ما يحقّق القبول والرّضا بصورةٍ تغني عن الحكم العنيف والفاسد أو تَحول دونه فيكون ذلك علامةً على خروج الجماعة من سلطان تاريخ الإنسان الطّبيعي المادّي إلى سلطان تاريخه الحضاري والرّوحي.

لكن هذا النّموذج التّكويني للصّيغ الدستورية شذّ عنه نموذجٌ آخر منبعه الشرق الأدنى كالحال في النّموذج التكويني فصار في صدامٍ معه لكونه يدّعي حقًّا إلهيًّا في الحكم. وبذلك صار ما ينسب فيه إلى اللّحظة الأُسطورية في النموذج التكويني يُنسب إلى لحظة الكتب المنزّلة في التجربتين المعلومتين لنا والمتقدّمتين على نزول القرآن (أعني اليهودية والمسيحية لكون التجارب الأخرى التي يقصّها القرآن لم يبق من فعلها التاريخي أثرٌ يقبل الوصف العلمي). لذلك كان الوصل الفلسفي مع هذا النّموذج الشّاذّ أعسر منه مع النّموذج الأوّل لتعقّد العلاقة بين المساريْن العقلي والنّقلي. وقد أثّر هذا النّموذج الشاذّ في الفكر الإسلامي شديد التأثير بسبب ما ورثه علم الكلام والتصوّف عامّةً وفي صيغتهما الشيعية خاصّة أثر في الحضارة الإسلامية لأنّ ثقافة اللاّهوت المتقدّم عليها كانت مسيطرة في الرقعة التي أصبحت أرضًا إسلامية فبرز ذلك خاصّةً في التصوّف وفي التشيّع حيث أصبح الحكم جزءًا جوهريًّا من العقيدة وصار الحكم من باب الحقّ الإلهي.

ولما كان تأثير ذلك النّموذج الشاذّ قويًّا وكان عود نظام الحكم في الإسلام طريًّا فإنّ الفقهاء عمّموه على مؤسّسات الدولة الإسلاميّة فاعتبر الخليفة ظلّ الله (بتأثير من بيزنطة في الدولة الأموية) وخليفته في الأرض (بتأثير من التّراث الفارسي في الدولة العبّاسية). ولما كان التشيّع يقول بما يشبه تواصل الوحي في الأئمّة فقد انبنى على هذا القول مؤسّسة تنوبه وتحكم باسمه (ولاية الفقيه) وهي أشبه بالكنسيّة في النظام الشاذّ الذي وصفنا. والمعلوم أنّ ذلك قد مثّل جوهر الخلاف بين الخياريْن الشّيعي والسّني فكان شرارة الحرب الأهلية أو الفتنة الكبرى: الخيار بين مدنيّة الحكم وخضوعه لرأي الجماعة والبيعة أو ألوهيّة الحقّ في الحكم وطابعه الوراثي حصرًا في آل البيت. لذلك كان أصل جلّ الحروب الأهلية التي مثلت الفتنة الكبرى والتي لم تكنْ دائرةً إلاّ حول الصّدام بين هذيْن الخيارين.

لذلك فالفكر السّني كان -على الأقلّ في الواجب ومن حيث المبدأ- متخلّصًا من نظريّة الحقّ الإلهي في الحكم وقائلاً باجتهاد الجماعة في النظام الحافظ للمصالح العامّة ومن ثمّ فهو ليس جزءًا من العقيدة (انظر ابن خلدون في فصل الكلام من المقدّمة والغزالي في فضائح الباطنية وابن تيمية في السياسة الشرعية المستندة إلى نظرية الأمانة والبيعة برقابة مشدّدة من الأمّة بمقتضى فرض العين الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر). لكنّنا لابد أن نعترف بأنه بخلاف هذا الواجب والمبدأ تحوّل في الواقع إلى نقيضيهما فوقع في هذا الشّذوذ رغم كون فكره في مدرستيه الأساسيتين (الأشعرية والسّلفية السويّتين) منه براء لاعتبارهما الحكم من المصالح العامّة المتروكة لاجتهاد الأمّة بخلاف الفكر الشّيعي الذي يعتبره من مقوّمات العقيدة وحقًّا إلهيا للأئمة.

المسألة الأولى: التخلص من نظرية الحق الإلهي

لن نطيل الكلام في هذه المسألة التي تعتبر جزءًا رئيسًا من الحداثة الغربية لأنّ قصدنا ليس العرض التاريخي بل فهم الفرق بين العلاج اليعقوبي المتطرّف المبني على الإرهاب الثوري والعلاج الجرماني المعتدل المبني على الإصلاح الدّيني (انظر مقابلات هيغل بين الأمرين). ويكفي أنْ نعلم أنّ كلّ الكتابات في الفلسفة السياسيّة التي بدأ بها العصر الكلاسيكي (من هوبس إلى روسو مرورًا بلوك) قد

هدف إلى القطع مع هذا الشّذوذ الذي أشرنا إليه والعودة إلى وضع المشكل في إطار فلسفي يعالج قضيّة الحكم بمقتضى قوانين الطبيعة ليقدّم لها علاجًا يجمع: بين الحقّ الطبيعي والعقد والقوّة ويهدف إلى تحرير الفكر الدستوري من الشّذوذ الذي كان الإسلام قد حرّرَنا منه في الواجب حتى وإنْ سقطنا فيه في الواقع بمقتضى تأثيره في الكلام والتصوّف فكريًّا وفي بناء الخلافتين الأمويّة والعبّاسية عمليا. لكن الأهمّ من ذلك كلّه -وهو مبتغانا من الكلام فيه- هو بيان أنّ تخلّص الغرب من هذه العلاقة في العصر الكلاسيكي اتّخذ شكليْن:

الشكل العنيف بل والإرهابي في الفكر اليعقوبي وهذا مفهوم لأنّ الإصلاح الدّيني لم يتقدّم في أوروبا الكاثوليكية ومن ثمّ فالظاهرة الشاذّة التي أشرنا إليها ظلّت فاعلة. والشّكل اللّطيف في فكر أوروبا الإصلاحية لأنّ الإصلاح الديني الذي يركّز على دور المؤمن والجماعة والتجذّر في تقاليد الأمم بدلاً من دور السّلطة الدينية المعصومة تقدم فيه على الإصلاح الدستوري ومن ثمّ فالظاهرة الشاذّة خفّ مفعولها حتى وإنْ لم يزل بصورةٍ نهائية.

فعاد الفكر الغربي إلى النّموذج الطبيعي الجامع بين الفلسفي والأسطوري واقترب من الحلّ الإسلامي الذي يكون فيه الدّين نموذجَ الحكم المثالي ومنْ ثمّ فهو معين المثل العليا المتّفقة مع العقل وليس دستورًا للحكم الواقع. لكن الفكر الغربي تصوّر هذه العودة مشروطةً بجعل الديني مردودًا إلى الأسطوري (وهذا هو جوهر المواقف التي تبنّتها فلاسفة المثالية الألمانية بمن فيهم رجال الدين المرموقون كشلايرماخر). ولما كان الصّوغ الدستوري المستند إلى الأساطير مبدؤه تأْليه قوى الطبيعة وكان الصّوغ الفلسفي من جنسه لأنه بناء على قوانين الطبيعة فإنّ العلاقة بين الأسطوري الطّبيعي والفلسفي الطبيعي يسّرت علاج القضيّة الدستورية الوضعيّة وحالتْ دون وضعها على الأقلّ في بعدها التشريعي وضعًا يجعلها تتّخذ شكْل الصّدام بين تشريعين إلهي وإنساني رغم أنّ الإشكاليّة ظلّت موجودةً كما هو بيّنٌ من كتاب شلنج في الحرية الإنسانية (1809).

ومن المفروض -على الأقلّ في الواجب- ألاّ يكون المشكل مطروحًا بالنّسبة إلى السنّة في الإسلام لأنها دون حاجة إلى أسطرة الدّين المنزّل كلّه بل هي فهمت القرآن باعتباره فاصلاً بين الحكم في واقعه التاريخي والحكم باعتباره مثالاً أعلى

يعرضه الدين ليحقّق شرط التّنافس في الخيرات: وتلك هي دلالة إزالة السلطة الكنسيّة وسلطان رجال الدّين معوّضًا لهما بسلطان الجماعة بتوسّط ضمائر أفرادها لرعاية الشأن العام ومراقبة الحكم استنادًا إلى مبدأ الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، المبدأ الذي يعدّل عمل القوى السياسية واجتهاد الجماعة لرعاية المصالح العامّة الدنيوية رعاية لا تتنافى مع المثال الأعلى الذي لا يهمل المصالح العامّة الأخرويّة.

لذلك فكلّ من يطرح المشكل دون اعتبار هذه الخاصيّة رادًّا الموقف الإسلامي إلى الموقف المسيحي والموقف السّني إلى الموقف الشّيعي وناكصًا بنا إلى معركة بيْن العقل والكنيسة بدعوى تحقيق ما تحقّق في الغرب من تحرّر من شذوذ القوْل بحكم الحقّ الإلهي، كلّ من يفعل ذلك ينصب فخاً لمفكّري الإسلام المحدثين فيوقعهم فيه حتى باتوا يدافعون عمّا هو مضادّ لمبادئ القرآن (وخاصةً منذ أن أصبحت مدرسة المودودي وما عمّ من فكرها القائل بالحاكمية الإلهية سيدة الموقف عند السّلفيين الذين لا يدرون أنهم بذلك قد أسّسوا كنسية في الإسلام) خلطًا بين ما حدث في تاريخ مؤسّسات الحكم الإسلامي التي انحرفت عن قيم القرآن وبين هذه المؤسّسات التي حدّدها القرآن صراحةً بخلاف رأْي من يزعم أنّ القرآن لم يحدّد نظام الحكم ظنًّا منهم أنّ التحديد لا يكون إلاّ في شكل دستور بالمعنى الفني الحديث للكلمة: فالحاكمية الإلهية حاكميّة نموذجيّة ومثالية وهي السّنن التي لا مردَّ لها لكون كلّ ما يجري في الواقع يبقى في إطارها دون أن تكون مردودةً إلى ما يجري من علاجات إنسانية للتعامل مع المصالح العامّة بمقتضى الاجتهاد الإنساني الخاضع للقوى السياسية الفعليّة كما يصفها علم العمران البشري والاجتماع الإنساني. إنّما هي مثالٌ أعلى يحدّد درجات فضل الحلول البشرية بما تأخذه منه من مثلٍ عليا في تحقيق مقاصد الشرع التي هي عينها حقوق الإنسان وواجباته مع اليقين بأنها لا تستطيع الخروج عمّا يحدّده من سننٍ.

وحتى ندرك ذلك واضحَ الإدراك فينبغي أنْ نفهم أنّ مشكل الحكم في الإسلام السّني (على الأقلّ في مدرستيه الأساسيتين الحنبلية والأشعرية الأُولـيين) أكثر تعقيدًا من النّموذجين العرفي والفلسفي ومن الحالة الشاذّة القائلة بالحقّ الإلهي التي وصفنا. ذلك أنّ النّموذج في الإسلام السّني فريدُ النّوع: فهو مختلفٌ عن هذين

النموذجين الواصلين بين الفلسفة وأديان الأسطورة أوّلاً ثم بين الفلسفة وأديان الوحي ثانيًا. إنّه نموذج معقّد لأنه يبدو جامعًا بين الجنسين ومانعًا منهما في آن:

1 -فالمبدأ الأساسي والجوهري يقول إنّ الحكم من المصالح العامّة (انظر ابن خلدون فصل علم الكلام من المقدّمة والغزالي كتاب فضائح الباطنية). ومن ثمّ فعلاجه أقرب إلى العلاج الفلسفي في صلته بالعلاج الأسطوري منه إليه في صلته بالعلاج الديني المنزّل، وذلك لصلته بمفهوم الفطرة التي فطر الله الناس عليها. لذلك فهو حكمٌ خاضع في الجوهر إلى قوانين طبيعية ممثّلة بقوانين صراع القوى السياسية والعصبيّات في المجتمع أو ما يسمّى بنظرية الشوكة (الأمر الذي يسّر العلاج الخلدوني فلسفيًّا ومثْله يرى شيخ الإسلام إشكالية الحكم المبني على المهابة أعني الشوكة + الشرعية).

2 -لكن المصالح العامّة ليست على الغارب، بل هي ذات صلةٍ بمُثُلٍ عليا تتعالى على كلّ المصالح العامّة والشّوكة ،مثل تحدّد نموذجًا أعلى في ضمائر المؤمنين وفي مجتمعهم المدني أعني في مدارسهم الفكريّة ونخبهم وليس في مؤسّسة كنسيّة ينفيها صراحةً النّموذج المثالي الذي يجعل حمايته مسؤوليّة المؤمنين أفرادا وجماعات ومن ثمّ من حيث هم مجتمع مدني. إذنْ، فالجماعة هي التي تمنح الشرعيّة أو تمنعها بحسب ما تراه من طاعة الحاكم للمثل العليا التي يرمز إليها بطاعة الله والرسول. فيكون الحكم جديرًا بأنْ يُطاع إن حصل ذلك وغير جدير بالطّاعة في حالة عدم حصوله. وهذه المرجعيّة المعيارية الشخصيّة والمدنيّة في الضّمائر وفي المجتمع المدني مرجعية معيارية يُقاس بها صلاح الحكم الإنساني دون أن يدّعي مدّعٍ أنّ حكمه هو حكم الله بمن في ذلك الرسول.

أليس الرسول هو القائل إنه يحكم بالظاهر ليس في القضاء فحسب، بل في الحكم بمعناه السياسي، وحتى بمعناه الخلقي والمعرفي (وإذن بالعلم الطبيعي والمتناهي) والله يتولّى السّرائر (أي بالعلم المتجاوز للطبيعة واللامتناهي). فالحكم بالعدل المطلق والمساواة المطلقة وحريّة الضّمير المطلق (لست عليهم بمسيطر) ليس وصفًا لحكم في الواقع بل هو تحديد لمثال أعلى يقاس به الحكم الواقع قربًا في الصلاح

وبعدًا في الطلاح: وكل تَجنٍّ على ما أحدثه القرآن من ثورة في المسألة الدستورية ومن ثمّ تجاوز لهذا المعيار في الضمائر صدر عن الفقهاء والمتكلمين وليس عن القرآن ولا عن السنة وذلك لخلطهم بين هذين المستويَين مدَّعين علمًا وعملاً لم يدّعهما النبيّ لنفسه، بل إنّ الكثير من آيات القرآن تنهاه عن أنْ يدّعي مثل ذلك.

إذا فهمنا هذا المبدأ في نموذج الصّوغ الدستوري القرآني الذي بمقتضاه يكون القرآن صوغًا لهذا الدستور المثالي معيارًا للدساتير الواقعية وليس دستورًا للواقع الفعلي، علمْنا طبيعة المشكل المطروح في القضيّة الدستورية لمجتمعٍ مسلم وسنّي من جنس مجتمعنا التونسي:

فليس المشكل متعلقًا بتقابلٍ بين شريعتين إلهية وإنسانية كلاهما من قبيل الواقع العيني فتكونان من نفس المستوى الوجودي، بل هو مشكل العلاقة بين واقعٍ ومثال، فيكون المشكل هو تجنّب الخلط بينهما لئلاّ ننكص إلى ما حرّرنا منه القرآن: الحكم باعتباره حقًّا إليها للبعض على البعض. من ثمّ فالتاريخ الدّستوري والقانوني الإنساني يصبح تاريخ السّعي اللامتناهي لتقريب الاجتهاد الإنساني في التّعاطي مع المصالح العامّة، الاجتهاد الذي لا يمكن أن يكون شرعه إلاّ وضعيًّا بالطبع حتى عندما يدّعي باطلاً أنه يطبق الشّرع الإلهي، تقريبه من المثال الأعلى الذي يمثّله الشّرع الإلهي المطلق والذي يَنهَى حتى النبيّ عن ادّعاء تطبيقه بغير الدّعوة إليه والقيس عليه.

فالشّرع الإلهي لا يكون بمقتضى طبعه إلاّ مثالاً أعلى لا يدرك حتى في ممارسة الرسول نفسه: ومن ثمّ فهو معيار الأخلاق التشريعية وليس تشريعًا إذ بمجرد حطّه إلى هذه المرتبة يصبح قانونًا وضعيًّا يخضع لتحكّم الحاكمين باسمه. وذلك هو التّحريف الذي نهى عنه القرآن صراحةً في سورة آل عمران حين حدّد علل التحريف عندما يجعل رجال الدين أنفسهم مشرّعين بديلاً من ضمائر المؤمنين في صلتها بالمثال الأعلى القرآني فضلاً عن أن يصبحوا معبودين. وبكلمةٍ واحدة: فالتّشريع القرآني والسنّي يمثلان مثالاً أعلى يقاس به خلق المشرّع وعدل التشريع ومساواته وتحقيقه للحقوق التي جمعت في المقاصد الضرورية الخمسة وليس هو التشريع الذي هو وضع إنساني يحدّده الفكر السّني عند الغزالي وابن خلدون ما يطلق عليه اسم رعاية المصالح العامّة الدنيوية والأخروية.

المسألة الثانية: مقوّمات الدستور عامة

كيف يمكننا الآن أنْ نحدّد مقوّمات الدستور عامّةً وفي أذهاننا ما حاولنا توضيحه من علاقة بين الصّيغة العقلية والصيغة النّقلية لكليّات الوجود الإنساني، صيغتيهما المتطابقتين في الدين الخاتم (الذي لا يحتجّ بالمعجزات من حيث هي خرق للعادة بل يحتجّ بالمعجزات من حيث هي سنن ثابتة لمجرى الكون والتاريخ والإعجاز الثاني أكثر دلالةً في العقل من الإعجاز الأوّل) وتعيناتها التاريخية في حضارتنا؟ لن نتقيّد بالمعنى الفني لتفاصيل الصوْغ الدستوري المعنى الذي يسكت عمّا ذكرنا من المصادر التشريعية في تصنيفنا لأصول أيّ دستور ليغالط التونسيين. ولذلك بيّنا تميز مسألة الحكم في المنظور القرآني على الأقلّ بمفهومه السني حتى لا نبقي خياراتنا الحضارية مضمرةً، بل نعلنها بخلاف من يغالطون الناس فيفرضون ما يريدون تقليده مِن سننٍ مستوردة مدَّعين لها كونيّة ما أتى الله بها من سلطان.

إنما نحن نتكلّم عن مقوّمات الدستور من منطلق الكوني الإنساني والخصوصي المتعيّن في التاريخ الذاتي لنا من هذا الكوني لنتجنّب ما يفرض علينا من استيراد لخصوصيات غيرنا التاريخيّة وتمريرها في شكلٍ يدّعي الكليّة الإنسانية والكونيّة الوهمية. ولما كان هدفنا التمهيد لمناقشة التّحديد المقبل -عند الشروع في انتخاب المجلس التأسيسي- تحديد مقوّمات الدستور المناسب لتونس بعد الثورة، وليس لمجرد التنظير رغم أنّ التنظير مطلوب لذاته، فإننا لن ندخل في جدال حول خصوصيةِ ما يُراد فرضه علينا إذْ يكفينا التمييز بين العمومي والخصوصي في مقوّمات الدّساتير.

فإذًا كان الدستور متضمّنًا حتمًا هذه الصيغ الخمس ليكون عبارةً عن القيم العقلية الكونية في تعينها التاريخي من خلال روح حضارة معيّنة، روحها المتعينة في أعرافها وبصوغ حكمائها قبل النّقد الفلسفي وبعده (انظر كتاب الحروف للفارابي بابه الثالث) في ضوء المطابقة الممكنة للمُثل العليا التي حدّدها العقل أو الوحي أو كلاهما معًا مثل العدل في التبادل والتعاوض (شرط السلم) والمساواة في الكرامة الإنسانية (شرط المحبّة) والحرية في تحقيق صفات الإنسان الجوهريّة، أعني فكره وإرادته (شرط المسؤولية والتكليف)، وإحقاق الحقوق لئلاّ يكون العمران خاضعًا لشرع الغاب (شرط كلّ الشروط السابقة، لأنّ العمران تعاون وتعاوض لسدّ الحاجات والاجتماع تساكن للأنس بالعشير كما حدّد ذلك ابن خلدون وكلاهما في

حاجة إلى النظام الحامي من العدوان المتبادل بين البشر في التبادل والتعاوض داخليًّا وخارجيًّا) فإنه يقتضي حتمًا المقوّمات التالية التي نتوخّى في تنظيمها مرةً أخرى نظريّة ابن خلدون تمييزًا منه لمقوّمي صورة العمران عن مقوّمي مادّته:

نظاما صورة العمران البشري والاجتماع الإنساني أيْ النظام السياسي والنظام التربوي:

1 -**النظام السياسي بمعنى نظام الحكم الراشد** بسلطة الخمس (لا الثلاث وهذا من خصوصيات تعين المقوّمات في حضارتنا) وشروط الفصل بينها واستقلالها بعضها عن البعض حتى تؤدّي وظائفها على أحسن الوجوه:

1 -السلطة التشريعية.

2 -والسلطة التنفيذية.

3 -والسلطة القضائية.

وهي كلّها تعمل بالممثّلين وهي الوجه المباشر من الحكم ثم السلطتان الأصل في كلّ سلطة أعني:

4 -سلطة الجماعة حيث يكون الاعتناء بالشأن العام فرض عين في شكل واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (تعبيرا عن إرادة الجماعة، ويتصل بها مثلا صوغ المجلة الانتخابية وواجبات المشاركة في الحياة السياسية وشروطها وكيفياتها).

5 -وسلطة أهل الذكر في مراقبة سياسة الشأن العام أو فرض الكفاية الفني (تعبيرا عن عقل الجماعة ويتصل بها حق الخبرة في النقد والمشاركة ومن ثمّ منع الاحتكار في صوغ الحلول) وهما الوجه اللامباشر من الحكم في كل جماعة. وطبعًا فهذه الخصوصية ليست خصوصية إلاّ من حيث كونها ظهرت عندنا قبل غيرنا، لكنّها كونية لأنها أصبحت مطلوبة في كلّ المجتمعات: فرض العين في العناية بالشأن العام من قبل كلّ مواطن وفرض الكفاية في سلطة النقد العلمي والفني للعناية السياسية بالشأن العام.

2 -**النظام التربوي بمعنى نظام ملكة الحكم الراشدة** (وهو معنى لا تخلو منه آية في القرآن تكلمت على مقوّمات الرسول: الحكم والكتاب)بسلطة

الخمس وشروط الفصل بينها واستقلالها بعضها عن البعض حتى تؤدّي وظائفها على أحسن وجه: 1 - سلطة التشريع التربوي 2 - وسلطة التنفيذ التربوي 3 - وسلطة القضاء التربوي وهي السلط المباشرة لعملية التربية النظامية ثم أساسًا هذه السلط أعني 4 - وسلطة رعاية التربية التي هي فرض عين على كلّ أولياء المتعلمين (ويتصل بها ما يسمّى بمنظومات أهل المتعلمين والمشاركة في الحياة التعليمية والتكوينية) 5 - وسلطة رعاية مخرجات التربية من أهل الذكر الفني (ومنها أرباب العمل وجمعيات المبدعين في التكنولوجيا بجميع أصنافها أعني في حلول المشاكل المادية والرمزية للجماعة).

نظاما مادّة العمران البشري والاجتماع الإنساني أيْ النظام الاقتصادي والنظام الثقافي:

3 -**النظام الاقتصادي والحقوق والواجبات الاجتماعية** بمعنى نظام سدّ الحاجات الماديّة أحيازا وخدمات تبادلاً وتعاوضًا: بسلطة الخمس وشروط الفصل بينها واستقلالها بعضها عن البعض حتى تؤدّي وظائفها على أحسن الوجوه: 1 - سلطة المبادرة والاستثمار الاقتصادي 2 - وسلطة منظّمات العمال 3 - وسلطة مصادر التمويل 4 - وسلطة المستهلكين الذين هم محرّك الاقتصاد الأساسي لأنه في خدمتهم 5 - وسلطة الإبداع الفنّي الذي يمكّن من تحديد العلاقة بالطبيعة، ومن ثمّ يحرّر الإنسان دون الإضرار بالمحيط الطبيعي.

4 -**النظام الثقافي بمعنى نظام سدّ الحاجات الرمزية إبداعًا وأدوات تواصل:** بسلطة الخمس وشروط الفصْل بينها واستقلالها بعضها عن البعض حتى تؤدّي وظائفها على أحسن وجه: سلط إبداع النماذج القيمية بحسب أصناف القيم وجعْلها مجال تبادلٍ رمزي بين المواطنين وهذا هو جوهر الوظيفة الاستعلامية (عن شروط وجود الإنسان الطبيعية والتاريخية وقيمته) الإعلامية (بها للإنسان حتى يكون إنسانًا) بمعناها الحقيقي لا بمعنى نقْل الأخبار أو الشائعات (وهذه وظيفة مُنافية لكلّ ما سبق إذا لم تتقيّد القيم التي نعتبرها مادّة الاستعلام والإعلام): 1 - سلطة الإبداع

المعرفي، أعني معاهد البحث العلمي 2 – وسلطة الإبداع الخلقي في الفنون وفي السلوك بانتخاب شعبي لحكماء الأمّة 3 – وسلطة الإبداع الجمالي 4 – وسلطة الإبداع الجهوي، أعني توسيع آفاق الحرية 5 – وسلطة الإبداع الوجودي (وتتعلّق بالمصالح المتعالية على مجرد المصالح الدنيويّة أعني نظام إضفاء المعنى الذي يتغيّر من حضارةٍ إلى حضارة وأهمّ عناصره القيم الروحية أو الدينية).

النظام الأصل المؤسّس لكلّ الأنظمة (المادية والرمزية):

إنه أصلٌ ذو فرعين رغم كونه النظام المحدّد لمبدأ وحدة هذه الأنظمة جميعًا، الأنظمة التي يتقوّم بها العمران أصل العمران ذاته وعلّة وجوده وذلك لأنه ينبغي أن يحدّد بصورة كلّية ثم بصورة تعينه في ذاتٍ ذات قيام حقيقي تحدّده أحياز الوجود الفعلي لكلّ كائن عمراني وتتصف بالقدرة على مراجعة كلّ هذه الأنظمة متى ما أرادت ما يجعل الدساتير جميعًا تتّصف بالانعكاس على الذّات أي لها القدرة على العودة على ذاتها ومراجعتها لتطويرها بحسب معايير وشروط تحدّدها لنفسها وهو العلامة على أنّ الدستور ليس هو في الحقيقة إلاّ وعي الأمم بذاتها في هذه الحالات التي وصفنا. وفرْعا مبدأ الوحدة الواعية بذاتها يتحدّدان كليًّا وعينيًّا:

أ – فأمّا التحديد الكلّي فيكون بمقتضاه هذا الأصل المجلّة التي تضبط حقوق المواطن وواجباته التي ترد إلى حقوق الإنسان المطابقة لمقاصد الشريعة (أعني شروط تكريم الإنسان بمعناها القرآني وتناسب مقوّمات الشخص الإنساني وجودًا وحياةً وقدرةً وعلمًا وإرادةً) كما بيّناها في غير موضع.

ب –وأمّا التحديد المعين فهو شرط تحقيق ذلك في العين من خلال مقوّمات هويّة بعينها قائمة في الأعيان وذلك بفضل المقوّمات التي يتحيز بها الوجود الفعلي للمواطن والوطن وللجماعة من حيث هي علاقة روحية بين الفرد والجماعة القائمة حقًّا في أحياز التعين أعني: مكانها (كما صاغته فلسفتها الجغرافية) وزمانها (كما رتبته فلسفتها التاريخية) وسلمها (كما وزعته فلسفتها الاجتماعية) ودورتها المادية (كما شكّلتها فلسفتها الاقتصادية) ودورتها الرمزية (كما أضفت عليها المعنى فلسفتها الثقافية).

وينبغي تحديد هذه الأنظمة جميعًا في نصّ الدستور دون تحميدها، أعني

بالإبقاء عليها مفتوحة على المكان والزمان والسلم والدورة المادية والدورة الرمزية من حيث بعدها الكوني ما يجعلها كلّها قابلة للزيادة والنّقصان وتغيّر التشكّل.

ويتمّ التحديد من منطلقين اثنين هما حدّا الشرط الإنساني في وجوده التاريخي أيْ: في أحواله العادية، أعني أحواله في السلم خاصّةً، وفي أحواله غير العادية، أعني أحواله في الحرب خاصّةً. ويكون ذلك بإجراءات الظروف الطارئة عليها، أعني ما يطرأ بمقتضى أحوال الإنسان متداول المنـزلة بين الحاكمية والمحكومية بوصفه كائنًا طبيعيًّا (الأمراض والموت) وبوصفه كائنًا تاريخيًّا (العلاقات الخارجية وأحوال الحروب الداخلية أو الخارجية). فتكون أبواب الدستور هي الأبواب الخمسة التي ذكرنا مع مقدّمة تحدّد طبيعة النّظام وخصائص الأمّة الحضاريّة.

المسألة الثالثة: مقوّمات الدستور المناسب لتونس

أبدأ بالأصل المؤسّس لكلّ الأنظمة،فتونس ليست أمّةً ذات جغرافيا وتاريخ وسلم ودورة مادية ودورة رمزيّة مقتصرة على وضعها الراهن، بل هي جزءٌ من جغرافيا وتاريخ وسلم ودورة ماديّة ورمزية تتجاوزها جميعًا ما يجعل الأمر الواقع في ذلك كله مؤقّتا بحكم أمر واجب هو ما يحدّده نسبها الحضاري فضْلاً عن نسبها الإنساني. ولذلك فالبند الأوّل من الدستور الحالي ينبغي أن يبقى كما هو أعني "تونس دولة حرّة مستقلة دينها الإسلام ولغتها العربية":

فالصفتان الأُوليان تحدّدان نسبها الخلقي إلى قيمة الحرية الإنسانية ونسبها الوجودي إلى قيمة الاستقلال المميّز لكلّ كائن ذي وجود يخصّه: ويترتّب على هاتين الصفتين كل حقوق الإنسان مع شروطها التي تجعلها ممكنةً في الواقع الفعلي وليس مجرد مبادئ قوليّة خالية من شروط ممارستها. والصفتان الأخيرتان تحدّدان نسبها العيني أعني تعين تلك القيم في حضارتها قائمة الوجود الفعلي، أعني نسبها الجغرافي إلى الوطن العربي شرطًا ماديًّا في تحريرها من التبعيّة للغير ونسبها التاريخي إلى الحضارة الإسلامية شرطًا ماديًّا للشعور بالذات المدركة لمنـزلتها في الوجود بالتّناظر مع الحضارات الأخرى: ويترتّب على هاتين الصفتين التناظر والتوازي التامّين بين القيم الكونية والقيم الحضارية التي ينتسب إليها الإنسان التونسي.

ثم تأتي المقوّمات الأربعة الباقية وهي مشتقّة من هذا الأصل إذا كنّا نريدها أنظمةً حاصلةً على القبول والرّضا وليست نصوصًا مفروضةً لا يعمل بها أحدٌ لكونها ليستْ نابعةً من المصادر التي ذكرناها في تحديد مفهوم الدستور عامّةً وتطوّر أشكاله تطوّرًا بمعنى النسخ المحافظ **Aufhebung**:

فأمّا مقوّما صورة العمران في الدستور فهما نظام الحكم ونظام التربية. والأوّل هو جملة الإجراءات القانونية التي تجعل تلك القيم تصبح موجودةً بالفعل فلا تكون مجرد حبرٍ على ورق. والثاني هو تكوين الإنسان الذي يكون تراثه معين تربيته على هذه القيم،وإرثه مساعدًا عليها بما يوفّره من شروط الاستقلال المادّي (الوطن العربي) والروحي (الحضارة العربية)، أعني شرطيْ الانتساب النـدّي للإنسانية وخاصّةً في عصر العولمة.

وأمّا مقوّما مادة العمران في الدستور فهما نظام سدّ الحاجات المادية ونظام سدّ الحاجات الروحية للإنسان فردًا وجماعةً في إطار الأحياز التي أشرنا إليها (المكان والزمان والسلم والدورة المادية والدورة الرمزية). والأوّل هو جملة الإجراءات القانونية التي تنظّم الإنتاج المادّي أحيازا وخدمات وتضبط شروط تبادلها والتعاوض فيها تبادلاً وتعاوضا عادلين بين أفراد الجماعة ثم بين الجماعة وغيرها من الجماعات المتعاملة معها. والثاني هو جملة الإجراءات القانونية التي تنظّم الإنتاج الرمزي قيمًا وثمرات، وتبادلها والتعاوض فيها بمنطق النّدّية بين الأفراد ثم بين الجماعة وغيرها من الجماعات المتعاملة معها. ولهذه العلّة كان الدستور بصورة العمران ومادّته الموجودتين فيه متميزًا بصفةٍ تجعله عين الوعي بالذات الذي للأمّة بحيث إنه ينعكس على ذاته فيحدّد طبيعته وشروط تغييره وتطويره وعلاقاته بأصله الرّوحي وبشروطه الماديّة: إنه عبارة وعي الأمّة بذاتها وبشروط حياتها.

المسألة الرابعة: شروط فاعلية المؤسسات الدستورية

بعد أنْ حدّدنا مضمون هذه المقوّمات، يبقى علينا أن نحدّد شروط فاعليتها ونجاعتها، أعني شروط تحقيقها لما جعلت له من وظائف التحقيق الأمثل:

فنظام الحكم ينبغي أن يتوسّط فلا يقع في إفراط الشدّ المولّد لاستبداد الحاكم، ولا في تفريط الإرخاء المولّد لاستبداد المحكوم، بل الحلّ هو ما يسمّى بشعرة

معاوية، أعني شروط الحزم في إدارة الشّأن العام دون إفراط ولا تفريط: وذلك هو عزْم الأمور. ومعنى ذلك أنّ الحلّ يجب أن يكون حرزا ضدّ نظرتين عرفهما تاريخنا الإسلامي وكلتاهما مولّدة للاستبداد: نظرة الخوارج ونظرة السلفية، أعني الخروج على الدولة لأتفه الأسباب والخنوع للدولة مهْما فعلت.

لذلك فالحلّ هو في دستور يجمع في نفس الوقت بين كونه ديمقراطيًّا (حكم الشعب) وأرستقراطيًّا (حكم الأعيان) فيقترب من النظام الأمريكي في هذه الخاصيّة دون أن يطابقه (انظر كتاب الأمريكيون الجوامح لوودي هولتون الذي نقلته إلى العربية مؤسّسة كلمة، الإمارات العربية المتحدة) لما نرى من مميزات لا توجد إلاّ في ارهاصات النظام المناسب في التاريخ المؤسّسي الإسلامي (كما يبين من تاريخ مؤسسات الحكم في مقدمة ابن خلدون البيان الآتي ذكره). والخاصية التي نعنيها في النظام الأمريكي هي خاصية الجمع بين الانتخاب العام ومجلس الناخبين الكبار، ومن ثمّ التوازن بين سلطتين تنفيذية وتشريعية كلتاهما فاعلة وذات شرعيّة شعبية:

فالنظام البرلماني الصِّرف لا يصلح لفاعليّة التنفيذ بسبب التلاعب الحزبي وخاصّةً إذا تكاثرت الأحزاب ولم تقتصر على عدد معقول كما في بريطانيا (المثال السيّئ هو ما يجري في إيطاليا وفي لبنان). والنظام الرئاسي الصرف لا يصلح لفاعلية التشريع بسبب تفرّد القرار كما يبين تاريخ الرؤساء العرب الذين كانوا بسلوكهم الأرعن مصدرَ كلّ نكبات العرب. والشكل المناسب هو النظام الذي يتعادل فيه التشريع والتنفيذ، ولكن، ليس على الشّكل الفرنسي حتى نتجنّب ما يسمّى بالتساكن بين شرعيّتين متنافيتين (كما حصل عديد المرات بعد الرؤساء الثلاثة الأوّلين أي في عهديْ متران وشيراك). وفي كلّ الأحوال فلا بد من استقلال القضاء على السلطتين الأخريين. وعلى الحلّ الذي اقترحناه لنظام الحكم يقاس نظام التربية.

ولا بدّ هنا من التذكير بدوْر التاريخ المؤسسي لتحديد الكلي والخصوصي مع بيان العلاقة بين السياسي والتربوي، العلاقة التي أشار إليها ابن خلدون لما حدّد علل انحطاط الحضارة الإسلامية: أيْ الممارسات التي اعتبرها قد أُفقدت المسلمين معاني الإنسانية (راجعْ فصل التربية من المقدمة). وسأكتفي هنا باقتباس فقرتين من كتابي **"الوعي العربي بقضايا الأمّة"** (دار الفرقد دمشق)، الفقرتين اللتين

حلّلت فيهما تحديد ابن خلدون لمراحل تطور مؤسسات الحكم في الحضارة الإسلامية إلى حدود عصره:

فقد أشار ابن خلدون إلى تقاسم السلطة السياسية بين الخلافة التي عاد إليها البعد المعنوي والسلطنة التي عاد إليها البعد الفعلي بعد أن حدث الفصل بين حكم القوة الفعلية ذات الأدوات المادية وحكم القوّة الرمزية ذات الأدوات المعنوية في الإسلام السنّي ونشأة شروط الرأي العام المتعالي على السلطان تعالي القيم على القوة (...) ويمكن عرض القسمة مع شيء من التعديل (التصرف) لتحقيق النسقية إبرازا للتكامل بين البعدين اللذين تتألف منهما السلطة السياسية: البعد الروحي ويمثّله الخليفة، والبعد المادّي ويمثّله السلطان:

فالخلافة أصبحت تمثّل السلطة ذات الدلالة المعنوية أو التي ينبغي أن تتعالَى على القوة لتستند إلى ثبات القيم المحقّقة للعدالة والكرامة ووحدة الأمة الروحية: الخطط الخلافية وهي: 1 – إمامة الصلاة 2 – والفتيا (وتتضمن التعليم الديني وقيادة الرأي العام 3 – والعدالة (أيْ مؤسّسة الشهادة الموثّقة للالتزامات والعقود) 4 – والحسبة 5 – والسكّة (صكّ العملة ومراقبتها). والسلطنة أصبحت تمثل السلطة ذات الدلالة الطبيعية أو التي تمارس القوّة الشرعية للتنفيذ وإمضاء التعينات الضرورية للمتعاليات في الوجود الإنساني المتناهي دائمًا. وفيها تعين انفراط عقْد الأمّة السياسي. الخطط السلطانية هي: 1 – الإمارة 2 – الوزارة 3 – الحرب 4 – البريد (أي الاستعلامات الداخلية والخارجية) والخراج (أي الجباية).

وبقيت خطّتان تشترك فيهما الخلافة والسلطنة لكونهما تقتضيان السلطتين المعنوية والفعلية رغم كون أولاهما تابعة للخليفة لتقدّم البعد المعنوي على البعد الفعلي فيها والثانية تابعة للسلطنة للتقدّم المقابل:

- القضاء الذي يستمدّ الشرعية من ممثّل القوّة المعنوية أو الخليفة ويستمدّ قوّة التنفيذ من ممثّل القوّة الفعلية أو من السّلطان.
- الشّرطة وهي تحتاج إلى البعد المعنوي للشرعية فتكون تابعة للخليفة والبعد الفعلي للفاعلية فتكون تابعة للسلطان" (ص 146–148 بتصرف).

تلك هي الغاية التي وصل إليها الحكم في التاريخ الإسلامي والتي علينا تجاوزها بتطوير ما يحتاج إلى التطوير فيها، مع اعتبار الفرق بين الظروف، وخاصّةً

تحوّل مفهوم رئاسة الدولة من الخلافة الشّاملة للمسلمين إلى الرئاسة المقصورة على ما كان شبه ولايات من الإمبراطوريّة الإسلاميّة: سلطة رمزية تضفي الشرعية باسم الأمة عامّةً دون تمييز بين القوى السياسية مع عدم نكران تعدّدها. وسلطة فعليّة تحقّق السياسات التي نالت رضا غالبية الشعب في الانتخابات الحرّة والنزيهة.

والمعلوم أنّ هذا الفصل الذي تكلم عنه ابن خلدون لم يكن على هذه الصفة لأنه لم يكن فصلاً بين شرعيّتين سلميّتين مؤسّستين دستوريًّا، بل هو كان أمرا واقعاً لأنّ السلطنة كانت تعتمد على القوّة غير المؤسّسة إذ هي كانت ثمرة العصبيات والانقلابات، ولم تكن ثمرة الأحزاب والانتخابات. ونحن نريد فصلاً سلميًّا بين السلطات الرمزية والفعليّة كالحال في الأنظمة الديمقراطية الحديثة حيث عوّض التداول السلمي التداول الحربي بين الأحزاب: فتكون كلتا السلطتين،الرمزية والفعلية، مستندتين إلى الشرعية الشعبية، أي الإنابة العامّة بفضل النظام الديمقراطي للانتخاب.

ولا بدّ من مراعاة الجمع بين العدالة والفاعلية الاقتصاديتين في النظام الاقتصادي، بحيث إنّ حرية المبادرة وحرية الملكيّة ينبغي أن تكونا مصحوبتين بالعدل في التوزيع والعناية بالكلّ تمامًا كما دعا إلى ذلك القرآن الذي جعل الإنفاق من الرزق الرامز للعدل الاجتماعي دعامة ثانية نظير الدّعامة الأولى التي هي الصلاة الرامزة للسموّ الخلقي ووسّط بينهما أداة تحقيق ذلك في الحكم أعني الأمر الشورى بين الناس متوّجًا ذلك كلّه بالاستجابة إلى الربّ أعني القيمة الأسمى التي تحرّر الإنسان من الإخلاد إلى الأرض فتمكّنه من أن يشرئبّ للفضائل والمثل العليا. وعليه يقاس النظام الثقافي كما يقاس النظام التربوي على النظام السياسي **(الشورى 38)**.

وفي الحقيقة، فإنّ الأصل في كلّ نظام يحقّق الرضا والقبول فيؤسّس للحياة الجماعية السلمية هو تقدّم الرمزي على الفعلي من صورة العمران ومن مادّته: فيتقدم النظام التربوي على النظام السياسي، ويتقدّم النظام الثقافي على النظام الاقتصادي. ذلك أنّ المحكومية والحاكميّة لا تكونان بالقبول والرضا إلاّ إذا كانتا مؤسّستين تربويًّا. والتبادل والتعاوض العادلان لا يتّصفان بالقبول والرضا إلاّ إذا كانا مؤسّسين ثقافيًّا. وما تقديم السّياسة على التربية وتقديم الاقتصاد على الثقافة

إلاّ بسبب طبيعة الفاعلية كما بيّن ذلك ابن خلدون عندما قابل بين نوعيْ الــوازع الخارجي أو البرّاني والوازع الذاتي أو الجوّاني: ففي السياسة والاقتصاد الفعل يكون ناجزًا بالفعل وفي الحين، أمّا في التربية والثقافة فالفعل يكون ناجزًا بالقوّة وبالتراخي فضلاً عن كون الوازع البراني في السياسة والاقتصاد له القدرة على الإكراه في حين أنّ الوازع الجوّاني في التربية والثقافة لا يفعل بالإكراه بل بالطاعة الحرّة.

خاتمة

وفي الختام فإنّ الكلام الفلسفي في الدساتير لا يهتمّ بجزئيــات البنــود الــتي يتضمّنها نصّ الدستور، بل همّه الأساسي يكمن في تحديد المبــادئ العامّــة الــتي بالانطلاق منها يمكن أن يحصل الصّوْغ التفصيلي في بنود. وما كتبت هذا إلاّ لأبيّن أمرين أحدهما سلبــي والثاني إيجابــي:

فأمّا الأمر الأوّل السلبــي فهو لمنع استحواذ لونٍ واحد من الطّيف السياسي التونسي بتدبير الأمر الدّستوري بمنطلقات سطحيّة يظنّونها علميّة وهي في الحقيقــة قشور أيديولوجية لا تتجاوز الفهم السّطحي للحداثة والعلمانية. والهدف من هذا الأمر السّلبــي هو تحرير الفكر الدّستوري في تونس من التبعيّة التي ليس لها مــن مبرّر لأنّ جميع الأشكال الدستورية التي عرفتها البشرية عرفتها كــلّ المجتمعــات البشرية حتى وإنْ اختلفت أساليب التعبير عن الوظائف التي يؤدّيها الدستور ســواء كان مصوغا بالمعنى الحديث أو مرسومًا في العرف الذي ينظّم حياة الجماعة سياسيًّا وتربويًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا نبعًا من أصلٍ واحد هو كيان الأمّــة بــالمعنيين اللــذيْن وصفنا.

وأمّا الأمرُ الثاني فهو لبيان أنّ المسألة الدستورية ليست مسألةً حديثة، بل هي مسألة لا يخلو منها عمران والاختلاف ليس إلاّ في مراحل الصوغ التي هي عينــها مراحل نضوج الوعي بها، رغم أنها في ذاتها حاصلة حتى وهي غير واعية كما بيّنــا في المراحل التي مرّ بها الصّوغ الدستوري من تشريعات العرف بالشّــكل الجمعــي الأسطوري الذي لا مؤلّف له إلى التأليف الفردي في شكل أبطــالٍ أســطوريّين حدّدوا شرائع شعوبهم من خلال حدسهم العميق لقيم حضارتهم ثم يتكرّر الأمر في الترتيب العكسي أعني صوْغ الفلاسفة للدّساتير الفــردي ثم الجمْعــي في شــكل

الجمعيّات التأسيسيّة. لكن الصّوغ التامّ هو الذي يتضمّن ذلك كلّه بحيث إنّ الحديث منها كان بالقوّة في القديم، والقديم منها تمّت المحافظة عليه في الحديث حفظ النّسخ الحافظ بالمعنى الهيغلي للكلمة.

كما يمكن لهدفِ التثقيف الدستوري أنْ يعدّ شباب الثورة لخوض معركة التأسيس للدّستور الجديد فيكون ذلك جامعًا بين الأمريْن لأنّ شباباً قام بمثل ما قام به من حقّه أن يكون معتدًّا بنفسه، فلا يبقى كما يُراد له رازحًا تحت عبْء العقد إزاء أمرٍ لا وجود له:

فليس صحيحًا أنّ التنظيم الدستوري للأنظمة ظاهرة حديثة أو مستوردة إلاّ في خيال العارضين لكاريكاتور الحضارتين العربية والغربية. ولعلّ مفهوم الملّة كما صاغه الفارابي كافٍ وزيادة لإقناع أيّ باحث موضوعي بأنّ هذه الظاهرة كونيّة، بل إنّ التقسيم إلى الملل غير الفلسفية والملل الفلسفيّة هو عينه التقسيم الذي صغناه بصورة أكثر مناسبة لظرفيّتنا. وليس صحيحًا أنّ المسألة تطرح في كلّ الحضارات بنفس الشّكل والأسلوب حتى وإن كانت القيم الأساسيّة كونيّة بمنطق العقل أوّلاً وبنصّ القرآن ثانيًا لكون الفطرة جامعة بين ضربيْ إدراك الحقيقة الإنسانية، العقل والنقل المتطابقين في الدّين الخاتم.

وزبدة الكلام هي أنّ الدساتير مللٌ وضعيّة بالمعنى الفلسفي للكلمة، إذ هي مثلها مثل الملل تؤدّي نفس الوظائف في تنظيم الحياة المدنية ببعديْها الأدنى (ضمان حياة) والأسمى (ضمان الحياة): والفرق بين النّكرة والمعرفة هنا فرقٌ قرآني لا يدركه من لم يفهم علل الثورة أعني رفض الشباب أن تكون حياته حياةً بل يريدها الحياة. وقد مرّت الملل الوضعيّة بنفس المراحل التي مرّت بها الملل الأسطورية والدينيّة، أعني المرحلة العفويّة والعرفيّة ثم القصديّة والعقليّة كما هو بيّن من الباب الثالث من كتاب الحروف للفارابي وكذلك من كتابه في الوجود أو في علم الإنسان. ولذلك صنّفها ابن خلدون إلى أنظمةٍ طبيعية وأنظمةٍ عقلية وأنظمةٍ جامعة بين الشّكلين. ثم أضاف إليها قسمة تضاعفها ثلاثتها بأنْ جعل كلّ واحد منها منقسمًا إلى شكلين:

الشّكل المقصور على عقد بين الحاكم والمحكوم من دون ضامن سماوي وعلّة الطّاعة فيه حساب المصالح بين طرفيْ العقد فيكون في واقع الأمر من جنس يمكن

من كلّ الخداع السياسي بسبب الاقتصار على الوازع الخارجي وغياب الوازع الذاتي بلغة ابن خلدون. والشكل المتجاوز لذلك بضمانة الشّرع السماوي رمزا إلى تعالي القانون وقدسيته عندما يتجاوز المصالح الدنيوية التي يغلب عليها منطق التحايل إلى مراعاة المصالح الأخروية التي تشدّ هذه المصالح إلى القيم والمثل السامية فتكون السياسة والدولة جديرتيْن بأن تُعتبرا من المقدّسات.

التمثيل الجامع بين العدل والفاعلية

قال لي أحد طلبتي النّجباء ذات مرة بعيْد شرارة الثورة (هو الأستاذ محسن العامري) -لما رآني أُكثر من الشّواهد الخلدونية في كتاباتي الموجّهة لشبابها- ما يمكن تلخيصه على النحو التالي:

قال: هل تعتقد أنّ ابن خلدون الذي نراه فاتحًا الكتاب (بكل معانيها وخاصة بالمعنى العامي منها) ومستقبلاً القبلة ليس مؤرّخًا فحسب بل هو رئيس محكمة التاريخ ليرشد شباب الثورة؟

قلت: أصبت يا محسن. فهو "فاتح الكتاب بالتونسي" يعني أنه يرأس محكمة التاريخ ليقوّم سعي أبناء تونس نحو التحرر والاستقلال والدّفاع عن قيمهم ولسانهم، أعني للحفاظ على البند الأوّل من الدستور وتفعيله ليكون حقيقةً متعيّنة في الواقع وليس مجرد نصٍّ لم يتجاوز منزلة الحبر على الورق الحبر الذي يريد أن يمحو حتى أثره بعض المتنمّرين.

لكني أضيف الآن إلى ما جاء في هذا الحوار القصير أمرًا آخرَ لعلّه هو المطلوب فهمه في هذه اللحظة الحرجة من تاريخ الأمّة العربية الإسلامية: **إني أرى في دور نصب ابن خلدون دوره الرّمزي أكثر من ذلك.** ينبغي أن نقرأ خاصيّات سيرته وموضع نصبه خاصيّاتهما التي توافق وضع الثورة الحرِج في لحظتنا الراهنة:

فهو ابن القصبة أو ما يليها وابن جامع زيتونتها. وهو بهندامه وانتصابه ذي العنفوان يمثّل تونس الأبيّة ودورها التاريخي. وهو معتصمٌ في قلب العاصمة اعتصام الوسيط الخالد بين الماضي (المدينة العتيقة) والمستقبل (باستقباله القبلة). وهو مدركٌ جيّدَ الإدراك لما يحيط به يمنةً (= سفارة فرنسا الحالية والإقامة العامّة في عهد الاستعمار) ويسرةً (= الكاتدرائية التي تمثّل رمز التساند بين الكنيسة والاستعمار) ممّا لا يزال أصحابه وعملاؤهم ساعين في العلَن والخَفاء إلى تجاوز العلاقات النّديّة ليكون رمزاً يواصل عهد الاستعمار البائد سياسيًّا (على يمينه) وروحيًّا (على يساره) لعلّ ذلك يرهن مستقبل البلاد بالتبعيّة الأبديّة.

المسألة الأولى: طبيعة تمثيل الأمة في نظرية الحكم السنّية

قدّمت بهذا الحوار وبهذه الإضافة لمسألة مكمّلة لمقدّمات الصوغ الدستوري، وكلتاهما ذات صلةٍ بالسّعي إلى التحرر مما نبّه إليه ابن خلدون: ولَع المغلوب بتقليد الغالب ودور ما يحيط باعتصامه يمنةً ويسرةً في الوصل بين القديم والحديث من تاريخنا المجيد. والمبدأ المحرّر من هذا المرض هو فهم سرّ القوّة الحقيقية التي تحصّن الأمم ضدّه: فوعي الأجيال برصيد الأمّة الروحي والحضاري يهبها النّشوة الوجودية المحرّرة من التخاذل التاريخي فتنتصب بعنفوان يرمز إليه فكر ابن خلدون واعتصامه في قلب العاصمة اعتصامًا واصلاً بين ماضٍ يزداد جمالاً وجلالاً ومستقبلٍ يوحي بالرّفعة والنصر. وهذا الوعي الذي أشرنا إليه في كلامنا عن المسألة الدستورية (المحاولة السابقة) ينبغي أنْ نواصله فنبحث في أساس الديمقراطية الفعلية التي تريدها الثورة غير المقصورة على الديمقراطية الشكلية التي تريدها الثورة المضادّة وأسياد أصحابها المرموز إليهما بمن يحيط بابن خلدون يمنةً ويسرةً: وهذا الأساس هو النظام الانتخابي أو طبيعة التمثيل العادل والفاعل.

قال عبد الرحمن بن خلدون ابن القصبة الأبدية وثابت الاعتصام الدائم في قلب العاصمة: "وألحَقَ (الأشعري) بذلك (بمسائل العقيدة) الكلامَ في الإمامة لِمَا ظهر حينئذ من بدعة الإمامية في قولهم: إنّها من عقائد الإيمان وإنها يجب على النبيّ تعيينها والخروج عن العهدة فيها لمن هي له وكذلك على الأمّة (النظرية الشيعية في الحكم). وقصارى أمر الإمامة أنها قضية مصلحية إجماعيّة ولا تلحق بالعقائد (النظرية السنّية في الحكم)" (المقدمة الباب السادس فصل علم الكلام ص.834 من طبعة دار الكتاب اللبناني الثالثة بيروت 1967).

إذا كان الحكم (الإمامة) ليس من العقائد بل من المصالح العامّة ذات العلاج الإجماعي كما يشير إلى ذلك ابن خلدون ممثّل أكبر فرق السنّة وأكبر فلاسفتها (الأشعرية)، فإنّ المشكل المطروح هو: كيف يتحقّق هذا العلاج الإجماعي لما ينتسب إلى المصالح العامّة وذلك على مستويين تاريخي (كيف تحقّق ما تحقّق منه) ومعياري (كيف ينبغي أن يتحقّق ولِم لَم يتحقّق الأساسي منه إن كان لم يحصل)؟ وملخّص قول ابن خلدون قضيتان ثوريتان في فكرنا السياسي:

1 -فالحكم ليس من العقيدة بل هو قضية مصلحية (والمصلحة طبعًا جامعة بين نوعيْها الواقعي والمثالي في الحياتين الدنيوية والأخروية).

2 -والقائمون عليه لا يرثونه بل هو حصيلة تمثيلهم لإرادة الجماعة بآلية الإجماع التي تطوّر مفهومها خلال تطوُّر مؤسّسة الحكم في الإسلام السنّي خاصّةً كما سنرى.

ويقتضي توضيح فكرة ابن خلدون أن نقدّم نبذةً فنميّز في المستوى التاريخي من مسألة العلاج الإجماعي لتدبير قضية الحكم المصلحية المراحل التالية: مرحلتين متقدّمتين على الفتنة الكبرى، ومرحلتين متأخرتين عنها، ثم الوضع الراهن.

المسألة الثانية: ما قبل الفتنة الكبرى، من بداية دولة الإسلام إلى تأسيس الخلافة الأموية

1 – المرحلة النبوية: وتُعتبر في الوعي الجمعي ذروة الرّشد للاعتقاد بكونها على صلةٍ مباشرة بمصدر المثال الأعلى في صيغته النقْلية الموافقة لصيغته العقلية وصلاً بين الصيغتين بأصلهما أعني الفطرة التي هي خِلقة وطبيعة في المنظور العقدي عند المسلمين. وهذه المرحلة بخلاف ما يتوهّم الكثير لم يكن فيها الرّسول مستبدًّا بالأمر، بل كان يشاور الصّحابة والجماعة كما يتبيّن من طبيعة مؤسّسة الجمعة التي تجمع بين الدّيني والسياسي في رمز الخطبتين المتلازمتين. ولعلّ تنبيه القرآن إلى أنّ النبيّ ليس على المؤمنين بمسيطر كافٍ وزيادة على هذا المبدأ.

وطبعًا فلسنا ندّعي أنّ الأمر كان يُدار بشكلٍ ديمقراطي بل نسلّم بأنه كان ذا شكلٍ أرستقراطي. وليس من شكٍّ في أنّ منـزلة الصحابي كانت ديمقراطية (حيث يكون بلال صحابيًّا مثله مثل أبي بكر). لكن الصحابة لا يتكافؤون من حيث الدّور والمساهمة في إدارة الأمر: فبعضهم كان نصيبه من الحلّ والعقد أكبر من نصيب البعض الآخر إذ لم يكن وزن الفاروق كوزن أبي هريرة. ولما كان معيار هذا الدّور غير مستندٍ إلى الثروة بل إلى الإخلاص في خدمة قيم الرّسالة وكذلك إلى مميزات شخصيته قوّةً وضعفًا، وصفنا العلاج بكونه أرستقراطيًّا إذْ لو كان المال متقدّمًا على الإخلاص للقيم لكان نظام العلاج الإجماعي أوليغارشيًا وهو لم يكن كذلك لأنّ الرسول نفسه حتى بعد زواجه من خديجة لم يصبح من الأثرياء.

2 – **المرحلة الراشدية:** وهي تُعتبر أقربَ ما يكون من النّموذج النبوي أو على الأقلّ هكذا يعتقد جلّ المسلمين. وليس مهمًّا ولا بمؤثّرٍ ما يعتقده بعض المتطفّلين على التاريخ ممّن يريدون أن يردّوا عظائم الأمور إلى صغائرها قياسًا على صَغار نفوسهم الصغيرة. فمَن يرى التاريخ الكبير بعيْن التاريخ الصغير حقيرٌ حتمًا: وكما قال هيغل فإنّ خدم الغرف لا يعتقدون بوجود أبطال.

إنما نحن نلاحظ أنّ النظام الراشدي في العلاج الإجماعي قد تطوّر بالتدريج تباعدًا عن النظام الأرستقراطي وتقاربًا من النظام الأوليغارشي حيث ربَا دور المال. وإدراك الفاروق لهذا التحوّل هو الذي جعله ينقل الانتخاب من منهج الرّضا والقبول في تعيين الخليفتين الأوّلين إلى منهج المجلس الانتخابي المضيّق. لذلك فلا عجبَ أنْ أصبح التّناقض بين هذه الغاية وتلك البداية مفعّل الحرب الأهلية أو الفتنة الكبرى لكونه مكّن أصل الفتنة من أن يجد الصّدى الشعبي: الخصومة حول أصل الحكم هل هو مصلحي وإجماعي أم وراثي وموصى به لم يؤثّر في البداية وما كان ليؤثّر لو لم يدعمه هذا التحوّل. ما كان ليؤثّر حقًّا لو لم يمكّنه هذا المآل إلى الأوليغارشية الأمويّة من الحصول على التأييد المفجّر للحرب الأهلية باغتيال الخليفة الثالث.

الحصيلة: إذنْ، فالمرحلتان المتقدّمتان على الفتنة الكبرى يمكن أن نصف العلاج الإجماعي فيهما بكونه بيد أهل الحلّ والعقد الذين كانوا ممثّلين للأرستقراطيّة (الفضلاء) وأصبحوا ممثّلين للأوليغارشية (الأغنياء).

المسألة الثالثة: ما بعد الفتنة الكبرى:

وتمتدّ من نهاية الحرب الأهلية بمراحلها المعلومة للجميع أعني من استتباب الأمن للدولة الأموية إلى خلافة المعتصم.

3 – فمن بداية الدولة الأموية إلى بداية عهد المعتصم ثالث أبناء هارون الرشيد يمكن أن نصف العلاج الجمعي بكونه محاولة للتوفيق بين المبدأيْن الغالب كلّ منهما على أحد فرعيْ أهل الحلّ والعقد. ففرع أولي الأمر الأوّل يمثّله العلماء في التقاليد العربية الإسلامية. وكانوا من المحافظين ولو ظاهريًّا على الطابع الأرستقراطي. وفرعهم الثاني يمثّله الأمراء في نفس التقاليد وهم من المحافظين على

الطابع الأوليغارشي. والأثرياء هم في الأغلب من قريش والعلماء هم من مواليها وفي ذلك انقلاب بيِّن للقيم إذ أصبح الموالي أقرب إلى النهج الأرستقراطي والأسياد إلى النّهج الأوليغارشي فاستتبع الثاني الأوّل وتلك هي بداية الاستبداد والفساد. ولعلّ تأثير النّماذج المحيطة بالدولة النّاشئة وبقيّة نخب الغساسنة والمناذرة ممّا يساعد على تفسير ما غلب هذه المرحلة: فقد غلب عليها تقليد الشّكل البيزنطي في دولة بني أميّة بداية والشّكل الفارسي في دولة بني العباس غاية.

4 - ومن بداية عهد المعتصم أصبح الحكم قريبًا من حكم الانقلابات العسكرية العربية الحديثة بعد الحرب العالميّة الثانية: حكم الجاهلية بمعنييْها: أيْ الجهل المنافي للعلم والجهالة المنافية للحلم. وهذه المرحلة هي أطول مراحل تاريخنا الدستوري في واقعه الذي كان في فصامٍ مطلق مع مبادئنا الدستورية في الواجب (وهي المبادئ التي تكلّمنا عنها في البحث السابق). فهي تمتدّ من عهد الحامية التركية للمعتصم (حرب البلاط بين أبناء هارون الرشيد الثلاثة: الأمين عربي الأم والمأمون فارسي الأمّ والمعتصم تركي الأم) إلى عهد الانكشاريّة العثمانية أعني إلى بداية النّهضة الحديثة في العالم الإسلامي.

وهذه المرحلة مثّلت النهاية التامّة لدور الفرع الأوّل من أُولي الأمر أعني العلماء من حيث هم ممثّلون للأرستقراطية -مع بعض الاستثناءات في بعض المراحل الحرجة من تاريخنا كالحال مع العزّ بن عبد السلام أو مع شيخ الإسلام ابن تيمية- لكونهم أصبحوا في خدمة الأوليغارشية والعسكريّة. والعلّة في حصول هذا التحوّل ليس مقصورًا على الانقلابات العسكرية واستبداد الحامية بالأمر فحسب، بل كان ذلك لعلّتين كلتاهما حصلت بسبب فساد النظام التربوي وتعفّن طبقة العلماء تمامًا كما نرى ذلك اليوم سائدًا بين أغلب نخب الجامعات العربية:

الأولى هي تزايد دور التصوّف بوجهيه غير الفلسفي والفلسفي. فالأوّل أثّر سلبًا بالنهي عن الاشتغال بالشّأن العام بدعوى الزّهد في الدنيا. والثاني أثّر إيجابًا بنظرية وحدة الوجود التي تجعل الواقع واجبًا، ومن ثمّ فهي تؤيّد الاستبداد المطلق وتعتبر الحاكم خليفة الله في الأرض وتتواطأ مع الحكّام ليكون لها ما للكنيسة من سلطانٍ على الأرواح في حين يكون السلطان على الأبدان للأمراء: مبدأ القسمة بين ما لقيصر وما لله في المنظور المسيحي وهو عينه ما يراه العلمانيون اليعقوبيّون

والفرق الوحيد هو أنهم يعوّضون القيصر بمافيا الحكم ويعوّضون الله بما يسمونه الخصوصية الفردية. (ولنضربْ مثالاً سريعًا بين قوسين حول هذا الفصل اليعقوبي: فلو طبّقنا تصوّرهم لعلاقة المجال الخاصّ بالمجال العامّ في مسألة السلطان على إفرازات البدن مثلاً ضبطًا وتسيبيا لكان من الواجب أنْ يجعلوا الحياة الجماعيّة مستحيلة: لن يجالس أحدٌ أحدًا باسم حرية البدن في إخراج إفرازاته ومنْع المجال العام من التدخّل في الشأن الخاصّ. وذلك تقريبًا ما يريدون في الكثير من المجالات التي هذا جنسها حتى وإنْ تعلّق الأمر أحيانًا بما هو أهم ممّا يتعلّق به هذا المثال من الحرّيات. والمعلوم أنه لا شيء أكثر خصوصيةً من حقّ الإفراز الحرّ: ومنْ ثمّ فمن المفروض بمنطقهم أن يمنع على الجماعة التدخّل في مسائل "الإيجيان" البدني، منعهم إياها من التدخل في "الإيجيان" الخلقي والروحي. وهم يسمّون ذلك من الحريات: كأنْ تنتشر الحانات في كلّ مكان وتكون كلّ مسالك المارّة حولها مليئة بقيْء السّكارى وتبرّج العذارى، فلا تسمع من حولك إلاّ الكلام البذيء بحيث بات شبه ممتنع أن تخرج صحبة ابنتك أو أختك أو أمّك في الكثير من الشّوارع والمناطق).

والثانية هي تطوّر علم الكلام الأشعري إلى الأسوأ. فهو بدأ ثورةً على العقلانية السّطحية وانتهى إلى الطبعانية الجبريّة المطلقة. فآل به الأمر إلى أنْ يصبح من جنس الفكر الصوفي القائل بوحدة الوجود التي لا تفرّق بين الواقع الموجود والواجب المنشود.

المسألة الرابعة: المرحلة الراهنة، أيْ منذ النهضة إلى بداية الثورات العربية التي انطلقت من تونس الأبيّة بقيادة شبابها ذي العنفوان الأصيل فتيات وفتيانا

وهذه المرحلة كما يتبين لكلّ مَن يدرسها بموضوعية جمعت كلّ المراحل السابقة وجرّبتها جميعًا فكان مشكلها أنها جمعت عيوبها كلّها ولم تحصلْ على فضل أيٍّ منها. ولن نطيل القول فيها لأنها تقريبًا معلومة الخصائص والصّفات للجميع أو تكاد. ولعلّ أهمّ خاصية نكتفي بذكرها هي الفصام الذي يعاني منه الفكر والواقع الإسلاميّان المضاعف أعني في عامّة الشّعب ونخبه الأصيلة وفي القلّة من نخبه العميلة. ويمكن وصفه على النحو التالي:

فصام الأغلبية: ويشمل الشعب كله مع نخبه التي تتكلم باسم الأصالة:

أ - ففي الخيال والحلم لا يزال ما تقدّم على الفتنة مثالها الأعلى على الأقلّ بالنسبة إلى عامّة الشعوب دون اعتبار القلّة المنبتّة من النّخب المستلبة وهذا المثال الأعلى هو خاصّة أصل فكر الحركات الإسلامية الدّاعي إلى دولة إسلامية، لكنه مثال أعلى في الخطاب فحسب بدليل أنّ أيّا منها يصبح أشبه بما يجري في النظم العربية المستبدّة والفاسدة بمجرد أن ينتقل من المعارضة إلى الحكم. ولا فائدة من تعين الأمثلة فالجميع على بيّنةٍ مما أقصد.

ب -لكن ما يجري في الواقع هو بالذّات جنيس ما حصل بعد الفتنة الكبرى يُضاف إليه في الكثير من بلاد العرب والمسلمين العودة إلى نفس الأمراض التي ولدت الفتنة الكبرى وخاصّة بعد ما يزعم من ثورة تُنسب إلى الخميني، أعني جوهر الطائفية التي هي في الحقيقة نكسة في تاريخ الفكر والعمل الإسلاميّين لكونها عودة إلى تأسيس الكنسيّة من جديد وتغليب نظرية الحكم من حيث هو جزء من العقيدة فيكون حقًّا إلهيًّا للبعض وليس كما وصفه ابن خلدون من المصالح العامّة التي يكون علاجها إجماعيًّا.

فصام الأقلية: ويقتصر على النّخب التي تمضغ كليشيهات الكاريكاتور الحداثي

أ - ففي الخيال والحلم صار كاريكاتور الحداثة الغربية مثالاً أعلى عند من لم يأخذ من العلمانية والتّحديث إلاّ أشوه صورهما، أعني اليعقوبية والماركسية التي تحوّل الدّاعون إليها بعد سقوط الاتحاد السّوفياتي إلى الليبرالية الأمريكية.

ب -لكنهم جميعًا تحالفوا مع من حَكم بالاستبداد والفساد، وزعموا فرض التحديث من فوق بدلاً من جعله ناتجًا عن حيويّة الحضارة التي تعي نقائصها فتسعى إلى إبداع شروط استكمال شروط وجودها الحرّ والمستقلّ ضمن هويّتها العربية الإسلامية. ورمز هذا الموقف هو عينه الموقف من البند الأوّل من الدستور الحالي.

المسألة الأخيرة: ما المطلوب لتجاوز هذا المأزق؟

الحكم إذنْ قضيّة مصلحة إجماعيّة، أيّاًنه من المصالح العامّة ذات العلاج الإجماعي وليست من العقائد إلاّ من حيث مثلها العليا كالحال عند جميع الشّعوب السويّة، أعني ذات السيادة الحرّة وغير التابعة، سواء كانت هذه المثل العليا مقصورة على الإدراك العقلي المجرد عند النّخب أو مصحوبة بالتأييد النّقلي عند عامّة الناس ضمانًا لقدسيّتها المساعدة على مقبوليّتها الطّوعية، أعني المغْنية عن الزجر القانوني الخالي من القدسيّة والعائد إلى كلّ الحيل التي تبلغ الذّروة في ما يسمّى "بتعليل مصلحة الدولة Raison d'Etat".

فكيف يكون العلاج الإجماعي للحكم من حيث هو تدبير المصالح العامّة؟ الجواب عن هذا السّؤال يكمن في علاج مشكل النّظام الانتخابي علاجًا يجمع بين **فاعليّة التمثيل ومساواة المواطنين في حقّ المساهمة في تدبير الشّأن العام**. لما كان النّظام الحالي في البلاد العربية كما أسلفنا جامعًا لعيوب كلّ المراحل التي وصفنا وخاليًا من فضائلها، فإنه علينا أنْ نوسّع مفهوم الحلّ والعقد وولاية الأمر لتشمل كلّ الهيئات الممثّلة لتساهم في تدبير الشّأن العام فيكون للأحزاب والجمعيات والمؤسّسات النّقابية إلخ... من الهيئات حقّ المشاركة في الترشّح والترشيح والتقدّم أمام الشّعب لتمثيله في تدبير العلاج الإجماعي للحكم، بمفهوم رعاية الشّأن العام والمصلحة العامّة التي لا تتنكّر للمثل العليا التي تؤمن بها الجماعة نقلاً أو عقلاً أو بهما معًا. لذلك فالحلّ الوحيد الممكن هو أنْ تكون السلطة التشريعيّة مؤلّفة من غرفتين.

وقد سبق فنصحت بذلك لمنْع مآل النّظام السابق إلى ما آل إليه بعد عقده الأوّل، فضلاً عن التشويه الذي حصل لمفهوم الغرفتين في التعديل السّخيف للدستور الذي عمّق الدّاء بدل علاجه. ولو تحقّق ما كانت الوضعيّة تقتضيه حينها (الحرب الأهلية في الجزائر) لكنّا اليوم قاب قوسين أو أدنى ممّا نسعى إليه بعد الثورة من بعْثٍ للحياة السياسية السويّة وتحقيق المصالحة بين كلّ الأطياف السياسية في تونس. ذلك أني وضعت الشّروط التالية: الحدّ من سلطان الرئيس وفصل الدولة عن الحزب وسنّ العفو العام لعلاج أدواء الماضي أولاً. ثم التحرير المطلق للحياة السياسية والفكرية والإعلامية لتجديد النّخب إعدادًا للمستقبل ثانيًا.

فيكون الشّرطان محقّقيْن للمصالحة بين الشّرعية الإنقاذيّة التي قبل بها الجميع (لفرط ما حلّ ببورقيبة ونظامه من علامات أرذل العمر حتى صارت الدولة تسيّرها عجوزٌ شمطاء وتخاذل الساسة الذين اقتتلوا لتقاسم الإرث ويدّعي بعضهم الآن قيادة الثورة) بشرط أن تكون مؤقّتة بالطبع والشرعية الديمقراطية التي لا بديلَ عنها بعد اهتراء الشّرعية التاريخية التي حكم بها نظام بورقيبة المصالحة التي تمكّن من تجديد الطبقة السياسيّة وإيجاد البديل من نخبة عهده، نخبه التي شاخت بالمعنييْن الفصيح والعامّي:

الغرفة الأولى تضمن فاعلية التمثيل حتى يكون للسّلطة التشريعية القدرة على التشريع وعلى مراقبة السلطة التنفيذية: وهذا يقتضي الانتخاب بالدوائر والأسماء الأعلام أعني الأشخاص الذي يرتضيهم الشعب ليكونوا ممثّلين له، إمّا لأنه يعتبرهم من الفضلاء أو لأنه يعتبرهم من الحكماء أو لأيّ سبب آخر يراه الشعب الذي يختارهم لمهمّة التشريع باسمه.

والغرفة الثانية تضمن عدل التمثيل لكلّ الحساسيات الفكرية والخيارات القيمية والمصالح الاجتماعية في الجماعة: وهذا يقتضي الانتخاب النّسبي المطلق لكلّ الأحزاب والهيئات الاجتماعية والجمعيات الفكرية بحسب ما تعيّنه هذه الجماعات من ممثّلين لنسبها في مجلسٍ يمكن أن يكون غرفةَ تقادح الأفكار ومناقشة قرارات الغرفة الأولى دون أن يكون لها حقّ التشريع رغم أن لها حقّ رفض التشريعات بصورةٍ نهائية بمقادير أغلبيّة ينبغي أن تكون مؤثّرة كأن تكون بأغلبية الثلثيْن من أعضائها.

لكن كلّ نظام انتخابي يكون عقيمًا إذا لم تصحبه المحاذير الضرورية الحائلة دون التلاعب بالنظام الانتخابي من خلال التحايل في صوغ المجلة الانتخابية فتكون أداة تزييف قبلي يبدو شرعيًّا لكونه يتّخذ شكلاً قانونيا صريحا. ويمكن أن أقترح حصرًا نسقيا لفنيات التلاعب بالنظام الانتخابي كما تبيّنها التجربة التاريخية لمناورات الأحزاب التي توظّف النظام الانتخابي للمحافظة على الأغلبية حتى وإنْ كانت زائفة. فهذا التلاعب لا يمكن أنْ يتأسّس إلا على العبث بأحياز الوجود العيني للمواطنين:

1 -التلاعب بحيّز المكان من خلال تقسيم الدوائر.

2 –والتلاعب بحيّز الزمان من خلال تحديد الآجال.
3 –والتلاعب بحيّز السّلم من خلال توظيف المال خاصّةً.
4 –والتلاعب بحيّز الدورة الماديّة من خلال توزيع الثروة.
5 –والتلاعب بحيّز الدّورة الرمزية من خلال تزييف الإعلام.

لذلك فلا بدّ من التغلّب على هذه التلاعبات بالصورة التالية:

1 –فالحائل دون التلاعب بالمكان هو التحرّر من المركزية إلى أقصى حدّ، بحيث إنّ تقسيم المكان يكون أعدل ما يكون.
2 –والحائل دون التلاعب بالزمان هو التحرّر من التحكّم في تحديد الآجال وجعلها موضوع توافق من أقاليم الوطن.
3 –والحائل دون التلاعب بالسلم هو الضّبط الدقيق لدور المال في الانتخابات.
4 –والحائل دون التلاعب بالدّورة الماديّة هو تحديد نسب الطّبقات بالتوافق المستند إلى العلم بأحجامها في الدورة المادية.
5 –والحائل دون التلاعب بالدّورة الرمزيّة هو تحرير الإعلام من التبعيّة للسّلطة التنفيذيّة وإضفاء التعدّدية عليه مع جعله خاضعًا لسلطة حكماء وفضلاء متعالِين على الانحيازات السياسوية.

لكن الحرز المطلق ضدّ كلّ تحريف، أعني الحَصانة الحقيقية لكلّ أمّة حيّة يبقى ما يسمّيه ابن خلدون بالوازع الذاتي أيْ ما أطلقنا عليه اسم أصل كلّ النّظم: المعروف والمنكر لكلّ أمّة، أيْ تقاليدها الخلقية التي تحرّرها من الركون إلى الحلول السهلة المعتمدة على أداتيْ الحكم الفاسد والمستبدّ (الخوف والطمع). ولما كان الشباب ممثّلاً لخاصيّتين خلقيتين قلّ أنْ تكونا مصابتين بهذه العاهات فإني مطمئنّ ومؤمن بأنّ مستقبل الثورة هو ما يطمح إليه كلّ الخيّرين في تونس وفي الوطن العربي مهْما كانت المطبّات والمناورات التي تأتي من أصحاب الثورة المضادّة:

الخاصيّة الخلقية الأولى هي المثالية والحلم بالأفضل ومِن ثمّ السّعي الدائب لتحقيق الممكن من الفضائل التي يمكن جمعها تحت شعار جعل المستقبل عملاً يحقّق ما يدركه الوعي من نقائص الحاضر باعتبارها استكمال مشروعات الماضي التي كان ينبغي أنْ تتحقّق و لم تتحقّق.

الخاصيّة الثانية هي التحرّر من الحساب المصلحي الضيّق للكهول ومن الكُنتية الكريهة للشيوخ الذين يتصوّرون ألاّ شيء يمكن أنْ يكون أفضل مما كان لما كانوا. فهذه الخاصيّة هي جوهر الحسّ الثوري. لذلك فهي ما أطلقت عليه صفة العنفوان الثوري الذي هو بحقّ ثورة مطمئنة لا يمكن أنْ تفشل أبدا.

ولما كنت من المؤمنين بأنّ الشباب الذي فجّر الثورة وتغلّب على الخوف بصورةٍ شبه إعجازية هو وحده الجدير بأنْ يدبّر شأن الثورة وأنْ يمارس الحكم بنفسه وكنت كذلك لا أعتقد أنّ أحدًا من جيلي جدير بأهليّةٍ كافية تخوّله لعب دور مباشر عدَا دور النّصح المعرفي والخلقي إذَا توفّرت شروطهما فإني أقصر دوري على ما ينبغي أن يكون: أداء مهمّة الباحث السّاعي إلى خدمة الحقيقة ما أمكن له ذلك دون أدنى نيّة للمشاركة في الحياة السياسية المباشرة.

وإني أقول ذلك حتى أطمْئن كلّ من يتصوّر أني أكتب طلبًا لهذه المشاركة - سواء كان ممّن يرحّب بها أو ممّن يستنكرها. فالمعلوم أني لم آت إلى الكتابة في الشّأن العام من عهدٍ قريب بل كنت وما زلت منذ وعيت بما أنا قادرٌ عليه في اعتقادي على الأقلّ أؤدّي من هذه المهمة على قدْر فهمي وحسب ما يمْليه عليّ ضميري ما بوسعي أنْ أؤدّيه حتى وإنْ تسارع الزّخم الآن بسبب تسارع الحدث ربما أيضًا بسبب تفرّغ المتقاعد لتأمّل التاريخ الحيّ.

التصدي لحيل تزييف الانتخابات

من البيّن أنّ التلاعب بالعملية الانتخابية ليس مقصورًا على التزييف السّاذج المتمثّل في تغيير النتائج أو في التدخّل العنيف لحرف العمليـة الانتخابيـة تخويفًا للنّاخب من أجل التأثير على مشاركته فيها (حضورًا أو غيابًا) أو علـى توجيـه اختياره (تصويتًا لزيدٍ أو لعمرو). فهذا التزييف المفضوح من مميزات الأنظمة الغبيّة في ديمقراطيات العالم الثالث المختلفة. لكن بقايا هذه الأنظمة يمكن أن تلجـأ إلى تقنيات أكثر خفاءً تتجاوز بدرجة حيل الديمقراطيات الذكيّـة في العـالم المتقـدّم لتحقّق أهداف الثورة المضادّة.

كلامنا اليوم سيدور حول شروط التحرّر من هذه الحيل والتغلّب على دهـاء أصحابها، الحيل التي تحقّق التّزييف الخفيّ متّخذةً أشكالاً تبدو في ظاهرها قانونيّـة بل وشرعية لأنها تزايد على مطلب الحرية المسؤولة بحرية التسيّب واللاّمسؤولية التي ذروتها ما نعنيه بـ "**حيلة الحيل**": تشتيت صوت الناخب إلى حدّ التـذرير حـتى تحول دون بلوغ التعبير الديمقراطي إلى الخيار المؤثّر فيمتنع الجمـع بـين الخيـار الديمقراطي والإرادة الفاعلة بصورةٍ حاسمة.

ذلك أنه ليس من الصّدفة أنْ كان ما يزعم من تحرير للحياة السياسـية في بلادنا (في الجزائر قبل الردّة على الديمقراطية وفي موريتانيا ثم في تونس) يـؤول دائمًا إلى تذرير السّاحة السياسية بالتّضخيم المهول لعدد الأحزاب تضـخيما لا تجده في أيّ من الديمقراطيات العريقة مواصلةً لما عملته الأنظمة الفاشيّة في بلادنا عندما فرقعت كلّ الحركات الموجودة بالفعل لتولّد منها أحزاباً كرتونية تكـون ديكورًا وتبريرًا لدعوى التدرّج نحو الديمقراطية المسؤولة (وقد حصـل ذلـك في تونس وفي مصر بصورةٍ متماثلة). وقد بالغوا في ذلك حتى كاد كلّ ناشط يفتح دكّانًا سياسيًّا ويسمّيه حزباً ليحقّق مآربَ شخصية ليس لها أدنى صلة ببناء حياة سياسية سويّة: وهكذا نرى الآن أنّ عدد الأحزاب في تونس قبـل الانتخابـات سيناهز المائة أو يفوقها.

إذنْ، فهذه الحيلة التي نطْلق عليها اسم حيلة الحيل تختلف تمامَ الاختلاف عمّا أشرنا إليه في المحاولة السابقة عندما أحصينا فنيّات التلاعب بالعملية الانتخابية في البلاد الغربيّة إحصاءً نسقيًّا. فهي تتلاعب بالناخبين ذاتهم وبصورةٍ مباشرة، ولا تكتفي بما أشرنا إليه سابقا إذ قلنا إنّ "هذا التلاعب لا يمكن أن يتأسّس إلاّ على العبث بأحياز الوجود العيني للمواطنين. ذلك أنهم لا يطمئنون إلى هذه الحيل التي لا يخلو منها نظام انتخاب حتى في البلاد الديمقراطية العريقة، بل لا بدّ لهم من استعمال توْق الناس إلى التعبير الديمقراطي التعدّدي ويحوّلونه إلى داء بدلاً من الإبقاء عليه دواءً: فالإفراط في التعدّدية يجعل الحكم المستقرّ شبه مستحيلٍ فضلاً عن التداول الذي يتحوّل إلى تقافزٍ لا مُتناهٍ للأحزاب الذريّة التي تجعل الجماعة شيَعًا وفئاتٍ متقاتلة على تقاسم منافع الحكم بين النخب المستخدمة للنّاخبين بدلاً من أن تكون في خدمتهم.

ما الحل في هذه الحالة؟

ليس من شكّ أنّ الحلّ ينبغي ألاّ يكون تحكّمياً، بل ينبغي أن يكون نابعًا من مصدريْن مشروطين في كلّ نشاطٍ عمومي يصطبغ بالصّبغة القانونية التي تحدّدها طبيعته كما يعرف نفسه:

1 - الشّرط الأول هو المطابقة مع طبيعة الحزب السياسي وضرورة تمييزه عن جماعة الضغط الفئوي، رغم أنّ الحزب من حيث هو حزب لا يخلو من بعض خصائص هذا المعنى: فجماعة الضغط جماعةٌ تدافِع عن مصلحتها من منظورها. والحزب مجموعة تدافع عن مصلحة الجماعة ككلّ وإنْ كان ذلك من منظورها هي.

2 - الشّرط الثاني هو التجربة التاريخية التي تبيّن أضرار التعدّد الحزبي إذا تجاوز الحدّ الأدنى لفضيلة التداول الفاعل على الحكم: فالتعدّد المشطّ يؤدّي إلى تحويل الأحزاب إلى حربٍ على الديمقراطية بما ينتج عنها من عدم الاستقرار وكثرة المناورات والمجازفات بالصالح العام والحدّ الأدنى في حلّ البلاد الديمقراطية هو حتى في حالة تعدّدها المشطّ تحوّل الأحزاب إلى تجمّعات أو جبهات متحالفة بصورة تجعل التداول بينها من حيث هي تجمّعات ممكنًا.

ولما كان منْع تكوين الأحزاب الذي هو جوهر شكل التعبير الديمقراطي مناقضًا لمفهوم الحرية السياسية فإنّ تحقيق الحرية السياسة يقتضي الحدّ منها لئلاّ تتحوّل إلى غاية هذه الحرية في حين أنها وسيلتها: والحدّ لا يكون تحكّميا بل لا بدّ أن يخضع لشروط مستمَدّة من طبيعة التحزّب في الحياة الديمقراطية ومن تجربة عمل الأشكال الحزبية في تحقيق التداول السليم. واستنادًا إلى هاتين الخاصيّتين يمكن أنْ نقترح علاجًا لهذا الداء، حلاًّ ينافي التعدّد اللامحدود ونفيه المطلق كما في العلاج الأكثر مرضيّة منه، أعني نظرية الوحدة القومية النّافية لكلّ تعدّد ومن ثمّ لكلّ حياةٍ سياسية: ذلك أنّ الوحدة القومية التي تتحوّل إلى حزب واحد يشغل "المضمار السياسي" بمفرده ينتهي حتمًا إلى غياب الحوار النقدي الممكن من تجويد الحاكمية وترشيدها فيقتل واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في وظيفته السياسية أعني وظيفة العناية بالشّأن العام عناية تجعل الجميع راعيًا ورعيّةً في آن.

الحرز الأول ضدّ الإفراط في التعدد

وهو حرز سلبي لأنه يتعلّق بشرط عدم المنع أيْ شرط الانتقال من الإباحة العامّة إلى حقّ التأسيس بالشروط القانونية الشرعية المحقّقة لمصلحة البلد بإشراف طرف مستقلّ يمكن أن نطلق عليه اسم مجلس الحكماء الذي لا ينتسب أصحابه إلى الأحزاب كما في حالة الحكماء المراقبين لموضوعيّة الإعلام وعدم انحيازه لحزب على غيره في البلاد المتقدّمة: فشرط عدم المنع هو ألاّ تكون جماعة الضغط متنكّرةً في شكل حزب سياسي.

فإذا ميّزنا بين جماعة الضّغط والحزب السياسي -بكون الأولى مجموعة تدافع عن مصلحتها من منظورها والثّاني يدافع عن مصلحة الجماعة (واجب الأحزاب التي يمكن أن يخرج منها نوّاب الشعب) من منظوره (حرية الفكر)- أصبح من اليسير أن نحدّد معايير الحزبية من منطلق فلسفة الأحزاب السياسية وبرنامج عملها التأسيسي. ومن ثمّ تستنتج شروط الإذن بالوجود من قبل السلطة العامّة الشرعية: فهذا التمييز الدقيق بين نوعيْ النشاط العمومي السّياسي والاجتماعي هو المعيار السليم للفصْل في مسألة شرعية الحزب وعدم شرعيته. وذلك هو معنى الفرْق الفلسفي الدقيق بين المجتمع المدني (مجال تناقض المصالح) والمجتمع السياسي (مجال

توحيدها لعلوّ الصالح العام عليها) رغم أنّ هذا الفرق لم يعد بيّنًا لدى الكثير ممّن يريد أن يخلط بين الأمرين فتصبح النّقابات مثلاً اللاعب الأساسي في المضمار السياسي وهو من انحرافات الحياة السياسية التي تجعل النقابات أحزابًا ويزول الفرق بين مؤسّسات الدّفاع عن المصالح الفئوية ومؤسّسات الدفاع عن المصالح العامّة للأمّة:

إنّ النقابة والجمعية الثقافية وأيّ شكل من أشكال اللوبيات كلها من جنس واحد هو جنس منظومات المجتمع المدني الذي هو مجتمع تضارب المصالح الفئوية سواء كانت هذه المصالح ماديّة كالحال في النقابات وجماعات الضّغط أو اللوبيات أو كانت المصالح معنوية كالحال في الجمعيات الثقافية أو جمعيات الرهانات القيمية. أمّا المجتمع السياسي فهو مجتمع توحيد المصالح رغم تضارب المنطلقات الفلسفية لأصحابها. ومعنى ذلك أنّ السياسي من حيث هو سياسي حتى وإنْ كان ذا فلسفة طبقية فهو لا يكون سياسيا إلاّ بوصفه ينظر إلى مصلحة الجماعة من منظور فلسفة لا يقتصر همّها على مصلحة حزبه بل همّه هو مصلحة البلاد كلّها.

الحرز الثاني مع تنظيم التعدد

العلاج يمكن أنْ يصاغ على النحو التالي إذا اعتبرنا النشاط المدني ممثلاً لمرحلة تمهيدية تعدّ المواطنين للنّشاط السياسي بحيث يعدّ المباشرين للشّأن العام إعدادًا ينقل مقترحي تكوين الحزب إلى مرحلة الأشخاص العموميّين فيتجاوزون المصلحة الفئوية بمعزلٍ عن المصلحة العامّة إلى النظر إلى المصلحة العامّة باعتبارها مقدّمة على المصلحة الخاصّة دون أن يتخلّى عن المنظور الفلسفي الذي يصبح منطلقاً لا غاية. وهذا يفترض وجود تمثيلية معتبرة هي علامة التحوّل إلى شخصٍ عامّ: فمهْما كان مقدار الأقلّية التي يمثّلها الحزب المترشّح للتأسيس لا بدّ أن تكون قد تكوّنت قبل هذا الطلب حول نشاط مدني معيّن أراد أصحابه أن ينتقلوا إلى نشاط أرقى هو النشاط السياسي يكون عددها ذا دلالة.

وبيان هذه الدلالة لا يكون -بعد الحرز الأول أعني حدّ الحزب من حيث هو تعبير عن المصلحة العامة من منظور خاصّ بجماعة بخلاف جماعة الضّغط التي هي تعبير عن المصلحة الخاصّة بجماعةٍ أو فئة (الدفاع عن المصلحة العامّة من منظور

المنتسبين إلى الحزب المقترح)- إلاّ الممارسة السابقة في الحياة المدنية بأقسامها الأربعة الممارسة الدالّة على خدمة الشأن العام بصورةٍ تجعل القائم بها قد بلغ الحدّ الأدنى من معنى الشخص العام الذي بات ذا تمثيلية في المجتمع المدني التابع للمجالات التي تحدّد الشأن العام والتي يسمّيها ابن خلدون صورة العمران ومادّته أعني: الخدمة في قسمي صورة العمران = السياسة أو التربية، أو الخدمة في قسمي مادة العمران = الاقتصاد أو الثقافة.

فمَن كان ذا نشاطٍ معبّر عن الانشغال بالشّأن العام وانتقل إلى مفهومه الذي عرّفنا به الحزب فميزناه عن جماعة الضّغط الانشغال بالشّأن العام في المجال السياسي أو التربوي أو الاقتصادي أو الثّقافي وكانت نسبة الشّاهدين على تمثيليته والمؤيّدين لإنشاء الحزب نسبة محترمة بالقياس إلى عدد السكّان يكون جديرًا بالعمل السياسي الشّرعي. ومن ثمّ فلا بدّ من السّماح بوجوده: ولنقلْ مثلاً واحد في العشرة آلاف من عدد المواطنين. فيكون الحدّ الأدنى في تونس ألف إمضاء ممثّلين للمجال الذي ينتسب إليه مؤسّسو الحزب على ألاّ يكون مَن أمضى لإنشاء هذا الحزب قد أعطى إمضاءه لإنشاء حزبٍ آخر لأنّ ذلك يعني أنه ليس له منظور واضح لخدمة مصلحة البلاد.

الفهم الفلسفي والأنثروبولوجي للمضمار السياسي التونسي

كيف يمكن أن نقسّم مضمار التنافس السياسي المعقول في تونس بالاعتماد على هذين المعيارين؟ سبق لي أنْ أشرت إلى أنّ الطيف السياسي يحدّد بصورة كلّية تصحّ على كلّ المجتمعات بصورةٍ عامّة (فهم فلسفي) وبصورة إضافيّة تصحّ على خصوصيات المجتمعات بصورةٍ خاصّة (فهم أنثروبولوجي). وكلا الطّيفين مخمّس الأبعاد بصورةٍ حتمية بمقتضى طبيعة التنافس في المجتمع الإنساني:

القسمة الأولى:

فبمقتضى طبائع العمران، كلّ المجتمعات تنقسم الخيارات السياسية فيها إلى صنفين بحسب صنفيْ المناظير الفلسفية للحلول الملائمة لطبيعة العمران:

الصنف الأوّل يقدّم القانون الطبيعي (حيوانية الإنسان) على القانون الخلقي (عقلانية الإنسان) فيعتبر الجماعة رغم كونها ذات بعدٍ إنساني تبقى

خاضعة للتّنافس من أجل البقاء، ومن ثمّ فهي في صراع وتنافس حول المصالح أو شروط الحياة. وهذا هو المنظور الغالب على الليبرالية بمعناها الاقتصادي خاصّةً.

الصنف الثاني يقدّم القانون الخلقي (عقلانية الإنسان) على القانون الطبيعي (حيوانية الإنسان) فيعتبر الجماعة رغم كون إنسانيتها لا تنفي حيوانيتها تتجاوز المنظور السابق وترى أنّ التضامن بين أفراد الجماعة والتآخي ينبغي أنْ يتقدم على الصّراع من أجل الحياة والتنافس على شروطها وأدواتها. وهذا هو المنظور الغالب على المنظور الديني واليساري رغم ما قد يبدو من تناقضٍ بينهما لأنّ الثاني يخلط بين الديني والمؤسّسة الدينية والأوّل يخلط بين فلسفة اليسار وواقع الناطقين باسمها.

لكن الصنفين اضطرّهما التاريخ إلى تغيير نظرهما لامتناع حصول الصنف الأوّل على الرضا والقبول من الجماعة أو معيار النجاح الاجتماعي وحصول الصنف الثاني على الفاعليّة والنجاح من الواقع أو معيار النجاح الاقتصادي، ومن ثمّ لتحقيق شرط النجاح السياسي في الحالتين: فبات الأوّل يطلب بعض ما يطلبه الثاني والعكس بالعكس وبتنا أمام حزبين آخرين هما: يسار اليمين ويجمع بين القانون الطبيعي مقدّما والقانون الخلقي شرطًا في تحقيق الرضا والقبول الاجتماعيين. ويمين اليسار ويجمع بين القانون الخلقي مقدّما والقانون الطبيعي شرطًا في تحقيق النجاح والفاعلية الاقتصادية.

إذنْ، فكلاهما أصبح يأخذ بعين الاعتبار القانون الطبيعي (ضرورة الحرية والتنافس للفاعلية والنجاح الاقتصادي) والقانون الخلقي (ضرورة التضامن والتعاون للفاعلية والنجاح الاجتماعي). ويوجد بين هذه الأحزاب الأربعة (أقصى اليمين وأقصى اليسار ويسار اليمين ويمين اليسار والوسط بين ذلك كله) دائمًا حزبٌ خامس أو حزبُ الانتهازية أعني الوسط الذي يؤدّي دور الضميمة لأيٍّ من هذه الأحزاب في المناورات الانتخابية. ولعلّ هذا الحزب الانتهازي رغم ما قد يُعاب على أصحابه خلقيًّا لتمثيلهم عين الفساد الخلقي في الجماعة أشبه بالاحتكاك الذي لا يمكن أن نلغيه من الآلة التقنية رغم أنّ السّعي الواجب هو للحدّ منه فيها.

القسمة الثانية:

بمقتضى تاريخ الثقافة العربية الإسلامية (وكلّ ثقافة فيها حتمًا ما يجانس هذا البعد) انقسمت الخيارات السياسية إلى صنفين بحسب الترجمة الثقافية للقسمة بمقتضى طبائع العمران:

صنف الحركات الإسلامية التي تقدّم بعد الجماعة الروحية على الجماعة الثقافية والمصلحية مع ميلٍ إلى يسار اليمين. وصنف الحركات القومية التي تقدّم الجماعة الثقافية والعرقية على الجماعة الروحية والمصلحيّة مع ميل إلى يمين اليسار. وهنا كذلك لا بدّ من وجود وسط ضروري لتحقيق الأغلبيات مع هذا الصفّ أو ذاك بصورةٍ انتهازية لا شكّ فيها.

الحصيلة العامة لهذا التحليل النظري

والحصيلة هي أنّ تونس لا يمكن بصورة صحيّة أن يوجد فيها أكثر من خمس جماعات كبرى ممثّلة لأطيافها السياسية هي على النحو التالي:

1 -طيف يسار اليمين أو ليبرالي بالمعنى الحديث فيكون متصالحًا مع الإسلام المستنير والقومية اللاعرقية، فتكون علمانيته متحررة من اليعقوبية خاصّة والشعب التونسي سنّي لا يقول بالحقّ الإلهي في الحكم لأيٍّ كان. وأظنّ أنّ هذا الطيف سيستوعب كلّ من لم يفسده الحكم من الحزب الدستوري السابق على حقبة بن علي.

2 - طيف يمين اليسار متصالح اشتراكي بالمعنى الحديث فيكون متصالحًا مع القومية اللاعرقية والإسلام المستنير، فيكون كذلك ذا علمانية من نفس الجنس السابق. وأظنّ أنّ هذا الطيف يمكن أنْ يضمّ كلّ المعارضات التي انشقّت على الطيف السابق خلال العهد البورقيبي.

3 -طيف الديمقراطية الإسلامية بالمعنى الذي اقتنعت به نخب الحركات الإسلامية بعد تجاربها المريرة وبعد العيش في الغرب وتعلّم معنى حرية الضمير والمعتقد أعني القيمتين الجوهريتين في القرآن واللتين أفسدهما سوء فهم الفقهاء والمتصوّفة عندما خلطوا بين واقع الخلافتين المتأثرتين ببيزنطة

وفارس في طوْر نشأة الحكم الإسلامي: فهي جميعًا باتت مقتنعة بما يجري في الإسلام السياسي التركي.

4 - حزب الديمقراطية القوميّة بالمعنى الذي توصّلت إليه الحركات القومية بعد تجارب الانقلابات المريرة مع الحكم العسكري الفاشي الذي تبنّته محاكاة لتجارب الفاشية التي ورثتها عن حقبة ما بين الحربين. فأوّل الأحزاب القومية العربية (البعث) متأثرة خاصّة بالنزعة القومية الأوروبية وخاصة بفكر فشته وبرغسون وهيغل. وثانيها شعبوي أفسد من الأوّل (الناصرية) لجمعه بين هذا الفكر ونظرية مصر الفتاة التي يتصوّر واضعو كتاب الثورة المزعوم أنّ العالم العربي مجرد مجال حيوي لمصر.

وليس من شكّ في أنّ هذه الأطياف ليست متّحدة، فكلٌّ منها يمكن أنْ يكون إطارًا لعدّة أحزاب. لكنها قابلة لأنْ تكون تجمّعات أو جبهات لتقاسم المجال السّياسي التونسي وحكمها في شكل تداول بين جبهتين: أُولاهما تجمع الطيفين الأوّلين، والثانية تجمع الطيفين الثانيين. فتكون الجماعتان متقاربتيْن من حيث الحجم وتمثيل الشّعب ما يولد تداولا سويًّا من جنس ما يحدث في بريطانيا أو أمريكا أو حتى في جمهورية فرنسا الخامسة. ويبقى طيف الأقلّيات الحزبية أعني الوسطيْن بالمعيارين اللذيْن وصفنا ممثّلين لـ "النيِّف" الترجيحي في حالة التقارب المشطّ بين الجبهتين.

لن أجادل في أنّ أيّ بناء عقلي نظري للواقع يبقى مجرد خطاطة لا يمكن أنْ تستنفد كلّ تضاريسه وأنه لا يصلح إلاّ عند فهم قصده وحدوده لكونه مجرد منطلقٍ للفاعل السياسي المؤمن بالجدل المثمر بين النظر والعمل. فذلك هو شرط الفهم والتأويل وتأتي بعد ذلك الملاءمة الضرورية عند الانتقال من النظرية إلى الممارسة بحسب التجارب والمناسبات التي هي ظرفيّة دائمًا ولا يمكن أن ترد إلى التحليل البنيوي لأنّ أيّ شأن إنساني لا يقبل الردّ إلى صوغه النظري إلاّ بمعنى الدليل الهادي للعمل مهْما كان ضئيلاً ناهيك عن الشّؤون المعقّدة التي من جنس التنظيم الحزبي المحقّق لشرط الفاعلية السياسية والعدالة التمثيلية من أجل البناء السويّ للحياة السياسية.

لكن الحرز المطلق ضدّ كلّ تحريف، أعني الحصانة الحقيقية لكلّ أمّة حيّة يبقى ما يسمّيه ابن خلدون بالوازع الذاتي، أيْ ما أطلقنا عليه اسم أصل كلّ النظم: المعروف والمنكر لكلّ أمّة أيْ تقاليدها الخلقية التي تحرّرها من الركون إلى الحلول السّهلة المعتمدة على أداتيْ الحكم الفاسد والمستبدّ (الخوف والطّمع).

في الخلط المتعمّد بين الإصلاح السياسي وصوغه في نصوص قانونية

هالَني ما أعلن عنه من كلّفه الحلف الثلاثي القائد للثورة المضادّة برئاسة لجنة الإصلاح السياسي من دون أدنى شرعيّة للمعيِّن والمعيَّن في آن. فالقائمة التي أعلن عنها لا تتضمّن إلاّ قانونيّين نصفهم من كلية العلوم السياسية والقانونية (ولا ندري هل القصد الكليّة التونسية الناطقة بالعربية أمْ كلية الجالية الفرنكوفونية التي كوّنها محمد الصيّاح لإرضاء حزب فرنسا). لكنْ ما هالني أكثر هو الخلط المتعمّد بين الصّوغ القانوني للإصلاح والإصلاح السياسي ذاته بعد حصول التوافق عليه بين مكوّنات الشعب التونسي بجميع أطيافه لتحديد المبادئ العامّة الخاصّة بالإصلاح في أبعاده الأساسية التالية: أعني حسم الإشكالات المتعلّقة بطبيعة صورة المجتمع ومادّته اللتين علينا بناؤهما من جديد بعد تهديمهما النسقي طيلة عقود:

1 -طبيعة النظام السياسي.
2 -طبيعة النظام التربوي.
3 -طبيعة النظام الاقتصادي.
4 -طبيعة النظام الثقافي.
5 -وأخيرًا طبيعة الثوابت الروحية والوجودية التي تحدّد مقوّمات الشّعب التونسي كما حدّدها تاريخه المديد ومعاركه الأساسية التي حدّدت مصير ثقافته وروحانيته.

وبدلاً من التفكير في هذه المسائل الأساسية التي هي أوّل هموم أيّ ثورة وخاصةً الثورة التي كانت فيها تونس سبّاقة بالنسبة إلى محيطها الحضاري في عصر العولمة التي تستهدف الاستقلال السّياسي والتربوي والاقتصادي والثقافي والرّوحي للأمم بدلاً من التفكير في ذلك والاستماع إلى جميع مكوّنات المجتمع التونسي

مرورًا مباشرةً إلى الترقيع القانوني الذي هدفه ليس الإصلاح بل الحيلولة دون طرح هذه المسائل الجوهرية للنّقاش.

من كلّفوا بهذا الترقيع أساتذة القانون قادهم من الفرنكوفيليين بامتياز يعادون التحرير الشّارط لكلّ تحرير خلطًا عندهم بين التبعيّة والتّنوير. لكأنّ المسألة قانونية. الثورات لا تبدأ بالإصلاح القانوني بل هي تُنهي القوانين الفاسدة من الأساس، ومِن ثمّ فهي تعدّ للإصلاح القانوني بالإصلاح السّياسي والرّوحي المشروطين في كلّ وضع للقوانين البديلة. لا بدّ من حسم الإشكالات القيميّة المسكوت عنها في هذه الخيارات المفروضة على عجل. لابدّ من توضيح المبادئ التي لأجلها حصلت الثورة: لكن رئيس اللجنة التي كلّفت بهذا الترقيع بدأ بأنْ وجّه أوّل سهامه إلى البند الأوّل من الدستور أعني ربّما البند الوحيد الذي تتمسّك به الثورة من القوانين السّابقة: بند هويّة تونس باعتبارها دولةً حرّةً مستقلّة دينها الإسلام ولغتها العربية.

وأعجب ما في أمر هؤلاء الجماعة صوغهم قضيّة الإصلاح في شكل خيار بين التحديث النافي للهويّة والهويّة النافية للحداثة. لا يتصوّرون أنّ الحداثة لا معنى لها إلاّ بالأصالة التي تنبع منها وأنّ الأصالة لا معنى لها إلاّ بما ينتج عنها من تحديث حيّ متجذّر في قيم الأمّة والحضارة التي حدّدت مراحل تاريخها العظيم. لذلك فإنّ كلّ الجدل حول الحكومة ليس إلاّ أمرًا ثانويًّا بالمقارنة مع هذه اللجان التي تعمل في خفْية لإفساد كلّ أهداف الثورة بما ستقترحه من حلول تُلغي أهدافها الأساسية بحصرها في قشور الديمقراطية التي ستكون مشروطةً بنظّامٍ يحمي أصحابها ضدّ الشّعب وينال رضا حماتهم المعلومين.

سنرى كيف أنّ تعديلات هذه اللّجنة التي لست أدري مَن اختارها ومَن استشير لتعيينها، سيكون أوّل همومها باسم ما تدّعيه من ميْلٍ إلى الديمقراطية بمعناها البرجوازي المهمل للحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصار على ما تريده نخب تعْلم أنه لو تحقّق فعلاً لما تمكّنت من كلّ هذا النفوذ السياسي بمقتضى حجمها الذي لا يساوي عدد أعضاء اللجنة.

ثم لماذا كان كلّ أعضاء اللجنة من لونٍ واحد، فضلاً عن كونهم من اختصاص واحد وأكثر من نصفهم من كلّية واحدة؟ هل تونس يمكن أن نحدّد نظامها الدستوري والقانوني بمجرد السّماع للمنظّرين في المجال الدستوري

والقانوني، المنظّرين المنتسبين إلى مدرسةٍ واحدة هي المدرسة التابعة لإحدى المدارس الفرنسية، خاصّة وأنّ أحد زعمائها سمعته يحطّ من شأن حجّة الإسلام الغزالي ويمدح القديس طوما الإكويني لجهْله بأنّ هذا تلميذ صغير لأحدِ تلاميذ ذاك؟ أليس لنا تاريخٌ في الفقه الدستوري والفلسفة السياسيّة والدستورية؟ مَن يمثّلهم في هذه اللجنة حتى لو سلّمنا بأنّ الأمر يتعلّق الآن بالصّوغ القانوني وليس بالحسم المبدئي لخيارات الشّعب السياسية والتربوية والاقتصاديّة والثقافية من منطلق خياراتها الوجوديّة والروحيّة في ثورةٍ نريدها أن تكون ثورةَ الاستقلال الحقيقي في كلّ هذه المجالات؟

في ما يلي القائمة الكاملة لأعضاء هذه اللجنة:

رئيس اللجنة: عياض بن عاشور، أستاذ تعليم عال وعميد سابق لكلية العلوم القانونية والاجتماعية والسياسية بتونس. والأعضاء هم:

1 –محمد صالح بن عيسى، أستاذ تعليم عالٍ بكلية العلوم القانونية والاجتماعية والسياسية بتونس.

2 –سليم اللغماني، أستاذ تعليم عالٍ بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس.

3 –فرحات الحرشاني، أستاذ تعليم عالٍ بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس.

4 –محمد رضا جنيح، أستاذ تعليم عالٍ بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والسياسية بسوسة.

5 –حفيظة شقير، أستاذة محاضرة بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس.

6 –منير السنوسي، أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف بجندوبة.

7 –محمد شفيق صرصار، أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس.

8 –أسماء نويرة، أستاذة مساعدة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف بجندوبة.

9 –غازي الغرايري، أمين عام الأكاديمية الدولية للقانون الدستوري.

10 - مصطفى بن لطيف، أستاذ تعليم عالٍ بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس.

11 - الصادق مرزوق، المحامي لدى محكمة التعقيب.

مثال من علم خبراء الإصلاح الرسميين

أبدأ فأعتذر للقرّاء عمّا قد يجدونه في هذا النصّ من طابع فيه من الخصائص ما لا يتوجّه به عادةً للجمهور. لكن لا بدّ مما ليس منه بدّ. وحتى لا يظنّ أننا نحاكم النّوايا، وحتى لا تكون المسألة وكأنها نزاعٌ شخصي بيني وبين المعني بكلامنا، فإنّ التحليل الدّقيق لموطن الخلاف وتحرير الإشكال يقتضي مثل هذا العلاج. والمعلوم أني لم يسبقْ لي أنْ التقيت بالرجل في حياتي إلاّ مرةً واحدة عندما نظّم الحزب الشّيوعي نقاشًا للتحوير الدستوري الأخير في تونس وقبل مغادرة البلاد حصل خلالها كلام عنْ علاقة الدساتير بأصل كلّ شرعيّة قانونية عنيت القيم الحضارية والأسس الأناسية (الأنثروبولوجية). وما أكتبه الآن هو في الحقيقة استئناف لهذا النّقاش علّته مقالة الرجل عن امتناع الحوار بين المؤمن التام ودولة القانون.

لهاتين العلّتين أريد أنْ أبيّن لكم أنّ الرجل الذي يقدّم هذا الكلام وكأنه علم لدني وتفلسف راقٍ قد اصطنع كاريكاتورين ليس لهما وجود إلاّ في أوهام بعض علمانيّي تونس من المتفلسفين في القانون والحضارة: أحدهما جعل الفكر الغربي كلّه يعقوبيا، والثاني جعل الفكر الإسلامي كله قائلاً بولاية الفقيه.

وانطلاقًا من هذه الصنيعة حكم بأنّ الحوار مستحيل بين المؤمنين والقائلين بدولة القانون: L'impossible dialogue entre le croyant «intégral» et l'Etat de droit

وطبعًا، فالحوار لا يقع بين شخص ومفهوم لذلك فقصْد المؤلف هو امتناع الحوار بين المؤمن بالقيم الدّينية والمؤمن بقيم دولة القانون أو هكذا أفهم اللهم إلاّ إذا كان للغلّة الفرنسية منطقٌ آخر.وسنرى أنّ انطلاقه من هذين الكاريكاتوريْن مثله مثل كلّ القائلين بالعلمانيّة اليعقوبية يضعه في مأزق حلّه مستحيل ومن ثمّ فهو حكم بامتناع دولة القانون في أيّ مجتمعٍ إنساني لكوْن الغالب على كلّ المجتمعات وخاصّةً الحديث منها حقًّا هو الجمْع بين الإيمان والقانون.

لكن ما يعنيني في هذه الورقة هو بيان عدم مطابقة كاريكاتوريته للواقع التاريخي في العالمين الغربي والإسلامي وإثبات جهل الرجل بالفكر الفلسفي الغربي الذي يتكلّم عنه مثله مثل كلّ الممثّلين للمدرسة الفرنكوفونية في بلادنا وخاصّة في المجال السياسي والدستوري (في أقسام القانون) والحضاري (في أقسام الآداب) اللذين يدّعون فيهما علمًا وقد غابتْ عنهم فيهما جواهر الأمر.

ولنشرعْ في بيان ذلك منطلقِين من حِجاج الرجل. فهو يعرض علينا وصفًا لفكر مونتسكيو الفلسفي جعله أكبر مؤسّس للحداثة السياسية. لكني أراه قد برهن على جهلٍ بأوّليات فكره، جهل يخجل منه حتى طالب الثانوية. فأهمّ مميز لفكر الرجل هو صلة كتابه روح الشرائع بكتابه في فلسفة التاريخ حول الإمبراطورية الرومانية الذي يهمل ذكره. فتغيب بذلك أهمية خاصيات نظرته السياسية: فنظرة مونتسكيو الأناسية التي تربط الدساتير والأنظمة السياسية بالخصوصيات الثقافية وبتاريخ الحضارات وما يحصل فيها من محدّدات تصل الكوني بالعيني والكلّي بالجزئي والطبيعي بالتاريخي لم نجدْ لها ذِكرًا. ومن ثمّ فهو قد فهم الرجل بالعكس من قصوده كلها.

ولكن هبْنا سلّمنا للرجل بأهمّية فكر مونتسكيو السياسي -رغم أني أراه ثانويًا حتى بالقياس إلى الفكر اليوناني القديم أعني كتاب أرسطو في السياسة فضلاً عن مؤلّفات مؤسّسي الفكر السياسي الحديث سواء من قال منهم بالعقد أو من قال بتأثير التراث والمميّزات الحضارية للأمم وخاصةً من عالج مباشرة مسألة الانتقال من نظرية الحقّ الإلهي في الحكم إلى حقّ الشعوب- رغم ذلك فإني أودّ أنْ أبيّن سوء فهمه لمفهومين جعلهما متقابلين رغم كونهما في الحقيقة مترادفين إذا طبّقناهما على منزلة الشّخص الإنساني ولم نقتصر على دلالتهما الاصطلاحيّة في الأوضاع القانونية.

فلنناقشْ المقابلة العجيبة التي ينسبها إلى مونتسكيو المقابلة بين السيادة والحرية مدّعيًا أنّ مونتسكيو ألغى الأوّل ولم يهتم إلاّ بالثاني. وهذا الكلام فضلاً عن عدم صحته المادية من حيث الإحالة إلى فكر مونتسكيو لكون أحد الأنظمة الثلاثة مبنياً على أوّلهما فهو دليلٌ على عدم فهم دلالة الكلمتين عندما يعمّم مدلولهما في صلتهما بحرية الفرد ولا يقتصران على الدلالة الدستورية والسّياسية.

الحيثية الأولى:

فمِن حيث عدم الصحّة النقلية عن مونتسكيو ينبغي أن نذكّر بأنّ أحد الأنظمة التي يصفها مونتسكيو تستند إلى مفهوم **صاحب السيادة** باعتباره رأس الدولة في الدستور الملكي التي يعتبرها مستندةً إلى قيمة الشرف في مقابل النظامين المسندين إلى الفضيلة (الجمهورية) وإلى الخوف (الاستبداد). وكلّ من يعلم تاريخ الفكر الفلسفي السياسي يدرك أنّ هذا التصنيف دون التّصنيف البنيوي الأرسطي في كتاب السّياسة والتصنيف التكويني الأفلاطوني في كتاب الجمهورية. وهو ما يعني أنّ الأهمية التي يوليها لمونتسكيو ليست كما يتصوّر بل هي دون ما بلغ إليه الفكر السّياسي قبْله بأكثر من عشرين قرنًا. فإذا أضفنا إلى ذلك أنّ صاحبنا ينسى أنّ كلام مونتسكيو رغم ذلك كان آخذًا بعين الاعتبار الخصوصيات الأنثروبولوجية لمجتمعه فلا ينسى طبقات مجتمعه الثلاث وشروط تحقيق التوازن بينها.

لكن خبيرنا يلقي الكلام على عواهنه ولا يأخذ بعين الاعتبار أدنى عنصرٍ من عناصر مجتمعه ذي التاريخ والخصائص الأنثروبولوجية المحدّدة لأوصاف الدستور الذي يمكن أنْ يحظى بالرّضا (كونسونتمون) شرط كلّ شرعية لأنّ البديل هو الاستبداد الذي لا تقْدر عليه النّخب المحلية فتتّكئ على أسيادها التي تؤيّد الديكتاتورية حفظاً لمصالحها وتتكلم عن الديمقراطية بشرط أنْ تكون من جنس ما نرى أمثلته في جمهوريات الموز أو جمهورية كرزاي والمنطقة الخضراء.

الحيثية الثانية:

ومن حيث عدم الدّراية بدلالة المفاهيم والمصطلحات فإنّ حرية الفرد تعني أنه "ذاتي التشريع" (= أوتونوم) وسيّد نفسه (= سوفران). فالدّلالة الخلقية المحدّدة لمنزلة الإنسان من حيث هو "حرّ = سيد نفسه = مشرّع لذاته" تصفها هذه الكلمات الثلاث بنفس الدّلالة فتكون مترادفات في الاصطلاح الفلسفي المحدّد لمنزلة الإنسان الوجودية. ولو كان الرجل داريًا بما يقول حقّ الدراية لأدرك أنّ إحالته إلى كنط بعد كلامه هذا كان ينبغي له أنْ ينبهه إلى التناقض بين ما وقع فيه من خلْطٍ بين الدلالتين الاصطلاحيّة الدستورية الخاصّة والفلسفية العامّة. ذلك أنّ

سيادة الذات من حيث هي تشريع ذاتي (أتونومي) هي عين السّيادة الإنسانية أو منزلة الإنسان من حيث هو شخص.

وذلك هو المعنى الذي بنى عليه ابن خلدون أنثروبولوجيته في دلالة الرئاسة الإنسانية والاستخلاف. وهو بما قضى عليه في النظامين التربوي والسّياسي يفسّر أسباب الانحطاط الذي حلّ بالمسلمين.وهذه المعاني هي في المستوى الميتافيزيقي عين "تلقاء النفس" أو كوْن الذات علّة أفعالها أو عليّة حرّة في مقابل العلية الطبيعية التي هي عليّة مضطرّة (سبونتانيتات). لكن المشكل الذي يغيب على بال كلّ هؤلاء "المتعلطين" على الفلسفة عامّةً وعلى فلسفة الحقوق خاصّةً هي أنهم ينسون أمرين أحدهما تاريخي والثاني ميتافيزيقي:

فأمّا التاريخي فهو علاقة الحداثة بالدين من حيث هو إيمان لا من حيث هو مؤسّسة من جنس مؤسّسة آيات الله بحيث يصحّ الكاريكاتور المقابل بين روبس بيار والخميني فيكون صاحبنا متصورًا كل المسلمين قائلين بولاية الفقيه وكلّ النخب قائلين باليعقوبية، ومن ثمّ فهو يؤسّس لحرب دينية بين الدين الدنيوي النافي للمتعاليات والدين الأخروي النافي للتاريخيات. وأمّا الميتافيزيقي فهو علاقة مفهوم الإنسان الدنيوي بمفهومه المتعالي على الدنيوي، مفهومه من حيث هو "فكرة" بمعناها الكنطي أو مثال بمعناها الأفلاطوني أو الإنسان المستخلف بمعناها القرآني كما فهمها ابن خلدون في المقدمة عندما عرف الإنسان بكونه رئيسًا بالطبع.

ولنبدأ **بالمسألة الثانية** التي هي أهمّ محدّد لروح الحداثة الغربية التي لا يقدّم لنا منها هؤلاء المتكلّمون عنها بروايةٍ سطحية تخلو من الدراية إلاّ كاريكاتور المقابلة بين الدنيوي والأخروي لكأنّ محاولة تطبيق قيَم العدل والمساواة والكرامة الإنسانيّة في التاريخ ليست هي مدلول استعمار الأرض والاستخلاف فيها أعني جوهر الدّين على الأقلّ في الإسلام.

فالمعلوم أنّ الإنسان الذي يوصف بكونه حرًّا ومشرّعًا لذاته، ومن ثمّ فهو سيّدٌ بمعنى العلّيّة الذاتيّة أو السيادة من حيث هي منزلة وجودية وصفها ابن خلدون بكونها الرئاسة الإنسانية بالطبع ليس الكائن الطبيعي الخاضع مثله مثل كلّ الظواهر الأخرى للعلّية الطبيعية التي هي الحتميّة والضّرورة. والمعلوم أنّ هذا المفهوم الأخير للإنسان لا ذاك هو المفهوم الذي يفسّر أحداث التاريخ كما في تأويله

لتاريخ روما بخلاف ما يزعم خبيرنا المتكلّم عنه واصفًا إيّاه بكونه مؤسّس مفهوم الفرد والإنسان الحرّ. فمونتسكيو يعتبر دور الأفراد هامشيًّا كما يعلم كلّ من درس فكر الرجل عن قرب و لم يكتفِ بالرّواية الخالية من الدّراية.

إنّ الإنسان السيد والأوتونوم والحرّ فكرة بالمعنى الكنطي للكلمة أعني مثالاً أعلى شرط وجوده وتأثيره هو ما ينفيه صاحبنا ويعتبره مضادًّا لدولة القانون أعني الإيمان أو على الأقلّ التسليم بالمسلّمات الثلاث التي تؤسّس للحداثة الفلسفية التي يتكلّمون عنها ويعتبرونها مقصورةً على اليعقوبية الفرنسية: الله والحرية وخلود النفس وهي الشروط الثلاثة لقيام فكرة الإنسان الحرّ والمشرع لذاته تشريعا يمكّنه من التغلب على الحتمية وجعْل التاريخ الحضاري مختلفًا عن التاريخ الطبيعي.

ولنثنّ **بالمسألة الأولى**، المسألة التاريخية فهي التي تبيّن لكلّ ذي بصيرة أنّ علمانيّينا من أجهل الناس بتاريخ الفكر الغربي وخاصّةً بمفهوم الحداثة في مستوياتها الدينية والفلسفية والعلميّة والسياسية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية (بحسب ترتيب الظهور التاريخي على الأقلّ). فما من أحدٍ يجهل دور مفهوم الربّ في فلسفة ديكارت مؤسّس الحداثة الفلسفية. وما من أحدٍ يجهل أنّ لاينتس مؤسّس الحداثة العلمية عامّةً والرياضية خاصّةً هو بالأساس عالم كلام. وما من أحدٍ يجهل أنّ هيدغر يعرف الحداثة بخمس علامات أهمّها تمسيح العالم (العلم والتقنية والفنّ والثقافة وتمسيح العالم كما جاء في مقاله العالم من حيث هو صورة .(Die Welt als Bild

وهل يوجد أحدٌ عدا علمانيّي آخر الزمان في تونس التي مسخوها فحالوا دونها والتحرّر الفعلي يجهل أنّ المعارك الأساسية في فكر التّنوير لم تكن مع الدّين بل مع المؤسّسة الدينية أعني مع ما تمّ حسمه في الإسلام السّني على الأقلّ منذ نزول القرآن، حتى إنّ جلّ التنويريّين الكبار في القرنين الثّامن عشر والتاسع عشر كان يتّهمهم أصحاب الردّة ضدّ التنوير بأنهم قد أسلموا وصاروا قائلين بالمحمّدية. عنيت رأي هيغل في كنط ورأي زعماء الرومانسية في غوته كما يشهد بذلك هاينه في تاريخه للرومانسية من حيث هي ردّةٌ ضدّ التنوير.

ولو كان صاحبنا يقرأ بتجرّد لفهم دلالة الحوار الذي دار في فضائح الباطنيّة بين القائلين بالحقّ الإلهي في الحكم بالقائلين بما حدّده ابن خلدون لاحقًا واصفًا

إيّاه بكونه الطابع الاجتهادي للحكم من حيث هو رعاية المصالح العامّة: لكن كيف للرجل أن يثبت نظريته في التّنافي التامّ والمطلق بين الإيمان ودولة القانون الدالّة على نزعته الاجتثاثية إذا لم يحوّل الفكر الغربي إلى كاريكاتور اليعقوبية والفكر الإسلامي إلى كاريكاتور ولاية الفقيه؟ إنّ فكر هؤلاء الاجتثاثيّين هو الذي يمهّد الطريق للإرهاب المضادّ أو لردّ الفعل الذي من جنس اليعقوبية التي هي جوهر الإرهاب الذي يبدأ رمزيًّا ويتحقّق بأنْ يصبح بالجوهر لا يستطيع أنْ يوجد إلاّ بوصفه تابعًا للدكتاتورية حتى وإنْ كانت كلّ شعاراتهم تدّعي الديمقراطية والحرية.

خاتمة:

وآتي أخيرا إلى ما ينتج من نظرة هذا الرجل لشروط وجود دولة القانون وهي شروط تعني في نهاية المطاف أنها مستحيلة التّحقيق إلاّ بشرطٍ واحد يمكن أنْ يجعلها قابلةً للتصوّر، أعني إذا خانت الآباء ما استؤمنوا عليه من رعاية للتراث والقيم فأفسدوا تربية الأجيال حتى صاروا يتصوّرون الدّساتير تملَى من الخارج بصرف النظر عن الشّروط الحضارية والخلقية والإناسيّة، فيصبح المستهدف الأوّل هو البند الأوّل من الدستور: ألا تبقى تونس معرّفة ذاتها بكونها دولة حرّة مستقلّة دينها الإسلام ولغتها العربية. ومجرد الإعلان عن عدم النيّة في المساس بهذا البند دليلٌ قاطع على أنّ كلّ الفكر السابق كان قصده ما ينفي في هذا الإعلان. وما دام صاحبُنا يتفلسف في الدستوريات وشروطها فليتفضّلْ علينا فيفتينا في حلّ المشكل التالي:

فلا شكّ أنه يعلم أنّ الشعوب في عمومها وفي كلّ بلاد العالم هي بدرجات مختلفة ذات عقائد تمتدّ من الخرافة إلى العقائد السويّة. ولا شكّ أنه يعلم أنه قلّ أنْ تجد شعوبًا تكون فيها النخب القائلة بضرورة التخلص من الإيمان التام لتأسيس القانون الأرضي الخالص والنافي للمتعاليات ممثّلين للأغلبية. فما هو الحلّ الذي يقترحه علينا لتأسيس دولة قانون بصورةٍ تنال الرّضا فتستغني عن الدكتاتورية لفرضها على الناس الذين لم يبلغ بهم النّضج الفلسفي لهذه الدرجة التي تتصوّر جهلها علمًا وتريد فرضه على الناس أجمعين؟

1 -هل علينا أن ننتظر حتى تصبح الأغلبية تفكّر مثل هؤلاء المتنوّرين بعين عوراء، ومن ثمّ حتى تكون قد درست في مدارسَ فرنسيّة تقول بمثل هذا الفكر اليعقوبي؟ هل علينا أنْ ننتظر حتى يخون كلّ الآباء أمانة ما استؤمنوا عليه فيوجّهوا أبناءهم إلى مؤسّسات تعليمية تعادي المدارس التي هم المشرفون عليها ولا يوجّهون إليها إلى مَن يتصوّرونهم حثالة الشعب لكونهم غسلوا أيديهم من حضارتهم حتى لو كانوا شيوخ إسلام؟

2 -أمْ هل علينا أنْ نفرض دكتاتوريةً علمانية عسكرية، ومن ثمّ فاشية تنويرية يكون قادتها معيّنين من دون شرعيّة الحكم الذي يعينهم ومن دون حتى قانونية الحكومة التي ترعاهم لكونها تستند إلى نصٍّ يحرّم عليها أنْ تتجاوز مهمّة وحيدة هي انتخاب رئيس لسدّ الفراغ الذي حدّده مجلس دستوري هو بدوره غير دستوري؟

3 -أمْ هل علينا أخيرًا أنْ نقول على دولة القانون السّلام وأنْ نرضى بدولة المافيا التي لا تستمدّ شرعيتها من شعبها بل من إرضاء الأوصياء من حماتها في فرنسا وأمريكا أعني أولئك الذين سكتوا عقديْن على المافيا الحاكمة في تونس رغم علمهم بطابعها المافيوي ثم أرادوا أنْ يعوّضوها كما تعوّض إطارات العجلات عندما تتآكل حتى تسير السيارة بأمان؟

وفي الجملة، فإنّ الحلف الرباعي (بقايا النظام البائد والمعارضة التي لا تمثل إلاّ مَن جلس منها على كرسي الوزارة وقيادة الاتّحاد وشهداء الزور من أمثال هؤلاء الخبراء)، الحلف الذي لا شرعيّة لحكومته ولا قانونية (لأنّ ما تأسّست عليه يحرّم عليها تكوين لجان إصلاح فضلاً عن القيام بالإجراءات التي قامت بها لكأنها ليست لتصريف مؤقّت لا يتجاوز ستّين يوما) يريد بلجانٍ هذا جنسُ خبرائها أنْ يعيد بناء الدكتاتورية بصوْغ للدستور ظاهره دفاع عن الحرية والديمقراطية بدليل أنها تخب تستبق الأمور فتضع الحصير قبل الجامع وتريد وضع الدستور بديلاً من المجلس التشريعي الذي تطلبه الثورة لتأسيس جمهورية تكون فيها تونس بحقّ دولة حرّة مستقلّة دينها الإسلام ولغتها العربية.

أمّا الباطن فهو إطالة عمر استبداد النّخب التي غسلت أيديها من بناءٍ حضاري مستقلّ لم ينتظر السّطحيات الفلسفية حتى يدرك أنّ الإنسان رئيس

بالطبع وأنّ التربية المتعسّفة والسياسة المستبدّة هي التي تزيل هذه الرئاسة وتعلّل الانحطاط، ومن ثمّ فهي قد أسّست للتنوير المستقلّ منذ أن صارت فلسفة التاريخ عندها مبنيّةً على ضرورة تحرير الإنسان عقديًّا وسياسيًّا وتربويًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا، أعني كلّ برنامج المقدّمة التي لم يقرأها من يدّعي تعليمنا فلسفة مونتسكيو استنادًا إلى الرواية دون دراية.

الفصل الخامس

ضديد الثورة

تواصل الحلف بين اليسار التونسي وبقايا نظام بن علي

ليس من الصّدفة أنْ تُواصِل بقايا زبانية بن علي حلفها مع اليسار التونسي الجاحد لكلّ مقوّمات الهويّة العربية الإسلامية حربًا على ممثّليها ممّن عزل رغم الزعم بأنّ الحكم كان يجري باسمه (الحزب الحرّ الدستوري) وممّن شرّد باسم الخوف على قيم الحداثة (الحركة الإسلامية)، أعني مِن الحزبين الوحيدين اللذيْن يمكن أن يحافظا على التحديث الأصيل (لتجنّب تفريط اليسار البشع) والأصالة الحديثة (لتجنّب إفراط اليمين المدقع). والمعلوم أنّ الأداة التي يوظّفها هذا اليسار اللّقيط ذات وجهين:

فهي في الداخل توظيف الاتحاد التونسي للشغل الذي هو أفسدُ من الحزب الحاكم لكونه تحوّل إلى أداة سياسية تمارس الانتهازيّة و لم يقتصر على دوره النّقابي. وهي في الخارج توظيف منظّمات المجتمع المدني المغتربة (بدلاً من الأهلية الحقيقية) التي تحوّلت إلى مجرد أدوات للحرب على مقوّمات الوجود المستقلّ باسم قيم هم أوّل من يدوس عليها.

فأنْ تسلّم أهمّ الوزارات إلى اليسار في وزارة وظيفتها الإعداد للإصلاحات التي من المفروض أنْ تستجيب لمطالب الثورة الشعبية التي لا دخْل فيها لهذه النّخب المستلَبة أمرٌ ذو دلالة كبرى: إنها نفس سياسة النظام السابق على الحلف مع نفاة مقوّمات الهويّة باسم قيمٍ لا يؤمنون بها لكونها مجرّد شعارات مارسوا باسمها كلّ أصناف العنف والتحكّم على الشّعب الثائر حاليًّا. فما عانى منه الشّباب الثائر في الجامعات التي يسيطر على إدارتها أهل اليسار فاق كلّ التصوّرات بل هو أكثر استبدادًا من كلّ استبدادٍ عرفته البلاد: أفسدوا النظام التربوي وحوّلوه إلى أداة حرب أيديولوجية بدلاً من أنْ يكون أداة نهوض علمي وتقني فضلاً عن دوره في تدعيم قيم الهويّة المستقلّة.

ليست قيادات الاتحاد العامّ التونسي كبيرها وصغيرها أقلّ فسادًا من النظام الذي زال سلطان رموزه وبقيتْ مقوّمات سياسته مع هذه الحكومة المؤقّتة. وكان من المفروض ألاّ يصبح مجرد أداة سياسية فضلاً عن أن يصبح أداةً يسارية تقضي على الأحزاب الممثّلة بحقٍّ لهموم الشعب. الحزب الدستوري بخلاف ما يتصوّر عُزل عن الحكم منذ أن هرم بورقيبة، وتمّ عزله نهائيًا منذ أنْ تولّى بن علي الحكم فمكّن لليسار من قيادة دعايته وسياسته التربوية والاقتصاديّة والثقافية المعمّقة للتبعية. ومن ثمّ فالحرب عليه ليست حربًا على فاعل حقيقي، بل هي حربٌ على ما يمثّله تاريخه من سعيٍ للتحديث غير النافي لمقوّمات الهويّة والأصالة تمامًا كما هي حربٌ على المعارضات الحقيقية التي تمثّل الأصالة الحديثة عند القوميّين والإسلاميّين.

ستمرّ هذه الموْجة الأولى ويأتي دور الحركات الفعليّة التي يعلم الشّعب أنها تمثّل طموحاته في العدل وحقوق الإنسان وهي التي ستبني تونس الغد، أعني دور المؤمنين بقيم الحداثة غير المتناقضة مع قيم الأمّة والسّاعين إلى التحديث الأصيل الذي يجمع بين فضائل قيمنا وفضائل الثورات الإنسانيّة في مجال الحقوق والواجبات لبناء دولة حديثة ذات هويّة مستقلّة مبنيّة على سياسةٍ اقتصادية وثقافيّة تحقّق شروط التعاون الندّي مع العالم، فلا تكون الجامعات والمؤسّسات التربوية ولا الاقتصاد مجرّد توابع لما يجري في الضفّة الشمالية للبحر المتوسّط.

الأقزام يسعون إلى تقزيم الثورة

عندما تقارن ما يجرى في مصر وما جرى في تونس تخرج بنتيجتين لا يمكن أنْ يغفل عنهما أيّ ملاحظ حصيف: الأولى أنّ شباب مصر لم يتنكّروا لشباب تونس بل هم اعترفوا لهم بأنهم أصحاب الخطوة التي أنهت بلا رجعة حاجز الخوف من الأنظمة القمعيّة في الوطن العربي لأنهم بادروا بالتصدّي السّلمي للاستبداد والقهر بثبات وبمنهجية سلمية، وكان يمكن ألاّ تتوقّف قبل أنْ تحقّق أهدافهم: فكان الشابي شاعر الثورتين وكانت الشّعارات من نفس الجنس دون أدنى دور لعقدة المقابلة بين مصر وتونس أو الكلام عن ثورةٍ لاحقة تلغي دور الثورة السابقة.

الثانية أنّ شباب مصر قد أدرك أنّ مؤامرة أعدّ لها انقلابان تجري وحاوَلا فيها إجهاض الثورة في تونس ولا يزال بطلها التّحالف الرباعي بين بقايا النظام وبقايا المعارضة الديكوريّة والفاسد من قيادات الاتّحاد وشهود الزور من نخب اليسار التي تركب أيّ كار لتقاسم المستبدّ بالديار من أهلها أو من الأغيار.

وهذان الانقلابان هما: انقلاب أجهزة النظام على رأسه حتى يغالطوا الشعب بأنّ مجرد التخلّص من رأس نظام الاستبداد كافٍ حتى يتوهّم الشباب أنّ ثورته قد أنهت مهمّتها ومن ثمّ يبقي على النظام نفسه وإنْ بتطعيم الوجوه القديمة بما يبدو جديدًا وهو في الحقيقة جيلُ عجلات النّجدة من نفس النظام. وانقلاب بعض الفاسدين من المعارضة اليسارية لمقاسمة بقايا النظام ما يحولون دون الثورة وتحقيقه حتى يتمكنوا بنفس تقنيات الحزب الحاكم مِن تحقيق شروط الوجود في الساحة دون وزنٍ تمثيلي حقيقي لأنّ المعارضات الحقيقية يمكن أنْ تفسد عليهم هذا المسعى.

لذلك فلا بدّ مِن فهم ما حصل في ثورة تونس سعيًا لإنهائها قبل الوصول إلى أهدافها التي لا تختلف عمّا نرى الشباب المصري مُصرًّا على عدم العودة إلى الحياة العاديّة قبل البلوغ إليه: فهم قد رفضوا الانقلابيْن اللذين حاولتهما نخب مصر التقليدية تمامًا كما حصل في تونس رفضوهما رفضًا قاطعًا بأنْ لم يسمحوا لأيّ

كان بأن يكون بديلاً منهم والإصرار على تعيين مَن يمثّلهم بأنفسهم وكذلك مَن يشرف على المرحلة الانتقالية بشروط هم محدّدوها.

إنّ انقلاب النظام على رأسه للحفاظ على ذاته وانقلاب المعارضة التي تعايشت مع النّظام على الثورة والمعارضات الأخرى لتقاسم بقيّة النظام مواصلة نفس النظام ومن ثمّ التخلّص من الثورة ومطالبها الحقيقيّة الداخلية والخارجية: أعني تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وإصلاح النظام السياسي والتربوي والاقتصادي والثقافي انطلاقًا من رؤية الأمّة المحدّدة لذاها المستقلّة والحرّة ومن ثمّ المشاركة في تحرير كلّ العرب والمسلمين من علل الضّعف والتهميش في تحديد وجهة العالم الجديد في القرن الحادي والعشرين.

ذلك ما يمكن أن نعتبره الدّرس الذي تَعلّمه شبابُ مصر من تجربة تونس فلم يقبل بأنْ يتواصل النظام السّابق بخلفٍ بين بقاياه وبعض المعارضين المتربّصين بالكراسي والذين يعتبرون المرحلة الانتقالية فرصتهم لشراء وجود غير شرعي تمامًا كما كان يفعل الحزب الذي جاءت الثورة لتخليص البلاد مما مكن له من مافيات استعبدت العباد واستولت على خيرات البلاد.

والسّؤال الذي أوجّهه لشباب تونس بخطابٍ مباشر أسمح لنفسي فيه أنْ أكون شديدَ الصراحة: هل تقبلون أنْ تصبح ثورتكم مجرّد مسودة لثورة تنجح عند غيركم فتكون تجربتكم تجربةً فاشلة لأنكم استسلمتم للانقلابيْن اللذين يزيّنهما شهود الزّور من النّخب الفاسدة التي صارت تحدّد ما ينبغي إصلاحه وكيف يكون الإصلاح بديلاً منك؟

ألاَ تروْن أنّ التلازم بين الثورتين التونسية والمصرية يقتضي الاستفادة المتبادلة دون عقد بحيث إنّ استفادة ثورة مصر من ثورة تونس واعتراف شباها بذلك يوجب على شباب تونس ألاّ يستَحوا من الاستفادة من ثورة مصر ليعترفوا لهم بهذه الخطوة الثانية ويستأنفوا عملهم الثوري لإفشال الانقلابين وإلهاء الحلف الرباعي وتسريح شهود الزُّور ممّا استحوذوا عليه من مهامّ الثورة حتى تكون بين أيدٍ أمينة من شباب الثورة ولا أحدَ غيرهم؟

لماذا يتعامى البعض عن الحقائق؟

قرأت للكثير ممّن كنت أعتقد وما زلت أنهم يؤمنون بأنّ مهمّة الفكر هي الشّهادة في مجال السّعي لطلب الحقيقة والخير والجمال من أجل تحقيق كمال الإنسان قدر المستطاع. وكنت أعتقد وما زلت أنهم جميعا يؤمنون بأنّ هذه المهمة من أهمّ شروطها الالتزام قدر المستطاع بمحاولة النّفاذ إلى أعماق الظّواهر وعدم القناعة بظاهرها. والمعلوم أنّ شرط ذلك هو الشكّ في رداء البداهة التي يلجأ إليها مَنْ يريد أنْ يزيّف الحقائق البيّنة عند وصْلها بسياقاتٍ محدّدة. وسأضرب مثالين أرى البعض ذكورًا وإناثًا قد انتصروا فيهما إلى موقفِ معتصمي القبّة ومطالب المدافعين عن العهد البائد بدلاً من محاولة فهم موقف معتصمي القصبة ومطالب الثورة: الأوّل يتعلق بحجج الدّاعين لترك الحكومة تعمل، والثاني يتعلّق بالخوف من الإسلام السياسي.

الدعوة إلى ترك الحكومة تعمل

كما أسلفت في محاولاتي السابقة لا أحدَ يجادل في حاجة أيّ بلد إلى الاستقرار والعمل فضلاً عن بلادنا التي يتّصف اقتصادها بهشاشة وانعدام موارد طبيعية مهمّة لا يسمحان بغياب هذين البعدين حتى لمدّة قصيرة. ولا نقاش في أنّ ذلك يقتضي حكومة تعمل وشعباً يكدّ بجدّ. لكن هل ننسى أننا نتكلّم على ثورة تهدف إلى تغيير عملٍ معيّن لحكومة معيّنة جاءت الثورة لتحرّرنا منها بسبب النتائج الوخيمة لعملها وللاستقرار الذي كانت تحاجج به؟ وسؤالي لهؤلاء الذين يتكلّمون كلمات حقّ ويريدون بها الباطل هو: هل الحكومة التي تعمل حكومة الثورة أمْ هي حكومة مضادةّ الثورة؟ وهل هي تعمل وتسعى -كما تدّعي-إلى تأسيس استقرار يحقّق أهداف الثورة أم بالعكس من ذلك هي رماد كثيف في العيون تعمل على إفشالها بكلّ الوسائل؟

والجواب ليس عسيرًا الفصل فيه. يكفي أنْ يقنع أحد الثوّار الذين ضحّوا بنفيسهم وأنفسهم لكي يعمل الجميع وليس لكي يمكّنوا غيرهم من العمل فحسب أن يقنعوهم بالأمور التالية:

1 -هل حدثت في عقل مَن كان رئيس مجلس النوّاب طيلة جلّ عهد بن علي ثورة مطلقة حوّلته بين عشيّة وضحاها من دور رئيس مجلس شهود الزّور (= مجلس النواب في دوراته السابقة طيلة عهد بن علي) إلى رجل حريصٍ على إنجاح الثورة؟

2 - وهل زميله الذي ترأس مجلس النوّاب للدورة التي تأكّدت فيها نوايا بن علي الدكتاتورية في انتخابات لا يمكن أنْ يجهل أنها مزيّفة وأنه هو بدوره نجح فيها بتزييف محتمل إنْ لم يكن يقينًا والذي كان من أكثر وزراء العهد البورقيبي اتّصالاً وثيقًا بالداخلية التي نعلم كلّنا ما تعنيه للتونسي حتى غير المشارك في العمل السياسي النشط تحوّل إلى رفيقٍ بالثوار والثورة بحيث يسهر على راحتهم وتحقيق آمالهم وطموحاتهم؟

3 -وهل خبيرهما الذي لم يُخْفِ خياراته المذهبية -التي هو حرّ فيها لكونها من حقّه كإنسان وكمواطن- يمكن أنْ يكون في آنٍ ملتزمًا بخيار لا يحقّق التوافق المشروط في تأسيس المصالحة الوطنية التي يريدها الثوّار وبواجب الخبرة وحيادها أم إنّ الخيار المتعصّب للعلمانية المتطرّفة يَحول دون تكليفه بمسؤوليّة من شرطها تحقيق التوافق؟ أليس كلّ ماضي الرّجل دافع إلى تعميق الصّراعات من الحوائل دون رئاسة هيئة تحقيق أهداف الثورة والإصلاح الدستوري وكلاهما ليس بالضرورة موافقًا لخياراته أو على الأقلّ ليس مقصورًا عليها؟

4 -وهل وزيرهما للداخلية الذي كان جاء من أطر الداخلية التي قتلت من الثوّار ما يناهز المائتين أو يفوقهما فضلاً عمّا جرى في دهاليزها وفضلاً عمّا يمكن أن يكون حقائق بخصوص علاقاته بالأسرة المافيوية التي كانت تحكم البلاد. هل يمكن أن يكون وزير توافقٍ وتلاؤمٍ مع مناخ الثورة التي تسعى إلى تحقيق أهدافها؟

إذا اقتنع أحد الثوّار بأنّ هؤلاء يعملون من أجل أهداف الثورة فسأكون أوّل مَن يلوم الشباب الثائر، بل ويتّهمه بأنه يسعى باعتصاماته السّلمية إلى إفساد شروط نجاحها: أيْ إنه يخلّ بالاستقرار ويعطّل العمل من أجل علاج مشاكل تونس.

لذلك فرجائي أنْ يستحي كلّ مَن يردّد هذا الكلام. فهم بين اثنتين: فإمّا أنهم سذّج،أو أنّهم متواطئون مع مضادّة الثورة.

فإذا أضفْنا أنّ الثالوث الأوّل (رئيس الدولة والحكومة والهيئة) لعلّهم من حيٍّ واحد ومن طبقة واحدة ومن عقيدة سياسية واحدة، من العسير أن يعتبروا الثورة قامت من أجل مطالبهم، بات بيّنًا لكلّ ذي بصيرة أنّ "اللعبة ملعوبة" وأنّ شعار اتركنا نعمل تعني: هل حد عليكم أنكم قمتم بثورة أيها الرّعاع القادمون لتوسيخ القصبة؟ فسنعمل كلّ ما نستطيع لكي نرشّكم بما يلهيكم عنّا (حرب نفسية بالحقائق التي يُراد بها الباطل) وينسيكم الثورة، بل سيأتي اليوم الذي تندمون فيه على إطاحتكم بمن ترك لنا راحة البال وأراحنا من رعونة العامّة القادمة من الآفاق.

التخويف بالإسلام السياسي

الغريب أنّ الماضغين لهذه المواضيع هم ممّن لا ناقة لهم ولا جمل في كلّ ما يجري وخاصّةً في الفكر إذا تمّ بشروطه التي وصفنا في البداية. إنما هي الموضة. فليس أيسر من أن يصبح المرء مفكّرًا كبيرًا وشهيرًا: فليعملْ كاريكاتورا من الإسلاميين وهذا كافٍ. وليكنْ بصورة أمير المؤمنين الملتحي تعرض في فيديو مصحوبة بتعليق ساخر تمامًا كما فعل صاحب الكاريكاتور الشهير.

لكن هذه القضيّة أكثر تعقيداً من قضيّة الاستقرار والعمل المطلوبين من الثوّار. فهي ليست مقصورة على تونس بل هي ظاهرة عالمية. وكلامي عنها سيكون محدودًا جدًّا ومقصورًا على تونس لأنّ سادة العالم تحرّروا من الإسلاموفوبيا بعد أن أدّت وظيفتها ،وباتت أمريكا الرسمية على الأقلّ تميّز في الإسلام السياسي بين عدّة تيارات أدناها تمثيلاً للإسلام عامّة وللإسلام السياسي خاصّةً هو في كلّ الحالات مِن صنع المخوّفين به: هذا النوع من الكاريكاتور. وذلك بيِّن في المستوى العالمي بالنّسبة إلى ظاهرة القاعدة: فلا أحدَ،مهْما كان متحاملاً، يمكن أنْ ينكر أنّ القاعدة صنعتها أمريكا للحرب على الشيوعية، ثم أصبحت أداتها لتمكينها من التدخّل حيث تشاء لاستباق العماليق المحيطين بالعالم الإسلامي، استباقهم في احتلال العالم الإسلامي والاستحواذ على ما به تريد خنق منافسيها في العالم (أعني الوحدة الأوروبية وروسيا والهند والصين).

وحتى أتأكّد من نفس الظاهرة في المستوى المحلّي توقّفت قليلاً عن الكتابة المتعلّقة بمُجْريات الثورة وذهبت إلى ساحات تونس العاصمة لأشْهد على عين المكان فأمتحن ما كان عندي فرضيّة وأصبح يقينًا بعد أنْ رأيت بأمّ العين ما يتحدّث عنه البعض تشهيرًا بأمراء المؤمنين الملتحين يتحدّثون عنهم بتحاملٍ لا يليق بأيّ إنسان يريد أن يساعد على تحقيق شروط السّلم والأمن في بلاده ويحبّ الحقيقة الحبّ الذي هو شرط الفكر السويّ.

أمّا رأي هؤلاء المعلّقين أنّ المتآمرين لم يوجدوا بعد الثورة بل هم كانوا موجودين في تونس يصولون ويجولون بجلابيبهم وتلابيبهم في أزقّة تونس و"زنقاتها" للقيام بدور المخْبرين بطريقة الاندساس في الجماعة المسلمة العاديّة التي قد يُشتمّ منها ميْلٌ إسلاموي؟ أمَا رأيتموهم الآن في نهج الحبيب بورقيبة يتظاهرون بأمْن وأمانٍ ويكاد الكثير منهم يخرج من الدّاخلية عيْنها براياتهم السّوداء وأمرائهم الكلحاء؟ وفرضيّتي التي أزعم أني قد تأكّدت منها استنادًا إلى ما لاحظْته في هذه المظاهرات التي لم يفرّقها البوليس حتى بالكلام في بعض الجهات وفي تونس العاصمة هي: هذا اللون من الإسلام السياسي ليس ظاهرة طبيعيةً بل هو ظاهرة اصطناعية من جنس القاعدة.

فنسبة هذه الجماعات إلى الأنظمة العربية في حربها على الإسلام عامّةً وعلى الإسلام السّياسي في البلاد العربية والإسلاميّة عند الأنظمة الفاسدة والمستبدّة في بلادنا (= وهو أمرٌ شرعي لأنه من جنس الديمقراطية المسيحية أو الديمقراطية اليهودية أو الديمقراطية البوذيّة أو الديمقراطية الهندوسية) هي نسبة القاعدة لتحرّر المسلمين في العالم عند نظام الاستبداد في العالم: ومثلما أنّ القاعدة هي صنيعة (السي آي أي) لمحاربة السوفيات سابقًا ولاحتلال العالم الإسلامي حاليًا، فكذلك هذه الظاهرة من السّلفية الجهادية هي صنيعة الداخليّات العربية والإسلامية للبقاء في الحكم لخدمة من نصبهم على رقابنا، ومن ثمّ منع كلّ إمكانية للإصلاح السياسي الذي لا يمكن أن يتحقّق إذا كان مشروطًا بالحرب على هويّة الأمة كما فعلت كلّ الدكتاتوريات العربية.

حزب التحرير والسّلفية الجهادية كلاهما تيارٌ هامشي بين الحركات الإسلاميّة. وهي لا تختلف عن اليمين واليسار المتطرّفيْن في بلاد الغرب. لكن

الحركات الإسلاميّة الغالبة هي من جنس الديمقراطية المسيحية في إيطاليا أو في ألمانيا وهي ممثّلة لتيار ذي مرجعية إسلامية براغماتية يغلب عليها البعد الاجتماعي والسّياسي وهي من حركاتٍ لا يمكن لأيّ عاقل أنْ يتصوّر بلادنا قابلة للحكم السّلمي والديمقراطي، أعني الحكم الحاصل على الرّضا والقبول من القاعدة الشعبية من دون مشاركتها في الحكم بقدر حجْمها الانتخابي الحرّ والنـزيه.

والمعلوم أنّ مشاركتها في الحكم ستكون حتمًا من عوامل الحدّ مما قد يشوبها من تطرّفٍ تشترك فيه كلّ حركات المعارضة إذا أُقصيت عنوةً من المشاركة في حكم البلاد أيّ بلاد: لا يمكن تصوّر حكم في إيطاليا أو في ألمانيا يستثني الديمقراطية المسيحية. ولما كانت المشاركة في الحكم تؤدّي حتْمًا إلى ظاهرتين صحيّتين ناتجتيْن من إدراك الفرق بين التصوّرات والوقائع في المجال السّياسي والاجتماعي وعن الرّغبة في إرضاء المحكومين للبقاء في الحكم فإنّ المشاركة تصبح العلاج الوحيد الذي ينصح به العقل:

فأمّا الظاهرة الأولى فهي ظاهرة الانتقال من الجمود المذهبي والأيديولوجي إلى المرونة البراغماتية في العمل السياسي بدءًا بالمشاركة في المحليات وختمًا بالمشاركة في الحكم. وكلما طالت مدّة المشاركة زالتْ عقد ردّ الفعل عن الإقصاء ومن ثمّ الاندماج وحصول المصالحة بين أطياف السّاحة السياسية بحيث يمكن أنْ نرى جبهةً واسعة يكون فيها الإسلامي أحد الأطراف لا الطّرف الوحيد. وأمّا الظاهرة الثانية ،وهي الأهمّ، فهي ظهور التعدّد والتنوّع في الحركة الإسلامية ذاتها من حيث إنها لن تبقى حزبًا واحدًا وحداني الفكر "مونوليتيك"، بل هي تتعدّد بحيث الاجتهادات فيكون التّنافس بين تياراتها الداخلية وحتى بين انقساماتها للتنافس على إرضاء الناخبين عاملاً أساسيًّا في ترشيدها بصورة تغلب البعد السياسي والاجتماعي على البعد المذهبي والعقدي.

ذلك ما أراه وأظنّه سبيل الرّشاد، إذَا كنّا نريد لتونس أن تستقرّ وتعمل بحقّ علْمًا وأني لا أنتسب إلى أيّ حركةٍ سياسيّة سواء كانت هذه الحركة من اليمين أو من اليسار أو من القوميّين أو من الإسلاميّين، ولعلّي قد جرّبت جلّها إلاّ الإسلامية منها التي غالبًا ما يُظنّ أني منتسبٌ إليها. ولو كنت منتسبًا إليها أو إلى غيرها من هذه الأصناف الأربعة التي أراها ممثّلة لأطياف الشّعب التونسي لكان همّي أنْ أدّعي

لما أنتسب إليه فضلاً بالجوهر ولما أشرت إلى أنّ تونس لا يمكن أنْ يحكمها إلاّ توليفة من أطيافها السّياسية الأربعة:

الليبرالي الوطني (الذي لا يعتبر مصلحته منافية لتقديم خدمة الوطن على خدمة الطبقة)،واليساري الأصيل (الذي لا يعتبر معتقداته الدينية أو اللادينية تتجاوز ضميره إلى التبشير بها فيعلن الحرب على معتقدات شعبه)، والقومي غير الشوفيني (الذي لا يولد حرب القوميات في بلاده فنصبح مشتّتين بين عربي وبربري وقبطي إلخ...)، والإسلامي المستنير (الذي لا يعتبر النهوض عودة إلى الماضي بل تحديثًا له بما يقتضيه السياق التاريخي).

وقد كان ذلك هو أوّل ما عبّرت عنه في أحد النّصوص الأولى التي كتبتها متابعة للثورة مباشرةً بعد بزوغ شمسها. وحاصل القول وزبدته أنّنا جميعًا ندعو إلى العمل والاستقرار اللذيْن لا ينافيان مطالب الثورة. وشرط ذلك إيجابًا أنْ يقود الثورة أهلها من الشّباب الفتيات والفتيان. أمّا سلباً، فينبغي ألاّ يقودها أعداؤها الذين يرى البعض أنّ معجزةً قد حدثت فجعلتهم بين عشيّة وضحاها يصبحون أصدقاء لها: من جنس رئيس الدولة ورئيس الحكومة الثالثة ورئيس الهيئة مدى حيوات الحكومات الثلاث. وليس لسنّهم فحسب ولا لكونهم من النّظام القديم فحسب، بل حتى لعِلَلٍ طبقيّة وتاريخية في المعادلة التونسية. ولألخّص بجُمل ما ينبغي اعتباره في الموقف والسّياق الراهنين لنفهم أنّ كلّ ما يقال عن العمل والاستقرار على أهمّية هذين الوجهين هو من قول الحقّ الذي يُراد به الباطل:

1 - فكثيرًا ما نسمع المعلّقين ممّن يتصوّرون أنفسهم عقلاء يقولون: ليس للحكومة عصا سحرية. ولا بدّ للثوّار من الصّبر. وحلّ المشاكل وتحقيق أهداف الثورة عمليّة طويلة النفس. وهذا أيضًا من البديهيات التي تُخفي ما تخفي: **فالصّبر مطلوب وكذلك طول النفس.** لكنهما مشروطان بأنْ يكون الشّأن العام بيد من يجعل الصّبر وطول النفس ممكنين، أعني أنه لا بدّ أنْ تكون الحكومة بيد مَن نثق به ونثق بسعيه إلى عزم الأمور. فهل من ذكرت يستحقّ الثّقة من الرؤساء الثلاثة يستحقّون أنْ يثق فيهم الثوّار أولا وأن يكونوا ممّن يمكن أنْ يشجّع على طول النفس وهم في الرّمق الأخير من النفس؟ أي ثورة شباب يقودها العجائز؟ هل نحن نتكلّم في الثورة على الأمل والمستقبل أم على اليأس والماضي؟ هل عودة البورقيبيّة لها معنى الآن؟

2 – وكثيرًا ما نسمع المعلّقين ممّن يتصوّرون أنفسهم عقلاء يدّعون أن الحكومة تعزم الأمور وعلينا تركها تعمل وتوفير الاستقرار لها. ولكن أفعالها كلّها تبيّن للملاحظ الموضوعي أنّ ثالوثها يتآمر على الثورة ولا يعزم أمرها: فالهيئة التي كُلّفت بتحقيق أهداف الثورة والإصلاح الدستوري خالية من كلّ شرعية ثورية وهي تمثّل مَن ركب عليها وليس من قام بها. ولذلك فقد رفضت الانتساب إليها لّما دُعيت رسميا للانضمام إليها. فلا الهيئة الموسّعة لأداء دور الكمبرس منتخبة ولا الهيئة المضيّقة للقرار الخفيّ بمنتخبة. ولا نعلم مَن عيّن أعضاءها إذا ما استثنينا مناوراتِ بعض الأحزاب التي تكاثرت تكاثرَ الذّباب في المزابل.

3 – وكثيرًا ما نسمع الوزير الأوّل وخاصّةً في ندوته الأخيرة يقول أمورًا لا يحقّ له أنْ يقولها إذا كان حقًّا رئيس حكومة تونس وليس رئيس اعتصام القبّة والعهد البائد. فهو يتعلّل بالإجراءات القانونية لكيْلا تتمّ محاسبة المجرمين وإعادة الثروات، ما يعني أنه لا يؤمن بأنّ ثورةً قد حصلت. فهو من جهة أولى يطبّق منطق الثورة حيث لا ينبغي أنْ يفعل. ويرفضه حيث ينبغي: فقد أصدروا مراسيمَ في التزاماتٍ دولية وحتى في تسمياتٍ داخلية لا حاجة للإسراع بها. ويرفض منطق الثورة في الإسراع باسترداد ما نُهب لكأنه بقصدٍ يترك للمهرّبين الزمن الكافي للاطمئنان على ما نهبوا. وهو يدّعي أنه لا يقسم سلطته. ويزعم أنه لا يتراجع في قراراته أبدًا: فأمّا زعْم عدم التراجع، فهو زعْم العصمة التي هي من مزاعم العهد الذي قامت عليه الثورة ودعاواه المميزة لحمقه. وأمّا دعوى عدم القسمة، فهو نفْي لمعنى الديمقراطية من أصلها فضلاً عن كونه تجاهلاً لفقدانه للشّرعية وحتى القانونية.

لا شكّ أنّ الوزير الأوّل إذا كان ممثّلاً لجماعةٍ نالت حقّ الحكم بانتخاب شعبي فإنه قد يحقّ له أنْ يكون صاحب الفصل في القرارات دون قسمةٍ مع غيره. لكن ذلك لا يعني عدم القسمة في كلّ شيء. فحتى في هذه الحالة فهو يقسم مع هيئات الجماعة التي وضعته على رأسها وما لا يقسم هو الحسْم النهائي بتكليفٍ من الجماعة بعد أن يكون قد تمّ التشاور والتحاور والتفاوض والتعاوض، ومن ثمّ فإنّ كلّ هذه المراحل فيها قسمة. والثورة لم تكلّفه وهو لم يرجع لها أو لغيره حتى يحقّ له أن يقول ما قال. اللهمّ إلاّ إذا كان له مَن يراجعه في الخفاء: وذلك ما هو أقرب إلى ظنّ أيّ إنسان يلاحظ ما يجري بموضوعية. فالقرارات تنزل وكأنّها منه

ومن رئيسه الذي هو زميله لكني لا أعتقد أنهما أصبحا بين عشيّة وضحاها قادريْن على أن يكونا في مرتبةِ المنـــزلة الأولى في وظيفة رجل الدولة وهما طيلة حياتهما لم يتجاوزا منـــزلة مَن هو في ظلّ غيره. ظنّي أنّ الدولة يسيّرها جهـــازٌ خفـــيّ. ولا شكّ أنّ بعض الظنّ إثم. لكن ذلك يعني أنّ بعضه الباقي ليس بإثم بل هـــو حـــذر واجب وشكٌّ يقتضيه المقام.

4 – وأخيرًا فإنّ رئيس الهيئة لم يعد يتكلّم باعتباره خبيرًا في القـــانون، بـــل باعتباره معبّراً عن خيارات الثورة وسياستها في تنظيم الانتخابـــات. ألمْ تســـمعوه يتكلم على السّيادة التي تقتضي رفْض المراقبة الدولية على الانتخابات. وشخصيًّا لا أرى علّة التناقض بين السيادة والمراقبة الدولية إذا كانت غير مفروضة من الخـــارج بل مطلوبة من السّلطة الشرعية ذات السيادة. وكنت أتصوّر أنّ الثوّار وحدهم لهم الحقّ في مثل هذا الكلام لأنهم هم وحدهم الذين حرّروا تونس من التبعيّة. أمّا من يدعو إلى التبعيّة الثقافية والتربوية وحتى الروحيّة فعجبـــي كيـــف يـــتكلّم علـــى السّيادة. ومع ذلك، فلست معترضًا على قوله بسبب المضمون إذْ ليس هذا محـــلّ الكلام في ذلك بل بسبب الشكل: من يكون حتى يقول ما قال؟ هل هو النـــاطق الرّسمي باسم الثورة؟ أو باسم تونس؟ أو باسم حكومتها؟ فحـــتى المرســـوم غـــير الشّرعي الذي نصّبه لا يسمح له بذلك.

هيئة عماية الثورة المضادّة بدل حماية الثورة

عندما حاولت قراءة خطاب الوزير الأوّل لفهم ما يُخفيه من خلال ما يبْديه، تمنّيت أنْ أكون مخطئًا في تأويلي للمثال الذي ضربه حول التارزي الروماني الذي خاط كسوة خروتشاف حسب "سَيْ جوست موزير ses justes mesures". وكنت حقًّا صادقًا في التّمني لأنّ أخشى ما كنت أخشاه هو أنْ يتأكّد ما بدا لي مدلولاً مفزعًا لخطاب رئيس الحكومة المفروض رغم أنف الشّعب (إذ أنّ كلّ القوى طلبت غيره وهو موجود والجميع يشهد بأمانته وصدقه يوم عزّ الصدق والأمانة) عيّنه رئيس دولة أكثر فرضًا على الشّعب منه (إذ شاءت الصّدف الدستورية رغم أنف منطق الثورة أنْ يكون رئيس رمز شهود الزور-مجلس النواب) ليكون الرئيس المؤقّت بلا حدّ للمؤقّتية التي تتمطّط حتى صارت أضعاف أضعاف النصّ الذي أعطاه هذه الصّفة (من 60 يوما إلى ستّة أشهر أو أكثر).

والمعلوم لدى الجميع أنّ الرئيسين يتصوّران نفسيهما حاذّيْ الفطنة لاعتزازهما العلني بالنّسب البلدي (بمعنى ابن المدينة، أعني مقابل المعنى المصري وتلك دلالة استعماله مثال خروتشاف ذي النسب غير البلدي رمز النزوح أعني صورة معتصمي القصبة في أعين معتصمي القبّة) فضلاً عن تخرّجهما من مدرسة العهديْن الفاسدين والمستبدّين السّابقين. لكني أعتبر الرّئاستين ممثّلتين للثورة المضادّة حتى وإن وجد البعض في ما تقومان به ما يناسب الوضع الراهن أعني حاجة البلاد إلى الاستقرار (استجابة لهشاشة الاقتصاد والتبعية المفرطة للقوة الاستعمارية السابقة) مع ما قد يصحب ذلك من عودةِ الأوضاع الساكنة التي تعارض المناخ الثوري الضروري لمحْو ما أصاب البلاد من فسادٍ كاد يصل إلى النخاع في جلّ المؤسّسات والهيئات وأعتبرهما على الثورة وليس لها رغم فتاوى الدجّالين من خبراء القانون الدستوري. فمن يرأساهما غير قانونيّين فضلاً عن أن يكونا شرعيّين ومن ثمّ فوظيفتهما ليست قيادة مرحلة انتقاليّة ولا حماية الثورة، بل الإعداد لتأبيد ذهنيّة المدرسة التي تخرّجا منها ومن ثمّ لإفشال الثورة بكلّ الوسائل المتاحة.

ومع ذلك فقد يَعجب الناس إذا قلت إني صرت متفائلاً بعد أن نظرت في سلسلة الأخطاء المتراكمة التي وقعا فيها. ثم إني تأكّدت من أمرٍ كنت أعجب منه هو معاملة بورقيبة لهذا الصّنف من النّخب: لم يكن عبث بورقيبة بكلّ النخبة التي من هذه الطّينة غير مبرّر. فهي قد برهنت بما أقدمت عليه من إجراءات على قِصر النظر الاستراتيجي والعماية السياسية وذلك من حسْن حظّ الثورة. إني أعتقد أنّ البداية الفعلية للثورة هي الآن بصدد التّبلور وذلك بالمعنيين التاليين:

فهي أوّلاً بصدد إفراز قياداتها وتكوينهم على نارٍ هادئة، ولكن خلال الممارسة الفعلية للثورة. وتلك هي علّة عنايتي بالجانب التكويني طويل المدى والنفَس لأنّ قيادات المستقبل في حاجة إلى الدراية بأساسيّات السياسة الرّفيعة التي تجمع بين سياسة الدّنيا وأخلاق وصلها بما يجعل البشر لا يأكلون كما تأكل بهائم الأنعام. وهي ثانيًا تتَمأسس بمعنى أنّ إفراز القيادات الذي هو بصدد الحصول في السّاحات والنقاشات وحتى الصراعات يصاحبه تعارف بينهم وتواصل سيكون النسيجَ السويّ والصحّي للمجتمع السياسي الذي يجري في عروقه دمٌ جديد لم يفسدْه العهدان السابقان.

وهؤلاء الذين يقودون الثورة المضادة ليسوا عندي إلاّ "كاتاليزور" من جنسِ وداوِني بالتي هي الدّاء أيْأنّهم المادّة المعجّلة لهذه العملية أو خميرة توعية الشّعب بألاعيب أعداء الثورة. فعمايةُ هؤلاء المستعجلين في الالتواء على الثّورة هي التي ستجعل الجميع يدرك أنه عليه أنْ يدلي بدلوه لتكون حماية الثورة فرضَ عين وليست مسألة بعض القيادات الحزبية. ذلك أنّ هذه القيادات حتى التي تنتسب إلى أشرف معارضتيْن، اليسارية الصادقة والإسلامية المتنوّرة هي بدورها في حاجة إلى هذا التّكوين لأنه ليس من اليسير مجاراة ما يريده شبابٌ ذو مطالبَ عالية تقرب ممّا حقّقه المدركون لضرورات العصر من شروط خلقيّة وماديّة للقيام المستقلّ في الغرب أو في الشّرق، شروط أسّست أوروبا والولايات المتّحدة أو عمالقة القرون المقبلة في الشرق الأقصى: شبابنا لم يعد يرضى إلاّ بعظائم الأمور حتى يكون له ما يجعله ندًّا لمن ليسوا أفضل منه في رسم معالم المعمورة والتاريخ المقبل بل والكون كلّه. ويكفي أنْ أحصي الإجراءات المضادّة للثورة والتي ستمثّل حسب رأيي خميرة الثورة الحقيقية، أعني بداية تكوين القيادات الثورية ومأسسة أفعالهم التي

ستنجز قيم الثورة وتحقّق أهدافها فتجعل تونس بحقّ دولة حرّة مستقلّة ذات سيادة دينها الإسلام ولغتها العربية ومن ثمّ جزءًا من كيانٍ عملاق قادرٍ على القيام المستقلّ فيساهم في تحديد معالم المستقبل الإنساني كلّه.

أوّلا: التلاعب بالدستور الحالي:

بدؤوه بمهزلةِ الفصل 56ثم انتقلوا إلى مسخرة الفصل 56 علّنا،ثم شرعوا في التحايل فزعموا الحرص على الإجراءات السريعة فاحتالوا على المجلسين قبل حلّهما ليخوّلوا رئيسًا مؤقّتًا ما لا يخوّل إلاّ لرئيسٍ غير مؤقّت. ثم أعلنوا الحقيقة فأصبحوا يشرّعون تحت راية البند 28 في أمورٍ لا علاقة لها بخطرٍ يهدِّد الدولة والوطن عدا عن وجودهم هم مواصلة للعهد البائد. فكان حينئذٍ على كلّ إنسان ذي بصيرة أنْ يفهم أنهم يعتبرون الثورة خطرًا مهدّداً ولكن ليس للبلد ولا للدولة بل لعهدهم الذي يريدون مواصلته بل والعودة إلى ما جعله يصبح ضرورةً لا بدّ منها بما فرضه على صورة البلاد (السياسة والتربية) ومادّتها (الاقتصاد والثقافة) من تبعيّة بنيوية لأمّهم فرنسا (رجاءً أفهموني: كيف لمن يكتب ليفيد الشباب التونسي أن يتوخّى الفرنسية اللهم إلاّ إذا كان يريدهم أوّلا أن يتنصّلوا من لغتهم شرطًا لفهمه لأنّ لغة "الأنديجان" لا تؤدّي الأفكار الرائعة لمثل هذه الكتابات ومن ثمّ فحتى الترجمة إليها لن تكون مفيدة).

ثانيا: التلاعب بتشكيلة الحكومتين الأوليين:

وكلتاهما تمّتا بتواطؤ من حزبين يدّعيان المعارضة وتمثيل الشعب وهما لم يكونا موجودين إلاّ بصفة المتنفّس المعوّض لمن غاب عن السّاحة ويعلمان أنهما ممسوحان لا محالة بمجرّد عودته. والمهم أنّ هاتين الحكومتين ظنّهما أصحابهما قادرتين على ربح بعض الوقت والقيام بما يلزم "لبريكولاج" انتخابات رئاسية تجعل من يتصوّر نفسه زعيمًا يشغل موقع الدمية في يد الحزب البائد وفرنسا لمواصلة نفس النهج في الجوهر وإنْ بطلاء جديد يمدّ المناطق الداخلية بفتات من المعونة الدولية، ومن ثمّ الزيادة في حجم التبعيّة لا غير: لكن ذلك كان مناسبة مهمّة بالنسبة إلى الثورة لأنه مكّن من الشروع في المأسسة ومن إبراز بعض القيادات وتفاصيل الصّفوف للفرز الحقيقي بين أصدقاء الثورة وأعدائها وذلك بفضل ما ترمز إليه القصبة الثانية.

ثالثا: تمثيلية الحكومة الثالثة:

كلّ القوى السياسية والاجتماعية أجمعت على الإشارة إلى شخص معيّن تثق به وبقدرته على جعل المرحلة المؤقّتة مؤقّتة حقًّا وذات توافق وطني يهدف إلى تحقيق ما تطلبه الثورة. لكن رئيس الدولة عيّن شخصًا آخر رغم أنه لا يحظى بشرعيّة تجعله يتجاوز رأي الجميع في مثل هذه المهامّ الخطيرة. ومَن عيّن؟ عيّن رئيس حكومة يتصوّره البعض زعيمًا سياسيًّا محنّكًا سيُنجي سفينة العهد السابق لا البلاد فإذا به يُثبت في أوّل امتحان خارجي (ما يجري في ليبيا) أنه لا يتميز بما يجعله رجلَ المرحلة فضلاً عمّا نراه يحْدث في الشأن الداخلي للبلاد كما في أمور وزارة الداخلية (حلّ البوليس السياسي) والإدارة (تعيين العمداء والسّلك الدبلوماسي) والتعامل مع القضاء (بالقضاء الموازي للَجنتيْ المحاسبة وتقصّي الحقائق).وسأضرب مثالَيْن أحدهما مضموني والثاني شكلي جعلاني أشكّ في حصافته أو على الأقلّ في توفيقه السّياسي هذه المرّة:

1 -**المثال المضموني ويتعلّق بمفهوم الريادة الثورية:** فهل رأيتم شخصاً عاديًّا فضلاً عمّن يتصدّر للقيادة يعتقد حقًّا أنّ شعبه قام بثورة يحترمها في قرارة نفسه ثم يفرّط في الزّاد المعنوي لشباب بلاده الذي رفع اسم تونس إلى السماوات السّبعِ فصار قدوةً لشباب العرب كلّهم، يقف مواقف تعبّر عن الارتعاد خوفًا ممّا يجري في ليبيا فيتوسّل النصيحة من أضعف رئيسٍ على الإطلاق (بوتفليقة) لو كان يعلم طبيعة القوّة الرمزية والمعنويّة للرّيادة الثورية فيبني عليها سلوكه الدبلوماسي في أوّل لقاء مع الأجوار (الجزائر)؟ لا يفعل ذلك إلاّ مَن كان مواصلاً لنفس النهج الفاسد والمستبدّ وتخرَّج من مدرسةٍ تحكمها عقلية السّمع والطاعة لمن يتصوّرهم أقوياء وهم أوهن من خيط العنكبوت.

2 -**لمثال الثاني شكلي ويخصّ علامة الصّدق أو العلاقة بين ظاهر القائد وباطنه:** وهل رأيتم زعيمًا صادقًا وواثقًا من دوره القيادي يسعى إلى إبراز زعامته بالتّمثيليات الهزليّة التي مِن جنس ما شاهدنا أمام الوزارة الأولى: رئيس حكومة مقدام وبحركيّة شبابية رغم سنّي (وقد ذكّر بذلك في كلامه) أقفز من السيارة ولا أخشى مخاطبة الجماهير مثل بورقيبة

فأتصدّى لجماهير الشعب (موظفو مؤسّسة طفيلية من طفيليات الفساد) أمام وزارتي (التي نظّفت ساحتها من النّازحين). لكن لا أحدَ، سواء كان من النازحين الجدد أو من النازحين القدامى، (لأنّ المباهي ببلديته لـيس هو إلاّ النازح السابق تمامًا كالمباهي بهويّته الفرنسية أمثـال سـاركوزي الذي هو "إميقري" أقدم من سكّان "أحواز" باريس أعني "البونْليو" الذين يحتقرهم: وذلك قانون خلدوني معلوم حتى لمن يتفـاقهون في القـانون بالإفرنجي) يمكن أن تنطلي عليه مثل هذه التمثيليات. ذلك أنه من اليسر أنْ يفهم أنّ هذه المظاهرة ليس فيها من التظاهر إلاّ التظـاهر بالتظـاهر بدليل حضور الكاميرات المسبق لتسجيل كلمة الوزير الأوّل والجوقة التي تنظّم المتظاهرين ليتمّ التّسجيل على أحسن الوجوه فتسمع كلمته الـتي جاء فيها ما يفيد بأنّه يقول للشّعب: أنا أو الطوفان؟

رابعا التشريعات المراسيمية:

هبْنا سلّمنا أنّ عدم العودة إلى الاستقرار والحياة العاديّة بسرعة يمثّـل خطـرًا حقيقيًّا يهدّد اقتصاد البلاد -وهو أمرٌ غير مستبعَد بسبب ما صيّروا عليه الاقتصـاد بخياراتهم الفاسدة والمستبدّة من تبعيةٍ وهشاشة- ومن ثمّ فهو قابلٌ للعلاج بهذا البند. لا مراء أنه في هذه الحالة قد تكون الإجراءات الاستعجاليّة بالتشـريع المراسـيمي ضرورية. لكنها كان ينبغي ألاّ تتعلّق إلاّ بهذا الأمر. وحينئذ فعلينا أنْ نسأل عـن الدّاعي للاستعجال في المصادقة على أمورٍ يقتضي الحسم فيها نقاشًا قيميًّا وخياراتٍ لا يمكن أنْ يُقضَى فيها من دون توافقٍ وطنيٍّ واسع في حالة رئاسة شرعيّة وقانونية فضْلاً عنه في حالة رئاستين كلتاهما مؤقّتة وليست شرعيّة ولا حتى قانونية.

أليس ذلك من دلائل طلب المساعدة من القوّة الاستعماريّة لهذا النهج بتقديم آياتِ الولاء لهم والإيحاء بأنّ ذلك من فضلهم وأنّه قد لا يكون ممكناً لو أنّ الأمور خرجت من أيديهم فلمْ يساعدوهم فيبقوا عليهم ضدّ الثورة؟ كـلّ التشـريعات المراسيمية التي اتّخذت خارجة عن مسألة الخطر المهـدّد إذا حصـر في حاجـة الاقتصاد للاستقرار وهو الوحيد الذي قد يقبل مبرّراً لاستعمال الفصـل 28. مـا الاستعجال في إمضاء نصوصٍ تتعلّق بالتزامات دولية تقبل الانتظار، وكلّهـا مـن

جنس عبارات الولاء لمن يطلبون سنده، فضلاً عن كونها ليست موضوع إجماع وطني.

أخيرا هيئة حماية الثورة:

ما يعنيني هنا هو المرسوم العجيب الذي أسّس ما يسمّى بهيئة حماية الثورة والتي هي في الحقيقة هيئة عماية الثورة المضادّة، ومن ثمّ فهي غاية الحمق السياسي من قبل هذا الثنائي الذي يريد لتونس أن تعود إلى العصر الجاهلي الجامع بين ثالوث الفساد والاستبداد والجهالة وكل ذلك من أجل الإبقاء على اللجنة التي عينت من اليوم الأول لهروب الدكتاتور بنفس التكوينة وبحجّة الكفاءة والخبرة التي بيّنا أنها مجرد شائعة لا يصدّقها إلاّ من كان جاهلاً بالفنّ المزعوم. لذلك فهي ستكون القشّة التي ستقصم ظهر البعير: فجلّ مَن عيّنوهم في هذه اللجنة مجرد حشْوٍ لإغراق السمكة كما يقول المثل الفرنسي ولا علاقةَ لهم بمصالح تونس إنْ لم نقل أكثر من ذلك.

إنّ ما أُنيط بهذا المجلس من مهام يطابق تمام المطابقة مجالس شهود الزور في النظام السابق، أعني مجالس نوّاب المافيا لدى الشعب التونسي التي رأسها الرئيسان الحاليّان في العهدين السابقين أعني مجلس تسجيل ما تشرّعه اللجنة إياها التي كُلّفت بصوغ القوانين والدستور في غياب الرقيب والحسيب الممثّلين للثورة. وذلك بالذات ما أعنيه بعماية قادة الثورة المضادة في ما أقدموا عليه من إجراءات مؤسّسية وحتى من أغراض اختاروها لتكون مادّة النقاش العام الذي فتحوه في قنواقم التلفزية وإذاعاقم وجرائدهم الرسمية كلها حول العلمانية والتاريخ الإسلامي خاصّةً إذا ربطناه بمن استدعوه لذلك كلّ من تغلب عليه علامات الخرف والاستفزاز بنفس العماية التي نصف هنا. وكانت الغاية القصوى في هذه العماية والحمق السياسي الغلوّ الذي طغى على تكوين هذه الهيئة وعلى مهامّها وعلى سعْيها لإلغاء مجلس حماية الثورة الذي حصل على إجماع الثوّار جعلها عندي العلامة الفاصلة بذاقا بما يترتّب عليها من أمرين يطمئناني على مستقبل الثورة بخلاف ما قد يظنّ المتسرّعون:

1 -**الأوّل من هيئة عماية الثورة المضادّة:** فقد كنت أخشى أن يكون أعداء الثورة أذكياء وذوي دهاء بحيث يمرّرون سياستهم بلطفٍ دون إفراطٍ

فاضحٍ من هذا الجنس. لم يدُرْ بخلدي أنْ يصل بهم التهوّر والتعجّل بل والغباء والحمْق إلى هذه الدرجة من الاستفزاز لأيّ مواطن مهْما كان غافلاً عن حيَل الساسة. لكن هذا الإجراء الأخير الذي لا يقع في ما اصطبغ به مِن "بهامة" و"حياكة بالخيط الأبيض"(لا بأس من مواصلة الاحتكام لتارزي خروتشاف والاستناد إلى ضرب الأمثال الفرنسية) حتى طالب السنة الأولى الجامعية عندما يحاول تعلّم الممارسة التنظيميّة والمناورات الانتخابية. فـ "البريكولاج" مفضوح حتى لمن لم يمارس أيّ عمل مغالطي في المناورات التنظيمية.

هذه الهيئة أعطتنا "مشترة" من خياطة تارزي خروتشاف: فما أعضاء الهيئة إلاّ أعوان الخياط الذي يريد أنْ يغالط خروتشاف (الشعب)، وما مقرّ الهيئة إلاّ محلّ الخيّاط الروماني وهو يخيط ما يحاك في قصور خدم الباي وبورقيبة وبن علي من نخب الحاضرة الذين لا يزالون يعتبرون الشعب عامّة فرمزوا إليه وهو ثائر يريد أنْ يحكم بخروتشاف. لكن العماية هي هذا الظنّ الذي يجعل بعض من لا يزال يعيش بعقلية المقابلة البدائية التي تجاوزها الزمان بزمان "بلدية–نوازح" ولم يغادروا بعد ستّة عقود عقليّة اعتبار الشّعب التونسي رعايا لخدم الباي يتبعون المخزن تبعيّة السيبة بالخداع والسّلاح، أعني ما قصده رئيس الحكومة بهيبة الدولة وأشرْت إليه عندما اعتبرت هذا التصوّر للهيبة تهييباً وليس مهابة: الشّعب لا يريد أن يبزّع ثورته ولا أن يركن للرّاحة مسبْسيا.

2 – **الثاني من الشباب الذي هو غالبية الشعب الحامي الوحيد للثورة:** هو أنّ الذين قاموا بالثورة بمن فيهم من جاء من الفجّ العميق ليسوا ممّن تنقصه الدّراية بمُجريات العالم بل لعلّهم أدرى بها من أصحاب هذه العقليّة البدائية التي تحتقر الشّعب وتخاطبه بعنجهية وتتصوّر أنها يمكن أنْ "تخدعه" فإذا بأصحابها من جنس المخادع المخدوع: الشباب مدركون جيّدَ الإدراك بأنّ أعداء الثورة يريدون أنْ "يبزّعوا" دم الثورة أوّلاً وقيم الأمّة وهويّتها التي يريدون مسْخها ثانيًا فيوزّعونهما على من اختاروه ممثّلاً لقبائل الخمارات المحلية والسّفارات الأجنبية والدّكاكين المزعومة

حزبيّة أو جمعياتية والتي كان أغلبها دكاكين خاوية بل إنّ مجرد وجودها المزعوم شرعيًّا في العهد البائد دليل على أنّها كانت من أدوات النّظام البائد رئيسه والباقية أطرافه وأذياله سعيًا منها لجمع شتاتها لعلّها تحفظ بعض ما حصلته في العقود الستّة من الفساد والاستبداد.

وطبعًا فحاشايَ أنْ أتكلّم على الأشخاص الذين اختاروهم بأعيانهم لأن الكلام المعين دون علمٍ دقيق بصفاتهم غيبة ثم إنه قد يكون من بين مَن اختاروهم للتّمويه فعيّنوه دون استشارته ذرًّا للرّماد في العيون مَن سيسفّههم فيغادر بمجرد أنْ يرى أيّ منقلبٍ وضعوه فيه بمجرد أنْ يفهم دلالة من وضعوه إلى جانبه في هذه المهمة التي ستتبيّن قذارتها يومًا بعد يوم. ما أريد أنْ أشير إليه هو أنّ أغلبية مَن أعرفهم أو أثق برأي مَن يعرفهم -التي جعلت للحشو الموعز بسعة طيف التمثيل والهادف في الحقيقة إلى الحيْلولة دون التمثيل الحقيقي لإرادة الثورة من قبل الشباب الذي قام بها- هم من النّكرات التي لا يعرفها إلاّ نادل الخمّارات وحفلات السّفارات وحرّاس دكاكين ما يسمّى بتفعيل المجتمع المدني بتمويل بوش وكوندااليزا رايس: المهم عندي أنّ الأغلبية في هذه الهيئة يمثّلون دليلاً بيّنا بمجرد وجودهم حشوا لسدّ الأبواب أمام حضور الشباب الثائر بنفسه على أنّها ليست لحماية الثورة بل هي لتحقيق أهداف الثورة المضادّة وقد بلغ الحمْق السياسي بمهندسيها إلى حدّ أنّها ستكون، بما احتوت عليه من استفزاز زائد عن اللزوم، البدايةَ الحقيقيّة للوعي بضرورة التصدّي لهم والشّروع الفعلي في تحقيق شروط حماية الثّورة حمايةً فعليةً. والأيّام بيننا.

الفصل السادس

الحداثة الأصيلة والحداثة اللقيطة

تحديث السفاهة والحمق

عبّرت في كلامي على هيئة العماية لحماية الثورة المضادّة عن اطمئنان قد يعجب له الكثير، اطمئناني على مستقبل الثورة. لكن هذا الاطمئنان ليس صادرًا عن مجرد تفاؤلٍ أو عملاً بمبدأ "سبْق الخير" "تلْقى الخير" بل إنّ له أساسين قويّين أحدهما موجب والثاني سالب:

فأمّا الأساس الموجب فهو طبيعة فَعَلة الثورة. فالشّباب الذي أقدم عليها عامّة ومنطلقه خاصةً يؤكّدان شرعيّة الاطمئنان. ذلك أنّ غالبية الشباب لا تزال أصيلة فضلًا عن خيريّتها ومثاليّتها الفطريتين وهي مع ذلك أكثر إقبالاً على التحديث السويّ فكرًا ومنظورًا من كلّ المتكلمين على الحداثة التي لا تكاد تتجاوز عند أعداء الثورة تسيب الفرج والبطن. فهذه الخيرية والمثالية المصحوبتان بالفعل وغير المقصورتين على القول يجعلانني أطمئنّ إلى أنّ النبع الصّافي يضرب أصله في أعماق حضارتنا، ومن ثمّ فلا خوفَ من الاستلاب مهْما علا طنين الذّباب في مزابل الأنظمة البائدة. وقد كتبت عن هذا العامل لمّا تكلّمت على مطالب الشّباب فتيات وفتيانا، مطالبهم العالية.

أمّا الأساس السّالب فهو ما تراكَم من الأخطاء التي أقدم عليها مُنشئو هيئة حماية الثورة المزعومة التي هي هيئة عماية الثورة المضادّة كما وصفناها. فهي دالّة دلالةً لا جدال في كونها مفهومة للجميع على أنّ أعداء الثورة رغم ما يدّعونه مِن خبرةٍ وتجربةٍ سابقتين لاستراتيجيّيها وموجّهيهم في الداخل والخارج ليسوا على ما يزعم لهم من فطنة ودهاء. وقد كتبت كذلك عن هذا العامل لما بيّنت عماية هذه الهيئة. وينبغي مع ذلك التمييز في تأليف الهيئة بين المكوّنات التالية حتى لا نظلمَ أحدًا ممّن هم فيها على حُسن نيّة أو من باب "متابعة للكذّاب إلى غاية كذبه":

فالمكوّن الأوّل يتألّف من قلّةٍ تعدّ على الأصابع من الأسماء المحترم أصحابها أخذوا أخذ غرّة. وهم لا محالة سيدركون أنهم إنما أُتِي هم للزّينة ولذرّ الرماد لأنه لا أحد يصدّق أنّ ما يناهز الثمانين من الأعضاء مساهم في التفكير يجعله ممكنًا

بصورةٍ فعّالة ومؤثّرة خاصّةً إذَا خضع لمسخرة التصويت على القــرارات المعــدّة سلفًا: إنّهم قلّة من الشخصيات التونسية ذات الشأن والصّدق وهي حتمًا ستغادر بمجرد أن تتأكّد أنّ حسن الظنّ بمخطّطي اللعبة لم يكن في محلّه.

والمكوّن الثاني، ولعلهم -كثرة للحشو- يمكن أن يعتبروا من أصحاب الطويّة الحسنة الذين يؤمنون بالثورة وإنْ بمنظور عفوي غير مقدّر لما يــراد بهــا في هــذا المجلس. ولعلّ بعضهم قد اعتبروا في ذلك رفعًا من شأنهم قد يؤكّد لهم ما يمنّون به النفس من الانتساب إلى "الأعيان". والمهمّ أنهم في الأساس أبرياء من الخطّة الــتي يظنّها أصحابها شيطانية وهي كذلك خلقيًّا لكنها دون ذلك من حيــث الفطنــة والذّكاء. وهؤلاء المعدّون للحشو ليس لهم ناقة ولا جمل في ما يخطط لهم من دور. وعندما يدركون أنهم دعوا للإيهام بالملاء الخاوي البديل من المشــاركة الشّــعبية العامّة سيغادرون هم بدورهم خاصّةً عندما تصبح المغــادرة أكثــر تمكينًــا مــن الانتساب إلى الأعيان من البقاء في الهيئة الذي سيتّضح أنه من أكبر مصادر العار.

والمكوّن الثالث يمكن أنْ يعدّ مؤلفًا من طالحي القوم أيْ من أضداد عناصــر المكوّن الأوّل الممثّل لصالحي القوم الذين وضعوا لذرّ الرماد. ومَن طلح هو ضعف أضعاف مَن صلح في هذه الهيئة. ذلك أنّ تغليب العملــة المزيّفــة علــى العملــة الصّحيحة يقتضي ذلك دائمًا. فلا يتغلّب على قلّة الحكماء إلاّ كثــرة السّــفهاء. لذلك فهم جميعًا سفهاء "نوتوار" ليس في أخلاقهم الشّخصية -فهذا أمر يعنــيهم وحدهم- بل في ممارساقم التي لطخوا بها ساحة الإبداع في تونس.

والمكوّن الرابع يمكن أنْ يكون مؤلّفًا من أضداد عناصر المكوّن الثاني. فهــم نكرات مثلهم، ولا ناقة لهم ولا جمل في الخطّة. لكنهم بعكس حسني الطّوايا هــم من جنود الخطّة الساعي أصحابها لمغالطة الشعب إنهم ملتزمون بها التزامًــا أعمــى لتبعيّتهم للمكوّن الأخير: إنهم من النّكرات التي تتطفّل على الفكر والثقافة وخاصّةً على الإبداع الذي أصبح اختصاص عديم الباع من زعماء المكوّن الثالث.

والمكوّن الأساسي أو المحرّك الداخلي لما يسمّى بهيئة حماية الثورة هم أصحاب الأجندة التي لم تعدْ خفيّة لكونها باتت تتجرّأ على كلّ شيء اعتمادًا على الابتــزاز بتجويع الشّعب إذا لم يحكموا في رقابه من خلال قدرتهم على وضعه في موضع مَن يحتاج إلى التسوّل باسمه بشرط أنْ يبقى عبدًا لهم. إنهم أولئك الذين يحرّكون الدّمى

من الداخل متصوّرين أنفسهم زعماء التحديث ويدّعون امتلاك الخبرة التي هـي في الحقيقة مجرد إشاعة لكاسد البضـاعة. فالقـانون الدسـتوري والإسـلامولوجيا والحضارة والنقد الأدبـي والإبستمولوجيا والهرمينوطيقا إلخ... من الأسماء الرنّانة ليست إلاّ عناوين خاوية يتكلّم عنها هؤلاء وهي منهم براء.

والمكوّن الأخير أو المحرّك من الخارج من قريب ومن بعيد -دون أن يكون مذكورًا اسمه في القائمة- هو من جعل المتكلمين باسم هذه الفنون رغم كونهم أساتذة عاديين جدا يكاد أفضلهم أن يكون متوسـط المنـزلة بـين أهـل الاختصاص يعتبرون أعيانا بتلميعهم في أعين الأنظمة والمعارضات اعتمادا على سمعة كاذبة مصدرها الاعتماد على المشاركة في إدارة الحكم تارةً والمشاركة في إدارة المعارضة طورًا أو في "النضال المزعوم" في الاتحاد العام التونسي للشغل أو في اتحاد الطلبة أو في ما يسمَّى بجمعيات المجتمع المدني لتلميع شائعاتٍ تسـوّق خبرتهم التي لا تتعدّى في جلّ الأحيان تمثيل رجع الصدى الخافت لاستشـراق بدائي هم دون مناهج أصحابه في فهْم حضارتنا وأزْيد منهم عداءً لها. وها أناَ اليوم أحلّل أمرين آخرين يوطّدان الاطمئنان الذي أتكلم عليه دون الاستسلام للاّمبالاة فاقد الحذر المورثة للندم:

أوّلهما يدعم العامل المطمئن الثاني حتى يتأكّد القرّاء أنّ أصحاب الثـورة المضادّة خاسرون المعركة لا محالة وقريبًا قريبًا جدًّا بسبب ما ذكرنا في تصنيفنا لمكوّناتها حتى وإنْ كنّا ما زلنا في حاجةٍ إلى مُداراة الأمر الواقع حـتى نُخـرج البلاد من الاهتزازات التوابع للزلزال الذي يحيط بنا في كلّ الوطن العربـي والذي بدأ عندنا. والثاني يصف الصفّ المعادي للثورة حصرًا إيّاه في المخطّطين ومَن وراءهم في الداخل والخارج ليبيّن فهمهم السّطحي إلى حـدّ السّـفاهة والبلاهة، إذ هم لا يعلمون أنّ الحداثة الحقّة لا تكون إلاّ فرعًا عـن الأصـالة الثابتة وأنها بهذا المعنى قد انتقلت فعلاً من صفّ هذه النّخبة المتأوربة في القشور حصرًا منها للحداثة في ثمراتها الاستهلاكيّة إلى النّخب الأصيلة التي تمثّل البديل الحقيقي القادر على تحقيقها من حيث هي فاعليّات إبداعية بمنطلقٍ أصـيل لأنّ الحداثة الأصيلة لا تكون إلاّ ثمرةً للثورة الروحية المشتركة بين جميع البشر دون أن تكون نسخًا لأيّ تجربة سابقة.

تدعيم العلة السلبية لتفاؤلي بمستقبل الثورة

صفّ أعداء الثورة لم يعد يخيف أحدًا بعد أنْ قرّر الشّعب أخذ أمره بقوّة حتى لو كانت قيادات الأعداء ذات فاعليّة قيادية تنمّ عن القدرة الفائقة لمغالطته بصورة لطيفة. فكيف به لا يفعل إذا كانت كما نصف حمقاء تكرّر ما فعله بن علي إذ اعتمد على فلول اليسار المرتدّ عن قيم اليسار فصار ليبراليًّا بأفسد معاني الكلمة خلطًا بين الليبرالية والليبرتانية منذ انهيار الاتّحاد السوفياتي. لذلك فلحُسن حظّ الثورة أنّ قادة الثورة المضادةّ واستراتيجيّيها ليس لهم ذرّةٌ من "القماش" المتين للقيادات الفاعلة بحقّ بل هم أوْهى من بيوت العنكبوت فكرًا وعملاً رغم حاجتنا إلى مراعاة الأمر الواقع مؤقّتًا لترتيب الصّفوف وفرْز القيادات.

فالمعلوم أنّ الثورة يهدّدها الاندساس فيها أكثر من الخطر المتأتّي من الصّفوف المقابلة بوضوح. والفرز لا يكون ممكنًا إلاّ بمعيار الاصطفاف خلال مباشرة أعداء الثورة الحكم. فذلك هو الامتحان حيث يكرم المرء أو يُهان، امتحان الحفاظ على قيم الثورة في المجالات التي وصفنا، أعني مجاليْ صورة العمران (**السياسة والتربية**) ومجاليْ مادّته (**الاقتصاد والثقافة**)، المجاليْن اللذيْن على الشباب التمكّن منهما والاستعداد لقيادتهما بدلاً من النّخب المهترئة التي تحكم حاليًّا والتي هي أخطر أعداء الثّورة.

إنّ أقصى ما وجده الصفّ المقابل بوضوح لحماية نفسه هو المناورة المكشوفة والمداورة المفضوحة. وبيّن أنه لا يمكن للمناورة ولا للمداورة التي من جنس: التلاعب بالدستور إلى حدّ السّخف القانوني.والعبث بتركيبة الحكومات إلى حدّ الحمْق السياسي.والتفنّن في ترقيع أجندته بتكوين اللجان والهيئات. ومحاولة الاندساس في إدارة الدولة استبدادًا بمواضع المسؤوليّة في الجهات والسّفارات خوفًا من خسران السّلطة.وتخويف الشعب وابتزازه بالمجاعات ومنًّا عليه بتوزيع الفضلات والإعانات. وإبهاره بحيازة رضا المستعمر من خلال ما يُباهون به من قدرةٍ على جلب السيّاح أو التسوّل لتحصيل التبرّعات مقابل توطيد تبعيّة البلاد والعباد.وكلّ ذلك، لا يدلّ إلاّ على خوفهم على مستقبل طبقةٍ لم تفهم بعد أنّ الشعب في غنًى عن الوصاية الداخليّة والخارجية وأنه قد أخذ المبادرة لأنْ يكون سيّدَ نفسه ومحدّدَ مصيره ومستقبله.

والردّ على هذه الاستراتيجيّة الحمقاء لا أنتظره إلاّ من حماة الثّورة الحقيقيّين، أعني الشباب فتيات وفتيانا بصورة لا تقلّ فاعليةً من الــتي قلعــت رأس النّظــام وبصورة سلميّة وحضاريّة. وليس ذلك بالأمر العسير: فمن اليسر جعْــل الخــادع مخدوعًا بطرق أكثر فاعليّة من الاعتصام في السّاحات التي تعطل فاعليــة الشــباب الموجبة وتشلّ الحياة فتكون نتيجتها لصالح أعداء الثورة: فالاعتصام طريقة جيّدة في المقاومة لكنه ليس الطريقة المثلى فضلاً عن كون تكراره يفقده مضاءه خاصّــةً إذا صار عادةً. وقد يكون مفعوله عكسيًّا في لحظة الابتزاز بالأزمة الاقتصاديّة المحتملــة التي نتجت من سلوك هذه الطبقة من هشاشة تخلّ بشروط القيام الحــرّ والمســتقلّ للوطن.

إنما العلاج الشّافي هو في سدّ النقص الذي عانت منه الثــورة علمًــا وأنّ العنصر الجوهري في خطّة أعدائها هو محاولة حصْرها في مجرد "فزّةٍ" يمكــن أنْ تهدأ بالفتات باستراتيجية "جوّع كلبك يتبعك": الردّ هو في تحرير البلاد مــن الهشاشة بالاستغناء عن خدمات القيادات التي عملت عقودًا ستة لتجعل هشاشة صورة العمران ومادّته هشاشة بنيوية وليست حالة ظرفية أيْ الهشاشة البنيويــة في المجالات السياسية والتربوية والاقتصادية والثقافية. ثم هم يريدون الآن النفاذ إلى حصن المناعة أعني المجال الروحي للأمّة فأعلنوا عليه الحرب التي لا هــوادةَ فيها. ما ينقص الثورة هو التأطير ببعديه القيادي والمؤسّسي. لذلك فالردّ هــو هذا العمل المزدوج:

1 – فرْز القيادات المدرّبة على إدارة الدولة بصورة عمرانها (السياسة والتربية) ومادته (الاقتصاد والثقافة):

فلمّا كانت كلّ الهيئات التي يتكوّن منها ما يسمّى بالمجتمع المــدني الموجــود حاليًّا تنقسم إلى ما كان ثمرة مناورات النّظام أو ثمرة مناورات المجتمع المدني الدولي فإنّ بناء استراتيجيّة الثّورة بالاعتماد على هذيْن الصّنفين لا يمكن إلاّ أن يؤدّي إلى ما نراه حاصلاً في ما وصفنا خاصّةً إذا علمنا أنّ جهاز الاتّحاد العام التونسي للشّغل وخاصّةً قسمه الأعلى لا يمكن إلاّ أن يكون أكثر خوفًا من هــذه الطبقــة علــى مستقبله. ومن ثمّ فهو سيتحالف حتمًا معها.

ولما كانت القيادات التي أطّرت الثورة بصورة مرتجلة متأتّية في الأغلب من قاعدة بعض المنتسبين إلى مِهنٍ حُرمت غالبيتها من أسباب العيش الكريم بسبب اقتسام كبار حيتان المهنة "لخبزة القاتو" -على سبيل المثال ملفات الشركات بالنسبة إلى المحامين أو عقود الدّعاية التسويقية بالنسبة إلى أصحاب الصّحف أو المناصب الوظيفية بالنسبة إلى النّخب ذات الطّموحات السياسية إلخ..- فإنّ الفرز في هذه القيادات سيتمّ بعون الله خلال هذه المرحلة الانتقاليّة فنعلم الغثّ منها والسّمين فندرك مَن الجدير بأنْ يكون مِن المؤطّرين الحقيقيّين للثورة ومن لن يصمد فيلتحق بأعدائها القائمين على الثورة المضادّة: من هنا كلامنا عمّا ننتظره من الخروج من الهيئة المزعومة.

2 – تكوين المؤسسات التي تمكّن القيادات التي أنتجت الثورة وأنتجتها الثورة:

ذلك أنّ الارتجال يمكن أن يكون منطلقًا للثورات لكنه لا يمكن أن يكون كافيًا لنجاحها وللعمل ذي النفس الطويل في بناء الأمم الحرّة والمستقلّة وذات الوعي المنتج لحيوية هويّتها. ومن ثمّ فلا بدّ من البديل عن هذه المنظّمات كلها بهجمة نسقيّة على تكوين الجمعيات لا الأحزاب. ولتكنْ الجمعيات ثقافية ورياضية واجتماعية وحقوقية. وليكن أوّل هذه المؤسّسات معاهد البحوث والتقادح الفكري لتكوين مجموعات تخطّط لعمل صورة العمران ومادّته ببعديها وتكوين القيادات الرّشيدة والحكيمة خلقيًّا والقادرة والعاملة معرفيًّا.

مفهومهم للحداثة هو أصل الاستبداد والفساد الذي يمارسونه

من المعلوم أنه لا يمكن لاستراتيجية البدار الذي سلكه أعداء الثورة، أعني خطّتهم المفضوحة والتي هي لست خطّةً محكَمة ولا مؤثّرة في الأحداث إلاّ في الظاهر أن تغيّر من الأمر شيئا: الشّعب فتح شبابه فتيات وفتيانا أبواب الفعل التاريخي الحرّ والمقدام ولا رجعة في ذلك أبدًا مهْما فعلوا. فالهيئة فاشلة حتمًا لأنّ هدفهم منها يفيد بأنهم يتصوّرون الشعب مغفّلاً: جعلوها مجلسًا دستوريًّا خفيًّا يُفرغ المجلس الدستوري المنتخب من كلّ معنى، إذ سيناقشون فيه كلّ شيء

ويقدّمون له "الكسوة الجاهزة التي بشّرنا بها رئيس الحكومة وتكون حسب "لي جوست موزير ديوبل = خروتشاف". وهبنا سلّمنا بحقّ أصحابها في محاولة الاستماتة وتسمية استعبادهم للشّعب خدمة للوطن سعيًا لاستعادة المبادرة وإعادة التاريخ إلى الوراء في تونس وفي كلّ الوطن العربي:

فهل شبابُ الثورة غافل إلى حدّ القبول بما يخطّطون له حتى وإنْ سكت عنهم حتى يفرز قياداته ويستجمع صفوفه ليوم الحسم في الانتخابات التي ستكون تيارًا جارفًا لتحرير تونس من حلْف الفضلات التي سبق أنْ حدّدنا؟ وهل من الحنكة السياسية أن يكون تخطيطهم بهذا الغباء الذي لم أر له مثيلاً: فمن حسْن حظّ الثورة أنهم في يأسهم وربما بسبب الطابع المفاجئ للثورة لم ينهجوا طريق المخاتلة والمرحلية البورقيبيتين. لذلك ترى هؤلاء خريجي مدرسته بسبب حمقهم يوجّهون النقاش الوطني كله في هذه الهيئة توجيهًا سيوصلهم حتمًا إلى نهايته. فبما كانوا حمقى جعلوا مدار فكرهم كلّه موضوعَ فحصٍ يبين في الغاية أنهم لا يدافعون إلاّ عن تصوّر لا يميّز بين الثورة الخلقية التي تمثّلها الحداثة في حقيقتها التاريخية المعلومة لمن لا يكتفي بالشّعارات والانحراف اللاخلقي الذي آلت إليه عند من يحاكيها بجهل بشروطها وقيمها.

جعلوا النقاش الوطني كلّه وبتهوّر وتجرّؤ أحمقين لا يمكن لمن له أدنى ذرّة من الفاعلية السياسية بدعوى الدّفاع عن الحداثة أنْ يقْدم عليه: فهم لا يدرون أنهم قد نفروا الجميع من خطابهم ومن الحداثة خاصّةً، وتحالفهم مع الاستبداد والفساد ليس في حاجة إلى دليل. ثم إنهم لو كانوا حقًّا مؤمنين بقيم الحداثة لكانوا مؤمنين بأوّل شروطها، أعني ما دعا إليه كنط عند كلامه عن التنوير باعتباره الرّشد النّابع من الذّات وليس التحديث المستبدّ الذي هو وصاية وهي حتمًا استبداد وفساد تمامًا كما حدث في كلّ الدكتاتوريات العربية التي تدّعي التحديث والتي كانت الحامي الأوّل لهذه النخبة الخرقاء والخرفاء.

وجعلوا النقاش يدور حول خرافات بقايا العمْي الصمّ البكم من حاملي شعار التنوير، أعني نخبًا لم تتعلّم من ثقافة أوروبا إلاّ "قشورا" يلوكها أبناء الطبقة المنحلّة التي تتصوّر الحرية وحقوق الإنسان تحدّدهما فواشل الحياة وروّاد الحانات وقواعد الصالونات (التي هي حانات لا تتميز إلاّ بسعر المشروب والمأكول والإطار وتأثيثه

لا غير ولعلها دون الأولى من حيث الالتزام بقيم الثورة). فكلّ هؤلاء لا يميزون بين قيم الحداثة التي أسّست الحضارة الغربية على إصلاحات جوهرية تعلّقت بـ:

1 -التربوي التعليمي.
2 -والعلمي التقني.
3 -والاقتصادي التكنولوجي.
4 -والسياسي الحكمي.
5 -والاجتماعي الثقافي.
6 -وكلها في إطارٍ متقدّم عليها تعلق بإصلاح روحي خلقي تبيّنت فيه بوضوح آثار دورنا الماضي في الحداثة الغربية ويمكن وصفه بكونه إصلاحًا جامعًا بين إصلاح النقل الديني وإصلاح العقل الفلسفي.

ورغم أنّ هذه الإصلاحات جميعًا قد كان لفكرنا النّظري والعملي فيها دورٌ رئيس لأنها جرتْ خلال لقاءٍ جدلي حربي وسلمي بين الحضارتين العربيّة الإسلامية واللاتينية المسيحية ،فإننا لن نتكلّم هنا والآن على ذلك، بل ما يعنينا هو الاعتراف بفضْل غيرنا في ما حقّقه من منطلق حضارته المتخاصبة مع حضارتنا، ومن ثمّ التسليم بضرورة التّلاقح حاليًّا في الاتّجاه المقابل، ولكن على أساس إعادة الإبداع لا على أساس التقليد البليد ودون اعتبار الصّيرورات التاريخية المختلفة. فكَما تمّت الحداثة الغربية بمخاضٍ كان أساسه عرق جبين أهلها وبقيادة القلّة من خلّص أبنائها الذين آمنوا بضرورة الإقدام على مغامرة الإبداع والإنشاء التاريخي و لم يكتفوا بالتقليد فإنّ التحديث العربي عامّةً والتونسي خاصّةً بعد تجربة المحاكاة الفوقيّة لم يعد ممكنًا إلاّ عندما يكون نابعا من الذات كما نراه عند الشّباب الثائر.

فهذا الشباب، فتياته وفتيانه، لا علاقة له بالحلف الخماسي الذي أشرنا إليه والذي لا يزال متشبّثًا بتلابيب النظامين السابقيْن بل وبأكثر لكونهم يعيبون على بورقيبة أنه لم يكن علمانيًّا بالحدّ الكافي و لم يغسل يديه من الهويّة غسلاً مطلقًا فأبقى على البند الأوّل من الدستور مثلاً و لم يلْغ آيات الإرث. لكنّ حداثيينا بخلاف هؤلاء الأبطال يلوُكون شعارات الحداثة التي صيّروها مجرد حدّاثة بألسنة لكناء ترطن بلغةٍ ماتت حتى عند أهلها (الفرنسية) لكنها بقيت عندهم النّافذة

الوحيدة على العالم الذي لم يعد يتكلّم الفرنسية منذ نهاية القرن الثّامن عشر. لذلك فهم قد مسخوا ثورات الحداثة الغربية ليستمدوا منها كاريكاتورا يقابلون به مسخهم عن الثّقافة العربية الإسلامية التي حصروها في كاريكاتور بقايَا الانحطاط الذي يمثّلونه:

1 -فلا عجب عند من يعيش متردّدًا بين كاريكاتورَيْن من الأصالة والحداثة أنْ يتحنّط فيه ما تحمّس له في شبابه فيعتبر الثورة الروحيّة التي هي بالجوهر متعلّقة بفهم النّقل الدّيني والعقل الفلسفي مقصورة على دراسة الكتاب الأحمر ودروس المساء في الثّقافة الشيوعيّة الشعبية من قبل مدرّسين أغلبهم لا يفيق من السّكر والثرثرة الثورية لطلاّب الثانويات بدلاً من تعليمهم شروط التفكير المنطقي والعلاج المنهجي لقضايا الإنسان والعمران. فصارت الفلسفة مجرّد فكرٍ تهديمي آل بالطلبة إلى تصوّر كلّ الفلاسفة زنادقة في حين أنّ أغلبهم مِن كبار المؤمنين بأسمى القيم وأهمّها طلب الحقيقة معرفيًّا والسّعي للحقّ عمليًّا. فلا عجبَ إذنْ إذا كان أرقى ما بلغوا إليه عندما يتكلّمون في علوم الأديان وتاريخها وتاريخ نقدها هو اعتبار قشور لاهوت الفاتيكان فكرًا دينيًّا وجدل الفرق فلسفة تتعلّق بالثورات الروحية.

2 -ولا عجب إذنْ، إذا صارت الثورة التربويّة عندهم سعيًا دائبًا لجعل المدرسة جهازًا أيديولوجيًّا ألهى ما كان للمدرسة التونسية وخرّيجيها من سمعةٍ محمودة في كلّ جامعات العالم وحوّلها إلى معمل تخريج الأميّين حتى صار المُجاز من جامعاتنا لا يستطيع كتابة رسالة بأيّ لغة شئت.

3 -ولا عجب إذا أصبحت لديهم الثورة العلمية التي حقّقها رجال يعملون ليلاً نهاراً فلا يكادون يخرجون من محراب البحث العلمي ثرثرة سطحية حول الانقلاب الكوبرنيكي وعلاقته بمنزلة الإنسان الذي لم يعدْ مركز الكون بل هو مجرد نسلِ القرود ثم يدّعي أشباه الرجال هؤلاء أنهم يدافعون عن الإنسان فيمجّدون دناكشة الحكّام العرب من الدكتاتوريين، فيكتب من جعلوهم رموز الفلسفة الحقيقيّة عندهم عن ثورتهم الهادئة وتحوّلهم التاريخي حتى يحصلوا على النياشين والمسؤوليات التي تخوّل لهم

اقتسام فُتات المائدة بسرقة المئات من الساعات الزائـــدة رغـــم أنهـــم لا يعملون حتى ساعاتهم القانونيّة.

4 -ولا عجب إذا أمست الثورة السياسية عند جلّهم فذلكة بين المزعوم مـــن خبراء القانون الدستوري وهم ليسوا خبراء ولا هم يحزنون بل هم بالكـــاد أساتذة عاديّون لم يتميزوا إلاّ بالسّمعة التي خلقتها الشائعات المحلية المسنودة بتبادل الضّيافات على حساب الدولة مع زملاء أجانب مـــن جنســـهم ثم يقدّمون ذلك على أنه تعاونٌ علمي مع الجامعات العالمية-ولنا مـــن ذلـــك الكثير من أغمار الأساتذة الذين صاروا من الأعيان في العهد البائد بفضـــل هذه اللعبة التي شجّعها زعيم اليسار المرتدّ الذي حوّل المدرسة إلى جهـــاز صراع أيديولوجي في عهد الدكتاتور الفارّ سعيًا لإخضاع شبابنا لغســـيل المخّ ضدّ قيمه وتاريخه ومقدّساته بدل تكوينه العلمي وتربيتـــه الإنســـانية الخلقيّة والروحيّة: وفي الحقيقة فإنّ كلّ هذه النحلة يستمدّ أبطالها كلّ مـــا لديهم من خيلاء وإذلال للطلبة من رطانتهم بالفرنسية أمام شباب صـــار أبكم لكونهم جعلوه ضحيّة بتعميمها من دون شروطها على شعب ليست هي لغته لا الأولى ولا الثانية ولا حتى العاشرة. لذلك صـــار مونتســـكيو مؤسّس الحداثة الدستورية في حين أنّ فكره دون فكر ابن خلدون بسنوات ضوئية فضلاً عن معاصريه من فلاسفة العصر الكلاسيكي.

5 -ولا عجب إذا صارت ثورة المجتمع المدني مقصورةً في الأغلـــب عنـــدهم على الاستقواء بأحزاب اليسار الفرنسية ثمّ ببوش وبكونـــداليزا رايـــس لمساومة النظام من أجل الرّفع في السّهم المنتظر مـــن امتيـــازات المافيـــا الحاكمة بدليل أنّ أغلب المستميتين في حوانيتها تجدهم مســـتعدّين الآن للتحالف مع حزب الردّة المستحوذ حاليًّا على السلطات كلّها حتى بلـــغ به التحدّي إلى الوعد بمجلسٍ دستوري بدون صلاحيات: فمـــا يســـمّى هيئة حماية الثورة مجلسٌ دستوري اســـتباقي لتحريـــف عمـــل المجلـــس الدستوري الذي عليه أنْ يزكّي ما يعدّه هذا المجلس لا غير.

6 -وأخيرًا من يمكن أنْ يعجب من رؤية الثورة الثقافية في عقول هذه الحثالة أعني جماع ما سبق من التحريفات تؤول إلى عبـــث أنصـــاف المـــثقّفين

وموشّحي الصدور بالنياشين من شهود الزّور في الجامعة التونسية وفي السّاحة الثقافية حتى صارت نوادي الكتّاب والشّعراء والفنّانين، وصار مديرو المؤسّسات الجامعية والثقافية المعيّنون مجمعا للمخبرين يشتغلون لفائدة الدّاخلية المحلّية وكلّ الداخليات الأجنبية. فالثّقافة مقصورة على حفلات الرّقص الهستيري في الصّيف للطّبقات الوسطى التي لا تستطيع أنْ ترقص في فنادق باريس من جنس ما يتمتّع به العقلانيون العرب بفضل تمويل أحد المتنوّرين الليبيّين إذ يوزّع ما نهبه من شعبه على المزعومين عقلانيّي العرب الذين يفعلون كلّ شيء ليفقدوا العقل خلال لقائهم للكلام عن العقلانية.

7 -لذلك فلعلّ هذا المجلس الذي يكاد يكون مجمع السّفهاء إذا ما استثنينا بعض الأسماء التي تعدّ على أصابع اليدين، السفهاء الذين يتصوّر مَن جمعهم أنّه بهم يمكن في غفلة من الشّعب وشباب ثورته أنْ يحمي بعض قلال الطبقة المستبدّة والفاسدة والتي تكوّنت خلال العهدين السّابقين ومنه استردّ مكانته من طبقة العهد السّابق لهما من خدم الباي، أعني الطبقات التي أكلتْ حتى شبعت من النظامين الأخيرين ومن نظام البايات كما تُبيّن الآثار في الأسماء والألقاب.

8 -وكلّ من يعجب أخيرًا من هذا الوصف المتشائم المصحوب بالنتيجة المتفائلة عليه أنْ يعلم أنّ ذلك هو المعنى الوحيد لفهم علل الثّورة: فالفساد عمّ جلّ النّخب العربية وليست النّخبة السياسيّة بأكثرها فسادًا ولا استبدادًا، بل إنّ النّخب السياسية رغم كونها فاسدة ومُفسدة فإنها ما كانت لتستطيع ذلك كلّه لولا هؤلاء الذين يمكن أنْ يكوّنوا بها هيئات من جنس هيئة عماية الثورة المضادة: فجلّ الهيئات في الوطن العربي هي هيئات طبل وزمر تعْمي الساسة ولا تنيرهم، ومن ثمّ فالساسة وإنْ لم يكونوا أبرياء فإنهم لا يُلامون إذا وجدوا فيهم ملجأ لتزيين سلوكهم المافيوي الذي تعتبر هذه النّخب أمْيل الناس إليه بما صار عندهم أشبه بالفترة: وقد اعتبر ابن خلدون في أحد فصول المقدّمة إحاطتهم بالدولة من علامات نهايتها. وتلك هي علّة انحطاط المنظومة التربوية وكلّ

المؤسّسات الوسطى بين الدولة والشعب سواء كانت نقابية أو ثقافيّة أو اقتصادية أو سياسية وخاصّة ما تعلّق منها بالسلط الثلاث المعهودة. وزبدة القول إنّ سرطان الفساد والاستبداد لن يصفى منه دم البلاد إلى لهيب الثورة حتى وإنْ كان ينبغي لقياداتها ومؤسّساتها أن تتكوّن على نار هادئة وتلك هي الحاجة إلى التكوين والوعْي.

دراويش العلمانية والحداثة
من ينبغي أن يمنع من الترشح
إلى المجلس التأسيسي

فلنبدأ بتعريف المقصود بخلف الفضلات (لا الفضول) الخمس، الخلف الذي يحكم تونس بعد سقوط رأس الاستبداد والفساد. يمكن تعريفهم بالرّسم والوسم المغنيين عن الألقاب والاسم، فهم:

1 -بقايا النظام ممّن سرطن الحزب الدستوري فأفسد قياداته خلال عهد بورقيبة وعهد خلفه الذي حكم بهم كعادة كلّ مستبدّ يستبدل العصبية التي أسّست الدولة بعصبيّة الولاء النّفعي التي تمكّن الزعيم من الاستفراد بالحكم. وهؤلاء الذين انضمّوا إلى الحزب الدستوري في المراحل الأخيرة من حرب التّحرير.

2 -قيادات فاسدة تنتسب إلى اليسار رضيت بتبادل الخدمات المباشرة مع الدكتاتور الفاسد الذي استفرد بالحكم مع مافيته لاستبعاد قيادات الحزب الدستوري في لحظات التحرير الأخيرة حتى تحقّق بالتدريج القضاء على كلّ المخلصين من نخبه التي غذّت حلّ أحزاب المعارضة التي قضى عليها بن علي وعوّضها بالأحزاب الكرتونية. وقد غزا الفاسد من نخب اليسار الحزب والدولة إمّا مباشرةً أو بتوسّط الاتّحاد العامّ التونسي للشغل أداتين لغزو روح الشّعب من خلال الاستحواذ على المنظومة التربوية والثقافية والإعلامية وتزيين صورة الدكتاتور عند الرّأي العام الرّسمي الغربي بسبب ما لهم به من علاقات وخاصّةً مع مركز الثّقل فيه أعني الصّهيونية العالميّة.

3 -قيادات فاسدة أخرى منتسبة إلى اليسار لم يرضها مجرّد تبادل الخدمات فطالبت بالمزيد وظلّت تساوم إلى الأيام الأخيرة من النّظام البائد تحت

مسمّى المعارضة المقصورة على نوع الحكم دون الأهداف الأساسية لسياسة التبعيّة الاقتصادية والثقافية والعداء لمقوّمات الهويّة الوطنية. لذلك فمعارضتها كانت في الحقيقة أسلوب مفاوضة مع من تؤمن أنه أصْل قيام النظام الفاسد والمستبدّ، أعني فرنسا وأمريكا لعلّهما يجعلانها البديل، وأقصد بذلك الحزبين اللذيْن قبلا في الغاية التحالف مع النّظام في أواخر أيّامه لمنْع الثورة من الذّهاب إلى غايتها. ولعلّ قفْز الحزبين اللذيْن يقدّمان نفسيهما على أنهما مختلفان عن المعارضة الموالية على فرصة المشاركة في الحكم عشيّة سقوط الدكتاتور قد فضح هذا الأسلوب.

4 -حلّ قيادات الاتّحادات التونسية الممثّلة لفروع العمل أعني حلّ قيادات اتّحاد الشغل واتّحاد الأعراف واتّحاد الفلاّحين واتّحاد النساء إلخ... فهذه القيادات متحالفة مع الفروع الثلاثة السابقة، بل هي مثلها تعيش على استعمال أجهزة الدّولة لامتصاص دم العمّال وأصحاب العمل والفلاّحين وكلّ منتسبيهم بحيث إنهم يمثّلون فروع المافيا الحاكمة ويتقاسمون مع المستبدّين والفاسدين استغلال الشّعب التونسي وامتصاص دمه إلى آخر قطرة.

5 -حلّ قيادات ما يسمّى بجمعيات المجتمع المدني أعني تلك التي كوّنها النظام لسدّ المجال المدني على غير تابعيه أو تلك التي فرضها ما يسمّى بالمجتمع المدني الدولي والتي هي في أغلب الأحيان في خدمة أجندات لا يعلم إلاّ الله طبيعتها حتى لا نقول أكثر من ذلك.

والعامل الموحّد لهذه القيادات هو معاداة مقوّمات الهويّة بدعوى التحديث الذي انحصر عندهم في أعراض الحداثة الاستهلاكية التي تؤول إلى توطيد التبعيّة من دون شروط التحديث التي نراها قد حقّقت الاستقلال والنّدية في جلّ بلاد آسيا وخاصةً عند نمورها. وهذا الحلف لم يتوانَ في فضْح نفسه بممارسته التي طغت على كلّ ما أقدم عليه من أعمال وأقوالِخلال استحواذه على الدولة وأجهزتها وأدواتها مباشرةً بعد سقوط رأس الاستبداد والفساد ومنْعه الثوّار من تولّي الأمر مدّعيًا أنه يسعى إلى تحقيق أهداف الثورة والإصلاح الدستوري فضلاً عمّن اختاره حلف الفضلات لتمثيله ممّن عمل طيلة حياته شاهد زور في مجلس نوّاب المافيا على الأقلّ

في العقدين الأخيرين. لذلك فقدْ تبيّن للجميع باستثناء الجماعة اليائسة والبائسة التي أصبحت يتيمةً بعد تداعي أركان النظام مصدر سلطانهم للحاجة المتبادلة بينه وبينهم وسطاء لدى رأي أسياده العامّ غباء الخطّة التي انتهجوها قصدت أولئك الذين يدّعون الثورية ويتكلّمون باسم حداثة لم يفهموا منها إلاّ ما سمّاه الاستعمار بالمهمّة التحضيرية وصاية على الشّعوب بالاستبداد والفساد.

وليست الحداثة عندهم هي الحداثة الأصيلة، أعني التنوير العقلي (الرشد النظري بمعرفة مسؤولية العقل المدرك لحدود علمه) والخلقي (الرشد العملي بمعرفة مسؤولية الإرادة المدركة لشروط تساميها على الضرورة) بل هي عندهم لا تتعدّى الخطّة المعهودة الهادفة إلى نفس الغاية التي لا تتجاوز جعْل الدنيا غاية همّهم والهوى أساس وجودهم. وحتى يبرّروا هذا الفهم الرّديء يلجؤون إلى سلوك الجعجعة الأيديولوجية الجوفاء خاصّةً بعد أنْ يئسوا ممّا كانوا يعوّلون عليه للإبقاء على السّند الخارجي المباشر في غياب السّند غير المباشر الذي كان متمثّلاً في الاعتماد على رئيس مافيا الاستبداد والفساد: الاستفزاز النسقي لتحريك التطرّف المقابل لتطرفهم حتى يجعلوا ما ظنّوه سيبقى إلى الأبد فزّاعة (الحركات الإسلامية) ذا مصداقية لدى مَن يستنجدون بهم طلبًا للتدخّل الأجنبي.

لم تدرك نخب العهد البائد، نخبه الجامعية والثقافية والسياسية التي هذا فكرها، الحقيقتين التاليتين اللتين تثْبتان أنّ هذه النّخب قد فقدت كلّ صلةٍ مع الواقع الخارجي (الذي كان معتمدهم الأوّل والأخير) والواقع الداخلي (الذي تمثّل خصائصه علّة حصول الثورة الحقيقية) الواقعين المحدّدين لطبيعة الظرفيّة وما يناسبها من علاج:

1 - الواقع الخارجي: (وقد سبق أنْ أشرنا إلى ذلك بهذه الفقرة) فهم لم يدركوا بعد "أنّ الغرب نفسه لم يعدْ يصدّقهم وهو لم يصدّقهم أبدًا بل تظاهرَ بتصديقهم لأنّ ذلك كان يخدم أغراضه. ولّما انهزم أمام مطاولة المسلمين اكتشف أنّ النتيجة كانت عكسية فقبل مُكرهًا الحقيقة التي لا مفرّ منها وهي أنّ الشعوب العربية خاصّةً والإسلامية عامّةً لا تقبل بالاستقلال الصّوري بل هي تريده استقلالاً حقيقيًّا، أعني أن يكون تشريعها الروحي والحضاري عين العبارة السيدة عن إرادتها: لذلك فلا

حاجة للأحزاب المخلصة للوطن والتاريخ أيًا كان خيارها السياسي (إسلامي مستنير أو قومي متخلّص من الفاشيّة أو يساري غير معادٍ لحضارته أو ليبرالي غير عميل) لإخفاء أجندتهم الاستقلالية بالمعاني التالية: الاستقلال الثقافي، الاستقلال الاقتصادي، الاستقلال التربوي، الاستقلال السياسي.

ومن ثمّ تحقيق شروط القيام الذّاتي الممثّل لخيارات قيميّة لا تعتبر ما حصل في التاريخ الغربي محدّدًا لمستقبل الإنسانية، بل هي تسعى إلى المشاركة في رسمه من قبلتها القيمية التي تفتح أفقًا جديدًا للإنسانية يحرّرها ممّا آل إليه من عبادة للعجل الذهبي الذي جعل كلّ البشر عبيد المتدانيات التي حطّت الإنسان إلى منزلة الحيوانيات التي جعلت الدنيا همّها والهوى معبودها بدعوى التحرّر من سذاجة الإيمان بالمثاليات والمتعاليات".

2 -الواقع الداخلي: وهم لم يدركوا بعد أنّ مقوّمات الحداثة الأساسيّة انتقلت إلى صفّ النّخب المدافعة عن الحداثة الأصيلة التي تنبع من فاعلية الحضارة العربية الإسلامية، فاعليّتها المبدعة لأنّ النّخب المدافعة عن الخيار المقابل فقدت كلّ صلةٍ حقيقيّة بهذه المقوّمات و لم يبق لها منها إلاّ الكلام عليها وعلى بعض ثمراتها العرضية. فلو قمنا بعملية إحصاء بسيطة بين النّخب لوجدنا أنّ جلّ المنتسبين لحركة النّهضة مثلاً (ومثلها كلّ الحركات الإسلامية في البلاد العربية أو الإسلامية) هم من الحاصلين على التكوين الحديث في الميادين المقوّمة للحداثة في مجالْي العلوم الصحيحة والإنسانية وتطبيقاتهما فضلاً عمّا وفّره لهم النّفي من التعرّف على الحضارة الغربيّة من قرب بخلاف النّخب التي تدّعي الحداثة حصرًا لها في بعض ثمراتها المتعلّقة بأنماط العيش وليس بشروط القيام المستقلّ والعيش غير التابع.

ولعلّ تصوّر هؤلاء الوسطاء للسّياسة المشروط بتنافيها مع متعالي القيم العقلية والنقليّة ليس إلاّ التبرير غير الواعي لسلوكهم في التعامل مع ثروة الأمّة وتراثها نهبًا للأولى وتبديدًا للثاني: فهي الانتهاز ولا شيء عدا الانتهاز كالحال مع كلّ من أخلد إلى الأرض فعاد إلى وضع المكبّ على وجهه. وليس لهياجهم الحالي من عذرٍ

عدا ما هو مفهوم حقًا بعد ما نكبوا بتساقط الدكتاتوريات العربية التي كانت في حاجة إلى فنّهم في الطّلاء والماكياج مع لعبة المعارضة الموسميّة للمساومة وتبدّل الواقع الداخلي والخارجي الذي لم يعد ملائمًا لدعاواهم. لم يعد لهم من يتّكون عليه لممارسة الاستبداد الثّقافي الذي يمكنهم من خدمة تزيين الاستبداد والسّياسي باسم التحديث الاستبدادي الذي وزّع أداتيْ الحكم المعهودين بالتساوي:

الإطماع لهم من خلال المشاركة في نهْب الشعب وتقاسم مزايا المافيا الحاكمة حتى إنّ جلّ من حكم بهم بن علي هم من فاسد نخب اليسار في عهد بورقيبة وعهد بن علي لأنّ جلّ مَن كان بيده النفوذ من حولهما لم يكن من القاعدة الحزبية بل كان دخيلاً عليها وواردًا من اليسار الذي تخلّى عن قيمه. وجميع من عاش الحقبتيْن يمكن أنْ يشير إليهم بالاسم وإن كنت هنا أكتفي بالرسم. والعنف للشّعب من خلال الحرب الرمزية والنفسية التي تولاّها هؤلاء الخدم من سياسة اجتثاثيّة لكلّ مَن يمثّل أصالة الثقافة الوطنية بحربهم الاستعمارية على الدين الإسلامي واللغة العربية تحت اسم تجفيف المنابع والحرب الماديّة التي تولّتها الأجهزة الأمنيّة الموازية وجلّها معينه "قوادو" الجامعات والمؤسسات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

وظنّهم أنّ حذر الحركات المعارضة الوطنية إسلامية كانت أو قوميّة أو ليبرالية وطنيّة أو يسارية تدافع عن العدالة دون نفْيٍ للأصالة لتجنّب محاولات الإجهاض التي تتعرّض لها الثورة، يمثّل فرصة العمر لتمرير ما ينْوون تمريره من إجراءاتٍ الكلّ يعلم عداهم أنها لا مستقبل لها. لذلك تراهم قد سيطروا من خلال نفس الحلف بين هذه الرّهوط التي وصفنا، على الدولة والهيئة المزعومة لتحقيق أهداف الثورة حاصرين هذه الأهداف في ما يعنيهم من الحقوق:

فالثورة صارت ثورةً من أجل الديمقراطية والعلمانية بمعناهما الذي يحصر حقوق الإنسان في الحقوق السياسية التي يطلبونها لتحويل تونس إلى ما كانت عليه مصر الباشوات. والثورة صارت غافلةً عن حقوق الإنسان الاجتماعية التي هي أصل كلّ الأفعال ومنطلق كلّ القيادات الميدانية للحركة الشبابية التي لم تعد تقبل بالظّلم الذي لا بدّ أنْ يتواصل إذا قبلنا بخيانة القيم التي جعلت من كان يزعم الكلام باسم الديمقراطية الشعبية يتحوّل إلى الكلام باسم الديمقراطية

البرجوازية.والثورة صارت غير مبالية بالحقوق والثقافة التي من دونها لا معنى للقيام المستقلّ للأمم والشعوب وخاصةً تلك التي اضطهدت في مقوّمات وجدها الحضاري خلال حقبتيْ الاستعمار والاستقلال الصّوري الذي عاشته طيلة نصف قرن.والثورة تنازلت عن جعْل هذه الحقوق الثلاثة الأخيرة تحدّد ليس بالقياس إلى القانون الخاصّ بالدولة الوطنية فحسب، بل وكذلك بالقياس إلى القانون الدولي (حقوق كلّ الشّعوب في العدالة الاجتماعية والخصوصية الثقافية) الذي بات حكرًا على القوى الاستعمارية بحيث صار الكونغرس الأمريكي يشرّع للبشرية وأصبحت الشعوب المستضعفة خاضعةً لسلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية ليس لها أدنى دور في انتخابها.

لو كانت هذه الرهوط مهتمّة فعلاً بتحقيق قيم الحداثة لكانت ساعيةً إلى جعْلها مطلوبة من الشّعب ومستجيبةً لهذه المطالب المشروعة التي لأجلها قامت الثورة ولم تقمْ من أجل تمكين بعض النّخب العميلة من الاستحواذ على أدوات تعميق التبعية باسم ديمقراطية بأنانية لا تتجاوز ما كانت عليه في مصر الباشوات. إنهم لا يهتمّون بقيم الحداثة، بلْ هم حوّلوها بسبب صورتهم الكاريكاتورية عنها إلى هندام حرب على حضارة الثوّار ورمز عداء صريح لكلّ ما يؤمن به الشباب الذي قام بالثورة والشّعب الذي دفع من أجلها النّفس والنفيس. والشّباب الثائر أقرب إلى قيم الحداثة الأصيلة (كل اليسار والليبرالية التي تريد أن تجد قاسمًا مشتركًا بين حقوق الإنسان وقيم الأمّة الأصيلة) وقيم الأصالة الحديثة (نفس الموقف وإن من الاتجاه المقابل، أعني البحث عن القاسم المشترك بين قيم الأمّة الأصيلة وحقوق الإنسان) من كلّ هؤلاء العملاء الذين لا يتصوّرون التحديث إلاّ بنفي الذات ومجرد المحاكاة القردّية للغير:

لكن جميع الشباب الثائر بات يدرك أنهم يحاربون كاريكاتورًا اختلقوه من الأصالة التي حصروها في ما يسعوْن إلى إثارته من ردود فعل متشنّجة قد يدفعون إليها الرأي العام الشّعبي على الاستبداد والفساد الذي يواصلونه بسند الدكتاتورية الداخلية التي نصّبتها دكتاتورية الاستعمار القديم والجديد في كلّ أقطار الوطن العربي. وهو بات يدرك أنهم يحاربونه بكاريكاتور اختلقوه من حداثةٍ استهلاكية لا تناسِبُ إلاّ هذه الجماعة التي تمتصّ دم الشعب فجعلوها

حربًا على ما يؤمن به شباب الثورة والشعب من قيمٍ لأنهم يروْن أنّها لا تستحقّ البقاء، ومن ثمّ فالاجتثاث عندهم لم يعدْ يعني اجتثاث الإسلام السياسي فحسب، بل هو سعيٌ لاجتثاث الإسلام نفسه حتى يتمّ لهم فرْض معتقد الأقلّية على الأغلبية رغم الكلام عن حرية المعتقد ومِن ثمّ فمثالهم الأعلى صار وفاء سلطان (التي تحارب الإسلام).

وبذلك فهُم قد حوّلوا معركة القيم التي وظّفوا فيها أجهزة الدولة ومناورات الهيئة فجعلوها طرفًا فيها بدلاً من أنْ تكونا حكمين وحوّلوا المرحلة الانتقاليّة إلى كاراكوز تمرير إجراءات تقرّر المستقبل بديلاً من المجلس التأسيسي الذي مَسخوه من الآن بحيل النظام الانتخابي ونظام المراقبة. والغالب على مناخ أحوالهم الفكرية والخلقية أنه لا يتجاوز المزاح الثقيل من جنس كسوة خروتشاف"رغم تصوّرهم إياه فَهْلوة وإبداعًا. إنه مناخ لا يعدو أنْ يكون تحديث المترفين والمستبلدين. لذلك فهو قد جمع ميوعة المتسيبين وشراهة المحرومين ممّن لم يشارك في الثورة لكنه يريد أنْ يجيرها لصالح ما يتصوّره حريات دون تمييز بين الليبرالية القيمية والليبارتينية الخلقية وبين حريّة الفكر والاستهتار القيمي.

ولعلّ جماع هذا العداء هو ما تعيّن في الحلقة المضيّقة المتنفّذة بين مالِكي الكراسي ممّن لا يعنيهم من حضورهم إلاّ ظهورهم في ما أطلقوا عليه هيئة تحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي علنًا وما قصدوا به هيئة الدّفاع عن سلطان ضديد الثورة الخفيّ: فهذه الحلقة المضيّقة تتألّف من دراويش كاريكاتور الحداثة من حضر منهم في العلن ومن بقي حاضرًا من وراء حجاب مدّعين التحصّص في المجالين الحقوقي (سعيًا لتأسيس سلطان فقهاء الوضْع بدعوى تحرير الشعب من فقهاء الشّرع لكأنّ استبداد القانونيّين ليس من جنس استبداد الفقهاء خاصّةً إذا كان ضمير مواقفهم هو إضفاء القدسيّة على علمانيّتهم) والفكري (سعيًا لتأسيس سلطان علم كلام يراوح بين اللاّهوت المسيحي المتمركس واللاهوت الماركسي المتمسّح بدعوى تحرير الشّعب من علم الكلام الأشعري والحنبلي).

تصوّروا أنهم بالاعتماد على موميات العهود الثلاثة البائدة (عهد البايات وعهد بورقيبة وعهد ابن علي) والبعض من نسْلِهم العاقّ لماضي أسرهم يستطيعون "تنظيف" القصبة من المعتصمين والدولة من الوطنيّين والمجتمع من

مقاومي الاستبداد والفساد فاستقرّوا على سدّة الحكم السياسي والاقتصادي والتربوي والثقافي في وجودها الفعلي من خلال أجهزة الدولة واستووا على سدّته في وجودها الرمزي من خلال أجهزة الإعلام الذي تأكّد الجميع أنه صهيوني حتّى النّخاع. تصوّروا الشعب ستتآكل حركته الثورية في جدالٍ عقيم حول الحجاب والعلمانية وهلمّ جرّا من قشور الموز التي رمز إليها قائد السبسي "بكوستوم خروتشاف".

وما كانوا يُخفونه تحت شعار الديمقراطية أبدوه الآن بكلّ وقاحة فجاءت المطالبة على لسان أحدِ دراويشهم. وقد لا يصدّق من يُحسن الظنّ ببعضهم أنهم جميعا دراويش لا يريدون إلاّ جعْل فقهاء الوضع (المزعوم أساتذة قانون ومنظّروه) يحتلّون منـزلة فقهاء الشّرع (الفقهاء التقليديين) بحيث إنّ غاية مطلبهم هو تأسيس الكنيسة اللاّئكية. وبذلك تفهم تحالفهم الواضح مع التصوّف والتشيّع حيث تجتمع المعاني الثلاثة لمفهوم الكنيسة: السلطة الوسيطة بين الإنسان والمطلق (نظرية الإمامة ونظرية القطب ونظرية العقل المشرّع بإطلاق).

وجلّ هؤلاء الدراويش يتصوّرون أنفسهم علماء في ما لو قيس بنماذجهم (المستشرقين) لكان دونه علميّةً وفوقه حقدًا على الحضارة العربية ولو عرضوا بضاعتهم في أيّ جامعة ممّن يباهون بأنها تدعوهم للمحاضرة فيها لكانت مسْخرة بمجرد أنْ نحذف منها ما لأجله تمّت دعوتهم: **تمجيد الغرب وحق إسرائيل والحرب على الإسلام والتعريض بالمسلمين**. ذلك أنّهم يخلطون في الفكر بين قشره ولبّه فيتكلّمون في فلسفة الدين بغير علم وفي العلمانيّة بحصْرها في صورتها اليعقوبية ودون اعتبار السّياقات، فيكون كلامهم في كلّ الأحوال بأقلّ ممّا يمكن أنْ يتكلّم فيهما أيّ مبتدئ في الفكر الفلسفي.

ولعلّ أكبر مهازلُ هذا الفكر أنّ أحدهم إذا قدّم كلامًا في علمنة الدين الإسلامي مثلاً يصل إطراء آخرهم لسطحيّاته الساذجة في الفكر الديني إلى حدّ ظنّه نازلاً من فلك آخرَ تعبيرًا عن الإعجاب المفرط عند مَن يعلم معنى الفكر الديني ما هو. فقد صار الفكر الديني الحديث والعلمنة مقصورين مراجعهما على فتاوى البابا وسطحي الملاحظات حول بعض مواقف من أفتى في القرن التاسع عشر دون أدنى كلام عن أيّ من فلاسفة الحداثة فضلاً عن أسانيد العلمانيّة والرفض التحكّمي

لكلّ شكلٍ آخر غير الشّكل اليعقوبــي حتى لو كان ممّا رضيت بــه نخــب أوّل ديمقراطية حديثة تحقّقت بالفعل في تاريخ البشرية: **علمانيــة الولايــات المتحــدة الأمريكية التي يؤدّي الدّين في حياتها السياسية وفي ديمقراطيّتها دورًا أساسيًّا.**

عهد السفاهة اللامحدودة

من المعلوم أنّ السفاهة ليس أبلغ منها دلالة على نفسها. فالتلاعب بالدستور التونسي -رغم ما في هذا الدستور من علل- وصل إلى الحدّ الذي بات معه بالوسع القوْل إنّ مَن يحكم تونس اليوم يمثّل السّفاهة بعينها، السّفاهة التي تتشبّث بالبقاء مهْما كانت الوسائل. فالعبث والتخبّط اللاّمحدودان -ليس في مستوى الممارسة فحسب بل وكذلك في مستوى محاولات التّأسيس القانوني الذي يستندون إليه- أصبحا العلامتين الأساسيّتين الدّالتين على سفاهة من يريد إخراج الثورة عن مسارها نحو التأسيس الجديد للجمهورية الحرة والديمقراطية والعادلة والأصيلة للاستعاضة عنها بالتّرقيع الدستوري. وما ذلك إلاّ لعلم أصحاب الحلْف الرباعي (بقايا النظام واليسار المتبرجز وبعض المتنكّرين لِما يعلنون عنه من صرامة في المعارضة وبعض قيادات الاتحاد) المزيّن بشهود الزّور من النّخب الراقصة على كلّ الحبال بأنّ الجميع قد بات متأكّدًا من عدم شرعيّة هذا التّطعيم المحسوب لبقايا النّظام ببقايا الاتحاد والمعارضات التي تستعدّ لمقاسمة هذه البقايا مضاف إليهم شهود الزّور من النّخب التي رقصت على كلّ الحبال بزعم ريادة علميّة لا تساوي صفرًا بمقياس الحصيلة التي تقدّر بها الإسهامات العلمية في ما يدّعونه من اختصاص.

1 -فقد بدأوا تخبّطهم بالعبث مباشرةً يوم فرار رأس النظام إذ قالوا إنّ رئيس الحكومة سيتولّى رئاسة الدولة على أساس الفصل 56.

2 -ولّما فضح تحايلهم أحد أساتذة القانون بأنّ ذلك لا يستقيم بمقتضى الشّكل لعدم توفّر شروط التكليف من الرئيس المخلوع انتقلوا إلى الفصل 57.

3 -ورغم أنّ الأمر لم يستقمْ لهم وأنه لا يمكن أنْ يمكن من تحقيق ما يسعون إليه لما يحفّه من شروط لا توفّر لهم الوقت الكافي لتحقيق التحيّل الذي بيّتوا عليه فإنهم سكتوا نهائيًّا عن الأساس الدستوري المستند إليه في حكمهم المؤقّت. وغاب عنهم أنّ سكوتهم يعني أنهم لا يزالون مستندين

إلى هذا النصّ؛ اللهم إلاّ إذا كانوا يطبّقون السّند الثوري ضدّ الثورة: لا تقيّد بالقانون الموجود إلاّ للتحيّل وليس للانتقال إلى البديل الشّرعي.

4 -إذنْ، فالرئيس لا يزال الرئيس المؤقّت، ومِن ثمّ فهو محكوم بأجلٍ لا يمكنه تجاوزه وبمهمّة محدّدة لا يمكنه القيام بغيرها. لكنهم شرعوا في اعتبار الرئيس المؤقّت رئيسًا بأتمّ معنى الكلمة متناسين وصف "المؤقّتية" محاولين تمرير اعتبار ما يحقّ للرّئيس "تو كور" غير المؤقّت يصحّ للرئيس المؤقّت ليعطوه حقّ التشريع بالمراسيم. وفي الحقيقة، فإنّ ضمير سلوكهم هو الاحتجاج الممكن بأنّ الفقرة المتعلّقة بذلك من الفصل 28 لم تستثْنِ الرئيس المؤقّت صراحةً ممّا تخوّله للرئيس.

5 -وذلك هو مكْمَن السّفاهة الدالّة على نفسها دلالةً ليس أفصح منها: فإذَا كانت مهامّ الرئيس المؤقّت محدّدةً بصورة حصريّة فإنّ الاستثناء من فقرة التشريع بالمراسيم مستثناة بالطّبع. لكنهم لم يكتفوا بهذه السّفاهة، بل أضافوا إليها تحويل هذه الفقرة إلى ما يشبه حصر دور المجلسين التشريعيّين في ما يشبه دوائر تحرير المحاضر والموافقة على التّشريع المراسيمي غير المحدود بخلاف ما تقتضيه الفقرة المتعلّقة به. ومِن ثمّ وبصورة بيّنة لكلّ ذي بصيرة أنهم في الحقيقة يريدون أنْ يمرّروا مضمون الفصل 46 التالي: "لرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدّد لكيان الجمهورية وأمْن البلاد واستقلالها بحيث يتعذّر السّير العادي لدواليب الدولة اتّخاذ ما تحتّمه الظروف من تدابيرَ استثنائيّة بعد استشارة الوزير الأوّل ورئيس مجلس النوّاب ورئيس مجلس المستشارين. ويوجّه في ذلك بيانًا إلى الشّعب"، وذلك تحت خدعة الفقرة التالية من الفصل 28 لكأنّ الرئيس المؤقّت له كلّ صلاحيات الرئيس غير المؤقّت: "ولمجلس النوّاب ولمجلس المستشارين أنْ يفوّضا لمدّة محدودة ولغرض معيّن إلى رئيس الجمهورية اتّخاذ مراسيم يعرضها حسب الحالة على مصادقة مجلس النوّاب أو المجلسين، وذلك عند انقضاء المدّة المذكورة. وتلك هي السّفاهة بعينها بل هي عين الاستغباء والاستبلاه لكلّ أبناء الوطن كما يبيّن هذا التخبّط المفضوح:

1 -فرئيس مؤقّت محدودة مدّة رئاسته المؤقتة بـــ 60 يومًا على أقصى تقدير.

2 -ورئاسة مؤقّتة مقتصرة على مهمّة وحيدة هي انتخاب رئيس بما يحـــدّده الدستور الحالي.

3 -لا يمكن أنْ يحوّلوها باستيلاء الشّــعب إلى حمْـــق بـــين هـــو رئاســـة "الراستوراسيون" التي تَحالف على تحقيقها الحلف الرباعي الذي سبق لنا أنْ وصفناه بتزكية من نخب البلاط الفرنكوفيلي. والغريب أنّ مستشارهم السّياسي البارع كان هو نفسه مستشار النّخبة السياسية التي آلَ بها سوء التدبير في ثلاث مرّات إلى شبه القضاء على كلّ حياةٍ سياسية: في أزمـــة التّعاضد وفي أزمة ما يسمّى بالتحوّل وفي الأزمة الحاليّة كما علمت ممَّـــن التقاه في دهاليز الحكم ملجأ أخيرًا للعاجزين من حكّامنا.

4 -وهم يعلمون جيّدَ العلم لكونه مبتغاهم الأساسي أنّ ذلك ينافِي أبســـط مطالب الثورة التي صارت تمثّل خطرًا عليهم لأنها تعرف أنهم أذيال النظام يسعون إلى "الراستوراسيون" واعتبار الثورة مجرد قوسين ينبغي غلقهما.

5 -والخطر الداهم الذي يشير إليه الفصل 46 في هذه الحالة هو سعيُ الثورة إلى بناء الدولة من رأس بوضع دستور جديد من خلال انتخاب مجلـــس تأسيسي يمثل كلّ أطياف الشّعب التونسي كلّ بحسب وزنه الحقيقـــي في تحديد السياسات التي ترضي الشّعب المتأصّل في قيم تراثه الحـــيّ وقـــيم الحداثة المتّزنة.

6 -ولّما كان هذا الرئيس لا يستطيع حلّ مجلس النوّاب بنَصّ التّكليف فضلاً عن حاجتهم إليه ليمرّروا ما يَحولون به وتحقيق أهداف الثـــورة فـــإنهم عطّلوه بأخذ صلاحياته الدستورية.

7 -إنّ الرئيس المؤقّت قد أصبح مشرّعا بالمراسيم دون حدّ ومن ثمّ فقدْ بات "تبزيع" مكتسبات الثورة على يده اسمًا على مسمّى.

8 -لذلك فهم لم يقتصروا على ما يتضمّنه التشريع المراسيمي العـــادي، ولم يحصروه بمهمّة معيّنة ومحدودة.

9 -بل هو شبه تعطيل كامل للمجلس إذْ هم يقصدون في الحقيقة مضـــمون الفصل 46 لأنّ البلاد حسب رأيهم في خطرٍ داهم.

10 - ولّما كان الخطر الداهم الوحيد هو بقاؤهم بهذا الترقيع الدستوري المفضوح فإن السفاهة بلغت حدًّا لم يعدْ معه مِن حلٍّ إلاّ أنْ تنظّم الثورة نفسها لاعتصام دائمٍ ثانٍ من ممثلي كلّ جهات البلاد وكلّ سكّان العاصمة حتى يتمّ انتخاب مجلسٍ تأسيسي بمنطقٍ ثوري وليس بمنطقِ دستور لا شرعيّةَ له: والمنطق الثوري يقول إنّ الثورة هي التي تحدّد مَن تطمئنّ إليه ليسيّر البلاد خلال المرحلة الانتقالية بشرطين لا ثالثَ لهما في كلّ نظامٍ سياسي فاعل:

أنْ يكون شرعيًّا أيْ حاصلاً على الرّضا الجمعي الذي يمثّله هذا الحضور المكثّف لرافضي هذه السّفاهات التي بدأت حتى قبْل أنْ يرحل رأس النّظام بين أعضاء الحلف الرباعي المزيّن بشهود الزور من نخب البلاط السياسي الذي تغلُب عليه نكهة حزب فرنسا. وأنْ يكون قادرًا على أنْ يَأمر فيُطاع لكونه بالقوّة قادرًا على التصدّي لكلّ عصيان غير شرعي. ومعنى ذلك أنّ الأحزاب والتنظيمات التي بوسعها قيادة الجماهير هي التي تمدّ الشّرعية بالقوّة فتكون قوّة شرعية تأمر فتطاع.ذلك أنّ ما يعتبره الحلف الرباعي المزيّن بشهود الزور خطراً داهمًا أعني الثورة هو عين الأمن لأنه سعي إلى استعادة الدولة إلى نهجها السويّ بالطرق الشرعيّة الوحيدة: انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور توافقي بين كلّ مكوّنات المجتمع التونسي التي تأخذ بعين الاعتبار مطالب الثورة ومقوّمات هويّة الشعب حتى تكون تونس دولةً حرّةً مستقلّةً دينها الإسلام ولغتها العربية. ذلك هو الهدف الرئيس من الثورة، أعني تحريرنا من النظام المافيوي واستعادة النظام القانوني الذي تقتضيه الحياة السويّة.

هل ما يحصل على مستوى النخب الرسمية إعداد للإصلاح أم هو ثورة مضادّة؟

أمورٌ عجيبة تجري لا أفهمها: وكلّها يردّ إلى ميْل النخب الرسمية حاكمها ومعارضها إلى ترجمة عبارة الرئيس الذي شوّه تاريخنا الحديث إلى فهم ما يدّعي أنه فهمه: مواصلة العبث بأحلام الشّعب والكلام عن الديمقراطية المصاحب لسلوكٍ سيؤول إلى الحرب الأهلية. وها أنا أبدأ بالتّعبير عن رأيي في ما يحدث دون أن أتكلّم في ما أعتبره البديل المحرّر من الثورة المضادّة التي بدأت حتى قبل أنْ يرحل الرئيس الفارّ. وسيأتي الكلام عن شروط التصدّي للثورة المضادّة.

1 -فأن تُعدّ اللجان التي سيقودها رموز الفكر الليبرالي العلماني قادرةً على تمثيل فكر الإصلاح الذي يريده الشّعب وطموحاته من دون أنْ يكون ذلك حاصرًا إرادته في من يعتبرون أنفسهم أوصياء عليه في خياراته القيميّة والوجودية.

2 – وأنْ تُعتبر نفس الأجهزة التنفيذيّة والتشريعية والقضائيّة قادرة على الإشراف النّزيه والصّادق على تحقيق ما يقدَّم على أنه برنامجُ إصلاح.

3 -وأن يُظنّ دستور النظام الذي ثار عليه الشّعب هو المحدّد لآليّات الإصلاح ومراحله.

4 -وأنْ تُسمّى الحكومة المؤلّفة اليوم حكومة وحدة وطنية رغم استثنائها على الأقلّ من أثبتت التجربتان الوحيدتان لما يقرب من الانتخابات الحرّة والنزيهة أنهم يمثّلون أكبر مكوّنٍ للحياة السياسيّة والفكريّة في البلاد (لأنّ مَن في الحزب الحاكم ليسوا معبّرين عن إرادةٍ سياسيّة حقيقيّة بل هم أعضاء جهاز استغلّ إمكانات الدولة الإدارية والمالية والسلطانية لصالح استفراد فئةٍ معيّنة بها).

5 -وأخيرًا أن يُحسب الأمر كلّه مقصورًا على إيجاد صيغة تحقّق شروط الحفاظ على نظام القيم والحياة الجماعية الذي ساد في ثقافة التحديث المستبدّ.

كلّ ذلك يمثّل ثورةً مضادّة وهي تجري بنفس السّيناريو الذي اتّبعته كلّ الثورات المضادّة العربية الحديثة: مجرّد تحقيق لشروط المعركة الدنكيخوتية بين تصوّر كاريكاتوري لتاريخ الغرب يُراد فرضه ينتهي إلى إيجاد ردّ فعل بتصوّر كاريكاتوري لتاريخ الشّرق يستعمل وسيلةً لابتزاز الغرب حتى يؤيّد بقاء هذه النّخب في الحكم والاستفراد به. إنّما حربٌ بين إرهابين: إرهاب التغريب المستبدّ المولّد لإرهاب ردّ الفعل عليه المستبدّ هو بدوره لكونه بمقتضى ما آلَ إليه من يأسٍ لم يبق له إلاّ "عليّ وعلى أعدائي".ولعلّ الانتحار على الشّكل الهندوسي هو غاية هذه الـ "عليّ وعلى أعدائي" في حالة العجز. رأيي أنّ الجماعة بهذا السّلوك السّاذج يفرشون الأرضيّة للقاعدة في بلاد المغرب حتى يستعيدوا تأييد الغرب للنّخب التي اهترأت من كثرة مضغ كليشهات التحديث المستبدّ.

وما يخدعون إلاّ أنفسهم

برّر فاقدو الشرعيّة بقاءهم على رأس الدولة زاعمين: نعتمد الدستور الحالي في إجراءات المرحلة الانتقالية لتجنّب الفراغ. وانتقلوا بارتجالٍ منقطع النظير بين ليلةٍ وضحاها من فصلٍ إلى فصل في الدّستور على علاّته. ولما استقرّوا بفتوى فقيه العلمانية ردًّا على احتجاجِ شيخه فاعتمدوا على الفصل السّابع والخمسين أسّسوا للاستخفاف قصدا (أو بغيْر قصد حتى لا نحاكم النّوايا) للعبث بالقانونية: إذ يعلم الجميع أنّ المرحلة الانتقاليّة المسموح بها للرئيس المؤقّت لا تتجاوز الشهرين بمقتضى هذا الفصل وهي لمهمّة بعينها هي انتخاب الرئيس غير المؤقّت.

ثم برّروا الحفاظ على رؤوس النظام السّابق بالحاجة إلى الاستقرار فأسّسوا لعدم النظام المطلق إذْ أضافوا إلى فقدان الشّرعية الذي انطلقوا منه العبث بالقانونية الذي انتهوا إليه: وكانت النتيجة الحتمية التلاعب بهيبة الدولة التي صار حال حكومتها من حيث توالي التحويرات أشبه بحال حكومة بورقيبة لّما خرف وصار الأمر والنهي بيد عجوز شمطاء. فهل تكون عجوز شمطاء أخرى تعمل في الخفاء لتعيين الوزراء من بطانة أزلام النّظام؟

ثم برّروا التغيير الموعود بما يشبه نقلةَ الولاة في نظام مستقرّ: غيّروا الأشخاص المعلومين للجميع بأشخاص من جنسهم ظنًّا منهم أنّهم غير معلومين فإذا هم لا يمثّلون إلاّ الجيل الثاني من نفس الطّينة. ووصلوا ذلك بفتح شهيّة المطالبات عن طريق التلفزيونات والإذاعات التي تحوّلت بين العشايا والأمسيات إلى صوت الشّعب لعرض الشّكاوى والتبكّيات، لكأنّ هذا الشّعب نزل من المرّيخ ولم يكنْ على أرض تونس التي كانت نفس التلفزيونات والإذاعات تصفها بكونها فاقتْ سويسرا في طيب العيش والرّفاهيات والكماليّات.

كلّ ذلك يتم بتواطؤٍ بين ما يسمّى معارضة ويعلم الجميع أنها لا تمثّل ما يملأ قاعة اجتماعات الوزارات التي ارتموا عليها ارتماء الذباب على بقايا العسل الذي تركه النظام البائد متصوّرين أنها ستكون مقفزهم في المعركة الانتخابيّة التي

يستعدّون لها بنفس آليّات النظام الذي يزعمون أنهم دخلوا الحكومة لإصلاح ما أفسده: استعمال الدولة مقفزًا للقوّة السياسية (خوفا من ظهور القوى الفعليّة للمجتمع قواه التي كانت مغيّبة سواء كانت من اليسار أو من اليمين) بدل العكس في كلّ أنظمة العالم.

ذلك هو من سوء التدبير المنافي لكلّ قيم الثورة التي دفع الناس دمهم من أجلها. فقيادة الدولة الشرعيّة لا تصدر إلاّ عن القوّة السياسية الفعلية أعني عن تمثيل شرائح من الشعب وليس عن الاتّكاء على المغريات المستمدّة من توزيع الهبات والكراسي باستغلال النّفوذ الوزاري الذي بدأ منذ اليوم الأوّل لجلوس هؤلاء المعارضين المزعومين أوْ ما يزعم من شخصيات وطنية مستقلّة لعبتْ على كلّ الحبال في كلّ العهود الماضية سواء بتوسّط الحزب أو بتوسّط الاتّحاد.

واكتملت اللعبة بأنْ هبّت قيادات الاتّحاد المترهّلة لتلجأ إلى سياسة التسيّب النقابي فتترك على الغارب حبْل المطالبات حتى يستفيد الاتّحاد من هذه الحكومة الضعيفة التي لا تمثّل مصلحة الدولة وهيبتها لكونها عديمة الشّرعية والقانونية (ni légitime ni légale) استفادة انتهازيّة يؤسّس عليها شرعية ممكنة في انتخابات مقبلة سواء داخل الاتّحاد بين القيادات المتنافسة أو في السّلطة السياسية التي ساهم الاتّحاد في إفسادها خلطًا منه بين النّقابي والسياسي. والمعلوم أنه إذًا تحوّلت الثورة إلى مطالبَ نقابيّة فئوية فعليْنا أنْ نقرأ عليها السلام.

ألاَ يكفي قيادات الاتّحاد ما عُرفت به من فساد في الماضي لا يقلّ عن فساد قيادات النظام حتى تحاول أنْ تستعيد بعض الشّرعية بتهديم قيم الثورة وأساسها من خلال تحويل حركة الشارع الثوريّة إلى سلسلة من الإضرابات فتدخل الفوضى على مصالح الدولة والمجتمع الأساسيّة وتفرض مطالبات على حكومة فاقدة للشرعيّة والقانونية ومن ثمّ فهي مستعدّة لكلّ التنازلات دون وعْيٍ بالعواقب التي تَنوء بها جبال الدول الغنيّة فضلاً عن ميزانيّة تونس المسكينة؟

أمّا داهية الدّواهي فهي اللّجان الثلاث وما أدراك ما اللّجان الثلاث: فهي في المخادعة التي يبني عليها المتحيّلون هدف الإبقاء على ما كان موجودًا من خلال طلائه بمساحيق الخبرة القانونية التي لا تساوي فلسًا. ما علمت في حياتي ثورة تضع الحصيرة قبل الجامع، حصيرة تصوّر الصيغ القانونية قبل جامع المبادئ العامّة للنظام

السياسي والاجتماعي والتربوي والاقتصادي والثقافي من منطلق مقوّمات هويّة الأمّة التاريخية. ما علمت في التاريخ نخبة فعلتْ ذلك إلاّ وكان داعيها مخادعة الشّعب والله. وما تبرّؤُ رئيس لجنة الإصلاح القانوني والدّستوري من نيّته المساس ببند الدستور الأوّل إلاّ ممّا يؤيّد ما كان القصد لأنّ مقاله في التاسع من الشهر الفارط دليلٌ عليه حتى بعنوانه: *L'impossible dialogue entre le croyant intégral et l'Etat de droit*

وهي تخادع الشعب لأنها لا تستفتيه في ما يريد بل تستفتي بعض من لا يؤمن إلاّ بقيمٍ تتنافى مع أبسط قيمه وأوّلها القول إنّ دولة القانون لا يمكن أنْ تتعايش مع الإيمان التامّ. وهي بذلك تخادع الله أو سنن الكون، لأنّ كلّ دولةٍ تشترط في قانونيّتها نقصان الإيمان لا تكون إلاّ مافيوية بالجوهر لأنها تتصوّر حقوق الإنسان ليست ذات أساسٍ إيماني وخلقي حتى في فكرِ الحداثة التي يدّعون تمثيلها: فقانونها سيكون بالحتْم قانون الغاب ولا تعتبر حقوقًا عنده إلاّ حقوق الأقوياء الذين يريدون أنْ يعيشوا بقيمٍ تجعل الحكم لا يخرج من "أبناء علِي الثلاثة" الباي وبورقية وآخرهم الرئيس الفار.

كذلك يتحقّق التسلّط على بقيّة الشعب وخاصّة من يعتبرونهم عربانا وعبيدًا قادمين من آفاق الجنوب والغرب والوسط وفيافيهما. فيكون مَن يدفع بدمه ثمن الحرية لتخليص البلاد مِن الاستعمار الأجنبي أوّلاً مهيّئا بالطبع ليكون خاضعًا للاستعمار الأهلي متناسين أنّ مِن هؤلاء مَن هو أعلم بالقانون والفكر الحديث من أسياد أسيادهم: فهم على الأقلّ يعلمون أنّ حقوق الإنسان تفترض الإيمان التامّ بأنّ الإنسان فكرة ومثال أعلى نسعى إليها وليس بعض النّخب الفاسدة التي تتصوّر الثورة في حاجة إلى خبرتهم في النّسخ الببغاوي لدساتير لا صلة لها بروحانية الأمّة.

ثم هوذا الشّعب الذي يحتقرونه يدفع بدمه ثانيةً لتحقيق قيمِ العدل والهويّة فيصبح معدودًا من "النّهوش" و"الهطّاية" كما كانوا يصفونهم في الجامعة متقزّزين من فقْرهم وحفظهم لهويّاتهم كما يتبيّن من العبارات التي دفعت بمفجّر الثورة إلى حرْق نفسه. ولعلّ أهمّ علامات ذلك إنشاؤهم لجامعةٍ خاصّة بأبناء الذوات بلغة طبقية مصرية، جامعة تحتقر لغة البلاد وترطن بالفرنسية التي لم تكن موجودةً عندما نقلت هذه اللغة التي يحتقرونها فلسفة أفلاطون وأرسطو ورياضيات إقليدس.

وعندما يأتي أبناء الشّعب إلى العاصمة المقصورة على أبناء الذّوات تــنش علــيهم الكلاب لتطاردهم. فلا حاجة لحضورهم أو قد انتهى دورهــم وحــان أوان دور السّادة: عيّنوا بعضا من أدعياء الخبرة بالقانون الدستوري من البطانة إيّاها (حصــرًا للخبرة فيهم لكأنهم يتصوّرون تونس اليوم هي تونس البايات ومراســي خــدمهم الذين يتصوّرون أنفسهم من الذوات) لتخطّط لمستقبلهم بدلاً منهم وهم يطَمْئنونهم بأنهم سيحاسبون ناهبيهم بدليل تكليفهم مَن عاشوا في كنفهم ولهم مــن النّهْــب نصيب.

كفى خداعًا. فالشعب بكلّ فئاته لم يعد نائمًا على صدغيه. ولعــلّ تعــيين الولاة الأخير الذي فضَحه شباب تونس في الفيس بوك أكبرُ الأدلّة: نفس المنطــق المَعين الوحيد هو مَعين المحافظة على ما كان موجودًا للإيهــام بــالتغيير في حــين المحافظة على الموجود كانت تكون أفضلَ في المرحلة المؤقتة لأنها على الأقلّ تحــافظ على شروط الحياة المدنيّة السّليمة في انتظار حصول الانتقال بدلاً من الجمْع بــين التغيير الزّائف وعدم الخبرة. وقِسْ عليه تعيين الدّواوين وعســاكر المستشــارين في الجامعات والكليات والمصالح ومن ثمّ إعادة تكوين نفس النّسيج الفاسد حتى تعود حليمة لعادتها القديمة. وأعجب ما في الأمر أنّ وزير الداخلية -وزير داخلية تونس- يتكلّم بالمالطي عن التّنظيف: سمعت كلامه فكان أوّل ما جلب انتباهي هو حاجــة لغته إلى التّنظيف ليكون كلامه بالتونسية على الأقلّ مفهومًا. وما دام يبحث عــن المعايير في أوروبا الغربية: فهل رأى سيادته وزيرًا في أوروبا يتكلّم بالمالطية؟

ثم هو يفاخر بتنْحية 42 مديرًا قبل أنْ يعلم إلى أيّ مصلحة تنتسب الشــرطة السياسية. ما هذا؟ أيّ عبث تُدار به الدولة؟ هل يريدون أنْ يقنعونا بأنه في غيــاب من كان قادرًا على قهر الشّعب لن تجد إلاّ من لا يكون قادراً على إنصافه بالإبقاء على هيبة الدولة وحسْن تدبير مصالحها؟ هل ينسون مثال علي بن أبــي طالــب عندما عزل الولاة بارتجال كيف كان بداية النهاية للخلافة؟ من سيأمر فيطــاع إذا عاملنا مصالح الدولة الأساسية التي تتوقّف عليها كلّ المصالح بهــذا الاســتخفاف والجهل بقوانين التّدبير السياسي الفعّال؟ فبدلاً من طمأنة الأمن رجالــه ونســائه لكون الأمن شرط كلّ شيء نبدأ فنحمّلهم مسؤوليّة الحكومة المتقاعســة، لكــأنّ أحداث ما قبل سقوط الدكتاتور لم تكن أحداثًا المسؤول الأوّل عنها هو الــوزير

الأوّل بعد رئيس الدولة فنطيح برؤوس دنيا لحماية الرؤوس العليا فنـدخل علـى جسم الأمن البلبلة والحيرة والخوف من تحمّل المسؤولية لحماية هيْبة الدولة الشّارطة للأمن والسّلم المدنيّة. هل يكون القصد الخفيّ من كلّ هذه الإجراءات هو جعْـل مهمّة الانتقال مستحيلة ومن ثمّ جعل الناس يقولون: ليتنا أبقينا على ما عندنا بمنطق "شدّ مشومك لا يجيء من هو أشوم".

تذییل

قرائن تدعو إلى التوجّس:
رسالة إلى الوزير الأول

كلّي رجاء ممّن اقتنع بما جاء في خطاب رئيس الحكومة المعيّن والمؤقّت أنْ يقنعني بما اقتنع به. وأوّل مَن يمكن أنْ يفعل صاحب الخطاب نفسه لأني لا أتصوّر نفسي الوحيد الذي لم يقتنع. ذلك أنّ الكثير من القرائن جعلتني أتوجّس ليس خيفةً إذ لا شيء بعد 14 يناير يمكن أن يخيفني، بل حذرًا ودعوةً إلى اليقظة: فالشّباب لم يعد مستسلمًا لتذاكي الساسة مهْما كانت لهم من الخبرة التي يزعمونها. وهي خبرة وحصافة لو صحّ أنهما فعليّتان لما جاء النظام الذي يتفصّون منه الآن رغم سكوتهم عنه عقديْن من الزّمان ناهيك عمَّن لم يكتفِ منهم بالسّكوت بل كان شاهد زور خلالهما على رأس المؤسّسة التشريعية التي لا تشرّع إلاّ لما هو غير شرعي بدءًا بوجودها نفسه.

وليعذرْني كلّ الذين اقتنعوا فدعوا إلى فضّ الاعتصام أو سكتوا فلم يعارضوا فضّه. فليس في كلامي هذا تشكيكٌ في فهمهم لما يجري بل لعلّهم أدرَى مني بالسّاحة السياسية وبما يُحاك من خلْف ستارٍ في الداخل والخارج فضلاً عن أنْ يكون تشكيكًا في ذكاء أيّ منهم. إنما أنا أسائل نفسي لأني لم أقتنعْ قبل أن أسائل أحدًا غيري إلاّ من يشعر أنه لم يقتنعْ مثلي إذ قد آليْت على نفسي أنْ أفكّر بصوتٍ عالٍ في هذه الحقْبة الحرِجة من تاريخ الأمّة العربية الإسلامية التي أنزل الأحداث فيها ولا أقتصر على النزعة القطرية الصّرفة في الخطاب الذي استمعنا إليه أمس مع واضح التّلميح إلى مواصلة سياسة التبعيّة خلال الكلام على الفصل السّياحي. وسأذْكر بعض القرائن التي جعلتني شديدَ الحذر من شيوخ السّياسة المتمرّسين بالخطاب المزدوج أعني الذين يعتبرهم "الاستابلشمنت = بطانة المسرح السياسي الرسمي" دهاةً متناسين أنّ الحيلة هي في ترك الحيلة وخاصّةً في الملمّات. وهذه القرائن صنفان:

الصنف الأوّل شكلي: وأهمّ عناصره عنصران هما:

1 -كثرة الإحالات الدينيّة في نصّ الخطاب لكأننا في صلاة جمعة وليس في عرض خطّة إنقاذٍ لبلد يئنّ تحت ضربات الأجهزة المتغوّلة.

2 --كثرة الإحالات لضرب الأمثال الشعبيّة التي هي في الحقيقة منطلقٌ تأويلي لهذا اللجوء للتّضمين الديني في الخطاب كما هو بيّن من آخر الأمثلة التي ضربها: وأظنّ الأستاذ السبسي قد شفر رسالة لمنْ نصبوه في هذه المهمّة دون أنْ يدري ربما أنّ العلاقة بين هاتين القرينتين تؤدّي وظيفةً تأويلية كما سنرى من مثال الحائكين اللذين خاطا لخروتشاف كسوته.

والصنف الثّاني مضموني: وأهمّ عناصره عنصران كذلك هما:

3 --الكلام عن الاعتصامين: اعتصام القصبة الذي وصف بكونه انفجارًا مفهومًا لا غير واعتصام القبّة الذي اعتبر عين التّشخيص الحقيقي للمشكل المطروح بعد الثّورة.

4 --ومفهوم هيبة الدّولة الذي جعل مشروطًا بالأمن بدلاً من أنْ يكون الأمن من ثمراتها إذا كانت الهيبة مهابة (أعني قوّة خلقية واستقامة تفرض الاحترام) وليس "تهييبا" أعني الأمن بالإكراه.

أمّا أصل الصنفين الجامع بين هذه القرائن الأربع فهو:

5 --طبيعة السياسة المقترحة والمتمثّلة في العودة إلى ما تقدّم على الثورة أيْ ما يسمّى بإرجاع الأمور التي كانتْ سائدةً قبل فترة بن علي إلى نصابها: فقد كان ذلك موضوع مرافعة بمعناها في المحاكم.

ولّما كانت هذه المرافعة مستمدّةً من مادّة كتابه الذي وجّهه إلى الشباب فإنّ المحامي الذي يرافع بلهجة "الكُنتية" يتصوّر الجيل الحالي لا منجاةَ له إلاّ بالعودة إلى ما كان عليه جيل المرافع أعني الحقبة التي بنتْ الدولة دون أنْ يدرك أنّ هذه الدولة هي التي أنجبتْ بن علي ومَن لفَّ لفّه ومن ثمّ فهي تتضمّن منذ نشأتها جرثومة ما حلّ بنا من نكبات. وبذلك فالخطابُ الذي استمعنا إليه وطبيعة الحضور للاستماع إليه أعني

"الاستابلشمنت" الرسمي بيّنا دلالة الخطاب العامّة لكلّ ذي بصيرة: فالعلاج عند المرافع هو العودة إلى البورقيبية وخياراتها السياسية والتربوية والاقتصادية والثقافية مع افتراض حلول سحريّة الكلّ يعلم استحالتها أعني وصول النموّ إلى 9%. وما أتصوّر المرافع يجهل أنّ الداء الذي أصاب الدّولة التي يريد إرجاع هيبتها لم تمرض به في العقدين الأخيرين فحسب، بل هي مريضة منذ ولادتها لكونها كانتْ في الحقيقة دولةً ذات خطاب سياسي مزدوج من جنس الخطاب الذي سمعناه أمْس:

1 -فهي تكتب في دستورها تحت ضغط الشارع الذي كان لا يزال معتدًّا بأهداف ثورة التحرير أنها دولة حرّة (أعني حرية المواطن والوطن) ومستقلّة (أعني عدم التبعية) دينها الإسلام (أعني حرية العقيدة للشعب) ولغتها العربية (أعني جعْل اللغة الوطنية الأداة الفعلية لكلّ أبعاد الحياة الوطنية وليس مجرّد لغة خطب في المناسبات الدينية).

2 -وتفعّل في ممارستها بدهاء السّاسة في مغالطة الشّعب (أعني خروتشاف في مثال صاحبنا) نقائض ذلك كلّه حتى لا تكون حرّة (الدكتاتورية) ولا مستقلّة (التبعية لفرنسا) ولا عربية (بدليل ما آلتْ إليه لغة مؤسّساتها الإعلامية من مالطية فضلاً عن إدارتها التي لا تزال فرنسية) وتحاول ألاّ تبقي عليها إسلاميّة وهو الأمر الوحيد الذي عجزت دونه لأنّ الشّعب لم يتبعها على الأقلّ في هذه وصمد إلى أنْ حصلت ثورته.

السياق الذي أفهم من خلاله هذه القرائن

ولأبدأ فأقول إنّي أرجو من كلّ قلبي ألاّ أكون على صوابٍ في ما فهمت بشرط أنْ يقنعني من اقتنع بالخطاب بأساليب تحليل الخطاب ضمن السّياق الذي يجعل كلّ الذين يريدون تسيير دفّة الإنقاذ المقترح هم ممّن ساهم بالفعل أو بالسّكوت في جعْل ما يسعى الشّباب لإنقاذ البلاد منه جعله ممكنًا ويبعد منها كلّ الذين قاموا بالثورة بالقوْل أو بالفعل المباشر (في الأحداث الأخيرة التي أطاحت بن علي) أو غير المباشر (أعني في كلّ الأحداث التي صمدت أمام نظام بن علي طيلة العقدين بالشّهادة والتشريد والتعذيب والحرمان من شروط الحياة أدناها). لذلك فأوّل ما أريد أنْ أسأل عنه بإلحاح وتدقيق هو:

ما الذي يجعل هذه البطانة تتصور أنّ الإنقاذ لا يمكن أنْ يحصل من دونها؟ وما الذي يجعلهم يغالطون فيتصوّرون رفض الثوّار لوصاياتهم يعني أنهم لا يدركون أنّ البلاد في حاجة إلى الاستقرار والأمن وبأنّ وضعها الاقتصادي هشّ ويحتاج إلى الكثير من الصّبر والحذر لئلاّ تفسد الأمور أكثر ممّا كانت فاسدة في عهد بن علي؟ فمطالبُ معتصمي القبّة كلمات حقٌّ يُراد بها باطل: ليس الاستقرار والعمل هو مطلبهم بل الاستقرار والعمل اللذين من جنس ما كان متوفّرا لهم دون سواهم ذلك هو مطلبهم. مطلبهم يمكن أنْ يلخّص في جملةٍ واحدة: مَن هؤلاء النازحون الذين يريدون أنْ يغيروا قواعد اللعب في تونس فيجعلوا الاستقرار والعمل حقًّا للجميع وليس للمتظاهرين في القبّة وحدهم؟

وما الذي يجعلها تتصوّر أنّ الشباب التونسي من دونها عاجزٌ عن تدبير شؤون ثورته بنفسه؟ كيف لمن أسهموا في إصابة البلد بالدّاءيْن اللذين أنهيا الدولة بأنْ جعلاها هشّةً تزعزعها رعشة نسيم داءَيْ الاستبداد والفساد: ما قبْل بن علي أعني ما جعله يكون ممكنا ثم ما بعد بن علي أعني ما جعل الوضعية الحالية تصبح ممكنة كيف لهم أنْ يحقّقوا أهداف الثورة ويحموها كما يزعمون؟ ألاَ يدرك أصحاب هذا التصوّر أنّ الثورة لو كانت تريد أنْ يدير شؤونها من كان يديرها في عهد بن علي وحتى قبله لكان من الأفضل لأصحابها ألاّ يثوروا: لأنّ مَن صنع الأجهزة أقدر على التحكّم فيها من هؤلاء الذين كانوا بيادق في رقعته يحرّكها كما يريد ثم ها هم الآن يتفاحلون علينا لينقذوا البلاد كما يزعمون؟

أمَا خطر على بالهم هذا السؤال: ما لهؤلاء الدّهاة والشّجعان في آخر الزمان لمْ ينقذوا البلاد طيلة العقدين بل وقبْل ذلك بكثير؟ أليس ما يريدون إنقاذ البلاد منه هو في الحقيقة ما عبّر عنه بوقاحة أحدُ المعلّقين مباشرةً بعد الخطاب إذْ دعته التلفزة التي لا تزال "ابنعلوية" حتى وإنْ تخلّت عن البنفسج معتبرةً إيّاه بجرّة قلم خبيرًا استراتيجيًّا رغم أمّيته: فتكلّم عن هيجان الشعب وليس عن ثورته؟ إنهم يروْن الأمور بعين المروّض للحيوانات وليس بعين السائس للشعوب الحرّة.

في دلالة القرينتين المضمونيّتين

ولأبدأ بالعنصرين المضمونيّين (الكلام على الاعتصامين ومفهوم هيبة الدولة) رغم أنّ العنصرين الشكليّين (التضمين الديني والأمثلة الشعبية) أهمّ بكثير من حيث الدلالة على ما جعلني أتوجّس فأدعو إلى المزيد من الحذَر واليقظة.

أولاً: الكلام على الاعتصامين:

فاعتصام القصبة يصفه السيّد قائد السبسي بحقّ الشعب في الانفجار ثم يمرّ عليه مرور الكرام في حين أنه هو الذي جعل ما يريد هو وغيره الالتفاف عليه ممكنًا. أمّا اعتصام القبّة فهو البوصلة التي توجّه حكومته نحو الحلّ وإنقاذ البلاد. والمعادلة بسيطة: حلّ أزمة البطالة يعني ضرورة الاستقرار والعمل حتى تصبح تونس مثل الصين معدّل النموّ فيها 9%،"برافو". صارت الجماعة تفكّر في توفير فرص الشّغل للبطّالين وما على هؤلاء إلاّ أنْ يتركوهم يعملون ويوفّروا لهم الاستقرار وهدوء البال. ومعنى ذلك أنّ نمط التنمية والسياسة الاقتصادية والثقافية والتربوية والسياسية كلّ ذلك ليس مشكلاً بل المشكل هو مَن يريد أنْ يعيد النّظر فيها فيكون بذلك ليس ثائرًا على قوسي بن علي فحسب، بل على ما جعل مثله يكون ممكنًا، بل ويريد أنْ يحافظ على نفس الشّروط بدعوى المحافظة على الاستقرار لتوفير الأمن وشروط تمويل الاستثمار حتى يتغلّبوا على بطالة النّازحين ويزول الخطر.

تونس فيها بطالة لأنّ النازحين جاؤوا ومنعوا العاملين من العمل وحالوا دون الحكومة التي لم تعالجْ المشكل طيلة عقديْ حكمها. لكنها تحوّلت إلى ساحرة تحقّق المعجزات بعد الثورة إذ هي قد كانت قاب قوسين أو أدنى من أن تصبح ثورية هي بدورها فتحقق ما وعدت به الثورة لولا وجود نازحي القصبة. فهؤلاء النّازحون هداهم الله منعوها من العمل فاستقال وزيرها الأوّل الذي ينسى أنه كان شاهد زور على النّهب والسّلب عقدًا كاملاً ثم صار شجاعًا مع وزيريه المعارضين المزعومين وممثّلي فرنسا والفاسد من اليمين واليسار فيدعو الأغلبية الصّامتة للتحرّك ما ولّد اعتصام القبّة، أعني الذين يريدون حماية الثورة بتوفير شرطيْ حلّ متماكل البلد، أيْ الاستقرار والأمن للعمل المنتج: عجبي لماذا لم يدعهم السيد الغنوشي

قبل ذلك فيعين زيدًا أو عمرًا في وزارته؟ ألم يكونوا صامتين صمت القبور وهو حارس المقبرة التي لم يرجع إليها الحياة إلاّ هؤلاء النازحون في القصبة وأمثالهم في كلّ جهات الوطن؟

المشكل عند هؤلاء هو النزوح ولا مشكل عداه. نسوا أنهم كانوا يعملون وينعمون بالأمن والاستقرار خمسة عقود وكانت النتيجة أنهم جعلوا البلاد تنقسم إلى جالية من المعمّرين و"أنديجان" من المستعمَرين، بحيث إنّ عيّنة ممّا آلت إليه أمورها هو ما يحصل في قصر هلال: أصحاب اعتصام القبّة من جالية المعمّرين، وأصحاب اعتصام القصبة من الأنديجان.

ثانيًا: الكلامعلى هيبة الدولة:

مفهوم الهيبة سواء نُسب إلى الأشخاص أو إلى الدول يجمع بين وجهين، أحدهما خلقي هو استقامة الباطن والثاني جمالي هو أناقة الظاهر، وعنهما تصدر المهابة التي يعتبرها ابن خلدون شرط الرئاسة أعني السلطان المعنوي لمن يُطاع لمجرد اتّصافه بهذين الوصفين. لذلك فالأمن الذي هو طاعة القانون بعد أنْ يكون قد أصبح عادةً في سلوك الناس الذين ربّوا على احترامه وصيانته فرض عيْن هو العلامة الأساسية على تمتّع الدولة بخاصيّة الهيبة، بل إنّ استتباب الأمن في أرض الدولة كلها يدلّ على وجود الدولة أوّلاً وعلى هيبتها ثانيًا. ولهذه العلّة جاء في الأثر ما معناه أنّ مَن يبيت ليلةً من دون أمير (علمًا وأنّ الأمير تعني المأمور من الجماعة برعاية أمرها في ما هو فرض كفاية منه) كمن يبيت على كفر: أعني أنّ أولى علامات الهيبة انعدام الحاجة إلى الخروج على الدولة.

لذلك فالدولة بمجرد حصول الخروج تكون الجماعة قد وصلت بعد إلى حالٍ أخرجتها من عهد القانون إلى عهد الفوضى: وذلك هو المشكل وليس الأمن. ومن ثمّ فالعلاج ليس استعادة الأمن إلاّ بصورةٍ ظرفيّة، أمّا بنيويًّا فهو علاج العلل التي أخرجت الجماعة: القانون الظالم وانخرام شروط الأمن (أيْ بالذات ما يحتجّ ضدّه معتصمو القصبة) انخرامها الذي أدّى إلى فقدان الهيبة بمعنييْها الخلقي والجمالي (أي بالذات ما يدافع عنه معتصمو القبّة): استرداد الهيبة ليس بمواصلة ما كان موجودًا ولا بالعودة إلى ما تقدّم عليه في العهد البورقيبي، بل شيء آخر هو مطالب الثورة.

الأمن ليس هو هيبة الدولة. والعلاقة بين الأمن والهيبة إذا نظرنا إليها بمنظور العلاقة السببيّة فهي بالأحرى في الاتجاه المقابل تمام المقابلة لما جاء في الخطاب بسبب طبيعة العلاقة بين بعديْ الأمن المادّي والرمزي. فاسترداد الدولة للأمن إذ ينخرم قد يتقدّم فيه الأمن المادّي على الأمن الرّمزي تقدّمًا ظرفيًّا وبصورة شديدة المؤقّتية كما يتمّ ذلك في كلّ علاجٍ استعجالي لأيّ عطب. لكن ذلك لا ينبغي أن يصبح سياسةً إنقاذية فضلاً عن أن يكون سياسة دائمة إذ هو عندئذ يعني أنّ شروط الأمن الحقيقي أيْ الوازع الباطن -العائد في الأصل إلى القبول والرّضا العام لما هو في ذاته قابل لذلك- قد انعدمت فلم يبق إلاّ الأمن المعتمد على البوليس والأجهزة: وفي هذا لا أتصوّر أحدًا ممّن يحكم الآن سيفوق ما ثار عليه شباب تونس وزعزع أركانه، إذ تلك هي الوضعية التي كانت عليها تونس قبل الثورة. لذلك، فمشكل هيبة الدولة ينبغي أنْ يكون بالذات ما تسعى إليه جماعة الاعتصام في القصبة وليس ما تدعو إليه جماعة القبّة: ولعلّ دلالة المكانين بيّنة، فجدُّ القصبة ورهانُ الأصالة يقابله لعب القبّة وقمار كاريكاتور الحداثة.

في دلالة القرينتين الشكليتين

لما كان مثال الحائكين المضروب قد بدا لي مفتاح الفهم للتّضمين الديني الوارد في الخطاب، فإني سأبدأ به لأمرٍ بعده إلى هذا العنصر الثاني راجياً ألاّ يكون في ما أقول اتهاما للنّوايا، بل هو مجرد اجتهاد لفهم الخطاب فهمًا يجعله متناسقًا بالاستناد إلى ما جاء في القرينتين المضمونيّتين لأنّ صاحبه ليس ممّن يلقي بالكلام على عواهنه، بل هو محامٍ مجرّب قدّم لنا مرافعةً نسقيّة - مع خيلاء زيادة عن اللزوم وتضخّم الأنا لا يخلو منه زعماء المدرسة البورقيبية وإحالة إلى ما كتب فيه كتابا جعل الكثير يتصوّر أنّ حلّ أمراض تونس متمثّلٌ في العودة إلى ما يشبه السّياسة المتقدّمة على العقدين الأخيرين اللذيْن يتبرّأ منهما السيّد الباجي قائد السبسي.

ثالثا: مثال خروتشوف:

مَن يكون نظير خروتشوف في وضعيّتنا؟ ومن الحائكان التارزي الأوّل والتارزي الثاني؟ ثم ما هما قطعتا قماش "الدورموي" اللتيْن أهدتهما ملكة بريطانيا

العظمى لخروتشوف؟ ومَن يمثل ملكة بريطانيا العظمى؟ خروتشوف كما يعلم الجميع رمز الشّعب الذي وصل إلى الحكم بما في هذا الرّمز من بداوة وجلفية وتخلّف و"نزوح". بعبارةٍ وجيزة إنه رمز معتصمي القصبة. لكن الرمز في حالتنا يذهب إلى ما هو أكثر: إنه الشّعب التونسي بطبقاته الدنيا. ولعلّي لا أفرط في ما أحده من تناظرٍ شبه تامّ بين المثال والممثل: فأضيف أنّ قطعتي القماش هما الدستوران والتارزيان هما من فصل الدستور الأوّل ومن سيفصّل الدستور الثاني، وبريطانيا العظمى هي الحضارة الغربية التي جاء منها قماش الدّساتير. والفاهم يفهم.

ويكفي أنْ نربط ذلك العهد بالفترة الانتقالية إلى من كان رئيس مجلس شهادة الزور الرسمي طيلة العقدين الأخيرين ،أعني مجلس نواب المافيا لمغالطة الشعب وليس نوّاب الشعب لمحاسبة حكّامه مع من عيّنهم للحكومة المؤقّتة بمن فيهم رئيسها الذي يكلّمنا بلغة "الكنتية" والنظافة المزعومة لكأنه يمكن لرجل الدولة بحقٍّ أن يسكت عقديْن ثم يتكلّم اليوم عن الخيانة العظمى التي حصرها في ترك البلاد، بن علي الذي "هرب"، ولم ير أنهم جميعًا قد "هربوا" طيلة الحملة التي كان الشعب ضحيّتها طيلة عقود. فضمير هذا الكلام هو أنّ بن علي ليس خائنًا إلا لأنه ترك جماعة القبّة لجماعة القصبة أيْ نظام أهل البلد لفوضى النزوح: لم يدرْ بخلد المحامي أنّ الخيانة العظمى متقدّمة على ذلك، أعني كلّ ما جعل البلاد تصبح فوضى قبل الثورة بحيث عمّ سرطان الاستبداد والفساد في كلّ أوصال البلاد تشريعًا وقضاءً وتنفيذًا وإدارةً سياسيةً وتربويةً وثقافيةً واقتصاديةً.

رابعًا: التضمين الديني:

تلك هي بداية عمل التارزي الثاني الذي أخذ لخروتشاف "سَيْ جوست موزير" كما قالها سيادته بلغة الأمّ الحنون فرنسا الخياطة على "قد اللّبّاس". والترجمة هذا منطقها: المعلوم أنّ النّخب المتأوْربة أو البلْدية تعتقد أنّ "الشعب المحتحت" والنازح سواء في الأحواز الشعبية أو في القصبة يؤمن بالخرافات المستمدّة من الدين والخرام الأمْن مصدره هؤلاء (لأنّ الأجهزة بريئة). إذنْ، فالحلّ هو تنويمه بها في الخطاب ومظاهر الحياة و"اللي في القلب في القلب".

فلننوّمْه بالبعض منها في أساليب كلامنا تمامًا كما فعل بورقيبة طيلة عهود الكفاح حتى كان رمز جريدته آية قرآنية ليست بعيدة عمّا افتتح به المحامي ندوته الصحفية. وكما يرضى خروتشاف بخياطة الروماني وينفي الخيّاط الأنيق فعلينا أنْ نبحث له عن خيّاطٍ روماني يصنع له خرقةً تناسب قياسه فيرضى عنها وكفى المؤمنين شرّ القتال: يريد دستورًا جديدًا بخياطةٍ على قياسه لأنّ خياطة الدستور السابق كانت ممّا لا يرقى له ذوقه. والتّنويم بتوظيف الخطاب الديني ليس بالجديد فحتى أصهار الذي "هرب" علنًا قد سبقوا الهاربين خفية فأطلقوا إذاعة دينية.

وأخيرا، ما أصل كل هذه القرائن الدافعة إلى توجّس الحذر:

إذا كان جلّ المعارضين قد عيّنوا شخصًا يثق به الجميع وأبى الرئيس تعيينه بل عيّن صاحب هذه المرافعة عن البورقيبية والقطرية والهشاشة الناتجة من التحديث المستبدّ والحداثة اللقيطة التي تُواصل توطيد التبعية في مادّة العمران (الاقتصاد والثقافة) وفي صورته (السياسة والتربية) فإنّ وراء الأكمة ما وراءها. وهذا الماوراء لم يبق مستورًا لأنّ صاحب المرافعة عيّنه بما دعا إليه من عودةٍ صريحة إلى البورقيبية: إنه بالذات اعتبار الحلّ في هذه العودة إلى السّياسة التي جعلت تونس حسب زعمه ينتظرها غيرها لكي يقف موقفه من القضايا الدولية. وطبعًا فالمحامي نسي في مرافعته أنّ بورقيبة الذي لم يكنْ غافلاً عن حجم تونس ،كان هو بدوره ينتظر غيره لكي يقف مواقفه من القضايا الدولية لأنّ عكس ذلك يعني أنه لم يكن واقعيًّا بحيث كان يتوهّم أنه رئيس دولة عظمى مثل القذافي.

لا أنازع في أنّ أيّ مواطنٍ تونسي من حقّه أن يتصوّر مستقبل تونس وعلاج مشاكلها على النحو الذي يراه ويقتنع به. لكن لا يحقّ لأيّ إنسانٍ وخاصّة إذا عيّن ليقود البلاد في أكثر مراحل تاريخها حراجة أنْ يقدّم تصوراته على أنها ما تطلبه الثورة في حين أنها عكس ما تطلبه بصورةٍ مطلقة: الشباب لا يريد العودة إلى السياسة التي أدّت إلى أن يكون بن علي ممكنا فضلاً عن أن يقبل بأن يقود ثورته من كان مساهما في تلك السياسة ناهيك عمّن شارك بن علي طيلة عهده على رأس المؤسّسة التي من واجبها مراقبة السلطة التنفيذية لا التغطية على المافيا، ثم يدّعي الآن أنه حريص على حماية الثورة التي لو حاسبت أحدًا لكان عليها أنْ تفعل ما

فعل جحا مع حماره المقيّد. فمن ساهم في حكم بن علي ولو في منـــــزلة الدميـــة أحقّ بالمحاسبة ممّن ساهم في منـــزلة الفاعل لأنه يضيف إلى المشـــاركة في الجريمـــة انتحال صفة السياسي من دون فضائل السياسيّين المتحمّلين للمسوولية.

علل اعتذاري عن الانضمام إلى هيئة تحقيق أهداف الثورة

أعلمني الأخ الكريم الأستاذ غازي الغرائري مشكورًا هذا الضّحى بأني قد عُيّنت في هيئة حماية الثورة في فرعها الموسوم بالشخصيات الوطنية. ولما كانت شرعية هذه الهيئة غير متأكّدة عندي فضلاً عن عدم اقتناعي بكونها حقًّا في خدمة أهداف الثورة وحمايتها فإني أعبّر عن رفضي هذا التعيين وذلك بصورةٍ رسمية في هذا النصّ الذي أسلّمه بتاريخه إلى الهيئة.

وبين أني أعتبر شرفًا لي المساهمة في مثل هذه الهيئة لو كان الانتساب إليها مستمدًّا شرعيّته على الأقلّ من انتخاب ممثّلي الجهات والأحزاب والجمعيات المدنية والنقابات في غياب الانتخاب العام والمباشر وذلك تمييزًا لمقوّميْها اللذين حصل الخلط بينهما، فأصبحت الهيئة بمقتضى ذلك مؤسّسة فوقيّة يتم فيها التعيين بصورة تحكّمية وخفيّة يذهب محرّكوها إلى نوعٍ من البحث السرّي عن معتقدات مَن يرضون عن ضمّه إليهم:

فأمّا المقوّم الأوّل -وهو أساسي ومتقدّم- فهو المقوّم الذي يمثّل الإرادة الثورية التي هي الوحيدة ذات الأهليّة في تحديد أهداف الثورة ووسائل تحقيقها. وينبغي أن يكون التمثيل بالانتخاب حتى يستند إلى الشرعيّة الديمقراطية المباشرة. **وأمّا المقوّم الثاني** -وهو ثانوي ومتأخر- فهو مقوّم الخبرة الفنّية التي تصوغ هذه الإرادة بالشكل القانوني. وحتى هذا المقوّم فإنه ينبغي أن يكون منتخبًا انتخابًا من الدرجة الثانية مِن بين أهل الذكر الذين لا تخلو منهم السّاحة التونسية، أعني من قبل أعضاء المقوّم الأوّل.

أمّا أن يُعيّنني لا أدري مَن في هيئة لا أدري مَن عيّنها، فذلك ما لا يمكن أن أقبل به. لكن رفضي لا يعني أني أهرب من أداء الواجب في خدمة الوطن أداءً اعتبره تكريمًا لا أكون أهلاً له إلاّ إذا استند تعييني إلى شرعيّة الانتخاب. لذلك جاء هذا التبرير حتى لا يظنّ أني أتنصّل من القيام بالواجب.

حرر في منزل بورقيبة

بتاريخ الثامن والعشرين من مارس 2011

تعريف بالكاتب

البروفسور محمد الحبيب المرزوقي (أبو يعرب)

- من مواليد بنـــزرت/تونس 1947.
- أستاذ دكتور متخصص في الفلسفة العربية واليونانية والألمانية.
- حاصل على دكتوراه الدولة في الفلسفة العربية واليونانية (1991).
- عمل أستاذا للفلسفة بكلية الآداب – جامعة تونس الأولى في الفتـــرة 1980-2006.
- حاضر كأستاذ معار للفلسفة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيـــا في الفتـــرة 2002-2005.
- ترأس إدارة معهد الترجمة بـــ (بيت الحكمة)/تونس في الفترة 1983-1991.
- له أكثر من مائة بحث ومقال ودراسة بالعربية والفرنسية والإنجليزية في قضـــايا الفكر العربـــي والإنساني المختلفة، منشورة في كتـــب ومجـــلات وصـــحف ومواقع إلكترونية مختلفة.
- وله ما ينيف على عشرين مؤلفا في الاختصاص وفي الشأن العام مـــن منظـــور فلسفي وديني.
- شارك في عدد من الندوات وقدم العديـــد مـــن المحاضـــرات في جامعـــات ومؤسسات فكرية عربية وعالمية.

يكاد التاريخ بمفاجآته أن يكون ممتنع الصوغ العقلي بسبب ما في أحداثه من فوضى وما في معانيه من شعث وخاصّة من حيث تواليهما في الزمان وتوزّعهما في المكان فضلاً عن توزّع صانعيهما على طبقات سلّمه الاجتماعي مع ما يؤدّي إليه ذلك من عتمة في دورة حياة الجماعة المادية والرمزية: وتلك هي أبعاد تجلّي التاريخ الحضاري لكلّ أمّة تجلّيه المحكوم بما بين هذه الأبعاد من علائق واقترانات بعضها جليّ حتى للوعي العادي وبعضها خافٍ حتى عن الوعي العلمي.

والمعلوم أنّ الكلام في معاني التاريخ وفلسفته يعتبر من الفضول. ولذلك فهو ليس ممّا يلقى القبول والترحاب إلاّ ممّن لا يلهيه عن طلب الفهم والحقيقة شاغل. لكن الأوان حان الآن للسّؤال عن أسس ما يجري من تاريخنا الحيّ خلال جريانه طلبًا لمنطق مساره الواصل بين أفعال الماضي الحيّة بمعانيها ومعاني المستقبل الحيّة بأفعالها: فالحاضر الحيّ هو غليان اللقاء الحيوي بين الحدث والمعنى استدباراً واستقبالاً بين الماضي والمستقبل الحيّ الذي ... الطفرات النوعية التي من جنس ما يجري ... حاليًا نراه المحدّدة لعالم التاريخ.

استئناف العرب لتاريخهم الكوني

ثورة الحرية والكرامة

تونس نموذجاً

البروفسور محمد الحبيب المرزوقي
(أبو يعرب)

- من مواليد بنزرت / تونس 1947.
- أستاذ دكتور متخصص في الفلسفة العربية واليونانية والألمانية.
- حاصل على دكتوراه الدولة في الفلسفة العربية واليونانية (1991).
- عمل أستاذا للفلسفة بكلية الآداب – جامعة تونس الأولى في الفترة 1980-2006.
- حاضر كأستاذ معار للفلسفة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا في الفترة 2002-2005.
- ترأس إدارة معهد الترجمة بـ(بيت الحكمة) / تونس في الفترة 1983-1991.
- له أكثر من مائة بحث ومقال ودراسة بالعربية والفرنسية والإنجليزية في قضايا الفكر العربي والإنساني المختلفة، منشورة في كتب ومجلات وصحف ومواقع إلكترونية مختلفة.
- وله ما ينيف على عشرين مؤلفاً في الاختصاص وفي الشأن العام من منظور فلسفي وديني.

ISBN 978-614-01-0371-9
9 786140 103719

نيل وفرات.كوم
جميع كتبنا متوفرة على الإنترنت
في مكتبة نيل وفرات.كوم
www.nwf.com

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

تصميم الغلاف: سامح خلف